



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم الاقتصاد



# دَوْرُ صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ فِي الْإِسْتِقْرَارِ الْاِقْتِصَادِيِّ " تجاربُ دولٍ مختارةٍ مع إشارةٍ للعراق "

أطروحة دكتوراه تقدم بها الطالب

**حسين علي عباس الخفاجي**

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

**توفيق عباس عبد عون المسعودي**

2023

1445هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً

أُخْرَى﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة طه

آية (37)

## إقرار المشرف على الأطروحة

أشهد أن إعداد الأطروحة الموسومة بـ (دور صدمات التجارة الخارجية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) والتي تقدم بها الطالب (حسين علي عباس الخفاجي) قد جرت تحت إشرافي في جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية.

لل  
التوقيع:

اسم المشرف: ا.د. توفيق عباس عبد عون المسعودي

المرتبة العلمية: أستاذ دكتور

التاريخ: / / 2023م

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أشرح الأطروحة للمناقشة)

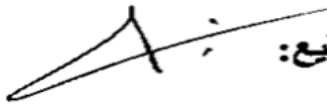
ب

أ.د. توفيق عباس عبد عون المسعودي  
رئيس قسم الاقتصاد

2023 / / م

## إقرار الخبير اللغوي

أقرّ بأن الاطروحة الموسومة بـ (دور صدمات التجارة الخارجية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) والعائدة لطالب الدكتوراه (حسين علي عباس الخفاجي) في قسم الاقتصاد، قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم خالٍ من الأخطاء اللغوية , وهي بذلك صالحة للمناقشة .

التوقيع: 

أسم المقوم: م.د محمد سلام مظهر

المرتبة العلمية: مدرس دكتور

التاريخ: / / 2023م

## إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على اطروحة الدكتوراه / قسم الاقتصاد (حسين علي عباس الخفاجي) الموسومة بـ (دور صدمات التجارة الخارجية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) أرشح هذه الدراسة للمناقشة.

أ.م.د. علي احمد فارس

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

ورئيس لجنة الدراسات العليا

## إقرار مجلس الكلية

أقر مجلس كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة كربلاء على توصيات لجنة المناقشة

أ.د محمد حسين الجبوري


عميد كلية الإدارة والاقتصاد

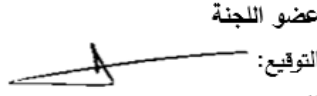
أ.د محمد حسين الجبوري


عميد كلية الإدارة والاقتصاد

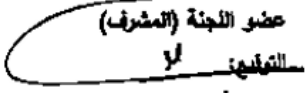
## شهادة أعضاء لجنة المناقشة


نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الاطروحة الموسومة بـ (دور صدمات التجارة الخارجية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) المقدمة من قبل الطالب (حسين علي عباس الخفاجي) في قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى إنها جديرةً بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية وبتقدير ( جيد جداً ) .


  
التوقيع:  
الاسم: أ.م.د. عمار محمود حميد  
المرتبة العلمية:  
التاريخ: / / 2023م

  
التوقيع:  
الاسم: أ.م.د. جاسم محمد مصحب  
المرتبة العلمية:  
التاريخ: / / 2023م

  
التوقيع:  
الاسم: ا.د. محمد حسين كاظم  
المرتبة العلمية:  
التاريخ: / / 2023م

  
التوقيع:  
الاسم: أ.د. توفيق عباس المسعودي  
المرتبة العلمية:  
التاريخ: / / 2023م

  
التوقيع:  
الاسم: أ.م.د. زينب هادي نعمة  
المرتبة العلمية:  
التاريخ: / / 2023م

  
التوقيع:  
الاسم: أ.م.د. هدى زوير مخلف  
المرتبة العلمية:  
التاريخ: / / 2023م

## مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء على إقرار لجنة المناقشة

**التوقيع:**



**العميد : ا.د. محمد حسين الجبوري**

**التاريخ: / / 2023م**



## الإهداء

إلى . . .

منقذ البشرية سيدنا ومولانا وشفيعنا وحبينا أبي الزهراء محمد (صلى الله عليه وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين) . . . أيمانا واعتزازا .

من أوقد الشمعة الأولى التي أضاءت لي الطريق في الحياة والذي الغالي . . . برا وإحسانا.

من جعل الجنة تحت قدمها وأكرمني الله بدعائها والدي الفاضلة . . . هدية الله .  
من أتوسم بهم أوتادا لخيمتي التي سأستظل بفيئها باقي عمري . . . إخوتي الأفياء .  
من انتظر الثمار ولما أينعت شاركني القطف مشرفي . . . رمز العطاء والسخاء .  
إلى من ساهم ويسهم في بنائه . . . العراقيين الشرفاء .

أهدي جهدي المتواضع هذا لهم

الباحث



## شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه المنتجبين . والشكر لله وافر الشكر على توفيقه لي وتمكيني وإعانتني على اتمام اطروحتي, كما وأتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان الجميل والفضل للاستاذ المشرف : الدكتور توفيق عباس عبد عون المسعودي الذي أخذ بيدي للدخول في غمار هذه التجربة الكبيرة وشجعني لخوضها و الذي تفضل بقبول الإشراف على الاطروحة والذي منحني وقته ورعايته بسخاء وغمرني من فيض علمه وخبرته العلمية التي شكلت إضافة لعلمي البحثي, فصارت توجيهاته مصباحاً بدد عتمة حالكة واجهتها في مفاصل عملي هذا, لايسعني إلا الدعاء لله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء .

والشكر كل الشكر الى الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة أطروحتي ولما سيبدونه من ملاحظات قيمة لتقويم وترصين الاطروحة وإثرائها بالرأي السديد.

و يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لعمادة كلية الادارة والاقتصاد متمثلة بالاستاذ الدكتور ( محمد حسين الجبوري) ومعاونته للشؤون العلمية والدراسات العليا الاستاذ المساعد الدكتور (علي احمد فارس) ورئاسة قسم الاقتصاد متمثلة بالاستاذ الدكتور (توفيق عباس عبد عون المسعودي) لمتابعتهم لشؤون طلبة الدراسات العليا وتوفيرهم كافة التسهيلات الادارية التي تخدم عملية البحث العلمي.

كما أتقدم بالامتنان والتقدير لأساتذة قسم الاقتصاد الأفاضل الذين ساهموا في إعدادي علمياً خلال مراحل الدراسة الجامعية فحفضهم الله ذخراً لطلبة العلم.

وأيضاً أشكر زملائي من طلبة الدراسات العليا وموظفي كلية الادارة والاقتصاد لدعمهم ومساندتهم لي . والشكر الجزيل لكل من ساهم في إتمام هذا العمل المتواضع. وفق الله الجميع لكل خير.

الباحث

2023 م



## المستخلص :

ان انعدام الإستقرار الإقتصاديّ يشير الى ضعف السياسات الاقتصادية في مواجهة الازمات والتقلبات الخارجية والتي ينتج عنها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة فضلاً عن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات , ونلاحظ ضعف هذه السياسات اثناء حصول صدمات اقتصادية لاسيما صدمات التجارة الخارجية , وبالتالي يمكن ان نرجح عدم الاستقرار الاقتصادي في العراق راجع لصدّمتِ التّجّارةِ الخارِجِيّةِ كونه اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بنسبه كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والايادات العامة .

لذا تهدف الاطروحة الى دراسة وتحليل دور صدمات التجارة الخارجية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول امريكا والجزائر مع اشارة للعراق مع تقديم مقترح استراتيجي لمعالجة صدمات التجارة الخارجية عبر الاستفادة من تجارب الدول المختارة .

وتم اثبات صحة الفرضية بان لصدّمتِ التّجّارةِ الخارِجِيّةِ لها دور سلبي متباين على بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصاديّ .

ولمعالجة ومواجهة صدّمتِ التّجّارةِ الخارِجِيّةِ يجب تاسيس صندوق سيادي عراقي يستثمر فيه الفوائض المالية عند حدوث الصدّمتِ النفطية الايجابية، وضرورة توجيه بعض الأموال نحو تدعيم الاستثمار المحلي من أجل تحقيق المكاسب الحقيقية من الزيادة في الناتج والاستخدام والدخل القومي، فضلاً عن التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية على ادارة الثروة المالية والحقيقية واستخدامها وجعلها اكثر فاعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية .
ب - هـ	الاقترارات
و	الإهداء .
ز	شكر وامتنان .
ح	المستخلص.
ط - ي	قائمة المحتويات.
ك	قائمة الجداول.
ل	قائمة الأشكال.
9 - 1	المقدمة.
52 - 10	الفصل الأول: التأسيس النظري والمفاهيمي لصدّامات التّجّارة الخارِجِيّة والإسْتِقْرار الإقْتِصَادِيّ .
22 - 11	المبحث الأول: إطار نظري ومفاهيمي لصدّامات التّجّارة الخارِجِيّة.
13-11	المطلب الأول: مفهوم الصدمة الاقتصادية.
22-14	المطلب الثاني: صدّامات التّجّارة الخارِجِيّة ( مفهومها وأنواعها ).
36 - 23	المبحث الثاني: الإسْتِقْرار الإقْتِصَادِيّ (المفهوم ومؤشرات والأبعاد الاقتصادية . . .).
29-23	المطلب الأول: ماهية الإسْتِقْرار الإقْتِصَادِيّ .
32- 29	المطلب الثاني: مؤشرات الإسْتِقْرار الإقْتِصَادِيّ .
36- 32	المطلب الثالث: البيات تحقيق الإسْتِقْرار الإقْتِصَادِيّ .
52 - 37	المبحث الثالث: العلاقة بين صدّامات التّجّارة الخارِجِيّة ومتغيرات الإسْتِقْرار الإقْتِصَادِيّ .
41-37	المطلب الاول : أثر صدّامات التبادل التجاري على بعض مؤشرات الإسْتِقْرار الإقْتِصَادِيّ .
44-41	المطلب الثاني: اثر صدّامات سعر الصرف على بعض مؤشرات الإسْتِقْرار الإقْتِصَادِيّ .
52-44	المطلب الثالث : أثر صدّامات سعر النفط على بعض مؤشرات الإسْتِقْرار الإقْتِصَادِيّ .

112 - 53	الفصل الثاني: تحليل صدمات التجارة الخارجية والإستقرار الإقتصادي (بلدان مختارة).
84 - 55	المبحث الأول: تحليل صدمات التجارة الخارجية والإستقرار الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية .
64-55	المطلب الأول: تحليل صدمات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .
80-65	المطلب الثاني: تحليل بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية.
84-81	المطلب الثالث: تحليل صدمات التجارة الخارجية وإنعكاساتها على الإستقرار الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية .
112 - 85	المبحث الثاني: تحليل صدمات التجارة الخارجية والإستقرار الإقتصادي في الجزائر.
91-85	المطلب الأول: تحليل صدمات التجارة الخارجية للجزائر .
108-92	المطلب الثاني: تحليل بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصادي للاقتصاد الجزائري.
112-109	المطلب الثالث: تحليل صدمات التجارة الخارجية وإنعكاساتها على الإستقرار الإقتصادي للجزائر.
182 - 113	الفصل الثالث: تحليل صدمات التجارة الخارجية والإستقرار الإقتصادي في العراق.
165 - 115	المبحث الأول: تحليل صدمات التجارة الخارجية والإستقرار الإقتصادي في العراق.
122-115	المطلب الأول: تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق .
137-122	المطلب الثاني: تحليل صدمات التجارة الخارجية في العراق .
155-138	المطلب الثالث : تحليل بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في العراق .
165-156	المطلب الرابع: تحليل صدمات التجارة الخارجية وبعض مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في العراق .
182-166	المبحث الثاني: السياسات والأليات المقترحة لمعالجة اثار صدمات التجارة الخارجية على الإستقرار الإقتصادي في العراق .
187 - 183	الاستنتاجات والتوصيات.
206 - 188	المصادر.
A	Abstract .

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تحليل واقع صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ فِي الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ لِلْمُدَّةِ (1990-2021) بِالْأَسْعَارِ الْجَارِيَّةِ.	64-63
2	تطور البطالة والإيرادات والنفقات والموازنة العامة العجز/الفائض في الموازنة وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأميركي للمدة (1990-2021) بالأسعار الجارية.	75- 74
3	تطور الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والاستيرادات ومعدلات التبادل التجاري للاقتصاد الأميركي للمدة (1990-2021) م / بالأسعار الجارية.	80-79
4	مؤشرات اقتصادية كلية مختارة للاقتصاد الأميركي للمدة (1990-2021)م بالأسعار الجارية.	84- 83
5	تحليل صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ فِي الْجَزَائِرِ خِلَالَ الْمُدَّةِ ( 1990 - 2021 ) بِالْأَسْعَارِ الْجَارِيَّةِ.	91- 90
6	تطور البطالة و التضخم والإيرادات والنفقات و العجز/الفائض في الموازنة وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري للمدة ( 1990 - 2021 ) م بالأسعار الجارية .	103- 102
7	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال المدة (1990- 2021) بالأسعار الجارية.	108- 107
8	مؤشرات اقتصادية كلية مختارة للاقتصاد الجزائري للمدة (1990-2021)م بالأسعار الجارية .	112- 111
9	تطور الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والاستيرادات للاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021)م بالأسعار الجارية والثابتة لسنة 2007م.	119- 118
10	تطور مؤشرات صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ وَالنَّشَاطِ الْاِقْتِصَادِي فِي الْعِرَاقِ خِلَالَ الْمُدَّةِ ( 1990 - 2021 ) م .	137-136
11	تطور الإيرادات والنفقات والموازنة العامة وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021)م بالأسعار الجارية والثابتة لسنة 2007م.	146-145
12	تطور الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والاستيرادات وميزان المدفوعات للاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021)م بالأسعار الثابتة لسنة 2007م والبطالة والتضخم بالأسعار الجارية .	155-154
13	مؤشرات اقتصادية كلية مختارة للاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021)م بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة ( سنة الأساس 2007 )	163-162
14	مؤشرات اقتصادية كلية مختارة للاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021)م بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة ( سنة الأساس 2007 ) .	165-164

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	المربع السحري لكالدور .	1
28	مراحل الدورات الاقتصادية.	2
44	أثر صَدَمَاتِ أسعار الصرف على الأسعار المحلية.	3

## المقدمة

تسعى الاقتصادات العالمية لتحقيق الإستقرار الإقتصاديّ عبر مشاركة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج وعدم الاختصار على قطاع واحد فقط كما في الدول النامية كون ذلك يجعلها أكثر عرضة لخطر التقلبات والازمات العالمية لاسيما الازمات التي تعيق التجارة الخارجية لذلك ومن أجل مواجهة هذه الصدمات عملت اغلب الاقتصادات العالمية على تنويع صادراتها .

وتأتي أهمية دراسة لتلك الصدمات مع اتساع تعرض الاقتصادات العالمية لصدّات التّجارة الخارِجية خاصة النامية والصاعدة منها، فضلاً عن تعرض الاقتصادات المتقدمة لتلك الصدمات من حيث تكرار وعمق آثارها نتيجة توسع نطاق العولمة الاقتصادية .

كما أن أحد نتائج الأزمة العالمية المالية الأخيرة في ( 2007 - 2008 ) أنها ولدت صدمات خارجية في جميع اقتصادات العالم ، فانعكست آثار تلك الأزمة وحلولها على حالة الاقتصاد العالمي بالتعافي البطيء، وكما تجلت حلول تلك الأزمة بالاتجاهات المناهضة للسياسات الليبرالية التي بنيت عليها العولمة الاقتصادية، وبما يؤشر حقيقة مهمة عن دور الدولة في مجابهة أثر صدمات التّجارة الخارِجية المرتبطة بعلاقة الاقتصاد المحلي بالقطاع الخارجي، والذي انعكس في سياساتها التدخلية الواسعة المالية والنقدية على وجه الخصوص فضلاً عن السياسات التجارية .

إن بحث مفهوم صدمات التّجارة الخارِجية يتداخل فيه التوصيف العام للصدّات الاقتصادية سواء الداخلية منها أم الخارِجية نتيجة بعض السمات المشتركة بينهما، وان التشخيص للصدّات المتعلقة بالعالم الخارجي سيرسم الخطوط العامة لبحث المسببات وآليات الانتقال وخيارات السياسات الكلية التي تتحكم بالمتغيرات الاقتصادية .

اذ يعتبر الاقتصاد العراقي كأحد الاقتصادات النفطية النامية، والذي تركز علاقاته التجارية الخارِجية بالاستناد إلى صادراته الأولية من سلعة النفط الخام، فلم يكن بعيداً عن تقلبات الاقتصاد العالمي وازمته التي أحدثت صدمات خارجية مؤثرة في اقتصاده، فتعقدت حلول الاقتصاد العراقي نتيجة تراكم مجموعة واسعة من صدمات التّجارة التي مرّ بها لما يقارب النصف قرن، ومنها العقوبات الاقتصادية في التسعينيات التي تمثل صدمة خارجية مبنية على موقف سياسي بعيدا عن الاقتصاد، كذلك ازمة الرهن العقاري والانخفاضات الشديدة في أسعار النفط لعامي (2009-2014) و صدمة كورونا على التوالي كصدّات تجارية خارجية وتراجع فيه القطاعات الحقيقية وتسرب هائل للموارد المالية النفطية نتيجة تفاعل متغيرات إدارة الاقتصاد الجديدة وقرارات المؤسسات المالية الدولية، التي تشير إلى تعمق آثارها السلبية مع الأحداث الداخلية التي يمر بها العراق من جانب، واتجاهات الاقتصاد العالمي من الجانب الاخر .

ولمواجهة تلك الصدمات يستلزم دور حكومي أعمق تأثيراً في كل العمليات الاقتصادية الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية، والعمل على تحفيز موجه للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.

## 1) أهمية البحث :

وتتجسد أهمية البحث في التركيز على فرز صدمات التجارة الخارجية المرتبطة بالعالم الخارجي عن المفاهيم العامة للصدمات الاقتصادية، والتي تتداخل أثارها وتوصيفها مع الصدمات التي قد تتولد عن التغيير المفاجئ للسياسات الكلية المحلية من جانب، ومن الجانب الآخر وضع معيار للتفريق بين التقلبات والصدمات، ونتيجة اعتبار الصدمات كأحد أوجه التقلبات الحادة في الاقتصاد، والتي لم تتناولها معظم الدراسات المحلية والعربية السابقة، وكما أن أهمية البحث تتمثل في فرز أنواع تلك الصدمات ومن ثم أثارها التي تنعكس في هياكل مؤشرات الاقتصاد المحلي، فبعض آليات انتقال تلك الصدمات الخارجية، ومن ثم البحث في المتغيرات الممكنة من نفاذ السياسات الاقتصادية الكلية والتي كثيراً ما يغفل طرحها بناء على اختلاف رؤى التحليل الاقتصادي، مما يضع أرضية مهمة في بناء السياسات الكلية التي ستعمل على تحاشي أثار تلك الصدمات والتخفيف منها عند وقوعها .

## 2) مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث في اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط الخام كونه قطاعاً غير مستقراً بسبب تذبذب أسعاره العالمية، فعدم قدرة الدولة على تنويع مصادر الدخل ومحدودية مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث تعرض الاقتصاد العراقي لما بعد 2003، إلى ثلاث صدمات اقتصادية خارجية في عام 2009 و2014 و2020 وعلى التوالي، كان لهما آثار كبيرة في هياكل متغيرات الاقتصاد المحلي، خصوصاً التي تعبر عن عصب إدارة العملية الاقتصادية فيه التي كانت نتاج اقتصاده الريعي وما مفروض عليه من سياسات اقتصادية كلية محددة الاتجاهات ، واغلاق الاقتصاد العالمي جراء الجائحة .

من هنا يمكن أن تتمثل مشكلة البحث في :

- 1) كيفية تشخيص صدمات التجارة الخارجية عن الإطار العام للصدمات الاقتصادية وتشخيص أثارها وآليات انتقال لتلك الصدمات إلى الاقتصاد المحلي ؟
- 2) كيفية تشخيص صدمات التجارة الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بعد 2003 لغاية 2021؟
- 3) يتسائل البحث في آلية انتقال لتلك الصدمات إلى الاقتصاد العراقي ومدى المساهمة الريعية الاقتصادية في تعميق أثارها ؟
- 4) هل كانت السياسات المتبعة في الاقتصاد العراقي ملائمة في معالجة آثار صدمات التجارة الخارجية ؟

## 3) أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

- 1) تمييز مفهوم صدمات التجارة الخارجية المرتبطة بالعالم الخارجي وأنواعها وأسبابها وآثارها وآليات انتقالها عن بقية مفاهيم الصدمات الاقتصادية.

- 2) البحث عن مسببات صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ المباشرة وغير المباشرة، ومن ثم المتغيرات التي تشكلت  
ممكنت لعمل السياسات الاقتصادية الكلية في مجابهة صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ من خلال تحليل  
السياسات الاقتصادية الكلية وتداخل آثار متغيراتها .
- 3) دراسة المناهج لاقتصادات الدول سواء المتقدمة أو النامية التي اتخذت سياسات مجابهة لصدَمَاتِ  
التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ ومقارنتها بالاقتصاد العراقي .
- 4) دراسة صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ للاقتصاد العراقي وتحليل آثارها والسياسات التي اتبعت في  
معالجتها وتقييم لتلك السياسات في ظل تجارب بلدان أخرى .

#### 4) فرضية البحث :

في ضوء مشكلة البحث وهدفه يمكن صياغة الفرضيات الآتية :  
لصدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ الناتجة عن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية، الصادرات،  
والمديونية الْخَارِجِيَّةِ، التي تعرّض لها الاقتصاد العراقي - أثاراً سلبية على بعض المتغيرات الاقتصادية  
الكلية المتمثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( النمو )، عرض النقد الواسع، الإنفاق العام، البطالة،  
التضخم، ميزان المدفوعات ) وبنسب مختلفة .  
فيعد التدخل الحكومي من خلال السياسات الاقتصادية الكلية عند التعرض إلى صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ  
الْخَارِجِيَّةِ عاملاً حاسماً في تخفيف الآثار الهيكلية على صعيد الاقتصاد المحلي .

#### 5) منهجية البحث :

بغية تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته فقد إعتمدت البحث على المنهج الاستنباطي في إطار  
النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة، وتحليل الصَدَمَاتِ الْخَارِجِيَّةِ وأثارها المباشرة وغير  
المباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021) .  
واعتماد المنهج الاستنباطي في تحليل تداخل السياسات الاقتصادية الكلية التي تعبّر عن أدوات معالجة  
آثار تلك الصَدَمَاتِ على بعض متغيرات الاقتصاد في نماذج عينة الدراسة فضلاً عن متغيرات الاقتصاد  
العراقي .

#### 6) الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

- 1) إنّ حدود البحث المكانية تتمثل بالاقتصاد العراقي والأميركي والجزائري .
- 2) الحدود الزمانية للبحث تغطي المدة (1990-2021) والتي تمثل مرحلتين هامتين في الاقتصاد العراقي  
الحديث، المرحلة الأولى : للمدة (1990-2002) والتي تأثرت بأهم صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ التي  
شهدها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية الشاملة التي فرضتها الأمم  
المتحدة على العراق. فيما تمثل المرحلة الثانية من (2003-2021) وهي المدة التي شهدت فرض  
العقوبات الاقتصادية، ومن عام (2003-2021) اتضح أثر صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ في الاقتصادات  
المتقدمة والنامية، في ظل متغيرات الاقتصاد العالمي .



## 7 ( هيكليّة البحث :

لتلبية متطلبات الدراسة فقد قسم البحث إلى ثلاثة فصول وكما يأتي ،

**الفصل الأول:** تناول التأسيس النظري والمفاهيمي والتحليلي لصدّمتِ التّجّارة الخارِجِيّة وأسباب تداخل مفاهيم الصّدّماتِ الاقتصادية عموماً مع الصّدّماتِ الاقتصادية المرتبطة بالعالم الخارجي، ومن ثمّ التطرق إلى أنواع تلك الصّدّماتِ، وبعدها تمّ تناول أسباب صّدّماتِ التّجّارة الخارِجِيّة المباشرة وغير المباشرة، ثمّ قنوات وآليات انتقال تلك الصّدّماتِ ومن ثمّ الآثار المنعكسة لصدّماتِ التّجّارة الخارِجِيّة في هياكل المتغيرات الاقتصادية، كما بحث في هذا الفصل مفهوم الإستقرار الإقتصاديّ عبر تعريف الإستقرار الإقتصاديّ ثم مؤشرات الإستقرار الإقتصاديّ .

كما تمّ التطرق في هذا الفصل إلى تحليل السياسات الاقتصادية الكلية، من خلال استعراض تلك السياسات والآثار المتداخلة لمتغيراتها الذي يستلزم تنسيقها، وبعدها تحليل المتغيرات التي تعبر عن الممكنات لنفاذ وتأثير تلك السياسات على صعيد الاقتصاد الكلي في حالة الصّدّماتِ الخارِجِيّة .

وتناول الفصل تجارب دوليه لصدمة التّجّارة الخارِجِيّة ومن ثمّ تحليل طبيعة الصدمة التي تعرض لها كل منهما والسياسات التي اتبعت لمجابهة آثار تلك الصّدّماتِ والنتائج من خلال متابعة بعض المتغيرات الكلية في اقتصاد كل منهما .

**الفصل الثاني:** تم في هذا الفصل تحليل صّدّماتِ التّجّارة الخارِجِيّة والإستقرار الإقتصاديّ (بلدان مختارة) للمدة (1990-2021) فأشتمل على تحليل ملامح الاقتصاد الأمريكي والجزائري للمدة ذاتها، حيث تناول الفصل الثاني تحليل صّدّماتِ التّجّارة الخارِجِيّة المتمثلة بـ (صدمة سعر الفائدة، صدمة التضخم المستورد، صدمة سعر الصرف ) على بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصاديّ المتمثل بـ (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، العجز/الفائض في الموازنة، ميزان المدفوعات ) .

**الفصل الثالث:** تضمن الفصل الثالث تحليل صّدّماتِ التّجّارة الخارِجِيّة والإستقرار الإقتصاديّ في العراق. تناول المبحث الأول: تحليل صّدّماتِ التّجّارة الخارِجِيّة والإستقرار الإقتصاديّ في العراق، وتضمن تحليل واقع التّجّارة الخارِجِيّة في العراق للمدة ذاتها، وتضمن تحليل صّدّماتِ التّجّارة الخارِجِيّة في العراق المتمثلة بـ (صدمة معدل التبادل التجاري، صدمة سعر الفائدة، صدمة سعر الصرف، صدمة التضخم المستورد ) على بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصاديّ المتمثل بـ (الناتج المحلي الإجمالي، العجز/الفائض في الموازنة، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات )، بينما تضمن المبحث الثاني : السياسات والآليات المقترحة لمعالجة صّدّماتِ التّجّارة الخارِجِيّة وتحقيق الإستقرار الإقتصاديّ في العراق، واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تمّ التوصل إليها من خلال الجانبين التحليلي .

## الدراسات السابقة .

## أولاً : الدراسات العربية

إن الدراسات حول صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ الناجمة عن علاقة الاقتصاد المحلي بالعوامل الْخَارِجِيَّةِ على الصعيد المحلي قليلة جداً، على الرغم من عدم تشخيص تلك الدراسات لجوانب متعددة حول صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ من حيث فرز مفاهيمها ومعيارية تحديدها عن التقلبات أو أسبابها بعيداً عن العوامل المباشرة لتلك الصَدَمَاتِ، أما تحليل سياسات المعالجة فانصبت بجوانب محددة من السياسات مع أن علاج تلك الصَدَمَاتِ يستدعي توليفة من السياسات دون التركيز على سياسة بعينها، ومن الدراسات المحلية التي تناولت هذه الموضوع :-

1) دراسة **قصي عبود فرج الجابري، 1995** ( بناء أنموذج قياسي لتحليل أثر صدمة العرض في الاقتصاد العراقي المعاصر) والتي بحثت أثر سياسات المقاطعة الاقتصادية الأمامية على تراجع العرض الكلي في العراق وسياسات الأستقرار المالية والنقدية فيه خلال تلك المدة، وخلصت الدراسة على أن السياسات الحكومية كانت ذات أهداف قصيرة الأجل تنصب في الحفاظ على مستوى معين من العرض الكلي، دون النظر إلى النتائج السلبية التي يمكن أن تتولد في المدى المتوسط والبعيد، كما كان للدور الإنفاقي الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري أثر في خلق آلية معاكسة للتوقعات التضخمية وبما لا يولد نبضات تضخمية .

وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة دكتور قصي الجابري من كونها بحثت صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ في ظل ظروف الاقتصاد الأعتيادية، كما أنها سعت لتوضيح أثر انخفاض أسعار الصادرات على سلوك العرض الكلي في اقتصاد ريعي أزداد فيه ذلك العرض لتعويض تراجع العائدات النفطية، وما يؤلفه من هدر موردي في حسابات الفرصة البديلة وبما لا يتطابق مع الأثر لصدمة العرض التي بحثت في إطار اقتصاديات البلدان المتقدمة فضلاً عن تبيان آلية عمل متغيرات الاقتصاد العراقي التي أفرزتها الظروف السابقة للعام 2003، وأثره على الاقتصاد العراقي من آليات عمل أنعكست في تأثيرها على الإيرادات العامة والأنفاق العام والاحتياطيات المالية الدولية والدين الحكومي الداخلي .

2) دراسة **مجدي الشوربجي 2003** ( أثر الصَدَمَاتِ الاقتصادية الْخَارِجِيَّةِ على الصادرات المصرية ) وأستهدفت الدراسة المدة 1977 - 2000، حيث بحثت الدراسة العلاقة بين زيادة الطلب العالمي على السلع غير الوقودية و زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المصدرة والذي يعني في جانب منه ارتفاع الدخل وزيادة الطلب في اقتصادها المحلي على السلع القابلة للتصدير مما يخفض حجم الفائض التجاري المحتمل، وكما تؤثر زيادة هذه السلع في ارتفاع الفائض التجاري حينما تشكل تلك الصادرات بنداً أساساً من سلع الصادرات، وبخصوص الاقتصاد المصري، لخصت الدراسة إلى أن الصادرات المصرية تتأثر في الأمدين القصير والطويل نتيجة ضعف الطلب الأجنبي على الصادرات السلعية الإجمالية المصرية، وكما أن الجزء الأكبر من الزيادة في قيمة هذه الصادرات يرجع بدرجة كبيرة إلى الزيادة في أسعار السوق العالمية للسلع غير الوقودية المصدرة وليس إلى الزيادة في الكميات المصدرة من هذه السلع .

3) دراسة عبد الله محمد ناصر، 2007 ( الصّدَمَاتِ الْخَارِجِيَّةِ وأثرها على الاقتصاد اليمني ) :- بحثت الدراسة حالة الاقتصاد اليمني وتأثره بالصّدَمَاتِ الْخَارِجِيَّةِ التي ترتبط بضعف علاقة الاقتصاد اليمني مع العالم، وانعكاس أثر الحروب في البلدان (العربية) التي أنعكست على الاقتصاد اليمني من خلال تأثيرات العاملين بالخارج، وخلصت الدراسة إلى أن التغييرات في كثير من الاقتصادات يعود إلى العوامل الْخَارِجِيَّةِ، وكما بينت الدراسة ان تأثر الاقتصاد اليمني وتغييراته الهيكلية تعود إلى العوامل الاقتصادية خارج الاقتصاد اليمني التي تتركز بتحويلات العاملين بالخارج والمساعدات الْخَارِجِيَّةِ وانخفاض إيرادات النفط .

4) دراسة محمد صالح الكبيسي، عفراء هادي سعيد، 2013 ( أثر صَدَمَاتِ أسعار النفط الخام على الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري في العراق للمدة من ( 1980، 2011) . قام الباحثان بقياس أثر التغييرات الحاصلة في أسعار النفط على الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري خلال مدة البحث وباستخدام دالة الاستجابة المحفزة، فلقد توصلوا إلى استنتاجات تتعلق بتعرض الإنفاق الاستثماري والجاري إلى صَدَمَاتِ سلبية خلال مدة توقف تصدير النفط بفعل العقوبات الاقتصادية خلال عقد التسعينات، و إلى صدمة موجبة بسبب ارتفاع أسعار النفط في عامي ( 2010، 2011) .

وتختلف الدراسة الحالية من كونها بحثت صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ على الاقتصاد العراقي خلال أعوام ( 1990 - 2021 ) والذي سينعكس في نتائج مخالفة للدراسة أعلاه التي عدت أن الصدمة في أسعار النفط كانت إيجابية في ( 2011 )، ففي الدراسة الحالية ومن خلال متابعة أسعار النفط خلال مدة الدراسة، تؤشر الأسعار إلى التصاعد المتدرج الذي وصل أوجه في نهايات ذلك العام ، حيث لامس سعر البرميل ( 140 دولار للبرميل الواحد للنفوط الخفيفة، ولم تكن الأسعار خلال تلك المدة تتذبذب بالهبوط والارتفاع، وكانت الصدمة السلبية في انخفاض أسعار النفط نهاية عام ( 2008 )، ثم عاودت الأرتفاع في عامي ( 2010 ) و ( 2011 ) للمسار الأولى لما قبل هبوطها في ( 2008 )، وكما عاودت الهبوط الحاد عام ( 2014 ) وبالتالي كانت هنالك صدمة سلبية لما قبل العام ( 2011 ) فكانت لها اثارها السلبية على الاقتصاد، وإن معاودة الارتفاع بعدها لم يكن ليشكل صدمة إيجابية بقدر العودة إلى حالة الأسعار لما قبل الصدمة السلبية. وبالتالي فإنه في المدة المحصورة بين ( 2003 – 2013 ) شهدت صدمة سلبية وليس العكس .

5) دراسة جيهان محمد السيد، إيناس فهمي حسين 2015 ( أثر الصّدَمَاتِ الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري) :- جمعت الدراسة بين عوامل الصّدَمَاتِ الْخَارِجِيَّةِ والداخلية وآثارها في الاقتصاد المصري اذ تناولت ( أسعار البترول العالمية، والنتائج العالمي، والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد المصري، والتراكم الرأسمالي الثابت، والأنفاق الحكومي الاستهلاكي، وأسعار الفائدة، وعرض النقد، وسعر الصرف ) وهو دمج بين العوامل خارج النظام الاقتصادي المحلي والعوامل الْخَارِجِيَّةِ كما تشير مقدمة الدراسة نفسها، ولخصت الدراسة إلى أن البطالة في القطاعات الثلاثة ( الصناعي والزراعي

والخدمي ) وللأجلين القصير والطويل تحدّدان اثر الصدمة الخارِجية،وكما يتوقف حجم البطالة على ظروف العمل في سوقها،وعلى قابلية الاقتصاد في أمتصاص الصّدَمات .

6) دراسة إسراء سعيد صالح العبيدي، 2016 ( قياس وتحليل تأثير صَدَمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 1990 – 2014 )، وقد تناولت صَدَمات السياسة المالية الناتجة عن الصَدَمات الخارِجية التي تعرضت لها بعض البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء او ان هذه الصَدَمات ذات تأثيرات إيجابية أو سلبية أو فقط كونها مؤقتة أو دائمة،وحيث ستتجيب السياسة المالية بشكل مضاد لاتجاه الدَوْرَة الاقتصادية في الدول المتقدمة،فإنها تكون مسايرة للصَدَمات في البلدان النامية ولا سيما النفطية، وحيث تشهد توسعاً في فترات الانتعاش وانكماشاً في فترات الركود،وبالتالي فإن تأثير الصَدَمات الخارِجية سينعكس على عدم أنتظام السياسات المالية في تلك الدول مما يؤدي في الغالب إلى ازدياد تكرار الصَدَمات الناجمة عن تقلبات السياسة المالية وعدم استقرارها وبالتالي عدم استقرار النشاط الاقتصادي . ولخصت الدراسة بخصوص العراق إلى أن السياسات الاقتصادية المنفذة لم تكن تستند على تشخيص دقيق للأوضاع الاقتصادية في العراق وإمكانيات تحقيق النمو ومعالجة الاختلالات الهيكلية، لذا فإنها سياسات أقتصرت في معالجة وضع الاقتصاد العراقي المتدهور على الرغم من الأنفاق المالي الكبير.

وتختلف الدراسة الحالية عنها من أنها وعبر تناول تجارب عالمية في مجابهة الصَدَمات الاقتصادية الخارِجية،فإن السياسات ينبغي أن تكون معاكسة لاتجاهات الصدمة حيث أن المسايرة لها تعني ضمناً القبول بتراجع الناتج الإجمالي والعمالة وما له من أثار تراكمية في الموازين الاقتصادية،كما أن السياسات المخصصة لمعالجة الصَدَمات الخارِجية تستند إلى حزم من السياسات وليست المالية فقط كونها تتداخل في تأثيراتها السلبية لمخرجات أدوات السياسات الكلية المالية والنقدية على وجه الخصوص،والتي يمثلها الاثر النقدي للسياسة المالية،كما ان هنالك أثر للسياسة النقدية في السياسة المالية والذي تم توضيحه في هذه الدراسة، وكما ان اتجاهات السياسات المسايرة للصَدَمات في البلدان النامية والتي تنكمش مع الصَدَمات السلبية وتتوسع مع الإيجابية،فهي أخطاء مركزية في إدارة تلك الأداة التصحيحية خصوصا وإن السياسات المالية الحيادية هي مفهوم نظري كلاسيكي صرف، وإن كل الاقتصادات المتقدمة تستخدمها للتعديل الناتج عن قصور آلية السوق،وهو ما سينعكس في البرامج الانتخابية، ومن هنا فالدراسة فيها فصل فيما بين ( مما ينبغي إن يكون للسياسة المالية وما هو كائن ) وكما أشارت الدولة إلى تداخل مفاهيم الصَدَمات الخارِجية بين ما هو متعلق بالقطاع الخارجي والداخلي وكان ملخصاً جداً . ولم تتطرق إلى آليات الأنتقال أو أي من فقرات وموضوعات الدراسة الحالية في تسلسلها أو محتواها .

**ثانياً :- الدراسات الأجنبية**

فهناك العديد من الدراسات التي بحثت صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ وآليات الانتقال والآثار لتلك الصَدَمَاتِ على متغيرات الاقتصاد المحلي، ومن هذه الدراسات التي تم الاستعانة بها في الدراسة :

### 1) دراسة Timothy Geithner 2003

#### ((Fund Assistance To countries Facing To External Economic Shocks))

مساعادات الصندوق للبلدان التي تتعرض للصَدَمَاتِ الاقتصادية الْخَارِجِيَّةِ. إذ بحثت الدراسة حالة البلدان الأقل تقدماً وتأثراً بالصَدَمَاتِ الْخَارِجِيَّةِ في اقتصاداتها، كما بحثت التحديات التي تواجه البلدان المتقدمة والنامية بسبب الافتقار إلى آلية تمكّن البلدان المتقدمة من تقديم المساعدات الطارئة لمنع تراكم الديون للبلدان الأقل تقدماً عند تعرضها إلى الصَدَمَاتِ الاقتصادية الْخَارِجِيَّةِ، ومن هنا دعت الورقة إلى آليات محددة لاقتصادات البلدان الأقل تقدماً يمكن تبنيها من خلال العمل المشترك بين البلدان المتقدمة والأقل تقدماً، ووجدت الدراسة أن الصَدَمَاتِ الْخَارِجِيَّةِ تنعكس في المؤشرات الأساسية لاقتصاديات تلك البلدان والتي تتمثل في (معدلات النمو الاقتصادي وأستقرار الاقتصاد الكلي، وأستقرار تحمل عبء الديون وتعميق الفقر) .

### 2) دراسة ( Sandra Fickmcier في 2004

#### The transmission of US Macroeconomic shocks to Germany by employing a large-dimensional Structural dynamic Factor model .

انتقال صَدَمَاتِ الاقتصاد الكلي الأمريكية إلى ألمانيا باستخدام نموذج العامل الديناميكي الهيكلي كبير الأبعاد . وبحثت الدراسة الصَدَمَاتِ المتولدة في الاقتصاد الألماني نتيجة التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الأمريكي سواء أثناء الدورات الاقتصادية أو نتيجة تغير السياسات النقدية الأمريكية، وبحثت في قنوات الانتقال المالية التي اعتبرت قنوات جديدة في نقل الصَدَمَاتِ الاقتصادية الْخَارِجِيَّةِ والتي ترتبط بالاندماج العالمي واتساع حركة راس المال في ظل العولمة، وأختبرت تلك القنوات للتأكد من دورها في نقل آثار الدورات الاقتصادية وتغير السياسات النقدية الأمريكية، مثلاً ان الركود الأمريكي في عام 2001 بدأ أنه السبب الرئيسي في الركود الألماني .

### 3) دراسة Brigitte Desroches في 2004

#### ( The Transmission of World Shocks to Emerging-Market Countries: An Empirical Analysis )

انتقال الصَدَمَاتِ العالمية إلى بلدان الاقتصادات الناشئة، ( تحليل تجريبي ) . بحثت الدراسة انتقال الصَدَمَاتِ الْخَارِجِيَّةِ على مجموعة من بلدان الاقتصادات الناشئة ( أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ) والسياسات الاقتصادية الكلية التي يمكن ان تتخذ في تلك الاقتصادات من خلال فهم الدورات الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى أن الصَدَمَاتِ المالية أكثر انتقالاً خصوصاً للاقتصادات ذات الانفتاح في أسواق المال على الاقتصادات المتقدمة، كما أن الصَدَمَاتِ تختلف من اقتصاد إلى آخر بحسب خصائص كل اقتصادات من تلك التي بحثت في الدراسة .

### 4) دراسة Fabio Canova 2005

#### ( The Transmission of US shocks To Latin America )

آلية انتقال صَدَمَاتِ الاقتصاد الأمريكي إلى اقتصاديات بلدان أمريكا اللاتينية بحثت الدراسة عن حالة الاقتصاد لثمان بلدان في أمريكا اللاتينية، والتي جزء منها يستند نظامه النقدي إلى الدولار التامة، فبحثت

الدراسة الصدمات المتولدة في الاقتصاد الأمريكي الشمالي ومن ثم انعكاس تلك الصدمات في اقتصاد تلك البلدان، فتوصلت الدراسة إلى ان اضطرابات الاقتصاد الأمريكي خصوصا في الجانب المالي منه ذات آثار معنوية في اقتصادات أمريكا اللاتينية حيث يتأثر كل من ( الدخل القومي، التضخم، أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية، والتضخم، والميزان التجاري، وأسعار الصرف الاسمية والحقيقية، وكذلك تتأثر احتياطات تلك البلدان ) بنتائج الاضطرابات في الاقتصاد الأمريكي .

### **( 5 ) دراسة : ( The 2011 Colin Bermingham and Thomas Conefrey ) ( Irish Macroeconomic Response to an External shock with an Application to Stress Testing )**

استجابة الاقتصاد الكلي في إيرلندا للصدمة الخارجية مع تطبيقات في اختبار الإجهاد الاقتصادي .  
بحثت الدراسة بتحليل تجريبي لحساسية الاقتصاد الأيرلندي لصدمة الطلب الخارجية غير المتوقعة، والتي كانت أحد نتائج أزمة ( 2007 - 2008 )، وبحثت انعكاسات تلك الصدمات في الاقتصاد الأيرلندي المتمثلة بـ ( التغيرات بالنتائج المحلي الإجمالي، والبطالة، والأجور ) وخلصت الدراسة إلى نتائج مهمة تعكس شدة اثر المتغيرات الخارجية على المتغيرات الداخلية حيث :

- ) وجدت الدراسة أن التغير في الزيادة للنتائج القومي الإجمالي للولايات المتحدة بمقدار ( 1% ) يؤدي إلى تغيرات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الأيرلندي في إيرلندا يبلغ ( 1.3 % ) في النموذج .
- ) تتناسب تغيرات الناتج المحلي الإجمالي الأيرلندي مع حجم التغير في الصادرات .
- ) ينعكس ارتفاع وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمستويات البطالة في إيرلندا .
- ) إن ارتفاع الأجور في الاقتصاد الأيرلندي يسبب خفض تنافسية الاقتصاد .

### **( 6 ) دراسة Goran Petrevski Jane Bogoev, Dragan Tevdovski 2015**

( The Transmission of Foreign Shocks to South Eastern European economies)

انتقال الصدمات الخارجية إلى اقتصادات بلدان جنوبي شرق أوروبا . تناولت الدراسة الصدمات الاقتصادية الخارجية التي تلقتها بلدان شرق أوروبا نتيجة تأثير السياسات التي تتبعها بلدان أوروبا الغربية، وبحثت الدراسة الاقتصادات المتمثلة في ( اقتصاد كرواتيا ومقدونيا وبلغاريا ) في الحقيقة أن كل هذه الاقتصادات هي اقتصادات صغيرة مفتوحة، حيث تتبع هذه البلدان أسعار الصرف الثابتة كما يحتل التمويل المالي أهمية في اقتصاداتها، خلصت الدراسة إلى :

- ) أن النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو ذو أثر معنوي في اقتصادات شرق أوروبا .
- ) أن الصدمات الاقتصادية الخارجية تنتقل بشكل سريع من منطقة اليورو إلى اقتصاد شرق أوروبا .
- ) أن انتقال الصدمات يتناسب ومستوى أنفتاح أي منها على اقتصادات منطقة اليورو ونتيجة اعتمادها أسعار الصرف الثابتة فإن الصدمات الخارجية تتولد من الجوانب المالية إذ تؤثر في أسعار الصرف الحقيقية وأسعار الفائدة ومقدار الناتج القومي .

# الفصل الاول

## التأصيل النظري والمفاهيمي لصدّماتِ التّجّارةِ الخارِجِيّةِ والإِسْتِقْرَارِ الإِقْتِصَادِيّ

### تمهيد

تمارس السياسة الاقتصادية الكلية دوراً مهماً في الاقتصاد من خلال ادواتها المتمثلة بالنفقات الحكومية والضرائب والموازنة العامة والدين العام وسعر الخصم واعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني الالزامي وسعر الصرف، ففي فترات الانكماش تزيد من الطلب الكلي عن طريق اتباع سياسة توسعية وفي فترات الانتعاش المصاحب للتضخم فإنها تقلل من الطلب الكلي عن طريق اتباع سياسة انكماشية .

ويعد الإِسْتِقْرَارِ الإِقْتِصَادِيّ أهم هدف للسياسات الاقتصادية المختلفة سواء كان ذلك على المدى القصير او المدى الطويل، أي الحد من الصدمات الاقتصادية في المديين المتوسط والطويل وصولاً إلى مستوى الناتج المحتمل والتضخم المستهدف، ولما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة لذن صانعي السياسات الاقتصادية .

كما يمكن للسياسة الاقتصادية الكلية ان تخفف من حدة الصّدّماتِ التي يتعرض لها الاقتصاد، كما هو حاصل في التجاوب مع صّدّماتِ التّجّارةِ الخارِجِيّةِ، فتستجيب بشكل مسابير او مضاد لاتجاه الدّورّة الاقتصادية وبحسب مقتضيات التدخل وحسب الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه .

وسيتم توضيح ذلك من خلال التطرق إلى الآتي :

**المبحث الأول : إطار نظري ومفاهيمي لصدّماتِ التّجّارةِ الخارِجِيّةِ**  
**المبحث الثاني : الإِسْتِقْرَارِ الإِقْتِصَادِيّ (المفهوم والمؤشرات والأبعاد الاقتصادية . . .)**  
**المبحث الثالث : العلاقة بين صّدّماتِ التّجّارةِ الخارِجِيّةِ ومتغيرات الإِسْتِقْرَارِ الإِقْتِصَادِيّ**

## المبحث الأول : إطار نظري ومفاهيمي لصدّاتِ التّجَارَةِ الخَارِجِيَّةِ

### المطلب الأول :- مفهوم الصدمة الاقتصادية

#### اولاً ( مفهوم الصدمة :

يقصد بالصدمة (shock) أي حدث اقتصادي غير متوقع (1)، وهذا الحدث بسبب التقلبات التي تحدث في الاقتصاد القومي فتؤدي إلى تغيرات في كل من منحني الطلب الكلي والعرض الكلي، في حين الصدمة التي تؤدي إلى تغير منحنيات الطلب تسمى بصدمة الطلب بينما تلك التي تؤدي إلى تغير منحنيات العرض تسمى بصدمة العرض، هذه الصّدّاتِ تعطل الاقتصاد بدفع الناتج والعمالة بعيداً عن مستوياتها الطبيعية. (2)، و قد تحدث الصدمة أيضاً بسبب التقدم التكنولوجي في الاقتصاد القومي، وفقاً لـ Aguiar and Gopinath (2007) او بسبب التغيرات الجذرية في السياسة النقدية والمالية والتجارية (3) ومن هنا فالصدمة هي عبارة عن تغيرات غير متوقعة او تغيرات غير طبيعية قد تكون داخلية أو خارجية تؤثر في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، وقد تكون الصّدّاتِ ايجابية فتؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية أو سلبية تؤدي إلى تدني مستويات الرفاهية الاقتصادية .

وتعد الصّدّاتِ الحادة السبب الرئيس في حدوث الأزمة، وبصورة عامة فإن الصّدّاتِ هي بداية حدوث الأزمة ويترتب عنها خلل في التوازن العام .

والتعامل مع الصّدّاتِ لا يتطلب سوى استيعابها وامتصاص قواها منذ البداية، لكي تتاح الفرصة بعد ذلك للوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت لها أحياناً (4) . وتنقسم الصّدّاتِ إلى الآتي :-

#### 1) صّدّاتِ الطلب الكلي

يقصد بصدمة الطلب حدوث تغير في إحدى مكونات الطلب الكلي مما يؤدي إلى الانتقال في منحى الطلب الكلي باكتملة إلى اليمين او إلى اليسار (5) . مثل (التغيرات غير المتوقعة في سلوك المستهلكين والشركات والتغيرات في صافي الصادرات وكذلك التغيرات في الأنفاق الحكومي (العام) أو معدلات الضرائب). (6)

#### 2) صّدّاتِ العرض الكلي

1 ) Robert C. Guell, Issues in Economics Today, Eighth Edition, Mc Graw-Hill, New York, 2018, p121 .

2 ) N.Gregory Mankiw, Macroeconomics, 9th Edition, Worth Publishers, New York, 2016, P302.

3 ) Claude francis and Fabien tripier, trend shocks and economic development, CEPII, 2013, p19 .

4 ) محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصّدّاتِ النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2005، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 58، حزيران 2010، ص142 .

5 ) N.Gregory Mankiw, Macroeconomics, OP, cit , P459.

6 ) Robert j. Gordon, macroeconomics, Twelfth Edition, Pearson education, New York, 2014, p59.



يمكن تعريف صدمة العرض بأنها حالة اضطراب في الاقتصاد يتمخض عنها انتقال منحني العرض الكلي بأكمله إلى اليسار او إلى اليمين (1)، وهي عبارة عن الحدث المستقل أو الخارجي الذي يؤدي إلى حدوث التغييرات في كل من منحنيات العرض الكلي القصيرة والطويلة الأجل في الاقتصاد القومي (2)، ويمكن أن تعرف أيضاً بأنها التغييرات والاحداث الغير متوقعة التي تسبب بزيادة أو نقصان العرض الكلي (3)، إذ تعمل صدّمت العرض السلبية (مثلاً) إلى رفع أثمان المواد الغذائية والأجور النقدية ( كلف الإنتاج) ومعدلات التضخم إلى درجة كبيرة جدا (4) .

### 3 ( الصدّمت الداخليّة :

وتنقسم إلى الصدّمت النقدية والصدّمت الحقيقيّة :

أ ( الصدّمت النقدية : تنشأ الصدمة النقدية بسبب اختلال التوازن بين الطلب على النقود (MD) وعرض النقود (MS) نتيجة لتغيير طريقة الأفراد في اقتناء النقود (5) . أو أنها التغيير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية الآتية: (المعروض النقدي، والطلب على النقود، وسعر الفائدة، وسعر الصرف، ...الخ) وما ينجم عنه من آثار مباشرة وغير مباشرة في المتغيرات الاقتصادية (6) .

ب ( الصدّمت الحقيقيّة : يمكن أن تنشأ الصدمة الحقيقية بسبب التغيير في وسائل الإنتاج مع مرور الوقت، فاستخدام تكنولوجيا جديدة يعمل على تغيير عملية الإنتاج ويزيد من انتاجية عناصر الإنتاج (7)، أو بسبب التذبذبات في الناتج المحلي الإجمالي (8)، والأحداث الفجائية في سوق السلع والخدمات التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي كاعتماد المنتج الجديد أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية والذي يؤثر بدورّه على الناتج المحلي الإجمالي للبلد (9) .

<sup>1</sup> ) Rudiger Dornbusch and others, Macroeconomics, Thirteenth Edition, Mc Graw- Hill, New York, 2017 , P139 .

<sup>2</sup> ) Martin Bronfenbrenner and others, Economics, Houghton Mifflin company, New Jersey, 1984, p323,

<sup>3</sup> ) Robert C. Guell, Issues in Economics Today, op , cit , p122.

<sup>4</sup> ) توماس ماير وآخرون، ترجمة أحمد عبد الخالق واحمد بديع بليح، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002، ص 425.

<sup>5</sup> ) Thomas A. pugel, International Economics, Seventeenth Edition , Mc Graw-Hill, New York, 2019, p581 .

<sup>6</sup> ) ليلي بديوي خضير مطوق، الصدّمت النقدية وأثرها في أسعار الصرف لمصر والعراق دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013، ص 16 .

<sup>7</sup> ) Matthias Doepke and others, Macroeconomics, Palatino and computer modern using LATEX, 1999, p70 .

<sup>8</sup> ) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدّمت الاقتصادية نظرية وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2011، ص 118 .

<sup>9</sup> ) محمد صالح سلمان، مصدر سبق ذكره، ص 143 .

#### 4 ( الصدّمت الخارّجية :

توضح الأحداث الاقتصادية الجارية إلى تزايد إنتشار الصدّمت الخارّجية التي تصيب اقتصادات الدول مع تزايد تحررها الاقتصادي واندماجها في النظام الاقتصادي العالمي، وفي ظل العولمة الاقتصادية لن تكون هناك دول نامية ( البلدان الناهضة بالنمو) أو متقدمة بعيدة عن التعرض للصدّمت الخارّجية التي تعجز عن مواجهتها الكثير من الدول (1) .

ومن أهم أنواع صدّمت التّجارة الخارّجية التي قد تحدث هي الصدّمت النفطية وهي إما صدّمت نفطية موجبة واما سالبة، فالصدّمت النفطية الموجبة تحصل عند ارتفاع أسعار النفط للبلد المصدر، وأما الصدمة النفطية السالبة فتحدث عند انخفاض أسعار النفط للبلد المصدر لاسيما إذا كان البلد يعتمد على سلعة واحدة للحصول على الإيرادات .

5 ( الصدّمت الموسمية: تحدث هذه الصدّمت في البلدان التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين، وتتميز بكونها قصيرة الأجل وتؤثر في ميزان المدفوعات لفترة زمنية محددة (2) على سبيل المثال السلع الزراعية او المواد الأولية .

6 ( الصدّمت الدورية : وتحدث هذه الصدّمت في اقتصادات البلدان المفتوحة التي تشكل فيها التّجارة الخارّجية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فعند تعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد أو الانتعاش فإن صادراته ستتأثر وبشكل كبير سلبياً أو إيجابياً.

7 ( الصدّمت الهيكلية: وهذا النوع من الصدّمت يحصل عند تحول هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي من قطاعات معينة إلى أخرى، أو تحول الطلب من العملة المحلية إلى العملة الأجنبية بسبب عدم الاستقرار الداخلي (3) .

8 ( الصدّمت العشوائية: تعتمد الكثير من الدول على قطاعات الزراعة أو السياحة وهي تتأثر بأحوال الطقس فأى تغير في أحوال الطقس سيؤثر في إنتاج هذه القطاعات عندئذ تكون مصدراً محتملاً للصدّمت، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الكوارث مثل (الزلازل والفيضانات والبراكين ) وغيرها (4) .

9 ( الصدّمت السياسية: يمكن للحكومة أن تؤثر في الاقتصاد بفعل القوانين التي تضعها مثل (التغيرات في قوانين الضرائب، ومكافحة الاحتكار، والتغير في الأنفاق الحكومي)، وهكذا تكون مصدراً محتملاً أيضاً للصدّمت في الاقتصاد (5) .

1 ( مجدي الشوربجي، أثر الصدّمت الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004، ص2.

2 ( محمد صالح سلمان، مصدر سابق، ص 143 .

3 ( المصدر نفسه، ص 143 .

4 ) Matthias Doepke and others, op. cit, p70 .

5 ) Matthias Doepke and others, op. cit, p70 .

## المطلب الثاني:- صدّمات التّجارة الخارِجية ( مفهوماً وأنواعها )

### اولاً ) مفهوم صدّمات التّجارة الخارِجية

يختلف الاثر الإجمالي لتغير أسعار الصادرات والاستيرادات اختلافاً كبيراً وفق الهيكل التجاري لكل اقتصاد (1) وحسب الوزن النسبي للصادرات والاستيرادات من السلع الأساسية في الدخل القومي الإجمالي في الاقتصاد، وإن التطور في أسعار البضائع موضع التّجارة الخارِجية الدولي يؤثر أيضاً في توزيع الدخل بين البلدان وفي داخل كل منها، فالتغيرات في توزيع الدخل داخل البلد الواحد تنشأ عن كون الفئات الاجتماعية والاقتصادية التي تستفيد من ارتفاع أسعار السلع الأساسية المصدرة ليست الفئات التي يقع على عاتقها عبء ارتفاع الأسعار المستوردة، وأما انتشار الآثار على البلدان فيحدهه في الغالب تطور معدلات التّجارة الخارِجية (2).

وتتعرض السلع إلى ثلاث صدّمات هي صدمة الطلب لسلعة معينة، صدمة طلب عالمية، وصدمة عرض سلعة معينة، وإن صدمة طلب سلعة ايجابية معينة ستزيد من سعر السلعة مع عدم وجود تأثير على أسعار السلع الأخرى، وفي حالة تعرض بلد ما إلى مثل هذه الصدمة فإن المشترون الأجانب ربما يكون لديهم تغير في تفضيلاتهم باتجاه السلعة المعنية التي ينتجها البلد المعني، وإن هذا النوع من صدمة سعر السلعة سيكون له نتائج مختلفة جداً عن الأنواع الأخرى من الصدّمات التي تقود أسعار السلعة، أما صدمة الطلب العالمية فهي صدمة في الدخول وستزيد سعر السلعة المعنية أيضاً، وعلى أية حال، فإن هذا النوع من الصدّمات سيكون له اثار على أسعار جميع السلع الأخرى، أما الصدمة الثالثة فهي تخص جانب العرض للسلعة موضع الاهتمام، ومثل هذه الصدمة ليس من السهل تمييزها دائماً أو التعرف عليها، بشكل اساسي بسبب قيود البيانات، فالبيانات ليست متوفرة عن الإنتاج العالمي للعديد من السلع في النشرات الربع سنوية، فأغلب بيانات الإنتاج الأكثر متاحة هي بيانات النفط، إذ تتوفر في نشرات شهرية منذ عقد السبعينيات، كما أن العديد من المعادن والمياه المعدنية وبعض السلع الزراعية لها بيانات إنتاج تعود إلى عام 1900 في نشرات سنوية، ولكن هذا غير كافٍ لنمذجة عرض سلعي مفصل، وكنتيجة لذلك فانه من غير الممكن تمييز صدمة عرض سلعية معينة، وقد استخدم (Kilian,2009) بيانات إنتاج النفط لتحديد صدمة عرض النفط بدقة، ولكن مع هذا وجد بأن صدّمات الطلب العالمي هي السائدة، وقد اقترح (Jääskelä and Smith (2011) صدمة إضافية ( أو تغيير طفيف لصدمة الطلب على سلعة معينة ) التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي العالمي مثل هذه الصدمة هي ارتفاع في أسعار الصادرات مع

(1) للمزيد عن التباين في معدلات التبادل التجاري بين البلدان الصناعية والنامية، انظر :

Michael A. Kouparitsas , North-South Terms of Trade : An Empirical investigation , Federal reserve Bank of Chicago , September 1997 .

(2) الامم المتحدة، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، اسعار السلع الأساسية والتمويل والاستثمار، نيويورك، جنيف، 2008، ص 27-28 .

انخفاض في أسعار الاستيرادات، بسبب الواردات الارخص التي توفرها هذه الاقتصادات الناشئة مثل الصين . (1)

ويمكن القول بان صدّمات التّجّارة الخارِجية تعرف بأنها تغييرات مفاجئة ولا يمكن التحكم بها حيث تحدث في التّجّارة الخارِجية للبلد، سواءً أكانت تلك التغييرات من جانب أسعار الاستيرادات ام من جانب أسعار الصادرات، وبالتالي فقد تكون هذه التغييرات المفاجئة سلبية (ناجمة عن انخفاض مفاجئ في أسعار الصادرات أو زيادة في أسعار الاستيرادات او كليهما، أو قد تكون ايجابية ناجمة عن ارتفاع مفاجئ في أسعار الصادرات او انخفاض في أسعار الاستيرادات او كليهما، وقد تكون الصدّمات مؤقتة بفعل التدخل الحكومي عبر اتخاذ اجراءات مالية تحد أو تعمل على ايقاف تلك الصدّمات لا سيما السلبية منها وقد تكون صدّمات دائمية لا تستطيع الحكومة معالجتها فتستمر لمدة طويلة ) .

## ثانياً : انواع صدّمات التّجّارة الخارِجية

### 1 ) صدّمات معدلات التبادل التجاري

تُشير صدّمات معدلات التبادل التجاري (\*) إلى نسبة مؤشر سعر الوحدة من الصادرات إلى مؤشر سعر الوحدة من الواردات، وعند مستوى معلوم من مستويات إيرادات التصدير او نفقات الاستيراد، فإن المكاسب في معدلات التّجّارة الخارِجية تشير إلى زيادة نسبية في الدخل الحقيقي (اي نفس الحجم من الصادرات الذي يمكنه شراء زيادة في حجم الاستيرادات)، وتشير الخسائر في معدلات التّجّارة الخارِجية إلى نقص نسبي في الدخل الحقيقي (لان الحجم نفسه من الصادرات سوف ينتج عنه شراء استيرادات اقل حجماً منه) (2) .

وكما يمكن ان يُعرف معدل التبادل التجاري بأنه نسبة متوسط السعر المرجح لصادرات السلعة الرئيسية إلى متوسط السعر المرجح لاستيرادات السلعة الرئيسية وهي تتبع منهجية صندوق النقد الدولي (3)، ويبنى المؤشر لمعدلات التبادل التجاري على الأسعار لفئة ( 6 ) سلع رئيسية هي (الغذاء، الوقود، المواد الخام الزراعية، المعادن، الذهب، المشروبات)، ويُحسب معدل التبادل كما يلي: (4)

<sup>1</sup> ) Ozer Karagedikli & Gael Price , Identifying Terms of Trade Shocks and Their Transmission to the New Zealand economy , June 7 , 2012 , p 4 -5 .

\* ) هناك العديد من انواع معدلات التبادل، منها معدل التبادل التجاري، معدل التبادل الداخلي، معدل التبادل الفردي لمستوى عناصر الانتاج، معدل التبادل المزدوج لمستوى عناصر الانتاج، وللمزيد من التفاصيل، انظر :

-خالد محمد السواعي، التجارة الدولية : النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، اربد، ط2010، ص1، 269-272 .

<sup>2</sup> ) تقرير التجارة والتنمية، أسعار السلع الاساسية والتمويل والاستثمار، مصدر سابق الذكر، ص27 .

<sup>3</sup> ) انظر IMF WP/09/205 . Nikola Spatafora and Irina Tytell

<sup>4</sup> ) Joshua Aizenman , Sebastian Edwards , Daniel Riera-crichton , Adjustment Patterns to Commodity Terms of Trade Shocks: The Role of Exchange Rate and International Reserves , August 2012 , p38 .

$$CToTt = pi (Pit / muvt)^{Xijt} / pIil (Pit / muvt)^{Mijt} \text{ ----- (1)}$$

وإن  $i$  تعني الاصناف الـ 6 من السلع .

$x$  هي حصة صادرات السلعة  $i$  في اجمالي الناتج المحلي للبلد  $j$  .

$M$  هي حصة استيرادات السلعة  $i$  في اجمالي الناتج المحلي للبلد  $j$  .

(MUV) يعني مؤشر قيمة الوحدة الصناعية .

(CToT) يعني معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية .

$\Pi i$  تعني نسبة للاصناف الـ 6 من السلع.

وإن معدل التّجّارة الخارِجية يعتمد على توظيف الموارد المحلية، وتقنيات الإنتاج ( التكنولوجيا)، وتوزيع الدخل وإعادة توزيع الدخل، والإنتاج، والاستهلاك، واستيراد السلع . ويشير ارتفاع المقياس الاحصائي لمعدل التّجّارة الخارِجية إلى تحسن معدله او تحسن القدرة التنافسية الخارِجية لدولة ما في حين يشير تراجعها إلى تدهور شروط التّجّارة، وإن اي تحسن في معدل التبادل التجاري ينتج عنه زيادة رفاهية الافراد، وتدهوره يؤدي إلى تراجع رفاهية الافراد للبلد، وعلى اية حال، فإن مقياس معدل التبادل التجاري لا يعتبر مقياساً جيداً لرفاهية الافراد، والزيادة في معدل التبادل التجاري الناتجة عن الطلب الخارجي على السلع المصدرة تؤدي إلى زيادة في مكاسب التّجّارة الخارِجية، بينما الزيادة الناتجة عن زيادة تكاليف الإنتاج تعمل على تخفيض تلك المكاسب، وليس من الضروري ان يجعل التدهور في معدل التّجّارة الخارِجية الوضع اسوأ مما كانت عليه الدولة في سنة الاساس (\*)، ففي حالة ثبات العوامل الاخرى فإن انخفاض الطلب الخارجي على صادرات الدولة يعني ان إيرادات الصادرات تنخفض وعندها تكون الدولة بوضع اسوأ مما كانت عليه لعدم مقدرتها على دفع ثمن كمية الاستيرادات او قيمة الاستيرادات، في حين تكون الدولة بوضع افضل اذا كان سبب التدهور ناتجاً عن انخفاض أسعار الصادرات الناتج عن زيادة انتاجية قطاع الصادرات التي تزداد بوتيرة اعلى من وتيرة انخفاض أسعار الصادرات بمعنى ان انخفاض أسعار الصادرات تعوضه زيادة انتاجية قطاع الصادرات، اي ان تغيرات معدل التبادل التجاري للدولة قد يعكس سلوك الاقتصاد المحلي او سلوك الاقتصاد الخارجي وهنا قد يؤثر التغير في سعر الصرف كما سيتم توضيحه لاحقاً، وعندها يتغير معدل التّجّارة الخارِجية نتيجة للسلوك الخارجي كالتغير في الذوق الخارجي او في الطرق الفنية للإنتاج ( الابداع ) او في العوامل الطبيعية (1).

ومن منظور البلدان النامية، فإن فرضية النمو غير المتكافئ بين الاقتصادات الصناعية وغير الصناعية هي السائدة والتي سيكون معدل التّجّارة الخارِجية عنصراً حاسماً فيها طبقاً لرؤية (Singer, 1950) (Prebisch, 1950)، وهذه الحالة، تتعكس على معدلات التّجّارة الخارِجية والتغيرات التقنية العالمية

\* ( سنة الاساس : وهي السنة التي تتمتع بنوع من الثبات وخالية من الحروب والاضطرابات .  
 (1) خالد محمد السواعي، التجارة الدولية : مصدر سابق ، ص 272-273 .

وشروط الطلب التي تواجهها البلدان بخصوص درجة تخصصهم ونوع المنتج الذي يتخصصون فيه، والفرضية المذكورة تدعي بأن الاقتصادات التي تخصصت في تصدير الغذاء والمواد الأولية (1) ستواجه معدلات تبادل تجاري متدهوره وستستفيد من التّجارة بأقل مما تستفيد منه الاقتصادات الصناعية ؛ وهذا يتأتى كنتيجة لعاملين اولاً هو ان التجديد والابتكار التقني في السلع المصنعة لم يترجم إلى تخفيض في السعر . والمنتجون لهذه السلع لهم قوة سوقية تسمح لهم بالاستحواذ على ميزات وفوائد التغيير التقني في شكل أرباح (عوائد) وثانياً هو ان الطلب على الغذاء والمواد الاولية غير مرن للدخل بينما الطلب على السلع الصناعية يكون مرناً، والنتيجة فإن المستويات الاعلى من الدخل العالمي ستفضل الطلب على السلع المنتجة في البلدان الصناعية .

أن تأثيرات التغيير التقني على الأسعار تذكرنا بما يعرف بمسألة النمو المفقور والذي يشير إلى ان البلد الذي يواجه تدهوراً في معدلات التّجارة الخارّجية حينما ينمو يمكن ان يتعرض إلى تحقيق دخل حقيقي اوطأ بعد النمو، وطبقاً لرأي Meier على سبيل المثال فإن الزيادة في عرض العامل الانتاجي أو التقدم التقني يرفعان الدخل الحقيقي بمقدار التغيير في الناتج بالأسعار الثابتة، لكن اذا كان تراكم ادخار العامل متجهاً للاستيراد الذي يجعل معدلات التبادل تتدهور اي أن الاثر السلبي على الدخل الناجم عن التدهور في معدلات التّجارة الخارّجية قد يكون فيما بعد اكبر من الاثر الايجابي الناجم عن التوسع في الناتج، سواء على المدى القصير ام الطويل، وبالتالي فإن دور معدلات التّجارة الخارّجية على اداء الاقتصاد يكون متغيراً، اذ انه يعتمد على تركيبة الأسواق المحلية وردود الفعل من قبل سلطات السياسة الاقتصادية الناجمة عن التغييرات في هذا السعر النسبي، درجة الأنفتاح الاقتصادي، درجة التخصص، نظام سعر الصرف وظروف السوق الدولية الأخرى التي يواجهها كل بلد (2).

كما ان لمعدلات التبادل التجاري تأثيرات توزيعية تحصل نتيجة التغييرات في الأسعار الدولية، والتي تمثل جوهر نظرية (Stolper & Samuelson, 1941)\*، وإن تلك الاثار التوزيعية قد تُسبب صراع في جميع الفئات الاجتماعية والذي يمكن ان يكون له تأثير في الطلب الكلي ثم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي للبلد، وإن حالة الاضطرابات الناجمة عن تغييرات كبيرة في الأسعار العالمية التي حدثت في اوائل عام 2008، والتي نجمت عن ارتفاع شديد في أسعار السلع وبشكل خاص الغذاء، ادى إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية في عدد كبير من الدول النامية (البلدان الناهضة بالنمو) وأدت إلى

(1) للمزيد حول معدلات التبادل التجاري في الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، انظر :

Henry Thompson , International Economics – A Microeconomic Approach , Longman , London , 1993 , p.166 .

(2) Gonzalo Hernandez , Terms of trade and output fluctuations in Colombia , working paper , university of massachusetts AMHERST , 04/2011 , p.3-4 .

(\* Stolper & Samuelson : عند زيادة الطلب على السلعة المتاجر بها يزداد اجر عامل الإنتاج الكثيف بنسبة اكبر من زيادة العامل الإنتاجي .

استجابات سياسة على شكل اعانات مالية، تحديد السعر، وقيود التصدير ( نظام الحصص والرسوم ) . مثل هكذا ردود افعال لوحظت عند مستوردي الغذاء وفي الاقتصادات التي تصدر المواد الغذائية الزراعية (1).

## 2 ) صدّمات قنوات التضخم المستورد .

بحكم أنفتاح الاقتصادات على الاقتصاد العالمي و زيادة اندماجها في العالم الخارجي فأصبحت هذه الاقتصادات تؤثر و تتأثر بالواقع الاقتصادي العالمي و عليه فإن مستويات التضخم في هذه الاقتصادات سوف تتأثر بعوامل خارج النطاق الجغرافي لهذه الاقتصادات كما تتأثر بعوامل محلية تؤثر على سوق السلع و الخدمات وسوق العمل وسوق راس المال، و من هنا فإنه يمكن للتضخم أن يكون مصدره خارجي و بالتالي سيكون مستورداً من الخارج .

ويعتبر أول من أشار إلى ظاهرة التضخم المستورد هو ما يسمى (\*) jean bodin سنة 1568 (2)، حيث أشار إلى إن الأرتفاع في المستوى العام للأسعار في أوروبا كان مصدره الرئيسي زيادة المعروض من الذهب و الفضة المستورد من أمريكا، ثم جاءت المدرسة الماركنتيلية (\*) في القرن السابع عشر و الثامن عشر، من أمثال (\*) R. Cantillon و (\*) D. hume اللذان أعطيا أهمية بالغة للمعروض النقدي، مستويات الأسعار المحلية، و الموازين الخارجية، و إضافات المفكرين الكلاسيك امثال ريكاردو، جون ستيورات ميل حول العلاقة السابقة في القرن التاسع عشر في إطار قاعدة الذهب عن طريق التعديل الآلي للموازين الخارجية ( دخول / خروج ) المعدن النفيس المصحوب بتغير في الأسعار المحلية .

و عليه فإن ظاهرة التضخم المستورد هي تلك الظاهرة التي تؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار و المستمر من جراء فائض في الطلب الكلي أو ارتفاع في التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية .

و فيما يلي نوجز تعريف التضخم المستورد :

<sup>1</sup> ) Sebastian Galiani , Daniel Heymann and Nicolas Magud , On The Distributive Effects of Terms of Trade Shocks : The Role of Non Tradable Goods , IMF , Novembre 2016 , p 3.

( \* Jean Bodin : كاتب سياسي ومؤلف اقتصادي فرنسي الجنسية له مؤلفات مهمة منها سياسية ومنها اقتصادية كتاب الجمهورية .

<sup>2</sup> ) Frank Mayerlen and others. The Monetary Presentation OF The Euro area balance of payments , occasional paper series no 96, September 2008. European central bank.

( \* المدرسة الماركنتيلية ( التجارية ) : هو الاسم الذي اطلق على السياسات الاقتصادية التي ظهرت خلال المدة عام ( 1500 - 1800 ) تقريباً والتي تضمنت التدخل في الفعاليات الاقتصادية لغرض الحصول على الثروة لبناء قوة عسكرية وسياسية، تحت شعار الغاية تبرر الوسيلة ، اي في اي وسيلة يتم الاستحواذ على المعدن النفيس والعملات الصعبة سواء كانت هذه الوسيلة بطريقة مشروعة او غير مشروعة ، لبيان قوة الدولة اي قوة الدولة على ماتحتوية من عملة صعبة ومعدن نفيس .

( \* ريتشارد كانتيلون (Richard Cantillon) هو خبير اقتصادي فرنسي متميز من أصل أيرلندي مؤلف كتاب Essai sur la Nature du Commerce en Général الذي يتحدث عن طبيعة التجارة في العالم.

( \* ديفيد هيوم : فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ التنوير الاسكتلندي .

- رمزي زكي (1) : يعرفه على أنه مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما .

يتضح من التعريف إن الارتفاع المؤقت في سعر سلعة مثلا بسبب نقص المعروض منها أو زيادة الطلب لفترة قصيرة لا يعد تضخما، إضافة إلى ارتفاع سعر سلعة معينة دون أن يقابله ارتفاع في المستوى العام للأسعار لا يعد تضخماً .

أختلف الاقتصاديين في تسمية تقسيمات قنوات التضخم المستورد، لكنهم في الأخير يعبرون عن نفس الفكرة لعملية الانتقال الدولي للتضخم .

ويمكن النظر إلى قنوات التضخم المستورد وبقال Mercillon Henri (2) :

-قناة الدخل : وهي تلك الدخول القادمة من البلد المصدر إلى البلد المستقبل ( الاقتصاد المحلي ) و التي ستحدث ارتفاعاً في الطلب الفعلي، ويمكن حصر هذه الدخول في ارتفاع دخول الصادرات أو في الارتفاع المباشر للامدادات النقدية للبلد المحلي ( خارج عوائد الصادرات معناه تدفقات أخرى داخلة لرؤوس الأموال ) .

- قناة التكاليف : تؤدي هذه القناة إلى الارتفاع في تكاليف الانتاج للمنتجين وارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين ( السلع والخدمات النهائية )، و تعتمد درجة التأثير لهذه القناة على درجة مرونة الواردات . و في ما يلي قنوات التضخم المستورد وفقاً لما وصل إليه نموذج التحول الدولي ذو العلاقة الثلاثية في الولايات المتحدة الأمريكية ( The international transfer model with the triple relationship in the United States of America ) حيث يقسم قنوات التضخم المستورد إلى ما يلي (3) :

-قناة إحلال السلع good substitution : عن طريق الأثر المباشر في الأسعار العالمية على الأسعار المحلية direct price arbitrage .

-قناة تدفقات الأصول و الروابط النقدية : asset flow and monetary linkages وتتأني عن طريق تأثير الدخول القادمة من الخارج على العرض النقدي و الطلب المحلي الفعال .

أما التقسيم الأخير فقد قدمه Samuel (4) والذي يمكن من خلاله تقسيم القنوات إلى قناتين اثنتين هما :

قناة الأسعار : وهي تلك القناة التي يمكن من خلالها أن تؤثر الأسعار العالمية على الأسعار المحلية direct price effect .

<sup>1</sup> رمزي زكي - التاريخ النقدي للتخلف - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت 1987 ، ص 261 .

<sup>2</sup> ) Henri mercillon , op , cit , p 464.466.

<sup>3</sup> ) Michael R. Darby and James R. Lothian, The international transmission of inflation, university of Chicago, national bureau of economic research (NBER), 1983 p 498.501.

<sup>4</sup> ) samuel Ikatz, "imported inflation and the balance of payments, international finance discussion papers, no 32. Board governors of federal reserve system. 1973. p 05.06.



**قناة السيولة :** فتخص الآثار المترتبة من المعاملات الدولية على كل من الدخل و السيولة التي تؤثر على الطلب المحلي الفعال .

### 3 ) صدمة سعر الصرف

صدمة سعر الصرف قد تحدث في سوق الصرف الاجنبي نتيجة اختلالات اقتصادية ونقدية مفاجئة، التي تحدث بشكل غير متوقع في حجم الطلب والعرض على رؤوس الاموال والسلع على المستوى المحلي والعالمى (1) .

ان علاقة أسعار الصرف بالتضخم يأتي من خلال كون سعر الصرف يسمح بالمحافظة على معدل تضخم منخفض بالنسبة لممارسي السياسة الاقتصادية منذ القدم، فأسعار الصرف الثابتة سوف توفر مستوى عالي من الالتزام و الصرامة بالنسبة للسياسات النقدية و المالية،ومن ناحية المبدأ فإن ربط سعر الصرف هو ذي مصداقية من حيث التزام السياسات بالحفاظ على معدل الربط،فانه على الاستعداد الكبير للحفاظ على قيمة العملة المحلية للبلد،والتي تخفض من الآثار التضخمية للتوسع في العرض النقدي . وفي دراسة قام بها صندوق النقد الدولي (2) لمجموعة من العينات ( كل دول العالم،الدول الصناعية،الدول المنخفضة و المتوسطة الدخل ) حيث توصلت الدراسة إلى أن الدول التي اتبعت نظم أسعار صرف ثابتة،فمعدلات التضخم فيها كانت ( 8% ) و ( 14% ) للنظم الوسيطة و ( 16% ) بالنسبة للنظم الحرة لأسعار الصرف .

### 4 ) صدمة سعر النفط

وعلى الرغم من وجود مفاهيم مختلفة للصدّاتِ النفطية، فيبقى المفهوم الأساسي لهذه الظاهرة يشير إلى زيادة حادة في سعر السوق النفطي بنسبة (50%) وتسمى الصدمة النفطية الموجبة، أو نقصان حاد في السعر النفطي بنسبة (50%) وتسمى الصدمة النفطية السالبة بحيث تبقى لفترة زمنية محددة ثم تزول، وستكون لها نتائج غير متوقعة (3) .

فقد شهد عام ( 2004 ) عدة أسباب دفعت الأسعار نحو الارتفاع والتي سنذكر منها ما يلي:(4)

1 ) Faure ,A .P. Central Banking g Monetary Policy : An Introduction ، 1<sup>st</sup> Edition , Quion Institution Limited , U S A , .( 2013 ) , p 54 .

2 ) Atish R. Ghosh, Does the Exchange Rate Regime Matter for Inflation and Growth?, economic issues, IMF, 1996, p 04 .

3 ) Angelos Gkanoutas-Leventis. "Spikes and Shocks The Financialisation of the Oil Market from 1980 to the Present Day Palgrave Macmillan UK. 2017, P69.

4 ) طارق بن قسيمي الزهرة الفرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي،المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية الموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية ، وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 1، 2015، ص 4 .

- الأضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى تخفيض الإنتاج بنحو (10%) عام (2004) .
  - المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها مما سيساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة (23%) أي قرابة (8.3%) للبرميل .
  - الأضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق.
  - أعصار ايفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم الشتاء القارص.
  - تزايدت معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها.
  - ارتفاع نشاط المضاربة على النفط نتيجة التخوف من انقطاع امدادات النفط لأي سبب من الأسباب المذكورة .
- ويمكن ذكر أهم الأسباب التي ساهمت في ارتفاع أسعار النفط خلال عام (2008) بالاتي :

(1)

( ا ) النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط : بعد النمو الأستثنائي في الطلب العالمي للنفط خلال هذه الفترة، شهد الطلب على النفط زيادة متسارعة وكان مدفوع بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي؛ حيث ان الطلب على النفط هو العامل الذي يمكن ان يفسر التذبذب الحاد الذي شهدته أسعار النفط .

( ب ) انخفاض سعر صرف الدولار: ويتضح أثر انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي في تضخيم حدة الأرتفاع في أسعار النفط، إذ تجاوزت معدلات الزيادة في أسعار النفط بالدولار الأمريكي حوالي ضعف مثيلاتها باليورو .

( ج ) انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج : فلقد هيأت الفترة الزمنية التي شهدتها الأسواق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات المتسمة بالمستويات المنخفضة لأسعار النفط لنزوح الاستثمارات في توسع الطاقات الإنتاجية،أضافه إلى ذلك الأرتفاع الهائل للتكاليف الرأسمالية لمشاريع النفط،وهذا ما أدى إلى عدم التوافق بين النمو في العرض الناجم عن قلة الأستثمار في الطاقات الإنتاجية الإضافية والذي نتج عنه الأسعار المنخفضة خلال فترة

<sup>1</sup> ( إبراهيم بلقطة، " تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)،مجلة الباحث , عدد 12 , 2013 , ص 10-11 .

الثمانينات والتسعينات وأرتفاع تكاليف الإنتاج وبين الزخم السعودي في الطلب العالمي، الذي أدى إلى الأرتفاع في المستوى العام للأسعار بالشكل التصاعدي القوي الذي عرفته هذه المدة .

**د ) زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط :** ساهمت الأبتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من أرتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون، وهو ما برز واضحاً في كثافة نشاط للمضاربة (فهي شراء النفط لغرض إعادة بيعه بسعر أعلى، بدلاً من استخدامه للأغراض التجارية) في الأسواق الآجلة للنفط .

## المبحث الثاني: الإستقرار الاقتصادي (المفهوم والمؤشرات والأبعاد الاقتصادية..)

### المطلب الاول : ماهية الإستقرار الاقتصادي

تسعى جميع الانظمة الاقتصادية المختلفة وعلى حدّ سواء في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة أو الاقتصادات الاشتراكية المتقدمة أو السائرة في احد الاتجاهين إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي لتجنب البطالة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة من جانب، وتجنب الفائض في استخدامها من جانب آخر وبالتالي يتحقق الاستخدام الكامل في الاقتصاد طالما كانت محدودة ونادرة، ان ذلك كله سوف يقود بالنتيجة إلى الإستقرار الاقتصادي وما يتبع ذلك من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة على مستوى الاقتصاد القومي.

فهناك اتفاق شبه مطلق على أهمية تحقيق الإستقرار الاقتصادي لمنع التقلبات الكبيرة في المستوى العام للأسعار التي ستؤثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي، وبالمقابل فهناك عدم اتفاق حول الآليات المباشرة للسياسة النقدية التي تقود إلى تحقيق ذلك الهدف (1) .

ولقد كان لكل من الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً حياً على مدى تأثير كل من هذين العاملين في تحقيق الإستقرار الاقتصادي، مما يؤكد الدور الكبير للسياسة المالية في تحقيق أقصى ما يمكن من الاستخدام للعمل والإنتاج ودعم القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الدخل القومي الحقيقي في ضوء تجربة الخمسين سنة الماضية في الاقتصاد الأمريكي، ولكن إزاء ذلك كله لا يمكن الإقرار بوضع سياسة نقدية ملائمة لتحقيق الإستقرار الاقتصادي إذا لم يتقرر أولاً سبب التغيير في أي من متغيرات الاقتصاد الكلية، أي هل هناك أسباب اقتصادية أو أسباب نقدية أو غير ذلك لیتسنى استخدام أدوات للسياسة النقدية لمعالجة تلك الأسباب ودعم النشاط الاقتصادي (2) .

وسيتم دراسة الإستقرار الاقتصادي من خلال هذا المبحث

وعلى النحو الآتي:

### أولاً: مفهوم الإستقرار الاقتصادي Concept of Economic stability:

يعرف الإستقرار الاقتصادي بأنه حالة غياب التقلبات الاقتصادية الحادة والمستمرة في المستوى العام للأسعار وقيمة العملة الوطنية أي انه التوازن والثبات النسبي The relative stability في العلاقات الاقتصادية المختلفة لمتغيرات النظام الاقتصادي من العرض والطلب، إيرادات ونفقات عامة، اوداخار

(1) عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع أشاره خاصة للعراق - الجزء الأول - الطبعة الثانية، بغداد، 1986، ص386 .

(2) جيمس جوارتي، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، 1999، الرياض، السعودية ص 195-196 .

واستثمار وكذلك مقبوضات ومدفوعات خارجية<sup>(1)</sup>، ويقصد به أيضا تحقيق معدلات مرتفعة من معدلات التشغيل للموارد الاقتصادية المتاحة بشكل يتوافق مع تفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مناسبة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي<sup>(2)</sup>، ومن هذا المنطلق ينبغي التأكيد على أن التشغيل الكامل لا يقصد به الوصول إلى معدلات بطالة صفرية وإن ما خفضها إلى الحيز الذي لا يسمح إلا بظهور ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية frictional unemployment\* والهيكلية لان هذين النوعين لا يمكن تجنبهما لأنهما ينتجان عن تغيرات ديناميكية وكذلك ظروف الهيكل الاقتصادي، ويشكلان معا ما يسمى بالبطالة السائدة والتي تتمثل بالمعدل الطبيعي للبطالة<sup>(3)</sup>، كما إن الإستقرار الاقتصادي لا يقصد به الثبات المطلق في المستوى العام للأسعار وإن ما ثبات في معدل الزيادة ضمن المدى المحدد من قبل السياسة النقدية، وكذلك فإن الاستقرار يعني التمهيد من أجل الوصول إلى التوازن أي عندما لا تتغير المتغيرات الاقتصادية بصورة سلبية خلال فترة معينة من الزمن أي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي أعلى مستويات الاستغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي الإجمالي وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود<sup>(4)</sup>.

مما تقدم يتضح بأن مفهوم الإستقرار الاقتصادي يتضمن السعي لتحقيق ثلاثة أهداف، أولها السعي لتحقيق نمو في الناتج الحقيقي، والهدف الثاني التشغيل الكامل للموارد، أما الهدف الثالث فيتعلق بتجنب حدوث ارتفاعات كبيرة ومستمرة في المستوى العام للأسعار وهو ما يعني المحافظة على مستويات التضخم. وينبغي الإشارة هنا إلى أن اسباب الإستقرار الاقتصادي تختلف بحسب طبيعة اقتصاد الدول فالإستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يختلف عن الاستقرار في الدول النامية نتيجة لاختلاف ظروف كل منهما، فبالنسبة للدول المتقدمة فإن اختلال الإستقرار الاقتصادي يكون نتيجة للأثار التي تعكسها الدورات الاقتصادية أي انه يتحقق عن طريق الوصول إلى معدلات التشغيل الكامل والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار فضلاً عن تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات (الاستقرار الخارجي)، أما بالنسبة للدول النامية فإن اختلال الإستقرار الاقتصادي يرجع إلى اختلال وعدم مرونة الهيكل الإنتاجي وهو ما ينتج عنه اختلال

(1) مها رياض عبد الله، صندوق النقد الدولي: تقدير اقتصادي اسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2012، ص 160.

(2) سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، 1973 الكويت، ص 162.

(\* البطالة الاحتكاكية (Fictional unemployment) : بطالة مؤقتة تحدث نتيجة للتغيرات التي تحدث في الأسواق، على سبيل المثال يستغرق العمال الجدد بعض الوقت للبحث والمفاضلة بين الوظائف المتوفرة أو الوقت اللازم لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

(3) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص 30.

(4) بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزامل، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003 2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2014، ص 192.

بين هيكل الإنتاج الكلي والطلب الكلي وبين الاستهلاك والادخار وأيضاً بين الاستثمارات ومصادر التمويل اللازمة (1) .

ويعرف الإستقرار الإقتصاديّ (بأن تسيير القطاعات الاقتصادية على وتيرة واحدة وهو يرتبط بالتفاعل بين إجمالي الطلب والعرض الكلي للاقتصاد، فإذا كان إجمالي الإنفاق أي الطلب الإجمالي في اقتصاد ما يتحرك في توازن مع إجمالي العرض، فسيتميز الاقتصاد بالتوازن الداخلي، كما يتجلى في وضع مالي مستدام، ومستوى منخفض في الأسعار ومعدل بطالة قريب من المعدل الطبيعي، وكذلك من خلال التوازن الخارجي، كما يتجلى في تحسين وضع الحساب الجاري الدولي أو مستوى الدين الخارجي (2) ، ويعرف أيضاً بأنه "البيئة الاقتصادية الخالية من التذبذبات والتقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي، ويتحقق هذا الاستقرار عندما ينمو الاقتصاد بمعدل معين في ظل التضخم المنخفض، مما يعمل على زيادة مستويات الإنتاجية والكفاءة والتي من شأنها الزيادة في مستويات التوظيف المستدامة" (3)، ويمكن إعطاء مفهوم شامل للاستقرار الاقتصادي بأنه الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار في الأسعار وتحقيق معدلات نمو عالية وانخفاض معدلات التضخم والبطالة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات وصولاً إلى تحسين المستوى المعاشي للأفراد .

### ثانياً : أهداف الإستقرار الإقتصاديّ

كما هو واضح أن تحقيق الإستقرار الإقتصاديّ يكون من خلال تحقق مجموعة من الأهداف والتي يطلق عليها مؤشرات الاستقرار أو مربع كالدور\* وهي أربعة أهداف أساسية لأية سياسة وهي تحقيق معدل نمو ناتج مرتفع، القضاء على البطالة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات ومحاربة التضخم . سماها كالدور عام 1960 في مربع عرف بإسم "المربع السحري لكالدور"، وكلما كانت مساحة المربع أكبر كلما كان البلد في وضع اقتصادي أفضل .

من خلال المربع السحري لكالدور (1908-1986) . تسعى كل دولة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية لها، فقد جمع الاقتصادي (نيكولاس كالدور) عام (1960) الأهداف الأربعة للسياسة النقدية وأصبحت تعرف

(1) يوسف علي مجيد، نعيم صباح جراح، استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لقياس الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، المجلد (44)، العدد (2-1) لسنة 2016، جامعة البصرة، ص 107 .

(2) Briguglio L , et . al . ( 2008 ) . Economic Vulnerability and Resilience : Concepts and Measurements , United Nation University , World Institute for Development Economics Research , Research paper No . 2008 / 55 , May , p : 7 .

(3) Gormes, Yuksel Serkan Yigit . The Economic and Financial Stability in Turkey: Ahistorical Perspective, Central Bank of Turkey .p 199 - 200 .

\* نيكولاس كالدور (1908-1986) اقتصادي بريطاني كان من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية ثم انتقل إلى الكينزية عمل في عهد حكومة رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر .

بـ (المربع السحري) وهو " عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي على الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية (1) .

وتشمل هذه الأهداف (2) :

أ) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ( من جهة الشمال)

ب) معدل ميزان المدفوعات ( فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي من جهة الشرق)

ت) معدل البطالة ( من جهة الغرب)

ث) معدل التضخم ( من جهة الجنوب)

فيمكن جعل السياسة الاقتصادية فعالة إذا كانت قادرة على تحقيق الأهداف الأربعة وفقاً لهذا النموذج وهي:

(3)

1) هدف النمو الاقتصادي : الذي يتم قياسه على أساس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ويتكون من خمسة أرقام تبدأ من نقطة تقاطع المحورين الأفقي والعمودي، وكلما اقترب معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نهايته ( ابتعد عن نقطة التقاطع) فإن الاقتصاد قد حقق هذا الهدف من النمو .

2) هدف التوظيف : ويتم قياسه باستعمال النسبة المئوية للبطالة إلى مجموع السكان في سن العمل، وكلما اقترب المربع من نهايته ( ابتعد عن نقطة التقاطع ) كلما دلّ ذلك على تحقيق نسب عالية من التشغيل .

3) هدف استقرار المستوى العام للأسعار : ويقاس هذا الهدف من خلال نسب التضخم السنوية المسجلة في الاقتصاد، وبالتالي كلما اقترب المربع من نهايته ( ابتعد عن نقطة التقاطع ) كلما دلّ ذلك على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار .

4) هدف توازن ميزان المدفوعات واستقرار الحسابات الخارجية للبلد : ويقاس بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي كلما اقترب المربع من نهايته ( ابتعد المربع عن نقطة الصفر) دل ذلك على وجود فائض في الميزان .

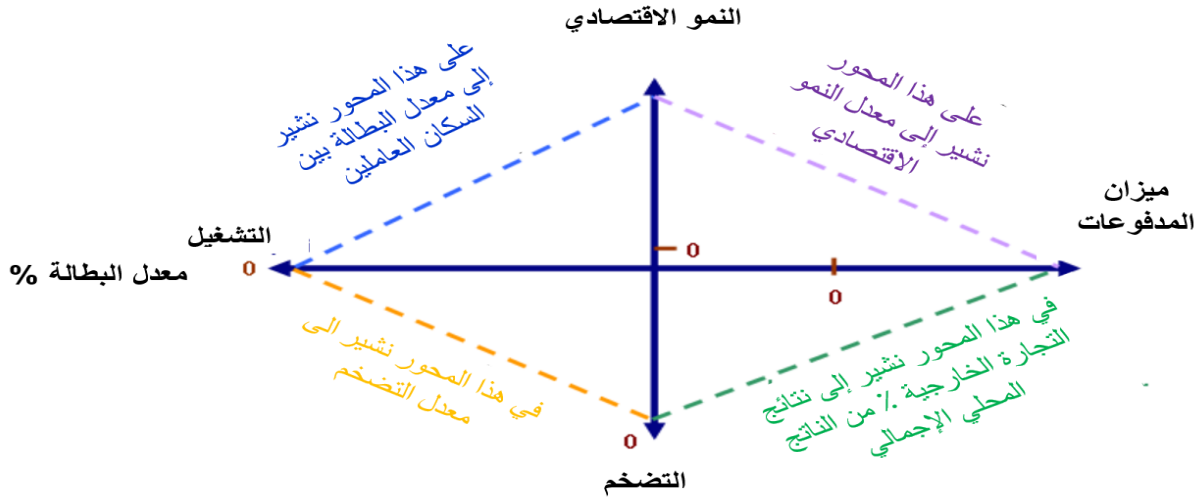
والشكل التالي يوضح الوضع الاقتصادي للبلد الذي يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لاختلاف أهداف السياسات الاقتصادية لكل دولة :

<sup>1</sup> ( براج صباح، بوهزه محمد، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإن عكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، بحث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 2013، ص 7 .

<sup>2</sup> ) Jean Paul Fitoussi, Francesco Saraceno The Brussels Frankfurt Washington Consensus Old and New Tradeoffs in Economics, February 2004, p 4 .

<sup>3</sup> ( وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي( دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 2010، ص 82.

### شكل (1) المربع السحري لكالدور



Source: Oliver Picek, "The "Magic Square" of Economic Policy measured by a Macroeconomic Performance Index", The New School for Social Research, January 2017 Working Paper 02/2017, Department of Economics, p 4 .

فقد أكد (كالدور) بأنه كلما كانت مساحة المربع أكبر، كلما عكست حالة أفضل في تحقيق معدلات مرتفعة من الأهداف الاقتصادية وبالتالي تحسناً أكبر في الأداء الاقتصادي. فتتحقق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل (استخدام جميع موارد المجتمع استخداماً أمثل وأكمل وعدم وجود بطالة)، أي ان معدل البطالة تقريباً مساوي للصفر أو ضرورة وجود مستوى معين من البطالة يسمى بالمعدل العادي أو الطبيعي للبطالة. (1)

وإن علاقة الإستقرار الإقتصاديّ بالدورة الاقتصادية يمكن بيانها بمراحل الدورات الاقتصادية بالنقاط

الآتية: (2)

(أ) **مرحلة الانكماش**: وهي مرحلة انخفاض أو تراجع في المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية الانتاج والدخل الحقيقي والتوظيف وتفشي البطالة وإنحسار التّجارة وتراجع مستويات المعيشة.

(ب) **مرحلة الركود**: وتأتي هذه المرحلة بعد مرحلة الانكماش الاقتصادي حتى يصل إلى ادنى مستوى ويطلق عليه قاع الركود عندما لا يحل التدخل الحكومي اي تدهور اقتصادي يحصل في مرحلة الانكماش ويتصف الركود بالارتفاع الشديد في معدلات البطالة والانخفاض الشديد في مستوى الإنتاج والاستخدام والانحسار الشديد للتجارة والانخفاض الشديد في الأسعار.

(1) جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، مصدر سابق، ص 197.

(2) المصدر نفسه، ص 197.

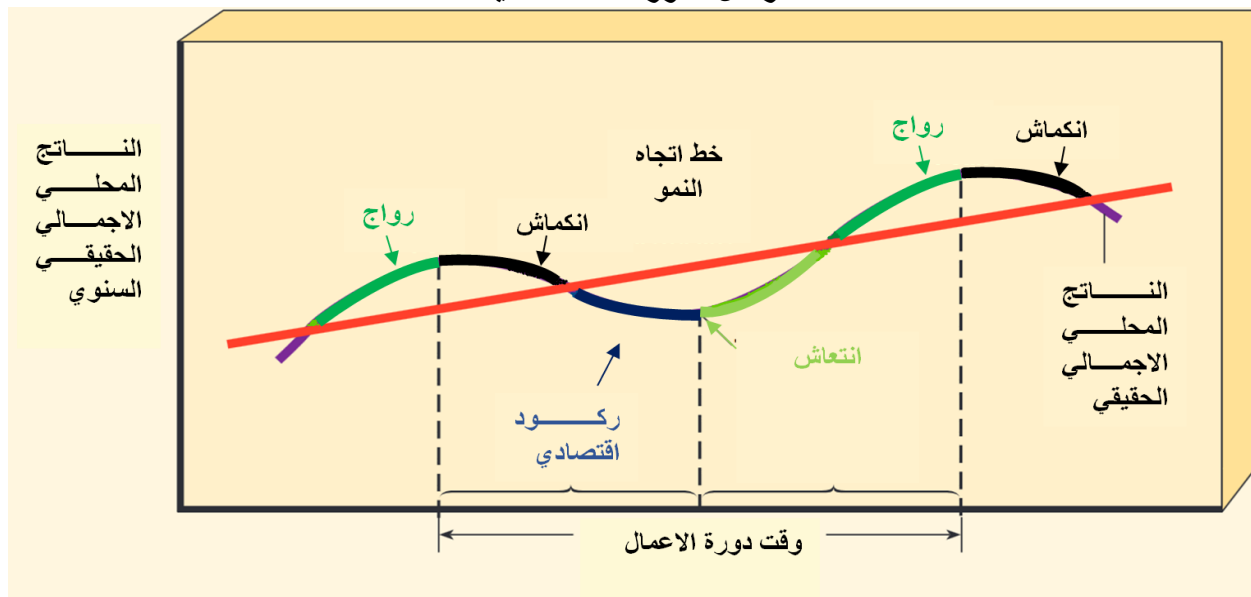


(ج) مرحلة التوسع والانتعاش الاقتصادي : وهنا يزداد الانتاج والدخل والتوظيف وتنخفض البطالة وتحسن مستويات المعيشة و إنتعاش التّجارة وتتزايد معدلات التضخم والأجور وأسعار الأسهم و أسعار الفائدة .

( د ) مرحلة الرواج والازدهار الاقتصادي : وهي المرحلة التي يصل بها الانتاج إلى أعلى مستوى بعد مرحلة الانتعاش والتي يتميز خلالها الانتاج بتزايد مستمر وشديد، ويتوقف بعدها عند أعلى مستوى يمكن أن يصل إليه وهي القمة ويزداد الاستخدام بشدة وتنخفض البطالة بشدة وارتفاع مستوى الدخل و إنتعاش التّجارة وارتفاع الأسعار بشدة .

فالدورات الاقتصادية تعني التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي فتنتقله من حالة الانتعاش والرواج إلى حالة الانكماش والركود ثم تعيده ثانية إلى الانتعاش والرواج فالانكماش والركود، وهكذا ويمكن توضيح الدورات الاقتصادية من الشكل (2) الآتي :

شكل (2)  
مراحل الدورات الاقتصادية



Source : Irvin B. Tucker, Economics for Today ,7<sup>th</sup> Edition,publisher ; Joe Sabatino Senior Acquisitions Editor,2010,p 432 .

ويمكن تحديد الدورات الاقتصادية من خلال مؤشرات رئيسة وفرعية فالرئيسة هي :- (1)

(1) التغير في الناتج القومي الإجمالي .

(2) التغير في معدلات البطالة ومستوى الاستخدام .

(3) التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار .

<sup>1</sup> نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر، عمان، 2001، ص 176 .

أما المؤشرات الفرعية فهي :

(1) التغيير في الناتج القطاعي ( الانتاج الصناعي - زراعي - خدمات - نقل ومواصلات - صادرات واستيرادات) .

(2) التغيير في مستوى الانفاق الاستهلاكي الكلي ( سلع معمرة – سلع استهلاكية - خدمات استهلاكية )

(3) التغيير في مستوى الانفاق الاستثماري الكلي (معامل ومكائن – انشاءات سكنية – التغيير في مستوى الخزين) .

ومن الجدير بالذكر انه لا توجد مدة محددة لكل مرحلة من مراحل الدوّرة الاقتصادية وليس بالضرورة ان يمر الاقتصاد الكلي بجميع المراحل أو بالتسلسل، وكل مرحلة تتسم بسمات خاصة من حيث الاسباب والنتائج تختلف بدرجة شدتها من حيث تأثيرها في مستوى الانتاج والبطالة والتضخم والتجارة .

### المطلب الثاني : مؤشرات الاستقرار الإقتصاديّ

سوف يتم التطرق إلى هذه المؤشرات وعلى النحو الآتي :

**أولاً : النمو الاقتصادي:** ويقصد بمفهوم النمو الاقتصادي حدوث الزيادة المستمرة في الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي في ظل التشغيل الكامل، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الإجمالي عبر الزمن عن طريق تخصيص وتقسيم العمل واستخدام الموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجية المتاحة واستخدامها بشكل شامل خلال مدة زمنية معينة.

والنمو الاقتصادي لا يعني الزيادة في الناتج القومي فقط، بل وإنما لابد إن يحدث معه زيادة في متوسط دخل الفرد أي إن معدل النمو لابد إن يكون أعلى من معدل النمو السكاني لذلك (1):

معدل نمو الدخل الفردي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

### ثانياً : البطالة : Unemployment

ظاهرة البطالة هي من المشكلات التي تسعى كل من اقتصاديات دول العالم من الدول المتقدمة والنامية إلى تحجيمها و الحد منها، وتكافئ مشكلة البطالة على المستوى الكلي انتاجاً ضائعاً من السلع والخدمات، وهي من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تهديداً لاستقرار المجتمعات بوجه عام والمجتمعات النامية بوجه خاص. ويمكن تعريف البطالة على أنها (حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين على العمل وباحثين

( 1 ) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية(تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2007، ص 466-467.

عن العمل ولم يجدو فرصة عمل أو هي كما يراها البعض على أنها الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة (1) .

فالبطالة ظاهرة مركبة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية وصحية وما يهمنا هنا هو البعد الاقتصادي. ولا يكاد ان يخلو بلد من البطالة سواء كان متقدما أم ناميا لكن مع اختلاف المعدلات بين هاتين المجموعتين من البلدان. وترتفع هذه المعدلات في أوقات الركود والأزمات الاقتصادية وتنخفض في أوقات الرواج والانتعاش والإستقرار الإقتصادي وهي بذلك تصنف كأحد المؤشرات أو المعايير التي تستخدم للحكم على درجة استقرار اقتصاد بلد ما بل في بعض الأحيان يعتبر هدف خلق فرص عمل لانقّة للأفراد أهم من تحقيق هدف النمو الشامل لان العمل اللائق والمنتج هو أهم مصدر لتأمين الدخل وهذا يمهد لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق أوسع، كما أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب تعزيز سوق العمل بوظائف لانقّة على المدى الطويل (2). ويمكن تعريف البطالة أيضاً بأنها ( تمثل الأفراد من القوى العاملة الذين ليس لديهم وظائف لكنهم راغبين في الاجر السائد في السوق، ولا يتم تصنيف جميع الأفراد الذين ليس لديهم وظائف على أنهم عاطلين عن العمل، ولا يتم احتساب الأطفال والطلاب المتفرغين والمتقاعدين على أنهم عاطلين عن العمل، فلا يتم ادراج الأفراد المرضى أو ذوي الإعاقة الشديدة في إعداد العاطلين عن العمل ) (3) . وإن المفهوم الشائع للبطالة " هو عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توفرت له القدرة على العمل والرغبة فيه عند مستوى الاجر السائد في السوق " (4) . ويمكن حساب نسبة البطالة بالمعادلة التالية (5) :

$$(2) \text{-----} = \text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

### ثالثاً : التضخم : inflation

يعد التضخم من الموضوعات المهمة وتختلف الاسباب المؤدية للتضخم في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة مما ينجم عنه اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على

(1) عصام بن هاشم الجفري، السيد محمد احمد السريتي، اقتصاديات العمل، دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، مكة المكرمة، 2019، ص 191 - 193 .

2) ILO, Unctad, Undesa and WTO, Macroeconomic Stability :Inclusive Growth and Employment, United Nations, 2010.pp. 7-8.

3) Irvin B. Tucker, Economics for Today , 7<sup>th</sup> Edition , publisher ; Joe Sabatino Senior Acquisitions Editor , 2010 , p 438 .

4) David Andolfatto, Macroeconomic theory & Policy (2nd Edition), Simon fraser university, January 2008, P77

5) JOSEPH G. NELLIS & DAVID PARKER , PRINCIPLES OF MACROECONOMICS , First published , New York , ft Prentice hall financial Times , 2004 , 288 .

اقتصاديات تلك الدول، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف الاسباب التي تقف خلفه، ومما يزيد من مشكلة التضخم تعقيداً انها ذات طبيعة ديناميكية تنشأ ابتداء من سبب معين، ثم تتحول إلى عملية تتراكم اثارها خلال بعد زمني معين، كما انها تستمر نتيجة تفاعل مجموعة متداخلة من العوامل .

وقد اختلف تعريف التضخم باختلاف الغرض منه والزمن الذي حل فيه، فالمقصود بالتضخم في فترة ما بين الحربين العالميتين، على سبيل المثال لدى الكثير من الدول هو اصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى وجود عوامل اخرى كالتغطية لهذه النقود المصدرة مثلاً، لكن هذا المفهوم قد تغيّر فيما بعد فاصبح المقصود منه : فائض النقد على فائض السلع والخدمات، ومن الواضح ان الأخذين بهذا المعنى قد تأثروا بالنظريات والمفاهيم " الكينزية " التي سادت بين الحربين العالميتين (1) .

والمقصود بالتضخم الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار نتيجة لنمو حجم الطلب الكلي بمعدل أسرع من معدل حجم العرض الكلي (2) .

ويعد التضخم من المشاكل الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد وتسعى الدول دائماً إلى التغلب أو السيطرة على هذه المشكلة ويعرف التضخم بأنه: وجود اتجاه نحو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (3) . ويعتقد كينز (Keynes) بأن التضخم يؤدي إلى تدمير القوى الخفية للقانون الاقتصادي وبطريقة يصعب إعادة التوازن للاقتصاد (4) .

ويقصد بالمستوى العام للأسعار هو المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات في اقتصاد معين، اما التغيير في المستوى العام للأسعار فيقصد به معدل التضخم والذي يمكن قياسه على النحو الآتي :

$$(3) \text{ ----- معدل التضخم} = \frac{\text{مستوى الأسعار في السنة الحالية} - \text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}}{\text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

وهذا بالاعتماد على بعض المؤشرات لقياس التضخم والتي منها مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ( consumer price index ) أو تكلفة المعيشة ( Cost of Living Index ) ومؤشر سعر المنتج ( producer price Index ) أو الرقم القياسي لأسعار الجملة (Wholesale price Index) أو مخفض الناتج القومي الإجمالي (GDP- Deflator) ولكن يبقى الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو الأكثر شيوعاً (5) .

(1) غازي حسن عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 9 .

(2) Morris A .Davis, Macroeconomics for MBAS and Masters of Finance CAMBRIDGE, University PRESS , 2009, P 31-33 .

(3) Olivier Blanchard, Macroeconomics, Rental Edition, Eighth Edition , pearson Education , U.S.A, 2021,P.29

(4) Keynes, J.M., How to Pay for the war.(New York: Harcourt Brace and Co. Inc. 1940) P.14 .

(5) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، الاردن، 2005، ص197 .

وتعكس ظاهرة التضخم الاختلال في توازن القوى الاقتصادية، فقد تكون هذه القوى هيكلية أو غير هيكلية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي، وبما ان التضخم ناتج عن الاختلال في قوى العرض والطلب هذا يعني أن سببه إما أن يكون ناتجاً عن العرض الكلي ( Aggregate supply ) أو بسبب الطلب الكلي ( Aggregate Demand ) او كليهما معا (1) .  
ويتم قياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المعادلة التالية (2) :

$$(4) \text{ ----- الرقم القياسي} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة}}{\text{المستوى العام للأسعار في سنة الاساس}} \times 100$$

#### رابعاً : ميزان المدفوعات :

ويقصد به " سجل مختصر منظم حسابي شامل لكل المعاملات التجارية والمالية والنقدية كافة (الاقتصادية) التي تتم بين المقيمين في الدولة سواء اكانوا اشخاصاً ام مشروعات ام حكومات مع المقيمين في دولة اخرى خلال مدة زمنية معينة هي سنة في العادة " (3) .

وتلخص اهداف ميزان المدفوعات بتوفير المعلومات والبيانات عبر إحصائيات التّجَارَةِ الخَارِجِيَّةِ، تصميم السياسة النقدية، قياس تأثير المعاملات الاقتصادية الخَارِجِيَّةِ على الدخل القومي خلال فترة الأزمات الاقتصادية .

إن ميزان المدفوعات لأي بلد يواجه حالة من الاختلال وعدم التوازن ويكون شكل الاختلال على حالتين (4) :

**الحالة الأولى :** يواجه البلد عجزاً في ميزان المدفوعات فعندما تفوق المدفوعات المقبوضات، فهذا يعني تجاوز جانب المدين على جانب الدائن .

**الحالة الثانية :** يواجه البلد فائض في ميزان المدفوعات عندما تفوق مقدار المقبوضات المدفوعات للبلد مما يعني زيادة جانب الدائن على جانب المدين .

#### المطلب الثالث : اليات تحقيق الإستقرار الإقتصاديّ : -

يتطلب تحقيق الإستقرار الإقتصاديّ جملة من السياسات الكلية وتعرف بسياسات تحقيق الاستقرار Stabilization policies وهي السياسات (التوسعية أو الانكماشية) التي عن طريقها يمكن ان يبقى

(1) نزار سعد الدين العيسى، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية للنشر، الاردن، 2001، ص 195 .

(2) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص303.

(3) Robert J. Carbaugh, International economics (10 edition), Central Washington University , 2005. P 320

(4) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص 257.

الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل والموازنة على استمراريته دون ان يبتعد كثيرا عن هذا المستوى سواء بالارتفاع مما يسبب التضخم أو بالانخفاض مما يؤدي إلى ركود اقتصادي وسياسة مالية ونقدية مرنة تجعل بالامكان المحافظة على هذا المستوى (1)، فيمكن إبراز أهم الطرق المستخدمة لقياس الإستقرار الإقتصاديّ على النحو الآتي :

(1) **الاستقرار النقدي Monetary stability** : ويتمثل الهدف الرئيس للسياسة النقدية بالعمل على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أي تكيف عرض النقد مع مستوى النشاط الاقتصادي، والسيطرة على عرض النقود بما يتناسب ومستوى النشاط الاقتصادي لتلافي حدوث الأزمات الاقتصادية والنقدية، ومن ثم يترتب عليه تحقيق الإستقرار الإقتصاديّ و التأثير على أجمالي الإنفاق العام ومعدل التوظيف ونسب البطالة والمستوى العام للأسعار (التضخم) (2).

أي أن الاستقرار النقدي هو مرادف لاستقرار المستوى العام للأسعار وهو قد يحظى بقبول واسع لدى البنوك المركزية، ومن الأمثلة على ذلك تعريف الاستقرار النقدي الذي اعتمده البنك المركزي الأوربي الذي يشير إلى الزيادة السنوية التي يتحتم على الدول الأعضاء المحافظة عليها للرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو (2%) سنويا (3).

وقد أكدت المدرسة النقدية على ان سياسة التدخل في الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية تحتاج إلى فترة أبطاء طويلة الاجل، وإن سياسة الاستقرار الناجحة تحتاج إلى القدرة على توقع حالة الاقتصاد في المستقبل وإن السياسة التحكومية تفتقد إلى امكانية التنبؤ بالمستقبل مما يجعلها لا يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها . استخدام طريقة لقياس معامل الاستقرار النقدي Monetary Stability coefficient للوصول إلى الإستقرار الإقتصاديّ ، على النحو الآتي :-

$$B = \frac{\Delta M/M}{\Delta GDP/GDP} \quad \text{----- (5)}$$

حيث ان M عرض النقد، GDP الناتج المحلي الإجمالي فإذا كانت قيمة هذا المعامل  $B > 1$  فهذا يعني وجود ضغوط تضخمية وبالعكس عندما  $B < 1$  فهذا سيعني وجود ضغوط انكماشية وكلا الحالتين تشير إلى عدم وجود استقرار، أما اذا كانت  $B = 1$  فإن ذلك سيدل على وجود استقرار اقتصادي .

(1) بول، سامويلسون، نورد هاوس، الاقتصاد ، ترجمة هاشم عبد الله ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الاردن، 2006، ص 672 .

(2) عبد الحميد، عبد المطلب، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 275 .

(3) Otmar Issing. Monetary stability, financial stability and the business cycle: five views, Bank for International Settlements Papers No 18, 2003.p16

يستخدم البعض ما يعرف بـ طريقة التباين المطلق للناتج المحلي الإجمالي، وتشير هذه الطريقة انه كلما كانت قيمة التباين المطلق عدداً سالباً دلّ ذلك على أن الاقتصاد أكثر استقراراً، والعكس صحيح كلما كانت القيمة للتباين المطلق عدداً صحيحاً موجباً، وتحسب وفق الصيغة الآتية (1) : حيث ان

$$\text{Absolute Variance } (\Delta \text{GDP}) = \sum_{t=1}^T j \frac{(\Delta \text{GDP} - u \Delta \text{GDP})^2}{T} \text{ ----- (6)}$$

GDP تمثل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

UΔGDP تمثل انحراف التغير في الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط التغير فيه.

j : بلد العينة

T : المدة الزمنية (عام)

## (2) الاستقرار في مالية الحكومة fiscal stability

يمثل هذا المؤشر ابرز المؤشرات التي يمكن استخدامها لبيان مدى توافر الاستقرار في مالية الحكومة في تحقيق معدلات نمو كبيرة في الاقتصاد المحلي وصولاً لما يعرف بالناتج الممكن وكذلك خفض معدلات البطالة إلى ادنى حد ممكن، اذ تستطيع الحكومة عن طريق السياسة المالية أن تحدد مقدار الضرائب وأوجه الإنفاق الحكومي بالجوانب التي تراها ضرورية وبما يعمل لتحقيق الآتي :

(أ) معدلات نمو كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى مستويات الناتج المحتمل Potential output الذي يعرف بأنه الناتج المتوقع الحصول عليه في ظل العمالة الكاملة، أي انه الحد الأعلى من مستويات الناتج الذي يمكن الحصول عليه في ظل الموارد الاقتصادية المتاحة (2)،

(ب) المعدل الطبيعي للبطالة The natural rate of unemployment عند الوصول إلى مستوى الناتج الإجمالي المحتمل، فسوف يتم بصورة متزامنة الوصول إلى معدل البطالة الطبيعي، الذي يعني به المستوى الذي تختفي فيه البطالة الدورية Cyclical unemployment التي تنشأ من تقلبات الناتج المحلي الإجمالي بمعنى انه يشمل كل من البطالة الاحتكاكية Frictional unemployment والبطالة الهيكلية Structural unemployment فقط (3) .

## (3) الاستقرار في السوق المالي :

(1) يوسف علي مجيد، صباح نعيم جراح، استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لقياس الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، مصدر سابق ص 114 .

(2) جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، مصدر سابق، ص 212 .

(3) أوسيلفان، شفرين، بيريز، الاقتصاد الكلي، المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2014، لبنان، ص 160 .

شهدت الأنظمة المالية توسعاً بشكل كبير في الاقتصاد الحقيقي أي ازدادت الأصول المالية وتنوعت عناصرها، فبدأت تتزايد بشكل أكبر من الأصول الحقيقية، وكذلك تزايدت الترابطات بين الأنشطة الاقتصادية لمختلف بلدان العالم، فضلاً عن تعقد الأدوات المالية كل ذلك يؤدي إلى حدوث حالات عدم الإستقرار الإقتصاديّ ، ويتكون النظام المالي من العناصر المترابطة فيما بينها وتتمثل في (1) :

(أ) البنية التحتية: والتي تشمل النظم القانونية ونظم المدفوعات ونظم التسوية فضلاً عن النظم المحاسبية.

(ب) المؤسسات المالية: وتتمثل بالمصارف وشركات الأوراق المالية فضلاً عن المؤسسات الاستثمارية .

(ج) الأسواق المالية: وتشمل أسواق الأسهم والسندات والنقد وأسواق المشتقات المالية.

إن حدوث أي اختلال أو اضطراب في العناصر السابقة سوف ينعكس سلباً على الاستقرار المالي في عموم النظام، وبصورة عامة فإن النظام المالي المستقر يتمثل بالنظام الذي سيعمل على الحد من الاختلالات في سوق الأوراق المالية وإجراء عملية تسوية لها بكافة السبل المتاحة، ويكون النظام المالي مستقراً إذا تميز بالآتي:

أولاً: الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية .

ثانياً: تقييم للمخاطر المالية وإدارة تلك المخاطر .

ثالثاً: إمكانية الاستمرار في أداء مهام السوق المالي حتى في ظل الأزمات والصدّات الخارِجية .

#### (4) استقرار ميزان المدفوعات :

مع التطور الذي طرأ على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى والتي شهدت انفتاحاً اقتصادياً كبيراً فقد أصبح الاقتصاديون يركزون على بعداً آخر لمعنى الإستقرار الإقتصاديّ والذي يتمثل بالتوازن المستقر لميزان المدفوعات (2) فضلاً عن الاستقرار المالي والنقدي، وميزان المدفوعات عبارة عن سجل لتنظيم المعاملات الاقتصادية لبلد ما مع بلدان العالم فيتكون من ثلاثة حسابات رئيسية هي الحساب الجاري وحساب رأس المال وحساب التسويات الرسمية، والمعاملات الدائنة التي تعني دخول مدفوعات نقدية من الأجانب والمعاملات المدينة التي تعني دفع مدفوعات إلى الأجانب (3)، وعلى صعيد السياسة المالية في الاقتصاد المفتوح فإن فعاليتها ستتوقف على عاملين أساسيين هما حرية حركة رأس المال دولياً ونظام الصرف المتبع، إذ انه عندما تكون هنالك قدرة لرأس المال على الانتقال دولياً استجابة للفروقات في أسعار الفائدة فإن ذلك

(1) غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية العدد 36، 2005، ص 1-2 .

(2) محب خلة توفيق، المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة، دراسة منهجية في النظرية الاقتصادية الكلية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية القاهرة، 2019، ص 288 .

(3) سالفاتور، دومنيك، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي، الطبعة العربية السادسة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2014، ص 121 .



سوف يؤثر على النمو الاقتصادي وبقية العوامل الاقتصادية الاخرى التي لها تأثير وعلاقة مع الإنفاق الحكومي (1) .

أما على صعيد السياسة النقدية فإن عجز ميزان المدفوعات يولد انخفاضاً في قيمة العملة المحلية ويتدخل البنك المركزي للحفاظ على سعر الصرف ثابتاً عن طريق قيامه ببيع جزء من احتياطات النقد الأجنبي لديه للحفاظ على القاعدة النقدية من دون تغيير حتى نهاية احتياطات النقد الأجنبي الموجودة لدى البنك المركزي، اما الفائض في ميزان المدفوعات فسوف يعمل على إحداث ارتفاعات في قيمة العملة ولغرض تثبيت سعر الصرف يقوم البنك المركزي بشراء كميات أكبر من النقد الأجنبي من خلال بيع السندات الحكومية حتى تستنفذ ما لدى البنك المركزي من سندات محلية، اذ بعبارة أدق يمكن للبنك المركزي القيام بعمليات تعقيم العملة النقدي لميزان المدفوعات المختل في ظل أسعار الصرف الثابتة فقط وفي حالة عدم وجود قدرة لرؤوس الأموال على التنقل (2) .

(1) وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص192-193 .  
(2) صالح، تومي، مبادي التحليل الاقتصادي الكلي، دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر , 2009، ص313 .

## المبحث الثالث : العلاقة بين صدّات التجارة الخارجية ومؤشرات الإستقرار الاقتصادي

### المطلب الأول : أثر صدّات التبادل التجاري على بعض مؤشرات الإستقرار الاقتصادي (أولاً) أثر صدّات التبادل التجاري على النمو الاقتصادي :

قدم (Kohli\*) في عام 2004 إطاراً نظرياً محاسيباً<sup>(1)</sup> لأجل تحديد تأثير صدّات معدلات التّجارة الخارجية على الدخل بدقة، وقد حلل التغيرات في نمو الدخل في ثلاث عوامل (1) التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) (2) التغيرات في سعر الصرف الحقيقي (3) والتغيرات في معدلات التّجارة الخارجية . وإن تأثير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هو المقياس التقليدي للنمو الاقتصادي، الذي لا يأخذ بالحسبان التغيرات في القوة الشرائية لعملة البلد وللسكان المحليين عندما يتغير سعر الصرف الحقيقي أو معدلات التّجارة الخارجية بشكل ملحوظ . وإن التأثير المباشر للتغيرات في سعر الصرف الحقيقي ومعدلات التّجارة الخارجية مقيدةً بالعاملين الآخرين . وعلى أية حال، فالتغيرات في الأسعار النسبية، تحت أيضاً القطاع العائلي لإعادة تخصيص أستهلاكهم بين السلع المتاجر بها وغير المتاجر بها وتحث المنتجين المحليين للإحلال بين السلع المحلية والاجنبية في الإنتاج . ويأخذ التحليل التأثيرات غير المباشرة تلك في الحسبان عن طريق التغيرات في الأوزان في كل مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عبر الزمن . لذا فتحليل (Kohli) (2004) لا يأخذ في الحسبان الآثار المباشرة على الدخل التي تنشأ ألياً عن التغير في الأسعار النسبية فقط، وإن ما يأخذ أيضاً نتائج تأثيرات الإحلال التي استحدثت بمثل هذه التغيرات في الأسعار النسبية، وهكذا تبرز السهولة التي تستطيع بها البلدان أن تُشرع تلك البدائل التي يمكنها أن تؤثر في الآثار الاجمالية لتغيرات الأسعار النسبية على الدخل<sup>(2)</sup> .

فيما بحث (Mendoza, 1995) العلاقة بين معدلات التّجارة الخارجية وتقلبات الناتج المحلي الإجمالي . فقد اعتمد قاعدة بيانات سنوية لـ (30) بلداً تضمنت بلدان صناعية ونامية، ويصف (Mendoza) بعض المقاربات التجريبية الاقتصادية الكلية التي تستخدم في تقويم نموذج التداخل الزمني لاقتصاد صغير مفتوح . وأحدى المقاربات المقترحة، هي الارتباط الأيجابي بين المكون الدوّري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

\* Ulrich Kohli : جامعة جنيف / يونيغ : مدرسة جنيف للاقتصاد والإدارة دكتوراه  
(<sup>1</sup>) للمزيد حول نموذج Kohli الرياضي انظر :

-Talan B. Iscan & others , Terms of trade shocks and sector labour reallocation : the case of Jamaica , Guyana , and Trinidad and Tobago , inter-American Development Bank , 1300 New York Avenue , Washington , March 18 , 2009 , p.3-4 .

<sup>2</sup> ) Talan B. Iscan & others , Terms of trade shocks and sector labour reallocation : op , cit , March 18 , 2009 , p.3-4

والمكون الدوّري لمعدلات التّجّارة الخارّجية (لأغلب البلدان في عينته) . وقد وجد Mendoza بأن صدّامات معدلات التّجّارة الخارّجية في أنموذج البلدان النامية يشرح (37%) و (56%) من التغير الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي عند أسعار الاستيراد والأسعار المحلية على التوالي، أن هذه النتيجة تعتمد بالطبع على التركيب الخاص لأنموذج ذو ثلاث سلع (سلع قابلة للتصدير، سلع قابلة للاستيراد، و سلع غير قابلة للإتجار بها) (1)، وفي هذا الإطار فإن التأثير القصير الامد الجوهري هو المهيمن لمعدلات التّجّارة الخارّجية على الناتج بحيث أن مكسب معدلات التّجّارة الخارّجية تحت الزيادة في الربحية الحدية للقطاع القابل للتصدير، محفزاً بذلك ازدهار الاستثمار في القطاع القابل للتصدير . وإن الاستثمار الاضافي يستجيب لإعادة التخصيص الدولي والمحلي لرأس المال، والوفرة تأتي من قطاع السلع القابلة للاستيراد، على الرغم من أن إطار (Mendoza) يقدم سيناريو معقولاً ظاهرياً للارتباط الايجابي بين معدلات التّجّارة الخارّجية والناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير، الا أنه في الحقيقة وعملياً فإن بعض البلدان في عينته اظهرت ارتباطاً سلبياً (2) . وقد أوجد (Kose، 2002) بعض الاختلافات عن نتائج (Mendoza) اذ يستعمل أنموذج اقتصاد صغير مفتوح كأداة لتوضيح الارتباط الايجابي بين صدّامات معدلات التّجّارة الخارّجية والناتج المحلي الإجمالي، وقد وجد بأن الاضطرابات في أسعار السلع الرأسمالية و سلع الاستهلاك الوسيط ربما تفسران (87.6%) من تغير الناتج (3) .

### ثانياً ) أثر صدّامات التبادل التجاري على ميزان المدفوعات :

#### 1) أثر هاربرجر\_لورسن\_متزler ( Harberger-Laursen-Metzler ) (HLM):

ويمثل هذا الأثر العلاقة بين معدلات التبادل التجاري ( ToT ) وأثرها على ميزان الحساب الجاري، والتي يمكن تبيانها من خلال ثلاث طرق هي :

- 1) أثر الميل الحدي للاستيرادات، الأسعار الحالية للاستيرادات نسبة إلى انخفاض أسعارها المستقبلية اللازمة لحدوث صدّامات مؤقتة في معدلات التّجّارة الخارّجية .
- 2) أثر سعر الصرف ويحدث اذا أنخفض سعر السلعة القابلة للإتجار بها نسبة إلى سعر السلع غير القابلة للإتجار بها .

( 1 ) . للمزيد حول السلع المتاجر بها وغير المتاجر بها انظر الملحق (1) والمصدر الاتي :

1 ) Gonzalo Hernandez , Terms of trade and output fluctuations in Colombia , working paper , university of massachusetts AMHERST , 04/2011 , p 5-7 .

2 ) Gonzalo Hernandez , op , cit , 04/2011 , p 5-7 .

( 3 ) . للمزيد عن نتائج الدراسات التجريبية للعلاقة بين ToT و GDP أنظر :

Gonzalo Hernandez , op , cit , 04/2011 , p.7-12 .

3) أثر تلطيف الاستهلاك (Consumption Smoothing): وعموماً يعرف بـ " أثر (Harberger-Laursen-Metzler) (HLM): وهو يحث الدخل الجاري للزيادة نسبة للدخل المستقبلي . وبشكل عام ونسبة إلى أثر (HLM) فالتحسينات المؤقتة في (ToT) تزيد الأذخار القومي التي تحسن ميزان الحساب الجاري، وفي الجانب الأخر فالتحسينات الدائمة في (ToT) تؤدي إلى تدهور في ميزان الحساب الجاري (1) .

وقد أشار كل من (Harberger, 1950) و (Laursen-Metzler, 1950)، بأن مستوى الأذخار يتأثر سلبياً بالتخفيض في معدلات التبادل من خلال تدهور الدخل (ولمستوى معطى من الاستثمار) الذي يتسبب في تدهور الحساب الجاري، ومثل هذه النظرة تفترض علاقة مستقرة بين الدخل والأذخار، ومن الطبيعي أن يعتمد النقد الرئيسي على فقدان إطار تعظيم المنفعة ذات التداخل الزمني لشرح أو لتوضيح الاستجابات طويلة الامد للأذخار والدخل لصدّامات معدلات التّجّارة الخارِجِيّة المعطاة . وقد سميت هذه العلاقة فيما بعد باثر (Harberger-Laursen-Metzler) (HLM)، وقد أوضح (Sachs, 1981) بأن النظرية الحديثة تؤكد بأن استجابة الأذخار والاستثمار لبعض الاضطرابات تعتمد بشكل حاسم على التوقعات حول الطرق التي ستؤثر بها الصدّامات الجارية على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في المستقبل، وقد حلل محددات الحساب الجاري وأسعار الصرف مع أنموذج ذو فترتين (دائمة ومؤقتة) ويميز بين تأثير صدّامات معدلات التّجّارة الخارِجِيّة المؤقتة والدائمة : فالصدّامات الدائمة لها تأثير صغير على الحساب الجاري بينما الصدّامات المؤقتة ربما يكون لها تأثيرات أكبر (2)، وبكلمات أخرى فالاضطرابات المؤقتة في الحساب الجاري اليوم تؤثر على القيم المستقبلية للاستهلاك، الأسعار والنتائج، حيث تعزل الوحدات الاقتصادية الأنفاق المستقبلية تماشياً مع تغير المديونية وغالباً ما تهمل هذه التغيرات المستقبلية في تأثيرات تغير السياسة . وسيكون واضحاً ان التوازن الخارجي او موقف الحساب الجاري الصفري (التوازني) لايمثل أستههدف سياسة صحيحة فراهية القطاع العائلي يتم تحسينها عن طريق إمكانية ادارة فوائض الحساب الجاري وعجوزاته في الاستجابة إلى صدمة التّجّارة الخارِجِيّة (3)، فيما قدّر (Otto, 2003)، أثر صدّامات معدلات التّجّارة الخارِجِيّة على الميزان التجاري لـ (15) اقتصاد صغير من بلدان (OECD) و (40) بلداً نامياً ضمن إطار (VAR) الهيكلي بعد الأخذ بنظر

<sup>1</sup> ) Tayyaba Idrees & Saira Tufail , The Harberger-Laursen-Metzler effect : evidence from Pakistan , Lahore journal of economics , Winter 2012 . , p.87-88 .

<sup>2</sup> ) Juan Carlos Aquino , Y Freddy Espino , Terms of Trade and Current Account Fluctuations : A Vector Auto Regression Approach , Central Reserve Bank of Peru , Junio 2013 . p.3-4 .

<sup>3</sup> ) Jeffrey Sachs , The Current Account in The Macroeconomic Adjustment Process , NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH ( NBER) , Working Paper No. 796 , 1050 Massachusetts Avenue , Cambridge MA 02138 , November 1981 . p 1.

الاعتبار صدّمات معدل التّجّارة الخارِجيّة (المؤقتة والدائمة) وقد وجد بأن اثر (HLM) مستمراً في معظم الحالات (1) .

### ثالثاً ) أثر صدّمات التبادل التجاري على البطالة والتضخم.

تتعرض الدول النامية للعديد من صدّمات التّجّارة الخارِجيّة والتي تؤثر على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الممثلة بـ (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة والتضخم وميزان المدفوعات )، وغيرها من المتغيرات بشكل مباشر. ولعل أحد هذه الصدّمات هي صدّمات التبادل التجاري والتي تعني تغيير شروط التّجّارة الخارِجيّة . أي وجود خلل في أحد جوانب الميزان التجاري لزيادة غير متوقعة في معدل أسعار الصادرات أو انخفاض في معدل أسعار الاستيرادات عندما تكون الصدمة مؤقتة. وعلى العكس من ذلك حين تكون الصدّمات غير مؤقتة . وسيختلف الأثر النهائي لتلك الصدّمات بحسب بنية اقتصاد البلد وتأثيرها النسبي على الدخل القومي (2) ومن المتغيرات التي تكون عرضة لهذه الصدّمات هو الإنفاق العام وهو متغير مؤثر في النمو الاقتصادي للبلد ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصادرات لاسيما في البلدان التي تعتمد في الكثير من نفقاتها على الصادرات كمصدر أساسي (3).

فضعف التنبؤ بالتبادل التجاري الذي أدى إلى حدوث صدّمات غير مؤقتة سببها انخفاض معدل التصدير أو ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة لصناعة معينة، ينتج عنه تبعات كثيرة تؤدي إلى الركود الاقتصادي وتراجع مستوى الإنفاق وانخفاض فرص الاستثمار في الداخل وتسريح جزء من العمال مما ينخفض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي والناتج القومي . اما عندما تكون صدّمات التبادل التجاري مؤقتة فإنها تؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي من خلال الأثر الإيجابي الذي تتركه الصادرات أو من خلال زيادة أسعار السلع المصدرة، وتحدث زيادة في الإنتاج الكلي ويزداد الطلب على توظيف العمال ويزداد الطلب الكلي وزيادة الدخل القومي والناتج واستقرار الأسعار . وهناك حالة أخرى تكون صدّمات التبادل التجاري غير مؤقتة على الرغم من أنّ بداية الأثر كانت مؤقتة مثل البلدان التي تعتمد على واردات النفط بشكل كبير مثل أزمة ارتفاع أسعار النفط في سبعينات القرن الماضي، وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى انتعاش اقتصادي في بادئ الأمر وكانت معالم الصدّمات غير واضحة وتحسن ميزان المدفوعات بشكل كبير، وبعد مدة من الزمن لم يدم هذا التحسن لكون هذه الدولة لم تكن مهيبّة تنموياً لاستيعاب هذه الزيادة في الواردات مما يؤدي إلى حصول

<sup>1</sup> ) Juan Carlos Aquino , Y Freddy Espino , Terms of Trade and Current Account Fluctuations : op , cit , Junio 2013 . p.3-4 .

<sup>2</sup> ) Daniel, Rees, Terms of trade shocks and incomplete information, Research Discussion, Economic Research Department, reserve Bank of Australia. 2013 , p 27 .

<sup>3</sup> ) Valerie.A. Ramey , Identifying government spending shocks it,s All in the timing, Nber Worksheet paper Series, National Bureau of Economic Research, Cambridge. 2009 , p 6 .

فجوة اقتصادية بين الأصول المالية الحقيقية وبين مستوى الاستثمار الفعلي مما يشوب الاقتصاد مشاكل اقتصادية وتفاقم ظاهرة البطالة والتضخم في البلد . (1)

## المطلب الثاني : اثر صدّمات سعر الصرف على بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصاديّ

### اولاً ) اثر صدّمات سعر الصرف في النمو الاقتصادي

تؤثر صدّمات أسعار الصرف سلبيًا في النمو الاقتصادي، لذلك فإن أي ارتفاع أو انخفاض لأسعار الصرف عن مستواها التوازني سيترك أثاره في الأداء الاقتصادي لذلك البلد وذلك من خلال القنوات الآتية (2):

- التأثير السلبي على التنافسية:- عن طريق رفع أسعار الصادرات إذ سيؤدي إلى تدهور الميزان التجاري وضياح للموارد الخارِجِيَّة، وبالتالي عدم خلق فرص عمل جديدة و قد يؤدي إلى زيادة البطالة وتراجع النمو الاقتصادي .
- التخصيص السيئ للموارد :- ويكون عن طريق إحداث فجوة بين الأسعار المحلية والدولية وكذلك ما بين الأسعار المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وخسائر في الإنتاج والنمو الاقتصادي وبالتالي التأثير على عدد العاملين وعدم خلق فرص عمل جديدة .

### ثانياً ) اثر صدّمات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

إن ارتفاع قيمة العملة تؤثر سلبيًا على جانبيين الأول جانب الصادرات مما يقلل الحافز الإنتاجي نتيجة فقدان الصادرات قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية، أما الجانب الثاني فإن رفع سعر الصرف سيؤثر سلبيًا على محصلات العملة الأجنبية، وذلك لأن جزءًا كبيرًا من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية، بينما يتم الاستحواذ على العملات الأجنبية نتيجة لعملية التصدير فالقيام برفع قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة و الاستمرار في الإنتاج للأسواق الدولية فضلاً عن تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يزيد في تنافسيتها، حيث أن تزايد تنافسية الواردات محليًا سيعمل على تزايد طلبات حماية الصناعة المحلية ضد المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات الحكومية إلى زيادة

(1) اسراء سعيد صالح العبيدي، قياس وتحليل تأثير صدّمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد. 2016، ص 53 .

(2) رجاء خضير عبود الربيعي وآخرون، "أثر حركة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية للمدة (1990.2007)"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، عدد1، 2013، ص130 .

التعريفات على السلع المستوردة، الأمر الذي سيؤدي إلى عزل الدولة وإنغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات وبالتالي سيؤثر على الاستخدام سلباً وذلك بسبب غلق المصانع وتسريح العاملين .  
(1)

### ثالثاً ) اثر صدّاماتِ سعر الصرف على البطالة

تستجيب العمالة لصدّاماتِ سعر الصرف وإن هذه الاستجابة تتمثل في سرعة التكيف لهذه التقلبات وإن مدى التكيف يعتمد على هيكل السوق وتنظيم التّجَارَة الدولية وسوق العمل (2) .  
إن أثر صدّاماتِ سعر الصرف على البطالة في البلدان النامية يكون أكثر أهمية منه في البلدان المتقدمة ويرجع إلى عدة أسباب أولها : هو الأثر السلبي لصدّاماتِ سعر الصرف على البلدان النامية وإن السلع الأولية تكون بالدولار وبما ان اقتصادات البلدان النامية عادة تصدر كميات كبيرة من المواد الأولية وبذلك فإن صدّاماتِ سعر الصرف لهذه الدول تؤثر تأثيراً أكبر على التّجَارَة الخَارِجِيَّة اضافة إلى ان الاسواق الناشئة اكثر تأثراً وذلك بسبب انفتاحها على عدد أكبر من دول العالم الخارجي (3) .

يتضح مما سبق بان صدّاماتِ سعر الصرف يمكن ان تؤثر على معدلات البطالة، فإذا ارتفعت قيمة العملة المحلية، فقد يتسبب ذلك في تضيق القطاع التصديري وتراجع الواردات، مما قد يؤدي إلى خفض الانتاج وتسريح جزء من العمال وتزايد صفوف البطالة . وعلى العكس من ذلك اذا انخفضت قيمة العملة المحلية، فقد يحدث تحسن في الصادرات وزيادة الانتاج وتوظيف العمال وتراجع صفوف البطالة .

### رابعاً ) اثر صدّاماتِ سعر الصرف في التضخم

يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الأسعار المحلية مما يؤثر في ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة بواسطة زيادة أسعار السلع المستوردة لاسيما إذا كانت هذه السلع ضرورية أو مواد أولية أو وسيطة تساهم في العملية الإنتاجية ومن ثم تزداد تكاليف الانتاج كما ينقل المنتجون الزيادة في أسعار المواد الأولية على عاتق المستهلك النهائي وبالتالي فإن انخفاض سعر صرف العملة لدولة ما تعتمد على الصادرات

<sup>1</sup> دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراء، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 85 – 94 .

<sup>2</sup> ) Stewart Ngandu, Macroeconomy Economic Bias and Employment, Human science Research Council, July 2006, pp7,9.

<sup>3</sup> ) Ansgar Belk and Ralph Setzer, Exchange rate volatility and employ growth empirical evidence from the CEE economies, pp4,5, من الموقع

كمحرك رئيس للاقتصاد من أجل زيادة الطلب الكلي على منتجاتها في الاسواق الدولية مما يساعد على زيادة الإنتاج المحلي والاستخدام والنمو الاقتصادي .

وإن من شروط التخفيض المهمة أن لا يرافق عملية التخفيض ارتفاع في مستوى الأسعار المحلية لصادرات البلد المخفض أي أن الاقتصاد المحلي لا يتعرض إلى ضغوط تضخمية، أو التمويل بالعجز التضخمي حتى يمكن للتخفيض من تحقيق الهدف (1).

وتؤثر صدّامات سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها، فإن آثار تخفيض قيمة العملة " ارتفاع سعر الصرف الأجنبي " على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة المحلية كلما قل التغير في الأجور الحقيقية، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار المحلية، ومع اقتصاد يميل للانفتاح الخارجي سيكون أثر صدّامات سعر الصرف على الأجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلاً، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر المستوى العام للأسعار يتطلب مرونة في سعر الصرف.

أي إن تأثير ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وانخفاض كلاً من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف الأجنبي للارتفاع، ومنه يمكن عد المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل المؤثرة في صدّامات سعر الصرف (2).

إن ارتفاع التضخم يؤدي إلى عدم تشجيع الشركات للاستثمار في ذلك البلد، أي أن ارتفاع معدلات التضخم سيؤدي إلى أن يكون الاستثمار أقل، وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي للبلد.

وإن تراجع مستويات الاستثمار يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة على المدى الطويل .

إن البلدان ذات معدلات التضخم المنخفضة، ادت إلى وجود فترة طويلة من الاستقرار الاقتصادي الذي يساعد على جعل معدلات البطالة منخفضة على المدى الطويل، أي يساعد على خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة (3).

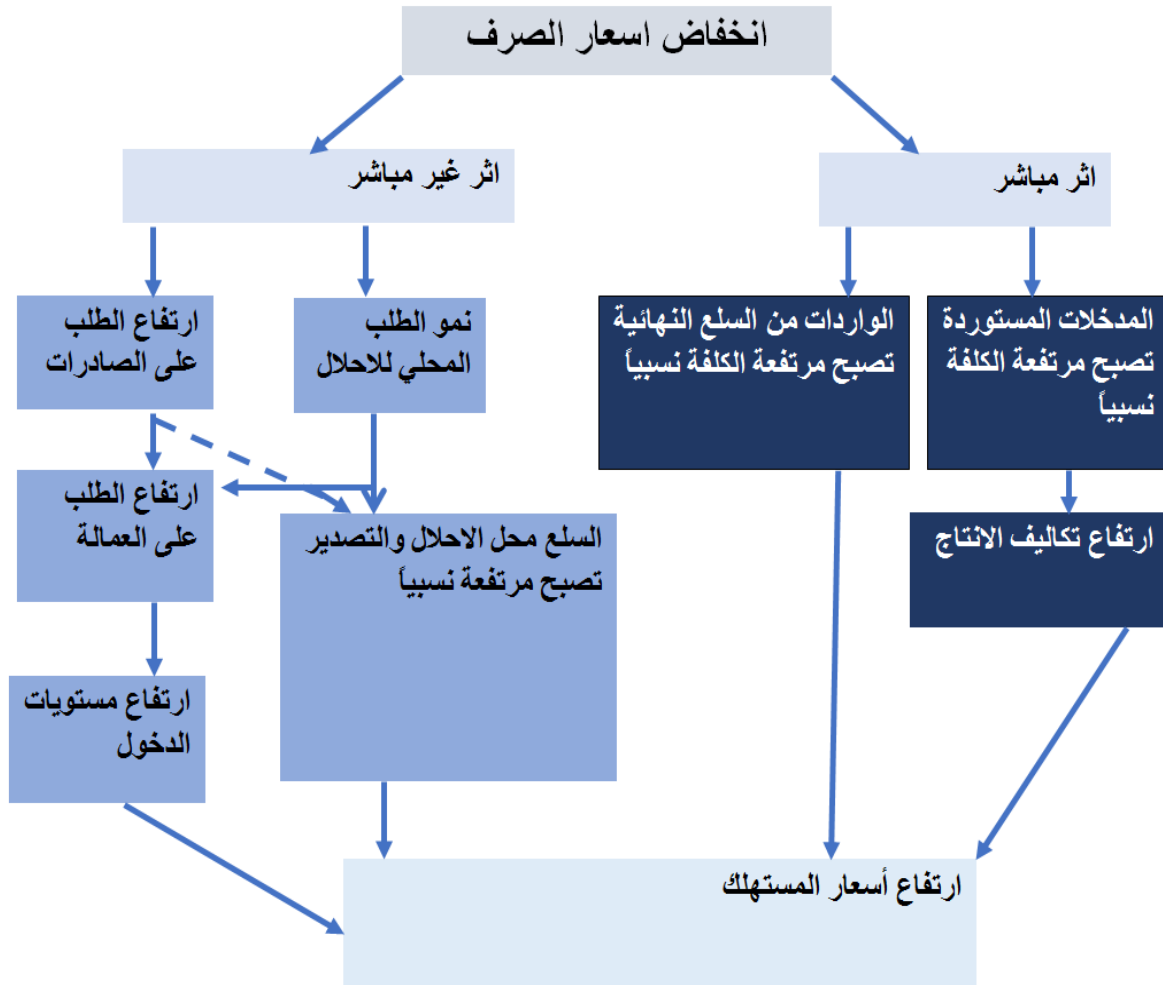
<sup>1</sup> عبد الله خضر السبعأوي، أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات، أيران أنموذج للمدة 1990-2011، مركز الدراسات الإقليمية، 2013، ص ص 247- 248 .

<sup>2</sup> زاهر عبد الحليم، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994 - 2014 )، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، رسالة ماجستير، غزة، 2012، ص 48 .

<sup>3</sup> ) Tejvan Pettinger , Does inflation cause unemployment, 2014 ،



شكل ( 3 )  
أثر صدّامات أسعار الصرف على الأسعار المحلية .



Source: felix p. Hufner and Michael Schroder-exchange rate pass through to consumer prices, a European perspective-centre of European economic research, discussion paper, no 02-20. march 2002

خلاصة: (1) انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الاستيرادات وارتفاع تكلفة الإنتاج مما يرفع سعر السلع النهائية. (2) فائض ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة الدخل مما يزيد الطلب الكلي قد يحدث تضخم، والبنك المركزي يشتري العملات الصعبة مما يزيد القاعدة النقدية وعلى السلطة النقدية معالجة الوضع، بالإضافة إلى توسع الاستثمار لتوفر السيولة .

### المطلب الثالث : أثر صدّامات سعر النفط على بعض مؤشرات الإقتصاديّ

فمثلما تمت الإشارة إليه من طرف Brown و Yücel (2002) Paik Leiby Jones (2004) أو Lardie و Mignon (2006) وآخرون، فإن لأسعار النفط تأثيراً على النشاط

<http://www.economicshelp.org/blog/3404/economics/does-inflation-cause-unemployment/> .

الاقتصادي عبر العديد من القنوات. حيث ان ارتفاع سعر النفط الخام يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية، وهو ما سيؤدي بدوْرُه إلى ارتفاع فاتورة الطاقة بالنسبة للمستهلكين (عائلات، مؤسسات، حكومات)، أما بالنسبة للمنتجين فإن المؤسسات ستتكيف مع ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الطاقة (ومن بينها أسعار النفط) سيؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، مما ينعكس على: الأجور الحقيقية والعمالة، أسعار البيع والتضخم، والأرباح والاستثمار.

### اولاً ( أثر صدّامات سعر النفط على الناتج المحلي الإجمالي ( النمو الاقتصادي ) :

يمكن توضيح العلاقة بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي عن طريق أثر جانب العرض الكلاسيكي (supply-side effect)، والذي يشير إلى ان أي ارتفاع في أسعار النفط هو دليل على نقص وندرة المدخلات الضرورية للإنتاج، مما سيؤدي بدوْرُه إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (potential output). وبالنتيجة سيكون هناك ارتفاع في تكلفة الإنتاج يقابله انخفاض في الإنتاجية وتباطؤ نمو الناتج (1) .

لقد تم تناول هذه العلاقة بين أسعار النفط والناتج بكثرة من طرف العديد من الأدبيات التطبيقية وإن معظم ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يرجع إلى أحداث خارجية مثل الصراعات العسكرية (2) .  
عموما هذه الدراسات للبلدان المستوردة توصلت إلى نتيجة أساسية مفادها أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة التضخم ويخلف أثرا سلبيا على مستوى الناتج والتوظيف، بينما وجد أن هذا الأثر ضعف مع مرور الزمن، وخاصة منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، ومن بين التفسيرات المطروحة، فوجد ذلك التفسير القائل بأنه على الرغم من أن الاقتصاد العالمي عرف منذ أواخر التسعينات- صدمتين بترولييتين لا تقلان أهمية وشدة عن أزمة السبعينات، إلا أن نمو الناتج المحلي

<sup>1</sup> ( للمزيد من التفاصيل انظر

S.P.A. Brown, and M.K. Yücel, (1999), and A.B. Abel, and B.S. Bernanke , «Macroeconomics» Addison Wesley Longman Inc, 2001.

<sup>2</sup> ( انظر على سبيل المثال :

J. D. Hamilton, «Oil and the Macroeconomy», Working Paper UCSD, August 2005, and S.P.A. Brown, p1-p2 . and M.K. Yücel, «Energy Prices and Aggregate Economic Activity: An Interpretative Survey», Quarterly Review of Economics and Finance, Vol. 42, 2002, PP. 193-208.

الإجمالي ومعدلات التضخم حافظت على ثباتها في أغلب البلدان الصناعية الكبرى، حسب Blanchard و Gali (2007) (1) .

### ثانياً ( أثر صدّمت سعر النفط على التشغيل والبطالة:

إن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يكون له أثراً سلبياً على الإستهلاك، الإستثمار والبطالة، فالإستهلاك يتأثر من خلال علاقته الطردية مع الدخل المتاح (Disposable income)، أما الإستثمار فيتأثر من خلال ارتفاع تكاليف المشاريع وتكاليف الإنتاج والتالي زيادة تكلفة إنتاج الوحدة وإن خفاض مستوى الإنتاجية، وكذا من خلال ارتفاع حجم المخاطرة وعدم التأكد (Uncertainty) التي تؤدي إلى تأجيل قرارات الإستثمار، وإن انخفاض مستوى الإنتاجية يؤثر بشكل مباشر على معدل البطالة وهذا الارتباط بين أسعار النفط والإنتاجية والبطالة لا يصلح فقط لاقتصادات التصنيع ولكن أيضاً للاقتصاديات المعتمدة على الزراعة (2) .

إن حدوث ارتفاع دائم ومستمر في أسعار النفط (long-lasting) قد يكون سبباً في تغيير الهيكل الإنتاجي ويؤدي بذلك إلى آثار كبيرة على البطالة أي ان صدّمت النفط كانت مصدراً كبيراً للبطالة، ففي الواقع نجد أن ارتفاع أسعار النفط سيخفض عائدات القطاعات ذات الكثافة في استخدام النفط (oil-intensive)، وهو ما يمكن أن يحث المؤسسات على اتخاذ وتبني طرق واساليب إنتاج جديدة أقل استخداماً وكثافة (less intensive) للمدخلات البترولية. هذا التغيير في هيكل الإنتاج ينجم عنه إعادة توزيع (reallocations) لعنصري العمالة ورأس المال بين مختلف القطاعات، وهذا من شأنه أن يكون له تأثيراً على البطالة في المدى الطويل (3) .

في ذات السياق، قام كل من Hooker، Caruth و Oswald (1998) بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على سوق العمل (4)، بينما قام Haltiwanger Davis (2001) بتحليل أثر ديناميكيات

1) O. J. Blanchard, and J. Gali, «The Macroeconomic Effects of Oil Shocks: Why are the 2000s so different from the 1970s?», NBER Working Paper 13368, 2007.

2.) Fawad Ahmad , The Effect of oil prices on Unemployment: Evidence from Pakistan , Article in international Journal of Economics and Business Research .January 2013 .Volume 4 , Number 1 , pp.43-57 .

3) P. Loungani, «Oil Price Shocks and the Dispersion Hypothesis», Review of Economics and Statistics, Vol. 58, 1986, P. 536-539.

4) AA Caruth, MA. Hooker, and AJ. Oswald Unemployment equilibria and input prices: Theory and evidence from the United States», Review of Economics and Statistics, Vol. 80, 1998, PP. 621-628.

أسعار النفط على المعدل الطبيعي للبطالة<sup>(1)</sup> (Natural Rate of Unemployment)، في حين أشار (2008) Bjernland إلى أن الأسعار المرتفعة للنفط الخام من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع ربحية (عائدات) لجميع قطاع الطاقة في الاقتصاديات المصدرة للسلعة النفطية، وهو الأمر الذي سيساهم في توفير فرصا أكثر للاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية، ويؤدي بذلك إلى الارتفاع في حجم الطلب على العمل ورأس المال<sup>(2)</sup>.

إن آثار حركات أسعار النفط على سوق العمل يمكن أن تختلف باختلاف الأفق الزمنية المدروسة. حيث بين Prasad Kane (1996) أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض حجم العمالة في المدى القصير بينما يؤدي إلى زيادتها في المدى الطويل. هذه العلاقة المعكوسة في المدى الطويل يمكن إرجاعها إلى علاقات التكامل (Complementarities) والإحلال (Substitutabilities) بين مختلف فئات سوق العمل، وقد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تسريح جزء من القوى العاملة<sup>(3)</sup>.

### ثالثاً ) أثر صدّمات سعر النفط على المستوى العام للأسعار والتضخم:

يعرف التضخم على أنه ارتفاع دائم ومستمر في المستوى العام للأسعار، ومعدل التضخم هو معدل نمو مستوى الأسعار<sup>(4)</sup>. أما عن علاقة سعر النفط بالتضخم، فنجد أن ارتفاع سعر النفط يمثل صدمة تضخمية (inflationary shock)، والتي يمكن أن تفرق بآثار الدوّر الثاني (Second round effects) من خلال حلقة الأسعار بتكاليف العمالة، التي تعرف بأنها الفرق بين

1) S.J. Davis, and J. Haltiwanger Sectoral job creation and destruction responses to oil price changes», Journal of Monetary Economics, Vol. 48, 2001, PP. 645-512.

2) H.C. Bjornland, «Oil Price Shocks and Stock Market Booms in an Oil Exporting Country», Working Paper from t Norges Bank 16, 2008

3) M.P. Keane, and E.S. Prasad, «The employment and wage effects of oil price changes: A sectoral analysis», 1996 .

Review of Economics and Statistics, Vol. 78, 1996, PP. 389-400.

<sup>4</sup> عموماً يتم قياس مستوى الأسعار باستخدام نوعين من مؤشرات الأسعار هما، مكمّش الناتج الداخلي الخام (GDPD) ومؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) انظر .

O. Blanchard et D. Cohen, «Macroéconomie», 3 édition, Pearson Education France, Paris, 2004, PP. 28-29

الأجور والانتاجية<sup>(1)</sup> (The Price-Wage loop). فارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)، وهذا يتوقف طبعاً على مدى أهمية المنتجات النفطية ضمن سلة الاستهلاك (consumption basket). وبالإضافة إلى هذا الأثر المباشر يوجد ما يسمى بآثار الدوّر الثاني، فبسبب انخفاض القدرة الشرائية -الناتجة عن ارتفاع أسعار الاستهلاك- فقد يطالب العمال برفع الأجور، مما يؤدي إلى ارتفاع حلقات الأسعار والأجور، أما المؤسسات فإنها بدوّرها تحول زيادة تكاليف الإنتاج الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع في أسعار البيع، وهو ما يؤدي إلى تغذية حلقة الأسعار -أجور، إذ أنه يولد مراجعة تصاعديّة للتضخم المتوقع.

وقد تؤدي زيادة أسعار النفط إلى انخفاض الطلب وانخفاض في نمو الناتج الحقيقي وبسبب البطالة وقد تمت دراسة ردة فعل أسعار الاستهلاك والتضخم تجاه تقلبات أسعار النفط من طرف عدة باحثين على غرار : Hooker (1999, 2002)<sup>(2)</sup>، Bernanke و Abel (1998) حيث أن الزيادة الحادة في سعر النفط على المدى القصير، ستؤدي إلى ان يعاني الاقتصاد من التضخم المصحوب بركود، مع انخفاض الناتج وتزايد التضخم<sup>(3)</sup> . فبينما توصل Barsky و Kilian (2004) إلى نتيجة مفادها أن ارتفاعات أسعار النفط ستزيد تكاليف الإنتاج وستولد معدلات تضخم عالية، نجد أن LeBlanc و Chinn (2004) قد وجدوا أن تأثير أسعار النفط على التضخم هو فقط تأثير متوسط ومعتدل (Moderate) وليس قويا في النشاط الاقتصادي<sup>(4)</sup> .

<sup>1)</sup> J.C. Fuhrer, «The Phillips Curve is alive and well», New England Economic Review of the Federal Reserve Bank of Boston, March/April 1995, PP. 41-56; R.J. Gordon, «The time-varying NAIRU and its implications for economic policy», Journal of Economic Perspectives, Vol.11 No.1, 1997, PP. 11-32, and M.A. Hooker, (2002)

<sup>2)</sup> M.A. Hooker, #Oil and the Macroeconomy Revisited. », Mimeo, Federal Reserve Board, Washington, D.C. 1999

<sup>3)</sup> R. B. Barsky, and L. Kilian, «Do We Really Know that Oil Caused the Great Stagflation? A Monetary Approach» R NBER Macroeconomics Annual, 2001 16/1, 2002, PP. 137-183; and R. Barsky and L. Kilian, «Oil and the Macroeconomy Since the 1970s, NBER Working Paper 10855, October 2004.

<sup>4)</sup> M. LeBlanc and M.D. Chinn, «Do high oil prices presage inflation? The evidence from G5 countries», Business Economics, Vol 31, 2004, PP. 38-48.

## رابعاً ) اثر صدّات سعر النفط على اقتصاديات الدول المصدرة

تنعكس التغيرات التي تحدث على مستوى السعر النفطي إما بارتفاع أو انخفاض على الدول المصدرة للنفط كما يلي:

### ا) في حالة ارتفاع السعر

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى حدوث آثار إيجابية على اقتصاديات الدول المصدرة، حيث يؤدي الارتفاع في السعر النفطي إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية، وسينعكس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، كما تساعد هذه العوائد حكومات دول المصدرة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة الحجم للفوائض المالية، وتوجه هذه الفوائض عبر عدة منافذ منها استثمارات في الدول الصناعية<sup>(1)</sup>، ويمكن تلخيص بعض آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة فيما يلي:<sup>(2)</sup>

- زيادة العوائد النفطية ويقابلها الزيادة في التضخم الأسعار ومعدلات الأجور.
- مساهمة القطاع النفطي في نمو الدخل القومي الإجمالي مع تدني دور القطاعات غير النفطية لأغلب الدول المصدرة للنفط .
- التأثير في أرباح الشركات التي يكون للنفط فيها كلفة تشغيل مباشرة أو غير مباشرة .
- التأثير الإيجابي في أداء أسواق الأوراق المالية وهذا ما شهدته الأسواق المالية الخليجية .
- أنتعاش الفعاليات الاقتصادية وازدياد الفرص الاستثمارية.
- تأثير موجب على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المصدرة للنفط .

### ب) في حالة انخفاض السعر

أن تراجع أسعار النفط يحمل آثار كارثية على الدول المصدرة للنفط، سواء تلك الأعضاء في منظمة الأوبك أو خارجها، وأكد تختلف حدة الأثر لهذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة، ولا يقتصر هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي وإن ما يطول أيضا

<sup>1</sup> طارق بن قسبي الزهرة الفرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية، وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015، ص 6 .

<sup>2</sup> احمد حسين علي الهيتي، بختيار صابر محمد، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص 4 - 18 .

عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح مع تراجع أسعار النفط، خصوصاً بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها. (1)

ويمكن تلخيصها بما يلي:

- حدوث خسائر في الصادرات والإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط .
- احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي .
- إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة في البلدان المصدرة للنفط .
- احتمال تسجيل عجز في الميزانية العامة لبعض الدول المصدرة للنفط . (2)
- تخفيض حجم الواردات إلى أقصى حد ممكن .
- انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار في البلدان المصدرة للنفط .
- خفض جودة الأصول ومستوى السيولة والربحية في المدى القصير، وبالتالي تأثيراً سلبياً على النظم المصرفية على المدى البعيد .
- انخفاض في هوامش الأمان المالية التي تسمح بتجنب أي تخفيضات مفاجئة في الإنفاق استجابة لتراجع الإيرادات النفطية . (3)

### خامساً ) آثار صدّمات سعر النفط على اقتصاديات الدول المستوردة

تتأثر كذلك الدول المستوردة للنفط بالتقلبات التي تحدث على مستوى الأسواق النفطية العالمية، وهذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:

#### 1) في حالة ارتفاع السعر

إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية يعد محدوداً مع اختلاف الوضع من دولة لأخرى، أما بالنسبة لأقتصاديات الدول النامية المستوردة للنفط، فإن التأثير سيكون سلبياً وليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم في هذه الدول، بل في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، ويتوجب في هذا السياق الإشارة إلى نصف الزيادة

(1) طارق بن قسبي، الزهرة الفرحان، مصدر سابق، ص6 ،

(2) سكه جهيه فرج، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، 2015، ص 62 .

(3) إدارة الشرق الأوسط "التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب"، مستجدات افاق الاقتصاد الاقليمي، صندوق النقد الدولي، يناير 2015، ص 9 .

في الطلب العالمي على النفط فخلال العشرين عاماً الماضية قد حصلت في اقتصاديات الدول النامية، ان الطلب ارتفع من هذه الدول من (13) إلى حوالي (30) مليون برميل يومياً، وبنسبة أعلى من زيادة الطلب في الدول الصناعية لنفس الفترة، كما ينبغي الإشارة إلى أن أغلب الزيادة في الطلب المستقبلي على النفط ستأتي من الدول النامية وبالذات الدول الآسيوية. (1)

وتتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية كما يلي : (2)

• **زيادة أعباء موازين المدفوعات:** يتحمل ميزان المدفوعات الخاص بالدول الصناعية عبء كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى ذلك تحمّل ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.

• **احتواء الفوائض المالية النفطية:** معظم الفوائض المالية التي تحصل عليها الدول المصدرة للنفط تتجه إلى الدول الصناعية، سواء في صورة أستثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيدة من زيادة العوائد المالية للدول النفطية، ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للنفط عن أستيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.

أما فيما يخص آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية المستوردة للنفط فهي كالتالي:

- تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي .
- زيادة المديونية الخارجية .
- الأستفادة من الفوائض النفطية للدول المصدرة وحيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات ودعم للميزانية .

#### ب) : في حالة انخفاض السعر

يؤدي انخفاض أسعار النفط لكثير من الدول المستوردة إلى زيادة معدل النمو وضعف الضغوط على التضخم وميزان المدفوعات والميزان التجاري والميزانية العامة، وقد تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة من انخفاض الأسعار خاصة في حالة ارتفاع معدل النمو

(1) طارق بن قسبي الزهرة الفرحاني، مصدر سابق، ص 6 .

(2) موري سمية، أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، اطروحة دكتوراه، الجزائر، 2015، ص 25 - 26 .



الاقتصادي، كما أن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات من النفط وتحسن ميزان المدفوعات في الدول المستوردة.

ولا شك أن الدول المستهلكة للنفط (الصناعية والنامية) القادره على خفض اعتمادها على النفط، وبالذات عندما يتضح أن ارتفاع الأسعار هو نتيجة لعمل متعمد من قبل الدول المنتجة، والذي قد يؤثر سلباً على اقتصاداتها، وبهذا تتخذ سياسات تؤدي إلى تخفيض أستهلاكها من النفط على المدى المتوسط والطويل، والذي يؤثر بدورّه على دخل ووضع الدول الرئيسية المنتجة للنفط، فمن السياسات التي أتخذتها الدول المستهلكة والتي أثبتت فعاليتها في فترات ارتفاع الأسعار السابقة، رفع الضرائب على المنتجات النفطية وتشجيع استخدام البدائل الأخرى للطاقة وزيادة معدل كفاءة استخدام النفط والطاقة. (1)

ويمكن تلخيص آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط كما يلي: (2)

- تحقيق مكاسب كبيرة على مستوى المالية العامة من خلال انخفاض فواتير دعم الوقود.
- تحسن مراكز حساباتها الجارية .
- حدوث صدّاتٍ متزامنة في الطلب الخارجي نتيجة تحقيق نمو أضعف.

(1) طارق بن قسيمي الزهرة الفرحاني، مصدر سابق، ص 6 .

(2) إدارة الشرق الأوسط "التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب"، مصدر سابق ، ص 18 .

# الفصل الثاني

## تحليل صدمات التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي (بلدان مختارة)

المبحث الأول : تحليل صدمات التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية .

وسيتم توضيح ذلك من خلال التطرق إلى الآتي :

المطلب الأول : تحليل صدمات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

المطلب الثاني : تحليل بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث : تحليل صدمات التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثاني : تحليل صدمات التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي في الجزائر .

وسيتم توضيح ذلك من خلال التطرق إلى الآتي :

المطلب الأول : تحليل صدمات التجارة الخارجية للجزائر .

المطلب الثاني : تحليل بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الجزائري .

المطلب الثالث : تحليل صدمات التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي للجزائر.

## تمهيد

كثيراً ما تتعرض البلدان إلى صَدَمَاتِ فِي التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ، إذ إن هذه الصَدَمَاتِ لا تتأثر بالظروف الداخلية فقط، ولكن قد تتأثر بالظروف الْخَارِجِيَّةِ أيضاً، وتتأثر صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ بحصول حالات الركود أو الانتعاش فيتعرض لها الاقتصاد بكل مفاصله لكون التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ هي جزء من الاقتصاد فتتأثر أيجاباً أو سلباً بتقلبات الدَّوْرَةِ الاقتصادية أو قد تتأثر هذه الصَدَمَاتِ بحصول أزمة اقتصادية عالمية خاصة إذا كان البلد المعني ذا اقتصاد مفتوح، فيستورد ويصدر سلع وخدمات كثيرة تجعله يتأثر بأي حركة يتعرض لها اقتصاد العالم الخارجي .

وكثيراً ما يكون النفط الخام هو السلعة الأكثر تأثراً في إحداث صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ فسواء كان البلد مصدر أو مستورد للنفط فإنه سيتأثر حتماً بالتقلبات التي تحصل في أسعار وكميات النفط المنتجة والضرائب والتكنولوجيا فإذا كان البلد مصدراً فإنه سيتأثر أيجاباً بارتفاع أسعار النفط وإنتاجه فإن الزيادة في أسعار النفط نتجت بشكل أساسي عن ارتفاع النمو في البلدان المتقدمة، مما أدى بدَّوْرِهِ إلى زيادة الصادرات وثم زيادة عائدات البلدان المصدرة ( البلدان النفطية ) .

ويتأثر سلباً في حالة انخفاض الأسعار والإنتاج، فيما يتأثر البلد المستورد إيجاباً في حالة انخفاض أسعار النفط وإنتاجه من خلال انخفاض تكاليف الإنتاج، كما أنه يتأثر سلباً في حالة حصول العكس أي ارتفاع أسعار النفط مما يؤدي ارتفاع تكاليف الإنتاج .

## المبحث الأول: تحليل صدمات التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية .

### المطلب الأول: تحليل صدمات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

#### أولاً ( صدمة سعر الفائدة :

تعد أسعار الفائدة واحدة من المؤشرات المهمة التي يمكن للسياسة النقدية أن تعتمد عليها في معالجة الأزمات الاقتصادية ومنها التضخم الركودي، وأن سعر الفائدة يعد من أهم آليات السياسة النقدية، وعادة ما تقوم البنوك المركزية باستخدام هذه الأداة في الأوقات المناسبة عن طريق المناورة في رفع أسعار الفائدة أو خفضها بنسب معينة حسب مقتضيات الوضع الاقتصادي للبلد، بما يسمح بالسيطرة على إدارة شؤون الاقتصاد ومجابهة الأزمات الاقتصادية، ففي حالة تخفيض سعر الفائدة المفروض على قروض المصارف التجارية سيؤدي ذلك إلى زيادة طلب المستثمرين على هذه القروض بسبب انخفاض كلفتها نسبياً ومن بعد سيزداد حجم الطلب الكلي ويتم الانتقال من الكساد إلى الرواج الاقتصادي أما في أثناء فترات التضخم فيمكن اللجوء إلى السياسة النقدية التي تسمح لأسعار الفائدة بالارتفاع فيترتب على ذلك انخفاض طلب المستثمرين على القروض المصرفية ومن بعدئذ يتقلص حجم الإنفاق الكلي فتهبط هذه الضغوط التضخمية ويتحقق قدر من الاستقرار في الأسعار<sup>(1)</sup>. وإنطلاقاً من هذا التحليل النظري لسعر الفائدة يمكن أن نوصف دور سعر الفائدة في التأثير بالاقتصاد عبر دراسة تغيرات سعر الفائدة، من خلال الجدول (1) الذي يوضح ان أسعار الفائدة تراجعت بين الارتفاع والانخفاض للمدة ( 1990-2021 )، إذ بلغت ( 8.1 ) عام 1990 متجهة نحو الانخفاض لتبلغ ( 3.02 ) عام 1993 والهدف من ذلك هو محاولة زيادة حجم الاستثمار والتشغيل، إلا انه عاد ليسمح له بالارتفاع إلى معدلات عالية إذ بلغت ( 3.22 ) عام 2005، وهذا تماشى مع حجم الإنفاق الحكومي المتزايد نتيجة أحداث ( 11 ) سبتمبر ودخول الولايات المتحدة الحرب في أفغانستان ومن بعده العراق .

في عام 2006 بلغت أسعار الفائدة نحو ( 4.97 ) ويعزى السبب في ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم وتحسن مستوى النشاط الاقتصادي، ولاسيما أن سعر الفائدة أداة تستخدم للتأثير في النشاط الاقتصادي وتستخدمها الدول عندما تجد صعوبة في تحريك سعر الصرف (وعندما تنهياً للدول امكانية التحكم في الاداتين معاً فانها تستخدم سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف كما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه السياسة لمدة طويلة)<sup>(2)</sup>، ونشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دأبت في السنوات الأخيرة على

(1) ناظم محمد نوري أشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل، 1988، ص 331  
(2) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف-العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية(مع إشارة خاصة للعراق)، اطروحة دكتوراه، بحث غير منشور، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص 135، ص 135

سياسة رفع أسعار الفائدة إلى أعلى في محاولة مقصودة لجذب رؤوس الأموال إليها, ولم يكن بوسع الدول الصناعية في غرب أوروبا إلا أن تلحق بالركب الصاعد لأسعار الفائدة في محاولة أخرى للاحتفاظ بأموالها وجذب الأموال النفطية إليها, وبذلك استخدم رفع أسعار الفائدة من جانب ومن آخر كوسيلة للحد من الائتمان ولتشجيع الادخار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية<sup>(1)</sup>.

وفي عام 2007 بلغت أسعار الفائدة (5.02)، فلجأت الولايات المتحدة ومعظم الدول المتقدمة إلى تخفيضات متتالية في سعر الفائدة حتى بلغ في الولايات المتحدة إلى صفر وذلك في محاولة لتنشيط الطلب (عن طريق الاقتراض) سواء لأغراض استثمارية أو أغراض استهلاكية، واستمرت أسعار الفائدة بالانخفاض بمعدلات متفاوتة حتى عام 2017 حيث بلغت (1)، في حين شهد عامي (2018-2019) ارتفاع أسعار الفائدة فبلغت (1.83 \_ 2.16)، وفي عام 2020 انخفضت أسعار الفائدة فبلغت (0.37) ضمن استمرار الاجراءات التيسيرية التي اتخذتها البنوك المركزية لمواجهة أزمة كوفيد-19<sup>(2)</sup>, اما عام 2021 فقد ارتفعت أسعار الفائدة فبلغت (0.8).

وبلغ معدل النمو السنوي المركب (13.25- %) للمدة 1990-2002م، كما بلغ معدل النمو السنوي المركب (1.71- %) للمدة 2003-2021، وخلال مدة الدراسة بلغ معدل النمو السنوي المركب (6.71- %).

### ثانياً ( صدمة التضخم المستورد :

تعرضت البلدان الرأسمالية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية لازمات مالية اخذت تعصف بالاقتصاد نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان , غير إنها لم تعد ذات طابع محلي بل اكتسبت طابعاً دولياً, وأصبح التضخم خطراً عالمياً مظهره ارتفاع سعر الفائدة وأصبح التضخم يعبر عن سياسة فعلية متعمدة في اغلب الدول المتقدمة سعياً وراء زيادة الأرباح, وبالفعل أدى تراكم الأرباح إلى إتاحة رأس المال الجديد الضروري للتقدم التكنولوجي, مما سمح بالتوسع الاقتصادي الذي حافظ نسبياً على مستويات عالية للعمالة<sup>(3)</sup>.

في عقد التسعينات تراوحت معدلات التضخم المستورد بين (0.851 %) عام 1990 و (0.395 %) عام 1999 وهذا يعني أن الحكومة الأمريكية قد استطاعت التغلب على مشكلة التضخم في هذه الفترة من خلال تحقيق حزمة الانضباط في السياسات المالية والنقدية<sup>(4)</sup>, أما في عقد الألفية الثالثة فإن معدلات التضخم المستورد بلغت ما بين (0.508، 0.382) % لعامي (2001 – 2002) نتيجة الركود الذي شهده الاقتصاد

(1) فؤاد مرسي، التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1983، ص86

(2) صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد – ابو ظبي – 2022 - ص 11-12 .

(3) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 147، الكويت، 1990، ص382 .

(4) Economic Report of the President , February 1999 , p220 .

الأمريكي بعد أحداث سبتمبر في عام 2001، ومعدل النمو المركب للتضخم المستورد للمدة (1990-2002) بلغ (6.95-%). في حين بلغ التضخم المستورد (0.796 %) عام 2007 بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار النفط ووصولها إلى مستويات غير مسبقة، والتي ساهمت فيها عوامل مختلفة كارتفاع الطلب العالمي على النفط، والتوترات التي شهدتها بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، والاختناقات في طاقات التكرير، والمضاربات في الأسواق المستقبلية النفطية<sup>(1)</sup>، لكن ارتفع معدل التضخم المستورد بشكل ملحوظ عام 2008 إذ بلغ نحو (1.561 %) على اثر الأزمة المالية العالمية التي اخذت تعصف بالاقتصاد الأمريكي، انظر الجدول (1)، وكانت البنوك المركزية في تردد بين النظر، إلى انه ناتج عن ارتفاع أسعار الوقود والغذاء وإنه حالة مؤقتة أو أن ارتفاع الأسعار لهذه المواد ناتجة عن ضغط عام لارتفاع الأسعار، وبالتالي ينبغي رفع سعر الفائدة للتصدي له واعتماد السياسات التقليدية في المعالجة، وهذا يعكس عدم وجود الإستقرار الإقتصادي وفشل سياسات الاقتصاد الكلي في مواجهة الأزمات الاقتصادية<sup>(2)</sup>، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً حاداً بلغ (69.1) دولار/برميل. ويتغذى التضخم من مصدرين مهمين داخلي يتمثل في الانفاق المتزايد من قبل الدولة (الانفاق العسكري)، ومصدر خارجي سببه تفكك النظام النقدي الدولي مما يتيح للاحتكارات الدولية أن تتصدى بنفسها وتوجيه العملات الرئيسية في العالم من خلال تشجيع الاستهلاك الداخلي<sup>(3)</sup>. ولا زالت القناعة على نطاق واسع، في أوساط القرار في الدول المتقدمة بالذات أن سعر الفائدة أهم أدوات السياسة النقدية، وكذلك لازال التضخم أهم المتغيرات الهدفية للسياسة النقدية. ولكن التغيرات في أسعار الفائدة أصبحت تقريباً مستقلة عن تغيرات معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية في العقد الذي سبق الأزمة الأخيرة، وفي عموم البلدان الناهضة والمتقدمة لم ترتفع أسعار الفائدة النقدية بما يوازي ارتفاع معدل التضخم، وخاصة في الفترة التي سبقت انهيار أسعار النفط والسبب في ذلك يعود إلى الرغبة في الحفاظ على معدل نمو اقتصادي بالمستوى المرغوب لتفادي زيادة البطالة وكذلك أيضاً تراعي السياسة النقدية حركات سعر الصرف، إذ عندما ترفع الدولة سعر الفائدة لديها أعلى من شركائها التجاريين لمواجهة التضخم تخشى من ارتفاع قيمة عملتها بسبب زيادة التدفقات الرأسمالية إليها، للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع، مما يؤدي إلى انخفاض صادراتها وتوسع عجز الحساب الجاري كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن حجم السيولة من مصادر أجنبية ومعدن نفيس، والذي يصعب التحكم به في ظل الانفتاح المالي قد يؤثر على المستويات التوازنية لسعر الفائدة في السوق، ولا بد للسياسة النقدية من مجارته بما قد لا يتفق مع سياسات استهداف التضخم<sup>(4)</sup>، ولا يزال الاقتصاد الأمريكي هو الأكبر والأكثر ديناميكية في العالم للتعافي بسرعة من

1 ( صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، الحسابات القومية، أبو ظبي، ص 87

2 ( تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، 2008، ص 1.

3 ( فؤاد مرسي، التضخم والتنمية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 18

4 ( احمد ابراهيم العلي، الازمة المالية الدولية الراهنة على مسار دورات الائتمان وأسعار الأصول، بحث غير منشور،

نيسان، 2009، ص 17

صدمات التجارة الخارجية فلاحظ عام 2009 انخفاض التضخم المستورد فبلغ ( 0.404 %) مع تراجع أسعار النفط العالمية<sup>(1)</sup>، وشهد عامي ( 2010- 2011 ) ارتفاع التضخم المستورد فبلغ ( 0.531 \_ 0.833 ) وهذا التضخم المرتفع يعتبر عامل ايجابي على نمو الصادرات الأمريكية فتصبح أسعار السلع والخدمات ارحص في الاسواق العالمية مما يشجع الصادرات الأمريكية<sup>(2)</sup>، في حين شهدت الاعوام ( 2012 - 2015 ) انخفاض التضخم المستورد فبلغ ( 0.634 \_ 0.220 ) ويرجع سبب الانخفاض إلى عدة عوامل ومنها انخفاض أسعار النفط المستورد وهذا سيعزز الدخل الحقيقي للمستهلكين المحليين<sup>(3)</sup>، وخلال الاعوام ( 2016 – 2018 ) ارتفع التضخم المستورد فبلغ ( 0.227 \_ 0.371 ) ينتجه وجود عوامل لارتفاع التضخم ومنها الاعانات الموجهة للمستهلكين مما يزيد الطلب الكلي والعامل الاخر ارتفاع أسعار النفط العالمية<sup>(4)</sup>، في حين شهد عامي ( 2019 - 2020 ) انخفاض التضخم المستورد فبلغ ( 0.318 \_ 0.255 ) نتيجة الصدمة المزدوجة المتمثلة في جائحة كورونا ( COVID-19 ) وانخفاض الطلب الكلي وانخفاض أسعار النفط العالمية التي أدت إلى ركود في الاقتصاد<sup>(5)</sup>، شهد عام 2021 ارتفاع التضخم المستورد فبلغ ( 0.516 ) نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية مع زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم<sup>(6)</sup> .

وبلغ معدل النمو السنوي المركب للتضخم المستورد ( 1.15% ) للمدة 2003-2021، كما بلغ معدل النمو السنوي المركب ( -1.49% ) للمدة 1990-2021 .

### ثالثاً : صدمة سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من المؤشرات التي لها دوراً أساسياً في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ أن الإستقرار الإقتصادي لن يتحقق بمعزل عن استقرار سعر الصرف كونه يعكس حالة الاستقرار السياسي للدولة فضلاً عن استخدامه كمؤشر للقدرة التنافسية في التجارة الخارجية وبالتالي فإن أي تغيير في أسعار الصرف لاسيما الحقيقية منها يؤدي إلى حدوث تقلبات في تدفقات رأس المال على المدى القصير، ومن شأن هذه التقلبات أن تؤثر على البنك المركزي ومن ثم على صافي الموجودات الأجنبية، فالتغيرات في حجم الأصول الخارجية الصافية يؤدي إلى حدوث تغيرات في حجم العملة المتداولة في جانب المطلوبات من الميزانية العمومية، وهكذا فإن التغيرات في العملة حجم التداول يستلزم ادارة تقلبات السيولة في الاقتصاد من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية من البنك المركزي والذي

<sup>1</sup> ) Economic Report of the President , January 2009 , p4 .

<sup>2</sup> ) Economic Report of the President , February 2011 , p 102 .

<sup>3</sup> ) Economic Report of the President , February 2015 , p 101 .

<sup>4</sup> ) Economic Report of the President , February 2018 , p 51 -422 .

<sup>5</sup> ) Economic Report of the President , January 2021 , p 46 .

<sup>6</sup> ) Economic Report of the President , January 2021 , p 61 .

يكون هدفها النهائي استقرار أسعار الصرف (1). والدولار الأمريكي هو بلا شك أهم العملات الدولية والأكثر استخداما من قبل الدول للدلالة على هدف سعر الصرف، ويشكل نحو (60%) من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية، وإنه أكثر العملات استعمالا في تمويل التَّجَارَةِ والمدفوعات الخَارِجِيَّة نتيجة التفوق الاقتصادي للولايات المتحدة، ويشكل اليورو منافسا خطيرا للدولار الأمريكي نتيجة الحجم الاقتصادي الكبير للاتحاد الأوروبي، لكن الصعوبات الأخيرة التي حدثت في منطقة اليورو كان لها دَوْرٌ لتكون تهديدا لهيمنة الدولار (2). فعند تتبع تطورات سعر صرف الدولار يلاحظ أن الاقتصاد الأمريكي بفضل سياسات النظام الاحتياطي الفيدرالي قد تجاوز الأزمة المالية وبشكل أفضل من باقي الأقتصادات العالمية الأخرى مما عزز من قيمة الدولار تجاه العملات الأجنبية الأخرى .

وتشير البيانات الواردة في جدول (1) الي تذبذب أسعار صرف الدولار تجاه اليورو طول مدة الدراسة (1990-2021) .

ويلاحظ من الجدول ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه اليورو من نحو (1.363) دولار لكل واحد يورو عام 1990 إلى نحو (0.8952) دولار عام 2001 مما أدى إلى زيادة في قيمة الدولار الشرائية وبمعدل نمو سنوي مركب خلال مدة الدراسة بلغ نحو ( -0.424 %) وهذا ما يعكس حالة استمرار الأداء الجيد والتوسع في النشاط الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية خلال حقبة التسعينات وتحسن ميزان مدفوعاتها فضلا عن سعي الحكومة الفيدرالية إلى رفع معدلات الفائدة على كل من السندات الحكومية والودائع الدولارية لتشجيع رؤوس الأموال الخَارِجِيَّة للاستثمار داخل الولايات المتحدة مما أدى إلى تزايد الطلب على الدولار الأمريكي لتمويل تلك الاستثمارات فارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي تجاه العملات الأجنبية الأخرى بما فيها اليورو.

وقد حقق سعر صرف الدولار مقابل اليورو تراجعا ملحوظا في عام 2002، إذ تراجع إلى (0.9454) دولار / يورو وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (5.607%) مقارنة بعام 2001، وإن هذا التراجع قد جاء في سياق حالة عدم اليقين لتوجهات السياسة الأمريكية، إلا انه في الوقت نفسه عد جيدا في ظل العجز الكبير في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية الذي انعكس على استمرار حالة عدم التوازن في الاقتصاد العالمي، وإن معدل النمو المركب لسعر الصرف للمدة (1990-2002) بلغ ( -3.238 %) .

وأستمر سعر صرف الدولار الأمريكي بالتراجع أمام اليورو خلال العامين اللاحقين، أذ وصل إلى نحو (1.1321، 1.2438) دولار / يورو للعامين (2003 - 2004) على التعاقب، وبمعدل نمو سنوي

1) Ahmet N. Kipici , Mehtap kesriyeli, " the Real Exchange Rate definition and calculations", Central Bank of the Republic of Turkey ,Research Department Publication NO: 97/1 , Ankara ,1997,p1 .

2 ) John Williamson , the Dollar and US power, working paper presented at the conference "currencies of power and the power currencies" organized by the International Institute of Strategic studies in Bahrain from Septemper 29, 2012 to Octoper 2,2012, p 1-2 .



بلغ نحو (19.748%، 9.866%) للعامين أعلاه على الترتيب، وهذا ما يعكس توقف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية عندما عمد البنك الفيدرالي إلى خفض أسعار الفائدة في خطوة منه لتأمين السيولة اللازمة لتحفيز الاستهلاك وتشجيع المستثمرين على الاقتراض من أجل الاستثمار داخل الاقتصاد الأمر الذي أدى بدوره إلى تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية داخل الولايات المتحدة وبالتالي انخفاض الطلب على الدولار الأمريكي . غير أنه في عام 2005 ونتيجة للضعف النسبي في الأداء الاقتصادي لمنطقة اليورو الذي حقق معدلات نمو أقل مما كانت عليه في العام السابق، تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي على الرغم من استمرار العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات الولايات المتحدة (1)، إذ انخفض سعر صرف الدولار إلى (1.2449) دولار/ يورو وبمعدل نمو سنوي قدره (0.088) بعد أن كان (1.2438) دولار / يورو عام 2004.

وعند تتبع مسار سعر الصرف لعامي (2006 – 2007) يلاحظ تراجع سعر صرف الدولار أمام اليورو، إذ انخفض إلى نحو (1.371، 1.256) دولار / يورو للعامين أعلاه على التعاقب وبمعدل نمو سنوي قدره (0.915%، 9.137%) على التعاقب، ويعزى ذلك الانخفاض في سعر الصرف إلى عدة عوامل من بينها استمرار العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية وتوقعات تباطؤ النمو في ظل تراجع الاستثمار الناجم عن آليات التصحيح في أسعار قطاع الإسكان فضلا عن التوتر الذي أصاب الأسواق المالية في ظل أزمة القروض العقارية وأثرها السلبي على توقعات النمو وإنخفاض معدلات العائد في أسواق السندات (2) .

وقد شهد عام 2008 انخفاضا ملحوظا في سعر صرف الدولار أمام اليورو، إذ انخفض من نحو (1.371) دولار لكل واحد يورو عام 2007 إلى نحو (1.472) دولار يورو عام 2008 وبمعدل نمو سنوي قدره نحو (7.402%)، ويلاحظ أن سعر الصرف لازال في حالة تدهور مقابل اليورو وذلك لأسباب متعددة منها تباطؤ النمو في الاقتصاد الأمريكي عندما لجأت السلطات النقدية إلى تخفيض الفائدة نتيجة الأزمة وعلى شكل دفعات لتصل إلى (1.92%) لتصبح أقل من مستواها في أوروبا التي بلغت نحو (4.8%) . فضلا عن تخلي الولايات المتحدة عن سياسة الدولار القوي لتخفيف العجز في الميزان التجاري عبر الاحتفاظ بالأوراق المالية في حساب النظام الفيدرالي، إلى جانب ذلك لجوء العديد من البنوك المركزية في العالم إلى تحويل احتياطياتها الدولارية إلى يورو لتفادي مخاطر انهيار سعر صرف الدولار أمام اليورو (3)، والسبب الآخر نتيجة لشرع المؤسسات المالية والاستثمارية الكبرى بسحب احتياطياتها من الولايات المتحدة على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية وتراجع الاستثمارات الأجنبية في

(1) صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2006 - ص 13 .

(2) صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2008 - ص 10 .

(3) لقمان معزوز و شريف بودري، المنافسة بين الدولار واليورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث ، عدد 9 ، 2011 ، ص 76 .

السندات والأسهم الأمريكية الذي أفرزته أجواء عدم الثقة في سيولة الأوراق المالية الأمريكية التي تساندها الأصول، فضلا عن قيام الحكومة الأمريكية بتخفيض سعر الصرف لمعالجة الأزمة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بالدولار الأمريكي وتحريك عملية التصدير للتخفيف من الركود الاقتصادي الداخلي .

وقد شهد عامي ( 2009-2010 ) تحسنا في سعر صرف الدولار تجاه اليورو، إذ ارتفع سعر الصرف من ( 1.472 ) دولار / يورو عام 2008 إلى نحو ( 1.326، 1.393 ) دولار / يورو للعامين (2009-2010) على التعاقب، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ( -5.371 % -4.836 % ) للعامين أعلاه، ويعزى ذلك التحسن في سعر الصرف إلى انتهاء الولايات المتحدة الأمريكية سياسة نقدية توسعية عززت السوق الأمريكية بسيولة ضخمة شجعت على تدفق رؤوس الأموال نحو الأسواق الخارِجِيَّة بحثًا عن عوائد أفضل من الاستثمار في الأدوات المالية سواء في الأسواق الأوروبية أو الأمريكية، مما انعكس بدوْرُه على تعرض أسعار صرف العملات الأخرى إلى تقلبات حادة تجاه اليورو<sup>(1)</sup> .

وشهد عام ( 2011 ) انخفاضاً في سعر صرف الدولار أمام اليورو، إذ انخفض سعر صرف الدولار إلى نحو ( 1.393 ) دولار / يورو وبمعدل نمو سنوي قدره نحو ( 5.052 % ) . في حين شهد عام ( 2012 ) ارتفاعاً في سعر صرف الدولار أمام اليورو، إذ ارتفع سعر صرف الدولار إلى نحو ( 1.285 ) دولار / يورو وبمعدل نمو سنوي سالب قدره نحو ( -7.695 % ) .

فيما سجلت الأعوام (2013-2014) انخفاضاً في سعر صرف الدولار أمام اليورو، حيث تراجع سعر صرف الدولار إلى نحو ( 1.328، 1.329 ) دولار يورو وبمعدل نمو سنوي بلغ ( 3.281 %، 0.120 % ) للعامين اعلاه على التعاقب، نتيجة التغيرات على صعيد الأداء الاقتصادي وتغيرات معدلات الفائدة ومعدلات التضخم على مستوى الدول المتقدمة، فضلا عن اعلان بنك الصين الذي يمتلك أكبر احتياطي من الدولار الأمريكي إلى تنويع سلة عملة الاحتياطيات الرسمية لديه وأعطاه وزنا أكبر للعملة الأوروبية الموحدة<sup>(2)</sup> .

أما الأعوام ( 2015 - 2016 ) فقد شهدت تحسنا في سعر صرف الدولار، إذ ارتفع سعر صرف الدولار أتجاه اليورو إلى نحو ( 1.107، 1.109 ) دولار / يورو للعامين ( 2015-2016 ) على التعاقب وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو ( 16.552 % - 0.216 % ) ليعكس تحسن معدلات النمو الاقتصادي في أمريكا، والتغيرات السياسية الداخلية بالولايات

<sup>(1)</sup> صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2011 - ص 12 .  
<sup>(2)</sup> صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2014 - ص 15 .

المتحدة والتي تنبئ بمزيد من الإجراءات والقوانين المشجعة لراس المال الخاص، إضافة إلى عجز منطقة اليورو عن كسر الحلقة المفرغة التي تدورُ فيها منذ تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 بناء عليه، حقق الدولار ارتفاعاً أمام اليورو وحافظ على موقعه المتقدم بين العملات الدولية . (1)

ويتضح لنا من التحليل أعلاه ان سعر صرف الدولار أمام اليورو هو في حالة تذبذب صعوداً ونزولاً طوال مدة الدراسة ( 1990 - 2021 )، أذ تلجأ السلطات النقدية عند ملاحظتها أن هناك تراجعاً في وتيرة النمو الاقتصادي إلى خفض سعر صرف الدولار من أجل المحافظة على الإستقرار الإقتصادي والعكس صحيح في حالة الانتعاش الاقتصادي .

فيما سجلت الأعوام ( 2017 - 2018 ) انخفاضاً في سعر صرف الدولار أمام اليورو، إذ تراجع سعر صرف الدولار إلى نحو ( 1.130، 1.181 ) دولار يورو وبمعدل نمو سنوي بلغ ( 2.068 %، 4.565 % ) للعامين أعلاه على التعاقب، حيث إتخذت الولايات المتحدة إجراءات من شأنها منح مزيد من القوة للدولار مقابل العملات الأخرى، خاصة مع تحول الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة التشديد النقدي، حيث تم رفع معدلات الفائدة، رغم كل ذلك فقد شهدت قيمة الدولار انخفاضاً . (2)

في حين شهد عام ( 2019 ) ارتفاعاً في سعر صرف الدولار أمام اليورو، إذ ارتفع سعر صرف الدولار إلى نحو ( 1.119 ) دولار / يورو وبمعدل نمو سنوي سالب قدره نحو ( 5.272 % - )، نتيجة عدة عوامل منها قوة الاقتصاد الأمريكي ( معدل نمو الناتج الإجمالي )، وكذلك فكلما اتجهت سوق الأسهم الأمريكية نحو تحقيق مكاسب، كلما زاد سعر صرف الدولار، ومن ثم فالارتفاع الكبير في مؤشر الأسهم الأمريكية التي تجاوزت مكاسبها 26 في المائة عام 2019 من شأنها الضغط على سعر الدولار للارتفاع . (3)

فيما سجلت الأعوام ( 2020 - 2021 ) انخفاضاً في سعر صرف الدولار أمام اليورو، حيث تراجع سعر صرف الدولار إلى نحو ( 1.141، 1.183 ) دولار يورو وبمعدل نمو سنوي بلغ ( 1.929 %، 3.680 % ) للعامين أعلاه على التعاقب، فبالرغم من تحسن الاقتصاد الأمريكي إلا أن الدولار الأمريكي تراجع أمام اليورو . (4)

كما بلغ معدل النمو السنوي المركب لسعر الصرف (0.22%) للمدة 2003-2021 .

(1) صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2016 - ص 20 .  
(2) صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2019 - ص 17 - 18 .  
(3) صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2020 - ص 14 .  
(4) صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2022 - ص 3 .

جدول ( 1 )  
تحليل واقع صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ فِي الْوَالِيَاَتِ الْمَتَّحِدَةِ الْاَمْرِيكِيَّةِ  
لِلْمُدَّةِ (1990-2021) بِالْاَسْعَارِ الْجَارِيَّةِ  
(دولار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو	الاستيرادات الاجمالية	التضخم العالمي	التضخم المستورد	سعر الفائدة	معدل نمو سعر الفائدة	سعر الصرف الدولار واليورو	معدل نمو
1990	5,963,144,000,000		629,727,000,000	8.0635	0.851	8.1		1.363	
1991	6,158,129,000,000	3.3	623,544,000,000	8.9969	0.910	5.69	-29.8	1.34	-1.687
1992	6,520,327,000,000	5.9	667,791,000,000	7.6361	0.782	3.52	-38.1	1.21	-9.701
1993	6,858,559,000,000	5.2	719,973,000,000	7.1446	0.749	3.02	-14.2	1.12	-7.438
1994	7,287,236,000,000	6.3	813,424,000,000	10.2479	1.143	4.21	39.4	1.23	9.821
1995	7,639,749,000,000	4.8	902,572,000,000	9.0774	1.072	5.83	38.5	1.314	6.829
1996	8,073,122,000,000	5.7	963,966,000,000	6.5261	0.779	5.3	-9.1	1.253	-4.642
1997	8,577,554,457,000	6.2	1,055,774,000,000	5.5541	0.683	5.46	3.0	1.104	-11.891
1998	9,062,818,202,000	5.7	1,115,690,000,000	5.0973	0.627	5.35	-2.0	1.166	5.615
1999	9,631,174,489,000	6.3	1,252,460,000,000	3.0419	0.395	4.97	-7.1	1.0653	-8.636
2000	10,250,947,997,000	6.4	1,477,184,000,000	3.4335	0.494	6.24	25.6	0.9232	-13.339
2001	10,581,929,774,000	3.2	1,403,559,000,000	3.8366	0.508	3.88	-37.8	0.8952	-3.032
2002	10,929,112,955,000	3.3	1,437,724,000,000	2.908	0.382	1.67	-57.0	0.9454	5.607
2003	11,456,442,041,000	4.8	1,557,120,000,000	3.025	0.411	1.13	-32.3	1.1321	19.748
2004	12,217,193,198,000	6.6	1,810,504,000,000	3.518	0.521	1.35	19.5	1.2438	9.866
2005	13,039,199,193,000	6.7	2,041,482,000,000	4.1073	0.643	3.22	138.5	1.2449	0.088
2006	13,815,586,948,000	6.0	2,256,623,000,000	4.2672	0.696	4.97	54.3	1.2563	0.915
2007	14,474,226,905,000	4.8	2,395,228,000,000	4.8102	0.796	5.02	1.0	1.3711	9.137
2008	14,769,857,911,000	2.0	2,576,151,000,000	8.95	1.561	1.92	-61.8	1.4726	7.402
2009	14,478,064,934,000	-2.0	2,001,927,000,000	2.9286	0.404	0.16	-91.7	1.3935	-5.371
2010	15,048,964,444,000	3.9	2,389,555,000,000	3.3469	0.531	0.18	12.5	1.3261	-4.836
2011	15,599,728,123,000	3.7	2,695,480,000,000	4.8224	0.833	0.1	-44.4	1.3931	5.052
2012	16,253,972,230,000	4.2	2,769,317,000,000	3.7253	0.634	0.14	40.0	1.2859	-7.695
2013	16,843,190,993,000	3.6	2,766,375,000,000	2.6211	0.430	0.11	-21.4	1.3281	3.281
2014	17,550,680,174,000	4.2	2,887,445,000,000	2.3463	0.386	0.09	-18.2	1.3297	0.120

الفصل الثاني : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي (بلدان مختارة)

-16.552	1.1096	44.4	0.13	0.220	1.4343	2,794,850,000,000	3.7	18,206,020,741,000	2015
-0.216	1.1072	200.0	0.39	0.227	1.55	2,738,359,000,000	2.7	18,695,110,842,000	2016
2.068	1.1301	156.4	1	0.328	2.192	2,923,691,000,000	4.2	19,479,620,056,000	2017
4.565	1.1817	83.0	1.83	0.371	2.4387	3,129,697,000,000	5.4	20,527,156,026,000	2018
-5.272	1.1194	18.0	2.16	0.318	2.1869	3,115,990,000,000	4.1	21,372,572,437,000	2019
1.929	1.141	-82.9	0.37	0.255	1.921	2,774,597,000,000	-2.2	20,893,743,833,000	2020
3.680	1.183	116.2	0.8	0.516	3.4951	3,401,361,000,000	10.1	22,996,100,000,000	2021
									معدل النمو السنوي المركب %
									للمدة 2021-1990
									للمدة 2002-1990
									للمدة 2021-2003

المصدر :

(1) الناتج المحلي الإجمالي؛: ( USA،Transmitted to The Congress،Economic Report of The President APRIL 2022, p.364 ) .

(2) التضخم العالمي

<https://www.macrotrends.net/countries/WLD/world/inflation-rate-cpi>

(3) التضخم المستورد من اعداد الباحث

تم الاعتماد على العلاقة التالية في قياس معدل التضخم المستورد ( التضخم المستورد =  $\frac{\text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$ )

(3) سعر الفائدة ( . Economic report of the President ،April 2022، p406 ) .

(4) سعر الصرف

السنوات من 1990 - 1998

1 ) IMF،International Monetary Found - International Financial Statistics - year book - 1995،2002.

السنوات من 1999 - 2021

2) economic report of the president،April 2022 p426.

ملاحظة : تم احتساب معدل التغير ( النمو ) البسيط السنوي على وفق الصيغة الآتية :  $R = (yt - y0) / y0 * 100$  .....  
 $R$  = معدل النمو السنوي البسيط،  $y0$  = يمثل قيمة المتغير في السنة السابقة،  $yt$  يمثل قيمة المتغير في السنة اللاحقة  
 تم احتساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية :

$$R = \left( \sqrt[n]{\frac{yt}{y0}} - 1 \right) * 100$$

$y0$  = قيمة المتغير في السنة الاولى،  $yt$  = قيمة المتغير في السنة الاخيرة،  $N$  = عدد السنوات .

## المطلب الثاني : تحليل بعض مؤشرات الإِسْتِقْرَارِ الإِقْتِصَادِيّ لِلوَالِيَاتِ المْتَحَدَةِ الأَمْرِيكِيَّةِ.

### أولاً) النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للدولة وكفاءة اداءه، إذ تساعد البيانات المتعلقة بالناتج المذكور على إمكانية صنع القرارات الاقتصادية الرشيدة وتحقيق الإِسْتِقْرَارِ الإِقْتِصَادِيّ وذلك لارتباط الناتج المحلي الإجمالي بالجانب المادي والخدمي من جهة وبالأسواق من جهة أخرى .

إن الإنتاج والاستهلاك الأمريكيين مهيمنان إلى الحد الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول في الاستيراد والتصدير عالمياً، مما يقود بالنتيجة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن حتماً بفلسفة الاستهلاك الواسع مولداً للنمو انسجاماً مع رؤية مجتمع الرفاهية، وهذا كله يدعونا إلى الاستنتاج أن الانفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي سيحفزان الطلب الكلي مما يولد علاقة سببية دالية تحفز العرض الكلي لمواجهة الطلب الكلي المتنامي، وبالتالي فإن استقرار الناتج مرتبط باستقرار المؤشرات المالية موضوع الدراسة<sup>(1)</sup>.

وبمتابعة الجدولين (1 و 2) نجد أن الناتج المحلي للولايات المتحدة بلغ نحو (5,963,144,000,000 \_ 6,158,129,000,000 \_ 6,520,327,000,000) دولار للأعوام (1990, 1991, 1992) وبمعدلات نمو (3.3%-5.9%) للعامين الأخيرين مقابل زيادة النفقات العامة إلى نحو (1,253,000,000,000 \_ 1,324,200,000,000 \_ 1,381,500,000,000) دولار للأعوام أعلاه. وعند النظر إلى البيانات الواردة في جدول (2) نجد أن الزيادة المتحققة في الناتج جاءت متناغمة مع الزيادات المتحققة في النفقات العامة لتعبر عن علاقة دالية بين المتغيرين بافتراض ثبات العوامل الأخرى وهذا في حد ذاته تفسير واضح لفلسفة الاستهلاك مولداً للنمو في الولايات المتحدة الأمريكية مع ملاحظة أن الأنفاق الرأسمالي يزداد بنسبة أكبر من الأنفاق الجاري والعسكري مما يدعونا إلى الاستنتاج بأن لدى الولايات المتحدة الأمريكية الرغبة في تحقيق استقرار الناتج عن طريق توسيع قاعدة العرض الكلي والطاقة الإنتاجية مستعينة بمعطيات الثورة التقنية في عقد التسعينات وطبيعة التحولات السياسية في العالم والشرق الأوسط خاصة .

على العموم واصل الاقتصاد الأمريكي النمو في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1993-1995) وبمعدلات نمو متأرجحة، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي (6,858,559,000,000 \_ 7,287,236,000,000 \_ 7,639,749,000,000) دولار وبمعدلات نمو موجبة بلغت نحو (5.2% \_

<sup>(1)</sup> بول كروجمان ، انهوا هذا الكساد الان ، ترجمة اميرة احمد امبابي ، مراجعة لبنى عماد تركي ، مؤسسة هنداوي سي أي سي ، 2017 ، ص 104 .

6.3% \_ 4.8% ) للأعوام أعلاه على التعاقب مع زيادة النفقات العامة إلى (1,409,400,000,000 \_ 1,461,800,000,000 \_ 1,515,700,000,000 ) دولار للأعوام أعلاه، مع ملاحظة تراجع الإنفاق العسكري لصالح زيادة الانفاق الرأسمالي ليؤكد مرة أخرى سعي الاقتصاد الأمريكي إلى تحقيق استقرار الناتج بالإفادة من زيادة الانفاق الرأسمالي ( الذي يشكل أحد مكونات الطلب الكلي) مع ما يمكن تحقيقه من زيادة عبر أليتي المضاعف والمعدل وعند امعان النظر في الجدولين (1 و 2) و للمدة ( 1990-1995 ) نجد تغيرات واضحة في هيكل النفقات العامة للمدة أعلاه ولصالح الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري مع ارتفاع حجم المديونية الخَارِجِيَّة مقارنة بالمديونية الداخلية وزيادة مضطردة في إجمالي الدين العام . وهذا كله يقودنا إلى الاستنتاج أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض باستمرار اتفاقيات التَّجَارَةِ الحرة عبر المحيط الأطلسي، كما أنها استفادت أيضا من استقرارها الاقتصادي والسياسي وقوة الدولار الأمريكي لإصدار المزيد من السندات ( سندات أذونات الخزانة) لتمويل الإنفاق العام .

وبالتالي تحاول الولايات المتحدة تحقيق استقرار في الناتج عن طريق النمو في مؤشرات الإنفاق العام والمديونية الخَارِجِيَّة، مما يعني ضمنا توظيف السياسة المالية في إدارة العرض الكلي على مستوى الاقتصاد الوضعي .

وقد واصل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ارتفاعه خلال الأعوام اللاحقة لعام 1995 حتى عام 2000 ليبلغ نحو (8,073,122,000,000 \_ 8,577,554,457,000 \_ 9,062,818,202,000 \_ 9,631,174,489,000 \_ 10,250,947,997,000 ) دولار للأعوام ( 1996-2000 ) على التعاقب، وبمعدل نمو سنوي مركب للمدة (1990-2002) قدره ( 5.60% ) مما يدل على أن النمو المتحقق خلال عقد التسعينات جاء نتيجة المضاربة دون أن تكون هناك علاقة مناظرة مع نمو الانتاجية والاستثمارات الضخمة في قطاع التكنولوجيا، واستحواد السلع والخدمات الأمريكية ذات الجودة العالية على الأسواق العالمية، الذي كان سببه معطيات الثورة التقنية والمعلوماتية فضلا عن عودة رؤوس الأموال من آسيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وطبيعة المناخ السياسي الملائم للتوقع والنمو (1) حتى وصف رئيس البنك المركزي الأمريكي ( مجلس الاحتياطي الفيدرالي ) الان جرينسبان عقد التسعينات ببداية عصر جديد والذي من مؤشرات تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (2) . وجاءت هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي متناغمة أيضا مع زيادة النفقات العامة ولاسيما النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية مع التراجع الحاصل في الأنفاق العسكري وهذا ما ينسجم مع فلسفة الانفاق الجاري ركيزة الاقتصاد الأمريكي، فضلا عن ارتفاع حجم المديونية العامة لتعزيز الإنفاق العام بشقيه

(1) رجاء خضير عبود موسى الربيعي، دور التجارة الإلكترونية في تعزيز الأداء الاقتصادي الولايات المتحدة - العراق (مديرية تربية بابل بحث منشور على الأنترنت ص 15 .

(2) تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 36 البند الأول، القسم الأول، عمان المملكة الأردنية الهاشمية، 2009، ص: 152 .

الجاري والرأسمالي وهذا ما يدلنا على حقيقة واضحة على أن الاقتصاد الأمريكي يركّز على زيادة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي التي مازالت تشكل نسبة عالية مقارنة بقطاعي الزراعة والصناعة .

هذا وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (6.44 %) عام 2000 إلى نحو (3.23 %) عام 2001 منخفضا بنسبة (3.21 %) عن العام السابق له ليبلغ (10,581,929,774,000) دولار متأثرا بأحداث 11 أيلول 2001 وضرب مركز التّجّارة الدولية في الولايات المتحدة وانخفاض معدلات نمو الإنفاق الذي قد تراجع هو الآخر إلى (4.13 %) عام 2001 بعد أن كان (5.12 %) عام 2000، إلا أن هذا الانخفاض في الناتج لم يستمر طويلا فعاود الارتفاع ثانية من (10,929,112,955,000) عام إلى (2002) وصل إلى (13,039,199,193,000) دولار عام (2005) . على التعاقب وبمعدلات نمو سنوية قدرها نحو (3.3% - 6.73%) للأعوام أعلاه على التعاقب مع ارتفاع معدل نمو النفقات العامة، إذ أن النمو الذي حصل في الأعوام (2002-2005) كان استجابة للنمو المتزايد للإنفاق الرأسمالي والأنفاق الجاري كما هو موضح في جدول (1 و2) مما يعني أن الزيادة في الإنفاق الجاري والرأسمالي تفوق وبنسبة أكبر من الزيادة في الإنفاق العسكري وهذا في حد ذاته يفسر بأن زيادة الاستهلاك والاستثمار يعزز النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية عبر توسيع الطاقة الإنتاجية وقاعدة العرض الكلي .

وقد تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام اللاحقة لعام 2006 إذ بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي نحو (4.8%، 2.0%) للعامين (2007، 2008) وأصبح معدل النمو سالباً في عام 2009 بمقدار (2.0 - %) بعد أن كان (6.0%) عام 2006 متأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 التي ألقت بظلالها على انخفاض أسعار العقارات وانخفاض أسعار المخرجات من السلع والخدمات فضلا عن انخفاض مبيعات المنتجات الإلكترونية مما انعكس على انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وجاء هذا الانخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي متزامنا مع انخفاض معدلات نمو الأنفاق الجاري، وإن مسار النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي قد انعكس في حقيقة الأمر منذ الربع الثاني من عام 2008 مما منح السياسات الاقتصادية اهتماما كبيرا لكي تتجاوز هذه الأزمة، إلا أنه ولعدم وجود حافز قوي للنمو الاقتصادي فإن النمو لم يستمر مما انعكس في ساليته لعام 2009<sup>(1)</sup> .

واستمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع خلال المدة (2010-2015)، إذ ارتفع من (15,048,964,444,000) دولار وبمعدل نمو سنوي قدره (3.94%) عام 2010 ليصل نحو (18,206,020,741,000) دولار وبمعدل نمو سنوي قدره (3.73%) عام 2015، وإن الزيادة في الناتج المحلي قد جاءت متناغمة مع الزيادة في النفقات كما هو واضح في جدول (1 و2) التي قد ازدادت

<sup>1</sup>) Economic report of the president transmitted to the congress- February 2010-p41 .



من نحو (3,457,100,000,000) دولار عام 2010 إلى نحو (3,691,900,000,000) دولار عام 2015 ويلاحظ تراجع الأنفاق العسكري لصالح زيادة الإنفاق الرأسمالي الذي ينعكس على توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وهذا التحسن في معدلات النمو للناتج المحلي جاء نتيجة الأوضاع الإيجابية في المالية والتحسين الذي حصل في سوق السكن الذي ساهم بدورته في تحسن الاستهلاك الخاص والاستثمار فضلا عن التحسن في بيئة الائتمان وخاصة أن الاستهلاك المحلي يمثل المحرك الرئيس للاقتصاد الأمريكي، إلى جانب ذلك ساهمت قوة نمو الصادرات وزيادة وتيرة تراكم المخزون وإن تعاش الطلب المحلي في دعم مستوى النشاط للاقتصاد الأمريكي (1).

عموماً أن حالة الانتعاش الدائمة التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي جاءت تحت تأثير الأنفاق الاستهلاكي العائلي، إذ أن نسبة (75%) من النمو السنوي للناتج المحلي تعزى إلى تأثير الزيادة في الأنفاق الاستهلاكي الخاص (2).

واستمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع خلال المدة (2016-2019)، إذ ارتفع من نحو (18,695,110,842,000) دولار وبمعدل نمو سنوي قدره (2.7%) عام 2016 ليصل نحو (21,372,572,437,000) دولار وبمعدل نمو سنوي قدره (4.12%) عام 2019.

وعانى الاقتصاد الأمريكي من انتكاسات كبيرة بدأت في مارس 2020، بسبب فيروس كورونا الجديد (\*) واضطراره إلى "إغلاق" القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأمريكي (3)، اعتباراً من مارس 2020 حيث تراجعت الصادرات الأمريكية من السيارات والآلات الصناعية نتيجة للوباء في جميع أنحاء العالم (4)، وأدت تدابير وإجراءات التباعد الاجتماعي التي دخلت حيز التنفيذ في مارس 2020، والتي أثرت سلباً على الطلب السلع والخدمات، أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي فبلغ (20,893,743,833,000) دولار وبمعدل نمو سنوي (-2.24%)، وهو أكبر وتيرة انكماش في الإنتاج منذ عام 2009، وإن خفضت مبيعات التجزئة الأمريكية بنسبة قياسية بلغت (8.7%) في مارس

(1) للمزيد انظر

صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2013 - ص 3 .  
- صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي - أبريل 2014 - ص 49 .

(2) مظهر محمد صالح تقويم حدود التفاوت الاقتصادي بين منطقتي العجز التجاري الأمريكي والفائض التجاري الصيني رؤية تحليلية اقتصادية"، ص 6، بحث منشور على

الموقع الإلكتروني. <http://www.cbi.ig/ documents /mudh - pub-f.pdf>.

\*) <https://en.wikipedia.org/wiki>.

(3) President Trump's statements to reporters gathered at Joint Base Andrews on 5 May 2020, before his departure en route to Phoenix, Arizona, President Donald J. Trump departs from Joint Base Andrews en route to Phoenix on YouTube, May 5, 2020, minutes 10:06–10:14.

(4) Wiseman, Paul (May 5, 2020). "US trade gap rises to \$44.4 billion as virus slams commerce". Associated Press.

وحده. كما تضررت صناعة الطيران الأمريكية بشدة، حيث شهدت انخفاضًا حادًا في إيراداتها (1)، وتمّ وُصف ركود كوفيد-19 على نطاق واسع بأنه أخطر ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير (2). ثم عاود الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع عام (2021) فبلغ (22,996,100,000,000) دولار وبمعدل نمو سنوي قدره (10.1%) .

### ثانياً ) البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية .

تعد البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الأنظمة الرأسمالية المتقدمة والدول النامية على حد سواء, لما لها من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي تتفاوت حدتها من اقتصاد إلى اخر ومن دولة إلى اخرى، وترتبط بحالة الكساد الاقتصادي الغير مرغوب .

ويعد الاقتصاد الأمريكي احد الاقتصادات التي واجهت مشكلة البطالة منذ الكساد الكبير في عام 1929 والجدول (2) يبين خلال عقد التسعينيات أن البطالة تراوحت ما بين (7,047%) وفي عام 1991 بلغت (8,628%) وكحد أدنى عام 2000 بلغت (5,692%) وعلى الرغم من وجود المؤشرات الايجابية في معدلات النمو الأمريكية إلا أن مستويات البطالة ازدادت في نهاية التسعينات، وإنعكست في تسريح اعداد كبيره من العاملين، فقد تخلت الكثير من الشركات الكبيرة والخاصة التي تعمل بمجال البرمجيات مثل ( IBM و AT&T)) عن أعداد كبيرة من عاملها، وكذلك قيام الولايات المتحدة باجتذاب العمالة الماهرة من الدول الأخرى مثل الهند واليابان وكذلك استثمارها خارج الولايات المتحدة وتشغيل آلاف العمال من الدول المضيفة لتلك الاستثمارات مما اثر بشكل كبير في زيادة نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سجلت معدلات البطالة الأمريكية نسب عالية مقارنة بمثيلاتها الأوروبية واليابان ففي عام 1992 كانت نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية (9,613%)، ورغم انخفاضها في عام 1996 إلى نسبة (7,236%) إلا إنها عاودت الارتفاع من جديد مع تجليات الأزمة المالية العالمية إذ اكد مكتب العمل الأمريكي أن (24000) وظيفة صناعية قد فقدت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أحد عشر

<sup>1</sup> ) Shepardson, David; Rucinski, Tracy (May 6, 2020). "Exclusive: U.S. airlines burn through \$10 billion a month as traffic plummets". Reuters.

<sup>2</sup> ) للمزيد انظر في ذلك

- Larry Elliott Economics, ed. (April 14, 2020). "'Great Lockdown' to rival Great Depression with 3% hit to global economy, says IMF | Business". The Guardian. Retrieved April 27, 2020 , p 2-4 .

-Ben Winck (April 14, 2020). "IMF economic outlook: 'Great Lockdown' will be worst recession in century". Business Insider. Retrieved April 27, 2020, p3-6 .

-IMF Says 'Great Lockdown' Worst Recession Since Depression, Far Worse Than Last Crisis". nysscpa.org. Retrieved April 15, 2020, p1-3 .

- The Great Recession Was Bad. The 'Great Lockdown' Is Worse". BloombergQuint. Retrieved April 15, 2020, p3-7 .

الأولى من عام 1998 وفي شهر تشرين الثاني من العام نفسه فقدت (47000) وظيفة صناعية, وإن هذه الزيادة في معدلات البطالة لم تسجل منذ سبعة اعوام مضت, فقد عانى الاقتصاد الأمريكي في الأعوام (1998 – 1999) من تذبذبات عميقة, إذ ارتفعت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لثلاثة أشهر وإن خفضت لثلاثة أشهر أخرى معبرةً عن وجود تقلبات خاصة في الاقتصاد الذي يتجه نحو الأزمة الاقتصادية, وفي الوقت الذي تعكس البيانات نمو في الناتج المحلي الإجمالي فإنها تظهر أيضاً هبوطاً في الإنتاج الصناعي والزراعي, أي تعرض الاقتصاد الحقيقي إلى حالة الركود التي انعكست في زيادة معدلات البطالة (1). وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لم يكن من القوة بحيث يكفي لفتح فرص أمام العاطلين عن العمل وكذلك استيعاب الأعداد المتزايدة من الوافدين إلى سوق العمل وبسبب كثرة الباحثين عن العمل لاتزال مشكلة البطالة المزمنة التي تواجهها الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة تشكل تحدياً صعباً لاقتصاداتها, وفي عام 2000 انخفضت البطالة فبلغت (5,692%) ثم ارتفعت البطالة بشكل متذبذب أن وصلت إلى (14,265%) عام 2009 ويعود هذا الارتفاع إلى جملة من الأسباب لعل أهمها أحداث (11) سبتمبر و إلى ما أفرزته الأزمة المالية العالمية في انهيار البنوك التجارية وإفلاس العديد من المؤسسات المالية التي ألفت بظلالها في انخفاض الفرص الاستثمارية وإنخفاض مستوى التوظيف .

وإن من أهم العوامل التي أسهمت في مشكلة البطالة هي (2) :-

1 ( الثورة العلمية والتكنولوجية، حيث أدى التطبيق العملي لها في مجال الفنون الإنتاجية إلى ارتفاع درجة الأتمتة في العمليات الإنتاجية، حيث حل العمل الآلي محل العمل الإنساني، وأصبحت خطوط الإنتاج في كثير من الصناعات لا تحتاج إلا تدخلًا بسيطاً من جانب الإنسان .

2) تدهور معدلات الربح في قطاعات الإنتاج المادي، وهو الأمر الذي دفع برجال الأعمال إلى تخفيض برامج الإنتاج وتقليل أو إيقاف خطط التوسع مما كان له أثر واضح في تقليل الطلب على العمالة وتسريح جزء من العمالة وفي زيادة عدد العاطلين. وقد حدث ذلك على وجه الخصوص في الصناعات المهمة، مثل صناعة السيارات والآلات والمعدات والسلع المنزلية المعمرة، وصناعة التشييد، ومع ضعف الإنتاج والاستثمار في قطاعات الإنتاج المادي، اتجهت أحجام كبيرة من رؤوس الأموال للاستثمار في القطاعات الخدمية، مثل الاستثمار في قطاع البنوك وأسواق رأس المال العالمية، وشراء الأراضي والذهب والمضاربة عليهما، وشراء السندات والأوراق المالية التي تصدرها الخزائن والمؤسسات الدولية وهي مجالات تتسم بارتفاع معدلات الربح إذا ما قورنت بتلك المعدلات التي تتحقق في قطاعات الإنتاج المادي

(1) جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008، ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011، ص 89 .

(2) رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية الراهنة (مساهمة نحو نمو أفضل)، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985، ص 41.

وهي لا تحتاج إلى ايدي عاملة كبيرة، وبالتالي لم تعد زيادة الاستثمار بمؤدية إلى زيادة حجم التوظيف وخلق فرص عمل .

(3) ظاهرة تدويل الإنتاج ( الأعمال ) (\*)، وإنعكاساتها في تفاقم مشكلة ظاهرة البطالة ،وهي الظاهرة التي تعمقت في ظل تعاظم قوة الشركات الاحتكارية. ففي ظل هذه الظاهرة انتقل عدد من الصناعات الموجودة بالبلدان الرأسمالية إلى البلدان النامية ،بفعل رغبة هذه الشركات من الاستفادة من الايدي العاملة الرخيصة ،ولاسيما في جنوب شرق آسيا، وقد اثر ذلك على الايدي العاملة المحلية في بلد الشركات الام.

(4) لجوء كثير من الحكومات في البلدان الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية، الغرض منها هو ترشيد الإنفاق العام الجاري والاستثماري في مختلف المجالات (باستثناء الإنفاق العسكري). وقد جرى ذلك معه تخفيضاً محسوساً في طلب الحكومة على العمالة المحلية للعمل في قطاع الخدمات المدنية العامة. ومن ثم حدوث آثار انكماشية مضاعفة على أحوال توظيف الايدي العاملة والتوسع في القطاعات الأخرى.

وفي عام 2010 بلغت البطالة (14,825%) فكل ما حدث ينذر بأسوأ حالة ركود مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم كله منذ الثمانينات من تفاقم ازمة القروض بعد انهيار مصرف ( ليمان براذرز ) إلى الازمة المباغتة في الاسواق الناشئة إلى تراجع ثقة المستهلكين بعد أن استشرت فداحة المأزق المالي (1) . وعلى الرغم من الانخفاض الذي حدث في معدلات البطالة بعد عام 2010 الا انها مازالت عند مستويات اعلى من المستويات المسجلة قبل حلول الازمة المالية لان الوظائف التي تم توفيرها خلال هذه المدة لم تكن كافية لإعادة توظيف العمال الذين فقدوا وظائفهم جراء الازمة .

واستمرت معدلات البطالة في الانخفاض للسنوات اللاحقة لعام 2011،اذ انخفضت إلى نحو (11,460% , 12,506% ) لعامي (2012 - 2013 ) على التعاقب ويعزى ذلك الانخفاض في البطالة إلى الاثر الايجابي للسياسة الاقتصادية الكلية التي تبنتها الحكومة الأمريكية لدعم مستويات التشغيل من خلال تبني حزمة مالية تنشيطية لخلق فرص عمل جديدة تساهم في توظيف اكبر قدر ممكن من العمالة الفائضة والحد من نداعيات الازمة على الاقتصاد الحقيقي .

وبالمثل شهد عامي (2014 – 2015) انخفاضاً في البطالة، اذ سجلت البطالة (9,617%، 8,296%) على التعاقب، ويعزى ذلك الانخفاض في البطالة إلى التحسن في معدلات النمو الاقتصادي وقدرتها على خلق فرص عمل اضافية وتبني سياسة نقدية وتوسعية في تحفيز مستوى الطلب المحلي وبالتالي تحقيق الانخفاض النسبي في البطالة، اذ تمكن الاقتصاد الأمريكي في خلق الملايين من فرص العمل الجديدة خلال عامي (2014-2015) بعد الانكماش الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الاعوام الماضية .

\* ( تدويل الإنتاج ( الأعمال ) : وهو نقل كل او جزء من أنشطة الشركة إلى موقع خارج بلد الشركات الام .  
1 ( بول كروغمان – العودة إلى الكساد العظيم – ازمة الاقتصاد العالمي – ترجمة هاني تابري – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – 2010 – ص189 .

فقد تم توفير ( 2.3 ) مليون فرصة عمل جديدة خلال عام 2014 ليصبح هذا العام الاقوى من حيث فرص العمل الجديدة التي تم توفيرها منذ بداية الألفية الثالثة (1) .

و استمرت معدلات البطالة بالانخفاض حتى عام 2019 فبلغت (6,001%)، ذلك بفضل سياسات دونالد ترامب، في حين ارتفعت معدلات البطالة في الولايات المتحدة إلى (12,947%) عام 2020، مع فقدان وظيفة العمل، حيث ضرب وباء فيروس كورونا الاقتصاد الأمريكي ، ويعني هذا الارتفاع أن البطالة أصبحت الآن أسوأ مما كانت عليه في أي وقت منذ الكساد الكبير . (2)

ثم عاوت معدلات البطالة في عام 2021 بالانخفاض وبلغت (8,623%) وعودة الحياة الاقتصادية تدريجياً فازداد طلب الشركات الأمريكية على التوظيف مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة .

### ثالثاً) العجز/الفائض في الموازنة للولايات المتحدة الأمريكية للمدة (1990-2021) م :

يعد العجز الضخم في الموازنة العامة من المشكلات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد الأمريكي ، وقد بدأ العجز في الموازنة عام 1990م خلال مدة الدراسة حينما بلغ (22,100,000,000-) دولار ، يتضح بأن الولايات المتحدة أتبعَت سياسة مالية مضادة لاتجاه الدَوْرَة الاقتصادية، فعند حصول الانكماش الاقتصادي في عام 1990م لجأت إلى زيادة الانفاق الحكومي فبلغ (1,253,000,000,000) دولار وتخفيض الضرائب من أجل الخروج من حالة الانكماش، ويعزى ارتفاع الانفاق الحكومي لعام (1990 م) إلى زيادة الانفاق العسكري نتيجة حرب الخليج الأولى، واستجابت إلى صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الخَارِجِيَّةِ بأن خفضت من العجوزات المالية ولكن بتباطؤ زمني مدته سنتان هما (1991 و 1992) م، إذ انخفض أولاً عجز الموازنة الاتحادية بدءاً من عام 1993م ثم اختفت تلك العجوزات، وتحولت في النهاية إلى فوائض في عام 1998م، وازداد الادخار القومي نتيجة لذلك، كما ارتفع معدل الاستثمار الإجمالي في الولايات المتحدة من (12.2%) من GDP في منتصف عام 1991م إلى (16%) في الربع الثالث من عام 1998م، ان انتعاش الاستثمار الذي تتمتع به الولايات المتحدة منذ عام 1993 ساهم في توسيع فرص العمالة والنتائج (3) .

وكان أحد أهداف السياسة المالية هو تعزيز النمو عن طريق تحديد حصة الناتج التي تقودها الحكومة، وبعد أربع سنوات من الفوائض، سجلت الموازنة الاتحادية الموحدة عجزاً قدره (157,800,000,000) دولار في السنة المالية 2002م أي حوالي ما يعادل (1.4-%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان العجز في المقام الأول يعود إلى أربعة عوامل : التأثيرات المتبقية من فترة الركود لعام 2001م، بالإضافة إلى

(1) صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد – ابو ظبي – 2015 - ص 4-5 .

(2) <https://www.bbc.com/arabic/business-52594625> .

(3) Economic Report of the President , February , 1999 , p.261-264

عوامل اخرى منها هبوط سوق الاسهم (الأسواق المالية) وزيادة النفقات الاتحادية الذي اقتضته الحرب على الارهاب وتكاليف أمن الولايات المتحدة الأميركية واتجه الركود إلى زيادة عجز الموازنة لأنها تؤدي إلى ارتفاع النفقات (للتأمين على البطالة مثلاً) وفي الوقت نفسه انخفضت الإيرادات الضريبية ( لأن الدخل الخاضع للضريبة قد انخفض)، ولكن وحتى مع الانخفاض في الإيرادات الا أن العجز في الموازنة كان صغيراً نسبياً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بالعجز التي ظهر في فترات الحرب والركود السابقة (1) .

وبلغ معدل النمو السنوي المركب للعجز/الفائض للمدة (1990-2002) م ما قيمته (19.35%) .  
ثم عاود العجز في الموازنة عام 2002 فبلغ (-157,800,000,000) دولار واستمر حتى عام 2021 فبلغ (-2,775,300,000,000) دولار , واما معدل النمو السنوي المركب للعجز/الفائض فقد بلغ للمدة (2003-2021) م ما قيمته (10.49%) (جدول 2) .

ان الولايات المتحدة الاميركية وفي محاولة منها لاستعادة قدرتها التنافسية التصديرية على الصعيد الدولي وتحقيق الإستقرار الإقتصاديّ ، فإنها اتبعت سياسة نقدية من شأنها تخفيض قيمة عملتها، فعمدت الى خفض اسعار الفائدة وبصورة متواصلة، الا ان ذلك التخفيض في قيمة العملة لا يُحدث على الدوام تحسناً في الاقتصاد، فقد يؤدي خفض العملة الى تدهور الموازنة ، اذ ان خفض قيمة العملة يزيد من ربحية الصادرات، وقد يؤدي الى زيادة الصادرات ذاتها، الا انه في حالة حدوث زيادة متزامنة بصادرات البلدان الأخرى في القطاع نفسه فسيؤدي ذلك الى هبوط الأسعار العالمية، الأمر الذي يؤدي الى الإضرار بالدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة العالمية مثل الولايات المتحدة الأميركية (2) .

<sup>1</sup> ) Economic Report of the President , February , 2003 , p.52-54

<sup>2</sup> ) أنور هاقان قوناش - أزمة شرق آسيا، عبر البلدان منظمة المؤتمر الاسلامي - بحث من ضمن البحوث التي القيت في ندوة التطورات الاخيرة ضمن اطار منظمة التجارة العالمية - دائرة التعاون الفني - أنقرة - ص 18 .

جدول ( 2 )  
تطور البطالة والإيرادات والنفقات والموازنة العامة العجز/ الفائض في الموازنة وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي للاقتصاد الاميركي  
للمدة (1990-2021) بالأسعار الجارية (دولار)

نسبة العجز/الفائض الى الناتج المحلي الإجمالي	العجز/الفائض في الموازنة	نسبة النفقات الى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو النفقات	النفقات العامة	نسبة الإيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الإيرادات	الإيرادات العامة	معدل نمو البطالة	البطالة %	السنوات
-0.4	-22,100,000,000	21.0		1,253,000,000,000	17.3		1,032,000,000,000		7,047	1990
-4.4	-269,200,000,000	21.5	5.7	1,324,200,000,000	17.1	2.2	1,055,000,000,000	22	8,628	1991
-4.5	-290,300,000,000	21.2	4.3	1,381,500,000,000	16.7	3.4	1,091,200,000,000	11	9,613	1992
-3.7	-255,100,000,000	20.5	2.0	1,409,400,000,000	16.8	5.8	1,154,300,000,000	-7	8,940	1993
-2.8	-203,200,000,000	20.1	3.7	1,461,800,000,000	17.3	9.0	1,258,600,000,000	-11	7,996	1994
-2.1	-163,900,000,000	19.8	3.7	1,515,700,000,000	17.7	7.4	1,351,800,000,000	-7	7,404	1995
-1.3	-107,400,000,000	19.3	3.0	1,560,500,000,000	18.0	7.5	1,453,100,000,000	-2	7,236	1996
-0.3	-21,900,000,000	18.7	2.6	1,601,100,000,000	18.4	8.7	1,579,200,000,000	-7	6,739	1997
0.8	69,200,000,000	18.2	3.2	1,652,500,000,000	19.0	9.0	1,721,700,000,000	-8	6,210	1998
1.3	125,700,000,000	17.7	3.0	1,701,800,000,000	19.0	6.1	1,827,500,000,000	-5	5,880	1999
2.3	236,200,000,000	17.5	5.1	1,789,000,000,000	19.8	10.8	2,025,200,000,000	-3	5,692	2000
1.2	128,300,000,000	17.6	4.1	1,862,800,000,000	18.8	-1.7	1,991,100,000,000	19	6,801	2001
-1.4	-157,800,000,000	18.4	8.0	2,010,900,000,000	17.0	-6.9	1,853,100,000,000	23	8,378	2002
-3.3	-377,600,000,000	18.9	7.4	2,159,900,000,000	15.6	-3.8	1,782,300,000,000	5	8,774	2003
-3.4	-412,700,000,000	18.8	6.2	2,292,800,000,000	15.4	5.5	1,880,100,000,000	-7	8,149	2004
-2.4	-318,400,000,000	19.0	7.8	2,472,000,000,000	16.5	14.5	2,153,600,000,000	-7	7,591	2005
-1.8	-248,200,000,000	19.2	7.4	2,655,100,000,000	17.4	11.8	2,406,900,000,000	-8	7,001	2006
-1.1	-160,700,000,000	18.9	2.8	2,728,700,000,000	17.7	6.7	2,568,000,000,000	1	7,078	2007
-3.1	-458,500,000,000	20.2	9.3	2,982,500,000,000	17.1	-1.7	2,524,000,000,000	26	8,924	2008
-9.8	-1,412,700,000,000	24.3	17.9	3,517,700,000,000	14.5	-16.6	2,105,000,000,000	60	14,265	2009
-8.6	-1,294,400,000,000	23.0	-1.7	3,457,100,000,000	14.4	2.7	2,162,700,000,000	4	14,825	2010
-8.3	-1,299,600,000,000	23.1	4.2	3,603,100,000,000	14.8	6.5	2,303,500,000,000	-7	13,747	2011

الفصل الثاني : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي (بلدان مختارة)

-6.6	-1,076,600,000,000	21.7	-2.1	3,526,600,000,000	15.1	6.4	2,450,000,000,000	-9	12,506	2012
-4.0	-679,800,000,000	20.5	-2.0	3,454,900,000,000	16.5	13.3	2,775,100,000,000	-8	11,460	2013
-2.8	-484,800,000,000	20.0	1.5	3,506,300,000,000	17.2	8.9	3,021,500,000,000	-16	9,617	2014
-2.4	-442,000,000,000	20.3	5.3	3,691,900,000,000	17.9	7.6	3,249,900,000,000	-14	8,296	2015
-3.1	-584,700,000,000	20.6	4.4	3,852,600,000,000	17.5	0.6	3,268,000,000,000	-7	7,751	2016
-3.4	-665,400,000,000	20.4	3.3	3,981,600,000,000	17.0	1.5	3,316,200,000,000	-10	6,982	2017
-3.8	-779,100,000,000	20.0	3.2	4,109,000,000,000	16.2	0.4	3,329,900,000,000	-10	6,314	2018
-4.6	-983,600,000,000	20.8	8.2	4,447,000,000,000	16.2	4.0	3,463,400,000,000	-5	6,001	2019
-15.0	-3,132,900,000,000	31.4	47.4	6,553,600,000,000	16.4	-1.2	3,421,200,000,000	116	12,947	2020
-12.1	-2,775,300,000,000	29.7	4.1	6,822,400,000,000	17.6	18.3	4,047,100,000,000	-33	8,623	2021
										معدل النمو السنوي المركب %
										للمدة 2021-1990
										للمدة 2002-1990
										للمدة 2021-2003
	15.60			5.22			4.18			
	19.35			4.35			5.41			
	10.49			5.92			4.19			

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد إلى :

- البطالة من : ( . economic report of the president ,april 2022 p391 )

- الايرادات والنفقات من: ( USA،Transmitted to The Congress،Economic Report of The President APRIL 2022, p.410 )

العجز/الفائض في الموازنة، استخرج من قبل الباحث وتم احتسابه على النحو الاتي :- ... النفقات - الايرادات = العجز / الفائض في الموازنة

ملاحظة : تم احتساب معدل التغير ( النمو ) البسيط السنوي على وفق الصيغة الاتية : .....  $R = (yt - y0) / y0 * 100$   
 $R =$  معدل النمو السنوي البسيط،  $y0 =$  يمثل قيمة المتغير في السنة السابقة،  $yt$  يمثل قيمة المتغير في السنة اللاحقة  
 معدل النمو المركب وفق الصيغة الاتية :

$$R = \left( \sqrt[n]{\frac{yt}{y0}} - 1 \right) * 100$$

$y0 =$  قيمة المتغير في السنة الاولى،  $yt =$  قيمة المتغير في السنة الاخيرة،  $N =$  عدد السنوات .



### رابعاً) ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (1990-2021)

تشير البيانات الواردة في الجدول (3) للمدة الزمنية (1990-2002) كون معدلات التبادل التجاري اتسمت بالتدهور طيلة المدة المذكورة، لا سيما في نهاية التسعينيات، إذ انخفضت من (87.6%) عام 1990 إلى (69.4%) عام 2002 وسبب ذلك يعزى إلى العجزات الحاصلة في ميزان المدفوعات الأميركي الناجمة عن تفوق الاستيرادات على الصادرات من السلع والخدمات على مدار عقد التسعينيات وبداية الالفية الثالثة . كما يُلاحظ بأن قيم الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً من (551,873,000,000) دولار عام 1990م إلى (953,803,000,000.00) دولار عام 1997م ؛ ويعزى سبب ارتفاع الصادرات الاجمالية إلى قدرة الشركات الأميركية على المنافسة في الاسواق العالمية.<sup>(1)</sup>

وعانت الولايات المتحدة الأميركية من عجز ميزان المدفوعات في عام 1990م بلغ (77,854,000,000) دولار ، ولكن الأمر الأسوأ ان هذا العجز في نمو متزايد، ففي الوقت الذي كان يبلغ (28,613,000,000) دولار عام 1991 ، أصبح في عام 1996 ما مقداره (96,377,000,000) دولار .

في حين انخفضت الصادرات إلى (952,979,000,000) دولار اميركي عام 1998م، ثم ارتفعت الصادرات في فترة التسعينيات إلى أن بلغت (1,096,111,000,000) دولار اميركي عام 2000م، إذ نمت صادرات الولايات المتحدة بقوة عام 2000م، وواجه العديد من شركاء الولايات المتحدة التجاريين نمواً اقتصادياً متجدداً بعد ركود نجم عن الازمة الاقتصادية الآسيوية<sup>(2)</sup> ، مما أدى إلى انخفاض الصادرات لعامي (2002-2001) والتي بلغت (997,979,000,000.00 – 1,026,812,000,000.00) دولار اميركي، وكان ابرزها الهجمات الارهابية في (11) أيلول ( سبتمبر ) 2001 وكانت النتيجة المؤلمة هي الركود الاقتصادي .<sup>(3)</sup>

وقد انعكس عجز ميزان المدفوعات الأميركي على معدلات التبادل التجاري في الولايات المتحدة الأميركية إذ تميزت معدلات التبادل التجاري بالتدهور على طول المدة ( 1990-2002) م، إذ انخفض معدل التبادل التجاري بالأسعار الجارية من (87.64%) عام 1990م إلى (69.41%) عام 2002م (جدول 3) .

وإن جميع الفئات الرئيسية للصادرات غير الزراعية (السلع الرأسمالية، ولوازم صناعية، والسيارات، والسلع الاستهلاكية، والخدمات) ساهمت جميعاً في نمو الصادرات الاجمالية، وانخفضت الصادرات

<sup>1</sup> ) Economic Report of the President, February, 1991, p.23

<sup>2</sup> ) Economic Report of the President , January , 2001, p.64

<sup>3</sup> ) Economic Report of the President , February, 2002, p. 3 .

الزراعية كما انخفضت الصادرات من لحوم البقر بسبب المخاوف بشأن مرض "جنون البقر"، لكونها اول حالة تم اكتشافها ومعرفتها من مرض "جنون البقر في الولايات المتحدة وبالذات في اواخر عام 2003م، وعليه فقد اوقفت عدد من البلدان التي تمثل معاً معظم صادرات لحوم الابقار الأميركية كلياً او جزئياً استيراداتها من تلك اللحوم (1) .

وان العجز في ميزان المدفوعات الاميركي يمكنه أن يعكس بالطبع صَدَمَاتِ ذات طبيعة مختلفة، لان أسعار التصدير في الولايات المتحدة يتم تحديدها اساساً بالدولار الاميركي ويتم تعيين بعض أسعار الاستيرادات بالعملة الاجنبية، وإن انخفاض القيمة الاسمية للدولار الاميركي تميل إلى تدهور ميزان المدفوعات ، إلى المدى الذي تنخفض فيه القيمة الفعلية الحقيقية Real Effective Depreciates، وإن التدهور في معدلات التبادل التجاري يرتبط في المدى القصير مع تفاقم (تدهور) ميزان المدفوعات ولكن وبمرور الوقت -أي مع وجود فجوة زمنية- فإنه يرتبط مع تحسن هذا الميزان، ومن ناحية اخرى، فإن التدهور في معدلات التبادل التجاري يعكس زيادة في أسعار الاستيرادات التي يتم تعيينها في الاسواق العالمية (على سبيل المثال، أسعار السلع الاساسية) مدفوعة بصَدَمَاتِ الطلب العالمي او صَدَمَاتِ العرض، فاذا كان الطلب على هذه السلع هو ذو سعر عديم المرونة، خصوصاً في الأجل القصير، فإن هذه الصدمة - مع افتراض ثبات العوامل الاخرى- سترتبط مع تدهور في ميزان المدفوعات في كلا الاجلين القصير والمتوسط، وفي ظل هذه الظروف فإن الحفاظ على استقرار التوازن الخارجي سيتطلب سعر صرف حقيقي فعال اكثر انخفاضاً في قيمته (2) .

وتأتي نسب عالية من عجز ميزان المدفوعات الأميركي مع اكبر الشركاء التجاريين الخمسة للولايات المتحدة، إذ إن كل الشركاء التجاريين الخمسة الأوائل للولايات المتحدة يتمتعون بفائض في تجارتهم معها، وهم كل من (اليابان، الصين، كندا، الاتحاد الأوروبي، والمكسيك) ، فرى بان ميزان المدفوعات استمر في تحقيق عجز عام 1997 بلغ (-21,900,000,000) واستمر العجز في ميزان المدفوعات حتى عام 2021 فبلغ (-861,713,000,000) دولار .

وقد عمدت الولايات المتحدة الأميركية الى استخدام العديد من الإجراءات للحيلولة دون تزايد عجز ميزان المدفوعات، من أهم هذه الإجراءات كان الضغط على حلفائها التجاريين الرئيسيين، وبخاصة اليابان والاتحاد الأوروبي، من خلال فرض رسوم على بعض السلع والخدمات المستوردة من تلك الدول إلى السوق الأميركية لغرض جعلها أقل تنافسية أمام السلع الأميركية

1 ) Economic Report of the President , February , 2005 , p.36-37

2 ) Gian Maria, Fundamentals at Odds? The U.S. Current Account Deficit and The Dollar, IMF Working Paper, November 2008 , p.13 .

متجاوزة بذلك قوانين منظمة التجارة العالمية التي تنص على حرية التجارة وإزالة الرسوم الجمركية.

إضافة الى إجراء آخر، كان مصدراً للأخذ والرد بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وهو قرار إضعاف الدولار الأميركي أمام العملات الأخرى إذ إن خفض سعر الدولار الأميركي سيدعم تنافسية الصادرات الأميركية وبذلك فانه يقدم لها أحد الحلول لمعالجة الخلل المستفحل في ميزان المدفوعات، إضافة الى ان الدولار الضعيف يسهم في زيادة اسعار الفائدة الأميركية مستهدفاً تجاوزات المستهلك الأميركي الذي تعد ديونه العالية اكبر المخاطر التي تواجه الاقتصاد الأميركي وحتى الاقتصاد الدولي، اذ ان الدولار الضعيف سوف يفرض تعديلات قاسية في أماكن اخرى من العالم، مثل إجبار الاقتصادات الآسيوية والأوروبية على تبني إصلاحات واسعة يكون من شأنها تحفيز الاستهلاك في أسواقها وتخفيف اعتمادها على التصدير إلى السوق الأميركية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> ( ستيفن روتش - ندوة معالجات سعر صرف الدولار - مؤسسة الوساطة والخدمات الاستثمارية (مورغان ستانلي) - نيويورك - 2004 - ص 18.

جدول ( 3 )  
تطور الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والاستيرادات ومعدلات التبادل التجاري للاقتصاد الاميركي  
للمدة (1990-2021) م / بالأسعار الجارية (دولار)

معدلات التبادل التجاري	ميزان المدفوعات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي	الاستيرادات الاجمالية	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات الاجمالية	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
87.64	-77,854,000,000	10.6	629,727,000,000	9.3	551,873,000,000	5,963,144,000,000	1990
95.41	-28,613,000,000	10.1	623,544,000,000	9.7	594,931,000,000	6,158,129,000,000	1991
94.80	-34,738,000,000	10.2	667,791,000,000	9.7	633,053,000,000	6,520,327,000,000	1992
90.95	-65,174,000,000	10.5	719,973,000,000	9.5	654,799,000,000	6,858,559,000,000	1993
88.63	-92,487,000,000	11.2	813,424,000,000	9.9	720,937,000,000	7,287,236,000,000	1994
90.05	-89,762,000,000	11.8	902,572,000,000	10.6	812,810,000,000	7,639,749,000,000	1995
90.00	-96,377,000,000	11.9	963,966,000,000	10.7	867,589,000,000	8,073,122,000,000	1996
90.34	-101,971,000,000	12.3	1,055,774,000,000	11.1	953,803,000,000	8,577,554,457,000	1997
85.42	-162,711,000,000	12.3	1,115,690,000,000	10.5	952,979,000,000	9,062,818,202,000	1998
79.28	-259,550,000,000	13.0	1,252,460,000,000	10.3	992,910,000,000	9,631,174,489,000	1999
74.20	-381,073,000,000	14.4	1,477,184,000,000	10.7	1,096,111,000,000	10,250,947,997,000	2000
73.16	-376,747,000,000	13.3	1,403,559,000,000	9.7	1,026,812,000,000	10,581,929,774,000	2001
69.41	-439,745,000,000	13.2	1,437,724,000,000	9.1	997,979,000,000	10,929,112,955,000	2002
66.48	-521,955,000,000	13.6	1,557,120,000,000	9.0	1,035,165,000,000	11,456,442,041,000	2003
64.97	-634,141,000,000	14.8	1,810,504,000,000	9.6	1,176,363,000,000	12,217,193,198,000	2004
63.76	-739,902,000,000	15.7	2,041,482,000,000	10.0	1,301,580,000,000	13,039,199,193,000	2005
65.15	-786,453,000,000	16.3	2,256,623,000,000	10.6	1,470,170,000,000	13,815,586,948,000	2006
69.28	-735,933,000,000	16.5	2,395,228,000,000	11.5	1,659,295,000,000	14,474,226,905,000	2007
71.24	-740,871,000,000	17.4	2,576,151,000,000	12.4	1,835,280,000,000	14,769,857,911,000	2008
79.06	-419,153,000,000	13.8	2,001,927,000,000	10.9	1,582,774,000,000	14,478,064,934,000	2009
77.72	-532,308,000,000	15.9	2,389,555,000,000	12.3	1,857,247,000,000	15,048,964,444,000	2010
78.50	-579,616,000,000	17.3	2,695,480,000,000	13.6	2,115,864,000,000	15,599,728,123,000	2011
80.08	-551,617,000,000	17.0	2,769,317,000,000	13.6	2,217,700,000,000	16,253,972,230,000	2012
82.67	-479,394,000,000	16.4	2,766,375,000,000	13.6	2,286,981,000,000	16,843,190,993,000	2013

الفصل الثاني : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي (بلدان مختارة)

82.34	-510,037,000,000	16.5	2,887,445,000,000	13.5	2,377,408,000,000	17,550,680,174,000	2014
81.17	-526,199,000,000	15.4	2,794,850,000,000	12.5	2,268,651,000,000	18,206,020,741,000	2015
81.51	-506,249,000,000	14.6	2,738,359,000,000	11.9	2,232,110,000,000	18,695,110,842,000	2016
81.53	-539,933,000,000	15.0	2,923,691,000,000	12.2	2,383,758,000,000	19,479,620,056,000	2017
80.95	-596,186,000,000	15.2	3,129,697,000,000	12.3	2,533,511,000,000	20,527,156,026,000	2018
80.86	-596,263,000,000	14.6	3,115,990,000,000	11.8	2,519,727,000,000	21,372,572,437,000	2019
76.53	-651,187,000,000	13.3	2,774,597,000,000	10.2	2,123,410,000,000	20,893,743,833,000	2020
74.67	-861,713,000,000	14.8	3,401,361,000,000	11.0	2,539,648,000,000	22,996,100,000,000	2021
							معدل النمو السنوي المركب %
							للمدة 2021-1990
							للمدة 2002-1990
							للمدة 2021-2003

- المصدر : اعداد الباحث بالاستناد إلى :

- البنك الدولي (World Bank) ، Data (world bank) ، World development indicators ، By country ، على الموقع <http://www.data.worldbank.org/country> .
- الناتج المحلي الإجمالي، : ( USA ، Transmitted to The Congress ، Economic Report of The President APRIL 2022 ، p.364 ) .
- الصادرات ( <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=US&view=chart> ) .
- الاستيرادات ( <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=US&view=chart> ) .
- ميزان المدفوعات ، استخرج من قبل الباحث وتم احتسابه على النحو الآتي :- ... الاستيرادات - الصادرات = ميزان المدفوعات
- معدل التبادل التجاري، استخرج من قبل الباحث وتم احتسابه على النحو الآتي :-  $100 \times \frac{\text{الصادرات}}{\text{الاستيرادات}}$  = معدل التبادل التجاري
- ملاحظة : تم احتساب معدل التغير ( النمو ) البسيط السنوي على وفق الصيغة الآتية :  $R = (yt - y0) / y0 * 100$  ....
- $R$  = معدل النمو السنوي البسيط،  $y0$  = يمثل قيمة المتغير في السنة السابقة،  $yt$  = يمثل قيمة المتغير في السنة اللاحقة
- تم احتساب معدلات النمو المركب السنوي لجميع المتغيرات ولجميع العينات في الدراسة بموجب صيغة الدالة الأسية :  $Y = Ae^{rt}$  للمزيد انظر :  
Chiang & Wainwright ، Fundamental Methods of Mathematical Economics ، 4<sup>th</sup> ed ، McGraw-Hill ، p.266 .

معدل أُنمو المركب وفق الصيغة الآتية :

$$R = \left( \sqrt[n]{\frac{yt}{y0}} - 1 \right) * 100$$

$y0$  = قيمة المتغير في السنة الأولى،  $yt$  = قيمة المتغير في السنة الأخيرة،  $N$  = عدد السنوات .

## المطلب الثالث: تحليل صدمات التجارة الخارجية وإنعكاساتها على الإستقرار الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية .

نلاحظ من الجدول (4) أن الولايات المتحدة قد واجهت صدماتٍ التجاريّة الخارجيّة، الأولى حدثت في عام 1991م وكانت صدمة إيجابية وهي نتيجة لعمليات الحرب مع العراق والخليج العربي والتدهور الحاصل في أسعار النفط العالمية إذ كان لها تأثيراً إيجابياً على الولايات المتحدة لكونها مستورداً صافياً للنفط، وكانت استجابة السياسة المالية مضادة لاتجاه الدوّرة الاقتصادية، إذ أن حالة الانكماش الاقتصادي أدت إلى زيادة في النفقات الحكومية بلغت (1,324,200,000,000) دولار وبمعدل نمو بلغ (5.7) وقلّت من الضرائب، وازداد الناتج الإجمالي فبلغ (6,158,129,000,000) دولار وبمعدل نمو بلغ (3.3) والصادرات بلغت (594,931,000,000) دولار وبمعدل نمو بلغ (7.8) ومعدل التبادل التجاري بلغ (95.41) والبطالة بلغت (8,628%) وبمعدل نمو بلغ (22) و العجز/الفائض في الموازنة بلغ ( -269,200,000,000) دولار وسعر الصرف بلغ (1.34) وبمعدل نمو بلغ (-1.687)، مع انخفاض سعر الفائدة فبلغ (5.69) وبمعدل نمو سالب بلغ (-29.8) والاستيرادات بلغت (623,544,000,000) دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (-1.0) وقد لعبت آليات الاستقرار التلقائية دوراً كبيراً في ذلك .

وأما الصدمة الثانية فقد كانت سلبية في النصف الأول من عام 2008م متأتية من حصول الصدمة الاقتصادية العالمية عام 2007م إلا أنها لم تدم طويلاً إذ تم معالجتها بإجراءات السياسة المالية وبدأت آثار هذه المعالجات تظهر في النصف الثاني من عام 2008م وفي عام 2009م وهو ما انعكس على تحسن معدلات التبادل التجاري فبلغت (79.06) وبمعدل نمو بلغ (0.16) وازدادت النفقات فبلغت (3,517,700,000,000) دولار وبمعدل نمو بلغ (17.9) والعجز/الفائض في الموازنة بلغ (-1,412,700,000,000) دولار والبطالة بلغت (14,265%) وبمعدل نمو بلغ (60) وسعر الصرف بلغ (1.393) وبمعدل نمو بلغ (-5.37)، في حين انخفض الناتج الإجمالي فبلغ (14,478,064,934,000) دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (-2.0) وسعر الفائدة بلغ (0.16) وبمعدل نمو سالب بلغ ( - 91.7 ) والصادرات بلغت (1,582,774,000,000) دولار وبمعدل نمو سالب بلغ ( -13.8 ) والاستيرادات بلغت (2,001,927,000,000) وبمعدل نمو سالب بلغ (-22.3) والإيرادات بلغت (2,524,000,000,000 - 2,105,000,000,000) وبمعدل نمو سالب بلغ (-1.7) - 16.6 ( لعامي (2008-2009) . واتخذت السياسة المالية دوراً مضاداً للدوّرة الاقتصادية فاستطاعت أن

تعد من حدة الركود الحاصل في النشاط الاقتصادي وتخفف من شدة التدهور الحاصل في معدلات التبادل التجاري بل ويتم تحويله إلى حالات تحسن كبيرة في عامي ( 2008 و2009 م ) .

اما الصدمة الثالثة حدثت عام 2020م متأتية من حصول الركود الاقتصادي العالمي بسبب تفشي فيروس كورونا، وتراجعت الصادرات الأمريكية فبلغت (2,123,410,000,000) دولار وبمعدل نمو سالب (-15.7) نتيجة تدابير وإجراءات التباعد الاجتماعي التي دخلت حيز التنفيذ في مارس 2020، والتي أثرت سلبيًا على الطلب السلع والخدمات والنتائج الإجمالي بلغ (20,893,743,833,000) دولار وبمعدل نمو سالب (-2.2) وسعر الصرف انخفض فبلغ (1.141) وبمعدل نمو (1.92) والإيرادات بلغت (3,421,200,000,000) دولار وبمعدل نمو سالب (-1.2) وسعر الفائدة بلغ (0.37) وبمعدل نمو سالب (-82.9) ومعدل التبادل التجاري بلغ (76.53) والاستيرادات بلغت (2,774,597,000,000) دولار وبمعدل نمو سالب (-11.0) في حين ارتفعت النفقات فبلغت (6,553,600,000,000) دولار وبمعدل نمو (47.4) والبطالة بلغت (12,947%) وبمعدل نمو (116) و العجز/الفائض في الموازنة بلغت ( -3,132,900,000,000 ) دولار وبمعدل نمو (16.4) .

جدول ( 4 )  
مؤشرات اقتصادية كلية مختارة للاقتصاد الاميركي  
للمدة (1990-2021)م بالأسعار الجارية  
(دولار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات العامة	الإيرادات العامة	العجز/الفائض في الموازنة	التضخم المستورد	الصادرات الإجمالية	الاستيرادات الإجمالية	معدلات التبادل التجاري	البطالة %	سعر الفائدة	سعر الصرف
1990	5,963,144,000,000	1,253,000,000,000	1,032,000,000,000	-22,100,000,000	0.851	551,873,000,000	629,727,000,000	87.64	7,047	8.1	1.363
1991	6,158,129,000,000	1,324,200,000,000	1,055,000,000,000	-269,200,000,000	0.910	594,931,000,000	623,544,000,000	95.41	8,628	5.69	1.34
1992	6,520,327,000,000	1,381,500,000,000	1,091,200,000,000	-290,300,000,000	0.782	633,053,000,000.00	667,791,000,000.00	94.80	9,613	3.52	1.21
1993	6,858,559,000,000	1,409,400,000,000	1,154,300,000,000	-255,100,000,000	0.749	654,799,000,000.00	719,973,000,000.00	90.95	8,940	3.02	1.12
1994	7,287,236,000,000	1,461,800,000,000	1,258,600,000,000	-203,200,000,000	1.143	720,937,000,000.00	813,424,000,000.00	88.63	7,996	4.21	1.23
1995	7,639,749,000,000	1,515,700,000,000	1,351,800,000,000	-163,900,000,000	1.072	812,810,000,000.00	902,572,000,000.00	90.05	7,404	5.83	1.314
1996	8,073,122,000,000	1,560,500,000,000	1,453,100,000,000	-107,400,000,000	0.779	867,589,000,000.00	963,966,000,000.00	90.00	7,236	5.3	1.253
1997	8,577,554,457,000	1,601,100,000,000	1,579,200,000,000	-21,900,000,000	0.683	953,803,000,000.00	1,055,774,000,000.00	90.34	6,739	5.46	1.104
1998	9,062,818,202,000	1,652,500,000,000	1,721,700,000,000	69,200,000,000	0.627	952,979,000,000.00	1,115,690,000,000.00	85.42	6,210	5.35	1.166
1999	9,631,174,489,000	1,701,800,000,000	1,827,500,000,000	125,700,000,000	0.395	992,910,000,000.00	1,252,460,000,000.00	79.28	5,880	4.97	1.0653
2000	10,250,947,997,000	1,789,000,000,000	2,025,200,000,000	236,200,000,000	0.494	1,096,111,000,000.00	1,477,184,000,000.00	74.20	5,692	6.24	0.9232
2001	10,581,929,774,000	1,862,800,000,000	1,991,100,000,000	128,300,000,000	0.508	1,026,812,000,000.00	1,403,559,000,000.00	73.16	6,801	3.88	0.8952
2002	10,929,112,955,000	2,010,900,000,000	1,853,100,000,000	-157,800,000,000	0.382	997,979,000,000.00	1,437,724,000,000.00	69.41	8,378	1.67	0.9454
2003	11,456,442,041,000	2,159,900,000,000	1,782,300,000,000	-377,600,000,000	0.411	1,035,165,000,000.00	1,557,120,000,000.00	66.48	8,774	1.13	1.1321
2004	12,217,193,198,000	2,292,800,000,000	1,880,100,000,000	-412,700,000,000	0.521	1,176,363,000,000.00	1,810,504,000,000.00	64.97	8,149	1.35	1.2438
2005	13,039,199,193,000	2,472,000,000,000	2,153,600,000,000	-318,400,000,000	0.643	1,301,580,000,000.00	2,041,482,000,000.00	63.76	7,591	3.22	1.2449
2006	13,815,586,948,000	2,655,100,000,000	2,406,900,000,000	-248,200,000,000	0.696	1,470,170,000,000.00	2,256,623,000,000.00	65.15	7,001	4.97	1.2563
2007	14,474,226,905,000	2,728,700,000,000	2,568,000,000,000	-160,700,000,000	0.796	1,659,295,000,000	2,395,228,000,000	69.28	7,078	5.02	1.3711
2008	14,769,857,911,000	2,982,500,000,000	2,524,000,000,000	-458,500,000,000	1.561	1,835,280,000,000	2,576,151,000,000	71.24	8,924	1.92	1.4726
2009	14,478,064,934,000	3,517,700,000,000	2,105,000,000,000	-1,412,700,000,000	0.404	1,582,774,000,000	2,001,927,000,000	79.06	14,265	0.16	1.3935
2010	15,048,964,444,000	3,457,100,000,000	2,162,700,000,000	-1,294,400,000,000	0.531	1,857,247,000,000.00	2,389,555,000,000.00	77.72	14,825	0.18	1.3261
2011	15,599,728,123,000	3,603,100,000,000	2,303,500,000,000	-1,299,600,000,000	0.833	2,115,864,000,000.00	2,695,480,000,000.00	78.50	13,747	0.1	1.3931
2012	16,253,972,230,000	3,526,600,000,000	2,450,000,000,000	-1,076,600,000,000	0.634	2,217,700,000,000.00	2,769,317,000,000.00	80.08	12,506	0.14	1.2859
2013	16,843,190,993,000	3,454,900,000,000	2,775,100,000,000	-679,800,000,000	0.430	2,286,981,000,000.00	2,766,375,000,000.00	82.67	11,460	0.11	1.3281
2014	17,550,680,174,000	3,506,300,000,000	3,021,500,000,000	-484,800,000,000	0.386	2,377,408,000,000.00	2,887,445,000,000.00	82.34	9,617	0.09	1.3297
2015	18,206,020,741,000	3,691,900,000,000	3,249,900,000,000	-442,000,000,000	0.220	2,268,651,000,000.00	2,794,850,000,000.00	81.17	8,296	0.13	1.1096
2016	18,695,110,842,000	3,852,600,000,000	3,268,000,000,000	-584,700,000,000	0.227	2,232,110,000,000.00	2,738,359,000,000.00	81.51	7,751	0.39	1.1072
2017	19,479,620,056,000	3,981,600,000,000	3,316,200,000,000	-665,400,000,000	0.328	2,383,758,000,000.00	2,923,691,000,000.00	81.53	6,982	1	1.1301
2018	20,527,156,026,000	4,109,000,000,000	3,329,900,000,000	-779,100,000,000	0.371	2,533,511,000,000.00	3,129,697,000,000.00	80.95	6,314	1.83	1.1817



## الفصل الثاني : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي (بلدان مختارة)

1.1194	2.16	6.001	80.86	3,115,990,000,000.00	2,519,727,000,000.00	0.318	-983,600,000,000	3,463,400,000,000	4,447,000,000,000	21,372,572,437,000	2019
1.141	0.37	12,947	76.53	2,774,597,000,000.00	2,123,410,000,000.00	0.255	-3,132,900,000,000	3,421,200,000,000	6,553,600,000,000	20,893,743,833,000	2020
1.183	0.8	8,623	74.67	3,401,361,000,000.00	2,539,648,000,000.00	0.516	-2,775,300,000,000	4,047,100,000,000	6,822,400,000,000	22,996,100,000,000	2021

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد إلى :

- الناتج المحلي الإجمالي،: ( USA،Transmitted to The Congress،Economic Report of The President APRIL 2022, p.364 ) .  
ومعدل التضخم والصادرات والاستيرادات مأخوذة من البنك الدولي (world bank Data، (world bank،World development indicators)،By country , على الموقع

. <http://www.data.worldbank.org/country>

- الإيرادات والنفقات من،: ( USA،Transmitted to The Congress،Economic Report of The President APRIL 2022, p.410 ) .

البطالة : ( . April 2022،Economic report of the President . ) ( p391،

معدل التبادل التجاري،استخرج من قبل الباحث وتم احتسابه على النحو الاتي :-  $100 \times \frac{\text{الصادرات}}{\text{الاستيرادات}} = \text{معدل التبادل التجاري}$

## المبحث الثاني : تحليل صدمات التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي في الجزائر .

### المطلب الاول : تحليل صدمات التجارة الخارجية للجزائر .

اولاً ( صدمة سعر الفائدة :

اعتمدت الدول النامية مطلع التسعينات على سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة وتعبئة الموارد المالية لضمان الأداء الاقتصادي للادخار المحلي، وتوجيه نشاطه بالشكل الذي يحقق معدلات نمو اقتصادية متزايدة، وتجلى ذلك في التحرير الكامل لمعدلات الفائدة على الودائع قبل التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة على النشاط الاقراضي . (1)

وفي عام 1990 صدر قانون القرض و النقد، الذي أعاد للبنك الجزائري دورَه و أهميته، فمكّنه من استخدام معدل إعادة الخصم باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية غير المباشرة و أداة تحليلية مهمة من حيث أنه معيار حقيقي لتحليل السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية، كما قامت السلطات النقدية بأجراء إصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي الممتد من ( 1994 - 1998 ) بغية تدعيم الإصلاحات للانتقال من نمط اقتصاد مركزي مخطّط إلى نمط اقتصاد السوق الذي يقوم على مبادئ و أسس ليبرالية، و قد مسّت هذه الإصلاحات جوانب عدة، كان أهمها التحرير التدريجي لأسعار الفائدة بعد تثبيت دام ( 24 ) سنة للمدة من ( 1962 - 1986 )، وتطبيقاً لنموذج " ماكينون و شو و فراي " المتمثل في برنامج لصندوق النقد الدولي و القاضي بدفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة من اجل تشجيع تعبئة الادخار، ورفع إنتاجية رأس المال، باختيار المشروعات ذات الكفاءة العالية، مما يؤدي إلى نمو الاصول المالية الحقيقية ومن ثم نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة، والحد من ظاهرة التضخم و الوصول إلى الإستقرار الإقتصادي كما هو شأن الدول المتقدمة من جهة أخرى . (2)

ومن خلال الجدول (5) نلاحظ أن سعر الفائدة شهد انخفاضاً خلال الأعوام ( 1996-2005 )، حين شهد ارتفاعاً عام 2006 حيث بلغ (2.05) واستمر الارتفاع حتى عام 2009 فبلغ (3.68) ،ليعود للانخفاض مرة أخرى خلال الأعوام ( 2010-2012 ) حيث بلغ (0.47، 2.14، 3.22 ) للأعوام المذكوره على التوالي وسبب الانخفاض يعود إلى امتداد تأثيرات الازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري .

( 1 ) طلحاوي فاطمة الزهراء و مدياني محمد ، تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية ، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 07 - العدد: 02 ، 2019 ، ص88.

( 2 ) بن عزة جلييلة ، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية للمدة (2006-2014) ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 12، 2017، ص 185 - 186.

ثم عاد ليرتفع خلال عامي ( 2013-2014) فبلغ على التوالي (1.57، 2.24)، وشهد عام 2015 انخفاض سعر الفائدة فبلغ (0.91) ويعود سبب الانخفاض إلى قيام البنك باعادة تفعيل عمليات اعادة تمويل المصارف اي عمليات اعادة الخصم لمعالجة واحتواء الازمة النفطية لعام 2014 وظهور تراجع كبير في السيولة المصرفية (1) .

وفي عامي ( 2016- 2017 ) شهد سعر الفائدة ارتفاعاً بلغ (3.04، 1.29) نتيجة انخفاض السيولة لدى المصارف، وشهد عامي (2018 – 2019) انخفاض سعر الفائدة فبلغ ( 2.68، 2.74) في حين بقي سعر الفائدة دون تغيير عند (2.68) عام 2020 نتيجة تداعيات أزمة جائحة كورونا (كوفيد 19) على الإقتصاد الجزائري وذلك نتيجة اتخاذ بنك الجزائر مجموعة من التدابير الإستثنائية للتخفيف من بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات العمومية للتخفيف من تأثير الجائحة على الإقتصاد،(2) وفي عام 2021 انخفض سعر الفائدة فبلغ (1.62)، يأتي ذلك في الوقت الذي خفض فيه بنك الجزائر سعر الفائدة . (3)

وبلغ معدل النمو السنوي المركب (2.59 - %) للمدة 2003-2021 .

### ثانياً ) التضخم المستورد :

بالنسبة للتضخم المستورد نلاحظ من خلال الجدول (5) التقلبات الكبيرة اثناء الفترة المدروسة، ففي عام 1990 بلغ التضخم المستورد (2.010%) حيث شهدت اعلى نسبة له سنة 1994 بمعدل (2.67%)، كما سجل ادنى معدل خلال العام 2015 بلغ (0.52%)، وخلال عامي (2007-2008) تميز بعودة قوية للاتجاه التصاعدي في التضخم المستورد فبلغت (1.20 % )، (2.57 %) وهو ما نفسره بتطافر وتلاحم ظاهرتان قد اسهمتتا في خلق ضغوط تضخمية تمحورت الاولى في الارتفاع القوي لأسعار المنتجات الغذائية وبالخصوص أسعار المنتجات الفلاحية، اما الثانية فتظهر في الارتفاع الذي شهدته أسعار السلع ذات المحتوى المستورد (\*)، والتي كانت عرضة للصدمات القوية في الأسعار العالمية والمدفوعة بارتفاع أسعار النفط العالمية (4)، في حين انخفض التضخم المستورد خلال عامي (2009-2010) فبلغ (1.052% - 1.051%)، ثم تسارعت وتيرة التضخم المستورد خلال عام 2011 فبلغ (1.383%)، ثم

(1) بودبودة زهرة ، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 : دراسة تحليلية ،

مجلة أقتصاد المال والاعمال ، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 505.

(2) بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2020 ، التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2021، ص140 .

(3) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2022 ، ص 68 .

(\* السلع ذات المحتوى المستورد : هي السلع التي يتم استيراد بعض مكوناتها او جميع مكوناتها من خارج البلد ، ولا يتم انتاج او تصنيع هذه المكونات داخل البلد . على سبيل المثال، اذا كانت شركة تصنيع السيارات في بلد ما تستورد

المحركات والاجزاء الرئيسية للسيارة من خارج البلد، فإن السيارة التي تنتجها الشركة ستعتبر سلعة ذات محتوى استيرادي .

(4) بنك الجزائر، التقرير السنوي ( 2008 ) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009، ص 42-58.

عاد وشهد التضخم المستورد انخفاضاً واسعاً وسريعاً خلال الاعوام ( 2012-2015) فبلغ (1.062% - 0.523%) ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع أسعار كل المواد الغذائية، ثم الاستقرار النسبي في الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية المستوردة وكذا الاستقرار النسبي للطلب وزيادة عرض المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة، فضلاً عن ابقاء التدابير الانتقالية لتنظيم ودعم الأسعار ( الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية و الضريبة على أرباح أنشطة التحويل\* ) والتي شكلت مصدراً لتراجع التضخم المستورد رغم بعض الانحرافات القطاعية لاسيما في قطاع الخدمات (1) .

كما تسارع ارتفاع التضخم المستورد من ( 0.543% ) عام 2016 إلى ( 0.79% ) عام 2018، ويعود هذا الارتفاع في التضخم المستورد إلى ارتفاع تضخم المنتجات الغذائية واسباباً المنتجات الفلاحية الطازجة (2)، في حين تباطأ التضخم المستورد خلال عامي ( 2019 \_ 2020) فبلغ (0.64% \_ 0.54% ) ويفسر هذا التراجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، وسجل التضخم المستورد تحسناً عام 2021 فبلغ (0.92%) والذي نتج اساساً عن ارتفاع أسعار ( الأغذية، الملابس، والاحذية، النقل، مواد متنوعة ) . (3)

### ثالثاً ( صدمة سعر الصرف

ان سعر الصرف، بقي إحد إهتمامات الحكومة الجزائرية الكبرى لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، فشهد نظام سعر الصرف في الجزائر منذ عام 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري ليواكب التطورات التي تشهدها التطورات التجارية ونقتصر هنا على التعديلات التي تمت خلال فترة الدراسة 1990-2021.

نلاحظ من خلال جدول (5) أن سعر الصرف في الجزائر عام 1990 بلغ (8.95) ، وخلال عام 1991 وكجزء من محاولة لتعديل الأسعار النسبية المحلية وزيادة الانفتاح خفض الدينار الجزائري (4)، وخلال الفترة ( 1991- 1994 ) تم استعمال برنامج التعديل الهيكلي حيث حدث انخفاض لقيمة الدينار

\* ( الضريبة على أرباح أنشطة التحويل: هي ضريبة مفروضة على الارباح التي تحققها الشركات والمؤسسات المالية، من خلال القيام بأنشطة التحويل، وتشمل هذه الأنشطة نقل الاموال والصيرفة، وتحويل الاموال بين البنوك والمؤسسات المالية الاخرى .

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ( 2013 ) ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، نوفمبر 2014 ، ص 51 - 52 .

(2) بنك الجزائر ، "حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018" ، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، ص 21 .

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي ، 2022، ص 32 .

(4) كريم الناشبي وآخرون، الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 114.

الجزائري فانتقل سعر الصرف من (23.34) دينار جزائري للدولار الواحد عام 1993 إلى (35.05) دينار جزائري للدولار الواحد عام 1994، وذلك بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى تهيئة الشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية .

ولقد كان عام 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الإستيراد خلال هذه السنة، وقابلية تحويل الدينار له اثر محسوس على تثبيت وتحديد سعر الصرف على ضوء العرض والطلب .

وفي عام 1995 أصبح من الممكن إستعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة ونفس الإجراء أٌخذ بالنسبة لنفقات السياحة خلال 1997 .

وفي بداية عام 1996 تم انشاء سوق نقدي ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من يناير 1996 وذلك يعد الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم الصرف، والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996 .

إن عملية تحويل الدينار ساعدت على ترقية محيط ملائم للإستثمار الأجنبي، في جو مستقر لسعر صرف فعلي وحقيقي بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم وأرباحهم إلى الخارج . (1)

وسجلّ سعر الصرف في عام 2000 سعر صرف مقداره (75.25) دينار جزائري للدولار الواحد لينخفض بعدها في عامي (2001-2002) اذ بلغ (77.21 - 79.68) دينار جزائري للدولار الواحد . اما في عام 2003 فقد بلغ سعر الصرف (77.39) دينار جزائري للدولار الواحد، في حين شهد عام 2004 تحسن سعر الصرف فبلغ (72.06) دينار جزائري للدولار الواحد وبمعدل نمو سالب (-6.89%)، حيث استقر سعر صرف الدينار الجزائري حول هذه النسبة إلى غاية 2009، وشهد عام 2010 انخفاض سعر الصرف الجزائري إلى (74.38) دينار جزائري للدولار الواحد وبمعدل نمو (2.39%)، في حين شهد عام 2011 ارتفاع سعر الصرف الجزائري إلى (72.93) دينار جزائري للدولار الواحد وبمعدل نمو سالب (-1.94)، ونظرا لارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الاجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار . (2)

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004، التطور الاقتصادي والنقدي، 2005، ص 49.

<sup>2</sup> ( جمال مساعدي، تأثر سعر صرف الدينار الجزائري بتذبذب حصيلة التجارة الخارجية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - 27 (2)، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016، ص 177-178 .  
- بنك الجزائر، التقرير السنوي (2004)، التقرير الاقتصادي والنقدي، 2005، ص 49.

وسجلّ سعر صرف الدينار الجزائري عام 2012 بمقدار (77.53) دينار جزائري للدولار الواحد وبمعدل نمو (6.30%)، وأصبح سعر صرف الدينار الجزائري هو (79.36) دينار جزائري للدولار الواحد وبمعدل نمو (2.36%) في عام 2013، ثم شهد سعر صرف الدينار الجزائري انخفاضاً ليصل إلى (80.57) دينار جزائري للدولار الواحد وبمعدل نمو (1.52%) عام 2014، وفي عام 2015 استمر انخفاض سعر الصرف إلى (100.69) دينار جزائري للدولار الواحد بسبب عوامل عدة من بينها انخفاض سعر النفط وإنعكاسه على الإيرادات النفطية بالإضافة إلى السعي نحو تقليص حجم الواردات، والحفاظ على التوازن العام للاقتصاد عبر التوجه نحو جعل الدينار ضعيفا في ظل شح السيولة وسياسة الطلب الكلي للحكومة، وبسبب عدم كفاءة السياسة المالية (الضريبية والحوافز والقيود الجمركية). لقد أدت أزمة انخفاض أسعار النفط نهاية 2014 إلى إعادة ترتيب أوراق السلطات النقدية في الجزائر، حيث عمدت إلى تخفيض قيمة الدينار بغية رفع حصيلته مداخل النفط المقومة بالدولار عند تحويلها للدينار (1)، واستمر سعر الصرف بالانخفاض بصفة متقاربة من عام لآخر إلى غاية 2021، حيث سجل أكبر انخفاض إذ وصل سعر صرف الدينار الجزائري إلى (135.06) دينار جزائري للدولار الواحد وبمعدل نمو (6.53%) .

إن السياق الاقتصادي الدولي الذي يتسم بحالات عدم اليقين واستمرار العجز المزدوج الذي لا يزال يتسم به الاقتصاد الجزائري يتطلب نشر جميع أدوات السياسة الاقتصادية، ويجب موازنة سعر الصرف الذي يؤدي دوراً رئيسياً في استعادة الاختلالات من خلال التأثير على ميزان المدفوعات والإنتاج والأسعار مع قيمة التوازن، فتميز عام 2021 بالتضخم المحلي مما أدى إلى خسارة قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار . ومع ذلك يجب أن تبذل الحكومة جهوداً في مجال ضبط أوضاع المالية العامة لمعالجة اختلالات الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (2) .

ويمكن ان يكون سبب انخفاض قيمة عملة الجزائر مع وجود العجز في ميزان المدفوعات يُعزى إلى وجود عجز في الموازنة العامة (العجز المزدوج)، إضافة إلى أن الجزائر تعد من البلدان الربعية (أحادية الجانب) مما يعني ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات لاسيما أن اغلب الواردات هي من السلع الأساسية ولهذا نجد أن انخفاض قيمة عملة الجزائر أدى إلى عجز ميزان المدفوعات .

وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب (21.74%) للمدة (1990-2002 م)، كما بلغ معدل النمو السنوي المركب (2.82%) للمدة (2003-2021)، وخلال مدة الدراسة بلغ معدل النمو السنوي المركب (8.48%) .

(1) دردوري لحسن، لقيطي لخصر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 01، 2017، ص 134-135 .

(2) بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر، 2022، ص 86-87 .

جدول رقم (5)  
تحليل صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ فِي الْجَزَائِرِ خِلَالِ الْمُدَّةِ (1990-2021) بِالْأَسْعَارِ الْجَارِيَّةِ

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي ( القيمة الحالية للعملة الجزائرية )	معدل نمو	الاستيرادات ( بالأسعار الجارية للعملة الجزائرية )	التضخم العالمي	التضخم المستورد	سعر الفائدة	معدل نمو	سعر الصرف الدينار والدولار	معدل نمو
1990	555,800,002,600		138,600,005,600	8.06	2.01			8.95	
1991	844,499,976,200	51.94	199,300,005,900	9.00	2.12		106.23	18.47	
1992	1,048,200,020,000	24.12	250,199,998,500	7.64	1.82		18.21	21.83	
1993	1,165,999,996,900	11.24	269,799,997,400	7.14	1.65		6.91	23.34	
1994	1,491,500,007,400	27.92	388,591,124,500	10.25	2.67		50.17	35.05	
1995	1,990,600,032,300	33.46	577,198,948,400	9.08	2.63	19.62	35.95	47.66	
1996	2,570,000,007,200	29.11	615,378,780,200	6.53	1.56	19.61	14.87	54.74	-0.050
1997	2,780,199,911,400	8.18	593,227,939,800	5.55	1.19	16.66	5.40	57.70	-15.043
1998	2,830,500,102,100	1.81	637,318,135,800	5.10	1.15	10.13	1.79	58.73	-39.195
1999	3,238,198,000,000	14.40	737,629,000,000	3.04	0.69	9.99	13.34	66.57	-1.382
2000	4,123,514,000,000	27.34	857,221,900,000	3.43	0.71	9.49	13.05	75.25	-5.005
2001	4,227,113,000,000	2.51	930,677,500,000	3.84	0.84	5.37	2.60	77.21	-43.414
2002	4,522,773,000,000	6.99	1,159,170,200,000	2.91	0.75	2.8	3.19	79.68	-47.858
2003	5,252,321,000,000	16.13	1,254,041,200,000	3.03	0.72	2.74	-2.87	77.39	-2.142
2004	6,149,117,000,000	17.07	1,577,137,700,000	3.52	0.90	1.64	-6.89	72.06	-40.145
2005	7,561,984,000,000	22.98	1,820,427,100,000	4.11	0.99	1.43	1.69	73.27	-12.804
2006	8,501,636,000,000	12.43	1,863,501,300,000	4.27	0.94	2.05	-0.86	72.64	43.356
2007	9,352,886,000,000	10.01	2,326,059,400,000	4.81	1.20	3.13	-4.62	69.29	52.682
2008	11,043,704,000,000	18.08	3,170,777,200,000	8.95	2.57	3.27	-6.80	64.58	4.472

الفصل الثاني : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي (بلدان مختارة)

12.49	<b>72.64</b>	<b>12.538</b>	<b>3.68</b>	1.05	<b>2.93</b>	3,583,772,000,000	<b>-9.74</b>	<b>9,968,025,000,000</b>	<b>2009</b>
2.39	<b>74.38</b>	<b>-12.5</b>	<b>3.22</b>	1.05	<b>3.35</b>	3,768,002,900,000	<b>20.30</b>	<b>11,991,564,000,000</b>	<b>2010</b>
-1.95	<b>72.93</b>	<b>-33.540</b>	<b>2.14</b>	1.38	<b>4.82</b>	4,184,893,000,000	<b>21.66</b>	<b>14,588,532,000,000</b>	<b>2011</b>
6.30	<b>77.53</b>	<b>-78.037</b>	<b>0.47</b>	1.06	<b>3.73</b>	4,622,074,700,000	<b>11.11</b>	<b>16,209,598,000,000</b>	<b>2012</b>
2.36	<b>79.36</b>	<b>234.042</b>	<b>1.57</b>	0.80	<b>2.62</b>	5,061,121,500,000	<b>2.70</b>	<b>16,647,919,000,000</b>	<b>2013</b>
1.53	<b>80.57</b>	<b>42.675</b>	<b>2.24</b>	0.75	<b>2.35</b>	5,500,515,700,000	<b>3.49</b>	<b>17,228,598,000,000</b>	<b>2014</b>
24.96	<b>100.69</b>	<b>-59.375</b>	<b>0.91</b>	0.52	<b>1.43</b>	6,104,032,900,000	<b>-2.99</b>	<b>16,712,686,000,000</b>	<b>2015</b>
8.69	<b>109.44</b>	<b>41.758</b>	<b>1.29</b>	0.54	<b>1.55</b>	6,139,437,000,000	<b>4.80</b>	<b>17,514,635,000,000</b>	<b>2016</b>
1.40	<b>110.97</b>	<b>135.658</b>	<b>3.04</b>	0.72	<b>2.19</b>	6,170,465,400,000	<b>7.77</b>	<b>18,876,176,000,000</b>	<b>2017</b>
5.06	<b>116.59</b>	<b>-9.868</b>	<b>2.74</b>	0.79	<b>2.44</b>	6,567,600,000,000	<b>8.04</b>	<b>20,393,524,000,000</b>	<b>2018</b>
2.37	<b>119.35</b>	<b>-2.189</b>	<b>2.68</b>	0.64	<b>2.19</b>	5,964,600,000,000	<b>0.53</b>	<b>20,501,058,000,000</b>	<b>2019</b>
6.22	<b>126.77</b>	<b>0</b>	<b>2.68</b>	0.54	<b>1.92</b>	5,146,600,000,000	<b>-10.33</b>	<b>18,383,800,000,000</b>	<b>2020</b>
6.54	<b>135.06</b>	<b>-39.552</b>	<b>1.62</b>	0.92	<b>3.50</b>	5,810,600,000,000	<b>19.79</b>	<b>22,021,500,000,000</b>	<b>2021</b>
									معدل النمو السنوي المركب %
	<b>8.48</b>			-2.31	<b>-2.48</b>	11.86		<b>11.67</b>	للمدة 2021-1990
	<b>21.74</b>			-8.77	<b>-8.77</b>	21.06		<b>20.77</b>	للمدة 2002-1990
	<b>2.82</b>		<b>-2.59</b>	1.23	<b>0.72</b>	7.97		<b>7.43</b>	للمدة 2021-2003

المصدر : (1) الناتج المحلي الإجمالي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=DZ>

(2) التضخم العالمي

<https://www.macrotrends.net/countries/WLD/world/inflation-rate-cpi>

(3) التضخم المستورد من اعداد الباحث

تم الاعتماد على العلاقة التالية في قياس معدل التضخم المستورد ( التضخم المستورد =  $\frac{\text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$ )

(4) سعر الفائدة : قاعدة بيانات البنك الدولي (سنوات مختلفة)، انظر الموقع الاتي :-

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?locations=DZ&view=chart>

ملاحظة : تم احتساب معدل التغير ( النمو ) البسيط السنوي على وفق الصيغة الاتية :  $R = \frac{(y_t - y_0)}{y_0} * 100$  .....  
R = معدل النمو السنوي البسيط،  $y_0$  = يمثل قيمة المتغير في السنة السابقة،  $y_t$  = يمثل قيمة المتغير في السنة اللاحقة .

(5) سعر الصرف

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=DZ>



## المطلب الثاني : تحليل بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصادي للاقتصاد الجزائري .

### أولاً ( النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة المستمرة للناتج المحلي الإجمالي في بلد معين وخلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يستخدم الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشرات أساسية لقياس معدل النمو الاقتصادي، وإن التطور الحاصل في بعض المؤشرات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي تعد أبرز الاتجاهات الكلية المستخدمة كقياس للتعرف على الأداء الاقتصادي، ومن خلال بيانات الناتج المحلي الإجمالي في الجدول (5) يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بلغ (555,800,002,600) دينار جزائري عام 1990، ثم اخذ بالتذبذب حتى عام 2000 فبلغ (4,123,514,000,000) دينار جزائري، وشهد تطورا ملحوظا وزيادة في معدلات النمو كنتيجة لتطبيقه برنامجين اقتصاديين مهمين وهما برنامج الانعاش الاقتصادي للمدة من (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للمدة من (2005-2009)، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (7,561,984,000,000) دينار جزائري عام 2005 إلى (11,043,704,000,000) دينار جزائري عام 2008، وهذا الارتفاع يعود في جزء كبير منه إلى ارتباط الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بإنتاج وتصدير النفط كونه يمثل المؤثر الأكبر في تكوين الناتج الإجمالي، وكنتيجة للازمة الاقتصادية التي حصلت نهاية عام 2008 والتي ادت إلى انخفاض أسعار النفط، اذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (9,968,025,000,000) دينار جزائري عام 2009<sup>(1)</sup>، ثم اخذت معدلات الناتج المحلي بالارتفاع للمدة من 2010 إلى عام 2014 حيث كان الناتج في عام 2010 قد بلغ (11,991,564,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو قدره (20.30%) وفي عام 2014 اصبح الناتج ما مقداره (17,228,598,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو قدره (3.49%)، ولكن بسبب حدوث الازمة العالمية في نهاية عام 2014 والتي ادت إلى خفض أسعار النفط فقد انخفض معدل الناتج في عام 2015 حيث بلغ (16,712,686,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو (2.99 - %)، ليرتفع بعد ذلك خلال المدة من عام 2016 إلى عام 2019 حيث بلغ الناتج عام 2016 (17,514,635,000,000) دينار جزائري وفي عام 2019 بلغ (20,501,058,000,000) دينار جزائري .

وفي بداية عام 2020 أغرُق الاقتصاد الجزائري في ركود غير مسبوق حيث انخفضت قيمة الناتج إلى (18,383,800,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو سالب قدره (10.33 - %) <sup>(2)</sup>، أن هذا الركود من الصدمة الاقتصادية الحادة بسبب إجراءات العزل العام جراء تفشي فيروس كورونا، لثضاف

<sup>(1)</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي (2010) التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2011، ص161.

<sup>(2)</sup> بنك الجزائر ، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لجزائر 2020، ديسمبر، 2021، ص 26 .

إلى الصدمة الخارجية والناجمة عن الانخفاض الشديد والمُستمر في أسعار البترول أي الأداء السيئ لقطاع النفط والغاز الحيوي .

ثم ارتفع معدل الناتج عام 2021 حيث ارتفع الناتج إلى (22,021,500,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو قدره (19.79%)، ان الارتفاعات الحقيقية في معدل نمو الناتج المحلي - بعد استبعاد الاعوام التي حدثت فيها الازمات المالية - في الاقتصاد الجزائري يعود إلى مجموعة الاصلاحات الاقتصادية التي حدثت في الاقتصاد الجزائري والتي ادت إلى استقرار الوضع الاقتصادي على الرغم من تغيرات أسعار النفط التي تشكل النسبة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup>.

وبلغ معدل النمو السنوي المركب (20.77%) للمدة (1990-2002م)، كما بلغ معدل النمو السنوي المركب (7.43%) للمدة (2003-2021)، وخلال مدة الدراسة بلغ معدل النمو السنوي المركب (11.67%).

### ثانياً ( البطالة

من المعروف أن البطالة هي فائض في عرض العمل عن الطلب على العمل عند مستوى معين من الاجور، بينما يعرفها البعض الاخر انها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على فرص عمل منتج بالرغم من انه راغب وقادر على القيام بالعمل، كما تحسب البطالة استناداً إلى قوة العمل الفعالة اقتصادياً والتي تكون ذات نسبة اقل من قوة العمل الاقتصادية بشكل عام، كما أن ارتفاع معدلات النمو السكاني قد يكون احد اسباب البطالة فيما لو لم يتم توفير فرص العمل لهذه الزيادة السكانية، ولبيان مؤشر البطالة باعتباره احد مؤشرات الإستقرار الإقتصادي والذي يقع على عاتق السياسة المالية الحد من هذه المشكلة والتي قد يرافق معالجتها ارتفاع في معدل التضخم (حسب منحنى فيليبس) .

وتبين من خلال جدول (6) الذي يشير إلى معدلات البطالة في الجزائر أن البطالة بلغت في الجزائر عام 1990 (19.757%) فقد سميت هذه الفترة بالعشرية السوداء لعدم الاستقرار الأمني إضافة إلى تدخل صندوق النقد الدولي حيث فرض على الجزائر إصلاحات هيكلية عام 1994 أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة لتتجاوز (24.36%) عام 1992 نتيجة خصخصة المؤسسات الاقتصادية وتسريح العمالة حيث البطالة بلغت (29.77%) عام 2000 نتيجة عدد العاملين المسرحين لأسباب اقتصادية .

ومنذ عام 2001 إلى 2017 عرفت البطالة في هذه الفترة تراجعاً ملحوظاً بانخفاضها من (27.299%) إلى (10.333%) نتيجة توجه الجزائر لسياسة توسعية بسبب ارتفاع أسعار البترول، كما تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على برامج التنمية وهما برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) لمحاربة

<sup>1</sup> ( محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، الجزائر، العدد10، 2012، ص153.

الفقر وخلق مناصب العمل بكلفة ( 505 ) مليار دج والمساهم في تراجع البطالة بنسبة ( 40 % ) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج الجنوب والهضاب العليا بقيمة ( 200 ) مليار دينار جزائري (1). وفي عامي ( 2018 - 2019 ) شهد البلد ارتفاع البطالة لتبلغ (10.420%) بسبب سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة لمجابهة تداعيات انخفاض أسعار النفط (2) . لقد عمقت الأزمة الصحية التي شهدتها الجزائر بسبب تفشي جائحة كورونا من حدة البطالة حيث سجلت الجزائر ارتفاع كبير في البطالة بلغ (12.550%) عام 2020 مقارنة بعام 2019 الذي بلغت البطالة فيه (10.512%)، فالإجراءات التي فرضتها الدولة من أجل الوقاية من الوباء عمقت من حدة البطالة لإعتماد كثير من المواطنين على الاعمال الحرة مثل: الحرفيين، التجار، عمال النقل الخاص، عمال المقاهي، عمال قاعات الحفلات والفنادق، عمال قطاع السياحة والخدمات وغيرهم، حيث أظهر مسح أجرته وزارة العمل على عينة من ( 3600 ) شركة يعمل بها ( 440171 ) عاملا أن حوالي ( 500 ) ألف عامل فقدوا وظائفهم بشكل مؤقت أو دائم جراء أزمة جائحة كورونا، الأمر الذي انعكس سلبا على القوة الشرائية للأفراد (3)، واستمر ارتفاع البطالة إلى عام 2021 فبلغ (12.704%) .

ويرى الباحث ومن خلال بيانات الجدول (6) أن معدل البطالة غير مرتبط بمعدل نمو السكان كثيراً أي لا يمكن أن يُعزى سبب البطالة إلى النمو السكاني كسبب رئيس وذلك لكون معدلات النمو السكاني كانت غير كبيرة، إذ يمكن أن يُفسر ارتفاع معدلات البطالة إلى السياسات الاقتصادية التي تتبع من قبل الحكومة خاصةً أمام تراجع القطاع الحكومي وعدم قدرته على خلق فرص عمل جديدة دائمة ومستقرة .

وبلغ معدل النمو السنوي المركب (2.47%) للمدة ( 1990-2002م )، كما بلغ معدل النمو السنوي المركب (3.07% - ) للمدة 2003-2021، وخلال مدة الدراسة بلغ معدل النمو السنوي المركب (1.32- % ) .

### ثالثاً ( التضخم

يعتبر التضخم احد مؤشرات الإستقرار الإقتصادي التي تسعى اغلب الدول إلى أن تكون فيها معدلات التضخم اقل ما يمكن وذلك لكون ارتفاع معدل التضخم يعطي انطباعاً غير جيداً عن السياسة الاقتصادية وبالأخص النقدية، حيث سعت الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، ومن خلال قانون النقد

<sup>1</sup> بن عبو حسيبة ، بلعربي عبد القادر ، محددات البطالة في الجزائر، دراسة قياسية 1990 - 2019، دفاتر MECAS ، V°16 / N°2 / ديسمبر 2020 ، ص352 - 353 .

<sup>2</sup> زكريا جرفي ، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للمدة (2000- 2018 )، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2020، ص ص 57-58.

<sup>3</sup> بوقجان وسام، واضح فواز ، دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا (COVID-19) على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، الجزائر ، المجلد الثامن - العدد الثاني ، 2021، ص206.

والقرض ( 10-90 \* ) إلى مراقبة التضخم والتحكم فيه عن طريق سياستها النقدية الرامية إلى استهداف معدلات التضخم، حيث واجه الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة من الفترة محل الدراسة ضغوط تضخمية شديدة كما هو موضح في الجدول (6) .

أن تذبذب معدلات التضخم طيلة الفترة محل دراسته كانت نتيجة تفاوت الإجراءات و السياسات المتبعة و المحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية و التي نجحت في بعض السنوات و فشلت في سنوات أخرى.

من الجدول (6) يتضح أن التضخم عرف عدة مراحل يمكن ذكرها في ما يلي:

- الاعوام ( 1990-1992 ) : خلال هذه الفترة عرف التضخم بتزايد مستمر حيث بلغ (31.67) عام 1992 وبمعدل نمو (22.34 % ) والذي يعد اكبر تضخم خلال سنوات الدراسة و تفسير ذلك يرجع إلى عدة عوامل نذكر منها :-

- التوسع النقدي (تزايد عرض النقد) و المتتالي خلال سنوات هذه الفترة.

- الزيادة في تكاليف الانتاج المتمثلة اساساً في ارتفاع مستوى الاجور والرواتب .

- التوسع في مكونات الانفاق الكلي . (1)

أما في عام 1993 فقد انخفض فيها التضخم إلى (20,54%) بمعدل نمو ( -35.14%) و ترجع هذه النتائج المشجعة إلى الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية، حيث انخفضت وتيرة التوسع في عرض النقد، بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي الفعال .

- عامي ( 1994-1995 ) : خلال هذه الفترة ظهر الارتفاع في معدلات التضخم من جديد و كان هذا متزايد من سنة لأخرى إذ بلغ (29,78%) سنة 1995 وبمعدل نمو (2.52%) و يرجع ذلك على الخصوص إلى :

- الركود الاقتصادي الذي ميز مستويات العرض الكلي.

- تحرير الأسعار و الغاء الدعم على المواد الاستهلاكية في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث

- تخصيصات القروض الموجهة نحو الاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي . (2)

- الفترة 1996-1999 : خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة و الرامية للحد من الضغوط التضخمية و نجاحها بداية من عام 1996 و قد بلغ (18,68%)

\* ) جاء قانون النقد والقرض لاستكمال الاطار القانوني لاصلاحات الجهاز المصرفي ومراقبة النمو الاقتصادي :

1 ) Mourad benachhou , Inflation , Devaluation , Marginalisation , edition der elcharifa , Alger , 1993 , p5 .

2 ) بطاهر علي، زاوي شهرزاد، واقع وتحديات التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، المجلد (6)، العدد (3)، 2017، ص 62 .

وبمعدل نمو سالب ( -37.28) ثم اخذ هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة ليقصر على (2.65) وبمعدل نمو سالب (-46.56) سنة 1999، و تعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود فنذكر منها :

- التحكم في السيولة النقدية، واعتدال وتيرة التوسع النقدي.
- تدني حجم الائتمان للاقتصاد المحلي خلال هذه الفترة.
- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت خلال السنة اكبر معدل لها (28%).
- الفترة 2000 – 2002 : استمر التضخم في الانخفاض إذ بلغ عام 2000 بـ (0.34) مقابل (2.65) عام 1999 و بهذه الارقام للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الأكثر أهمية و حتى و أن كان يجب بذل المزيد من المجهودات حتى تصبح الجزائر من الدول ذات التضخم المنخفض .
- لكن وتيرة التضخم لم تستمر فسرعان ما عاد التضخم حيث ارتفع إلى (4.23) وبمعدل نمو (1146.00%) عام 2001، ثم تراجع من جديد ليقصر (1.42%) وبمعدل نمو سالب (-66.44) عام 2002 بفعل تراجع معدل نمو عرض النقد المجمع ( M2 ) من جهة، وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى .<sup>(1)</sup>

كما نلاحظ أن التضخم في الجزائر عام 2003 بلغ (4.27) وبمعدل نمو (200.99%)، في حين شهد عامي (2004- 2005) انخفاض التضخم فبلغ (3.96، 1.38) وبمعدل نمو سالب (-7.20) %، -65.11 % .

ثم اخذ التضخم بالتزايد من (2.31) عام 2006 إلى (5.74) عام 2009 وهذا الارتفاع يعود اساساً إلى الارتفاع العام في أسعار السلع المستوردة، لاسيما أسعار المنتجات الزراعية، حيث أن التضخم الداخلي لايزال مرتفعاً نتيجة الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية وخصوصاً السلع الأساسية<sup>(2)</sup>، أما الارتفاع الكبير في التضخم لعام 2009 فكان نتيجة الازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 حيث يعتبر مصدر التضخم عام 2009 داخلياً بالدرجة الأساس وليس مستورداً، ويعد الارتفاع في أسعار المواد الغذائية المحدد الأساس في العملية التضخمية لعام 2009<sup>(3)</sup> .

<sup>1</sup> ( زايري بلقاسم وعشار ايمان ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر ، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، جامعة الجزائر 3 ، 08-09 ديسمبر 2014 ، ص 573 .

<sup>2</sup> ( بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2008 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، سبتمبر 2009 ، ص 55 .

<sup>3</sup> ( حميد عزري ، اثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2017 ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2020 ، ص 284 .

وتعود هذه النتائج إلى اعتماد سياسة نقدية توسعية تعتمد على التخطيط واستمرار السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة (\*) لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية و الودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب .

وقد انخفض التضخم عام 2010 إلى ( 3.911 ) نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأورو، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي أسهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار، (1) وسرعان ما عاد التضخم للارتفاع في عام 2011 إذ بلغ (4.52)، ليلعب بعدها التضخم مرتفع بلغ (8.89) عام 2012 .

وقد تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في ارتفاع مستمر في تأثير أقوى للتضخم المستورد الذي أسهم في تراجع التضخم القوي المسجل في عام 2013 في الجزائر، نتيجة تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة لاهم المواد الغذائية تناغما مع تراجع التضخم العام على مستوى البلدان المتقدمة كما هو الحال على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف عام 2012 (2)، فضلا عن أن النمو القوي للكتلة النقدية الذي شهد شبه استقرار والنتائج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة أدى إلى ارتفاع الأسعار (3)، بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور في هذا العام وكذلك ضعف التنافسية في الأسواق، وعقب الأزمة النفطية تسارع التضخم مسجلاً (4.78) عام 2015 ثم (6.40) في عام 2016، ولا يبدو أن هذا الإرتفاع في التضخم سببه المحددات التقليدية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة، الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة....)، إنما هو عائد أساساً إلى ضعف في ضبط الأسواق و إلى الوضع المهيمن في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.

ان ارتفاع التضخم خلال عامي ( 2016 - 2017 ) كان بسبب الزيادة في أسعار السلع المنتجة محلياً، مما أضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وبالتالي انخفاض الصادرات، هذا ما أثر سلباً على حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع (تمويل الاستيرادات). ان التضخم يقود إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات ومن ثم حصول عجز في ميزان

\* ( حركة هيكل الطلب على العملة تشير إلى التغيرات في الكمية والأسعار التي يرغب المتداولون في شراء أو بيع العملة بها. وبالتالي، فإن حركة هيكل الطلب تؤثر على قيمة العملة.

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي (2012) التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2013، ص 177-180 .  
(2) فتان الطيب و بوشنتوف نوال ، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، المجلة المغاربية للاقتصاد والإدارة، Vol 04 N° 02-، 2017 ، ص 109 .  
(3) بنك الجزائر، التقرير السنوي (2012) التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2013، ص 199 .

المدفوعات. (1) أما خلال عامي ( 2018 - 2019 )، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية في السنتين على التوالي، إلا أن التضخم انخفض إلى ( 4,27 ) في عام 2018 مقابل ( 5,59 ) في عام 2017، ليلبغ ( 1,95 ) في عام 2019، ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية. (2)

وبسبب وباء كورونا شهد الاقتصاد الجزائري ارتفاع في التضخم حيث بلغ ( 2.42 ) لعام 2020 والذي جاء كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية، الملابس، الأثاث، النقل والاتصالات، التعليم والثقافة والترفيه، الصحة والسكن (3)، واستمر التضخم بالارتفاع حتى عام 2021 فبلغ ( 7.23 ) (4)، ويمكن أن نعزو الاتجاهات التضخمية في الجزائر إلى عدة مصادر، تتركز الداخلية منها : في - التوسع في الإنفاق الكلي: من خلال قنوات الاستهلاك الخاص، العام والإنفاق الاستثماري، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى هذا التوسع هو زيادة الأجور لما لهذه الأخيرة من أهمية في تحديد الطلب الكلي في الجزائر والتي تنعكس في شكل ارتفاعات للأسعار، وقد يساعد هذا التجاوب المتأخر للجهاز الإنتاجي الوطني مع الطلب الجديد، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد، وهو ما يتطلب مدد تأخير أخرى . - ارتفاع تكاليف الإنتاج في الكثير من القطاعات الجزائرية نتيجة انخفاض مستوى الإنتاجية. - زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار خاصة في سنة 2019، وما عرفته الجزائر من حراك وطني أثر على الكثير من القطاعات، وأسهم في رفع الأسعار الاستهلاكية .

كما إن للتطور الذي حدث في حجم التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر تمثل مصادر خارجية للتضخم منها : (1) ارتفاع حجم الواردات بوتيرة نمو أسرع من حجم الصادرات، وما يمثل ذلك من قناة مهمة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني. (2) تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات. (3) الإجراءات التخفيفية في قيمة العملة الوطنية (5) .

يشار إلى أن تضخم الأسعار في الجزائر أصبح هيكلياً وليس ناتجا عن صَدَمَاتِ داخلية وخارجية فقط حيث يكمن العامل الأول والذي قد يكون الأساسي في اختلالات السوق الناجمة عن اختلالات

<sup>1</sup> ( البنك الجزائري، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017 ، تدخل محافظ بنك الجزائر امام

الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني ، الجزائر ، 2018 ، ص 19 .

<sup>2</sup> ( بنك الجزائر، التقرير السنوي (2019) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر، 2020، ص 145-146 .

<sup>3</sup> ( بنك الجزائر، التقرير السنوي (2020) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر، 2021، ص 142-143 .

<sup>4</sup> ( بنك الجزائر، التقرير السنوي (2021) التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر، 2022، ص 44-45 .

<sup>5</sup> ( هتهات السعيد و بختي إبراهيم ، دراسة قياسية تنبؤية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال المدة (2002-2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 7 ، العدد 2، 2020، ص ص 236-237.

تنظيمية، خصوصاً الغموض في تكوين الأسعار بينما يكمن العامل الثاني في ارتفاعات الأجور غير المرتبطة بشكل مباشر بنمو الإنتاجية (\*) (1) .

وبلغ معدل النمو السنوي المركب (19.88% -) للمدة 1990-2002م، كما بلغ معدل النمو السنوي المركب (2.67% ) للمدة 2003-2021، وخلال مدة الدراسة بلغ معدل النمو السنوي المركب (-2.47% ) .

#### رابعاً) العجز/الفائض في الموازنة

تشغل السياسة المالية مكانة مهمة في السياسة الاقتصادية للجزائر نتيجة لضغط الطلب على الخدمات العامة وضعف القطاع الخاص وجل اعتمادها على الجباية النفطية وقطاع المحروقات، وبينت دراسات عديدة أن السياسة المالية دؤرية في الجزائر فترتفع نسبة الإنفاق الحكومي وتنخفض نسبة الإقتطاع الضريبي بأوقات الانتعاش الإقتصادي، وبالعكس في أوقات الركود الإقتصادي.

لقد شهد الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تغيرات عدّة وانظمة اقتصادية ارتبطت بالظروف السائدة محلياً ودولياً والتي مهّدت للإنتقال من مرحلة لأخرى، حيث عرفت السياسة المالية بالجزائر محطات وتطورات عدة وهي تعود لثلاثة عوامل وهي : العامل الإقتصادي المتمثل بضرورة تغيير الهيكل الإقتصادي، والعامل الإجتماعي المتمثل في الزيادة المستمرة للطلب وأخرها العامل المالي المتمثل في اليسر المالي كنتيجة لصادرات المحروقات (2) . وقد بدأت الجزائر منذ بداية التسعينات، في تطبيق حزمة من الإصلاحات الإقتصادية من أجل تغيير نمط إدارة الإقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، ومن أجل رفع فاعلية وكفاءة السياسة المالية لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية، بالإضافة إلى الإستفادة من جميع الموارد والطاقات الكامنة في الإقتصاد الوطني للخروج من دائرة الإقتصاد الطبيعية، المالية والبشرية، وإتباع سياسة مالية فعالة، وذلك بترشيد الإنفاق العام، وتمويل المشاريع الإستثمارية (الراسمالية) التي تدعم النمو الاقتصادي، والتنويع في الصادرات وعدم الإعتداع على مصدر وحيد في التصدير، وتنويع مصادر الإيرادات العامة، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج لتعزيز تنافسية الجزائر الدولية.

يوضح الجدول (6) أن إجمالي الإيرادات العامة خلال المدة (2000-2021) غير مستقر وفي ارتفاع مستمر حيث وصل إلى (5,190,500,000,000) دينار جزائري في عام 2008، ويعزى هذا الارتفاع

\* (الأجور غير المرتبطة بشكل مباشر بنمو الإنتاجية هي الأجور التي لا تعتمد على كفاءة أو جودة العمل الذي يؤديه العامل ومن بين هذه الأجور: (الحوافز والمكافآت، الأجور الدنيا، الأجور المضمونة، الأجور القانونية)

<sup>1</sup> ( بنك الجزائر، التقرير السنوي (2012) التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2013، ص 65 .

<sup>2</sup> ) Chuku, Chuku A. , Monetary and fiscal policy interactions in Nigeria: an application of a state-space model with Markov-switching, CBN Journal of Applied Statistics, 1(1) , 2010, p39-51.



الكبير بشكل أساسي إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال المدة (2007- 2008) مما أسهم في ارتفاع الإيرادات النفطية في هذه المدة، وكذلك أسهمت الإيرادات الضريبية في ارتفاع الإيرادات العامة فقد تبنت الدولة الإصلاح الضريبي وقتئذٍ<sup>(1)</sup>، وفي عام 2009 ظهر تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 واضحاً جلياً وأظهر ضعف النظام الاقتصادي المعتمد على الإيرادات النفطية بشكل أساسي، فبانخفاض الإيرادات النفطية انخفضت الإيرادات العامة واستمر هذا الانخفاض لكن مع تحسن نحو الارتفاع التدريجي في عام 2010 لترتفع الإيرادات العامة في عامي 2011 و 2012 إلى (5,790,100,000,000 و 6,411,300,000,000) دينار جزائري على التوالي تبعاً للتحسن في أسعار النفط وزيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية، أما في عام 2015 فقد بلغت الإيرادات العامة (5,103,100,000,000) دينار جزائري مقابل (5,738,400,000,000) دينار جزائري عام 2014 ويعود الانخفاض المعترف في إجمالي إيرادات الميزانية كلياً بسبب الصدمات النفطية السالبة التي أدت إلى انخفاض إيرادات المحروقات، لتراجع أسعار النفط في السوق العالمية رغم تطبيق الإصلاحات الضريبية في الجزائر، أما النفقات العامة فيلاحظ أن هناك ارتباطاً موجباً وقويًا بين تغيرات الإيرادات وتغيرات النفقات العامة .

ثم عادت لترتفع الإيرادات العامة للاعوام (2016 - 2018) ارتفعت إيرادات الموازنة العامة حيث بلغت (5,110,100,000,000 - 6,826,900,000,000) دينار جزائري نجم عن هذا الارتفاع المعترف ارتفاع الجباية البترولية على المحروقات، في حين انخفضت إيرادات الموازنة العامة لعامي (2019- 2020) فبلغت (6,601,600,000,000 - 5,640,900,000,000) دينار جزائري ويعود انخفاض الإيرادات بسبب تداعيات جائحة كورونا، وتعطل المشاريع التنموية وتراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السوق الجزائرية .

ثم عادت لترتفع عام 2021 لتصل إلى (6,586,600,000,000) دينار جزائري لارتفاع الجباية العادية .

ويتبين من الجدول (6) أيضاً أن الموازنة العامة في الجزائر حققت فائضاً في الاعوام (2000- 2008) جاء نتيجة لزيادة الإيرادات من الجباية النفطية لانتعاش أسعار النفط في السوق العالمية، بيد أن الملاحظ أن الموازنة سجلت عجزاً في عام 2009 قدره (570,300,000,000-) دينار جزائري تأثراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008 مما تمخض عنه إنخفاضاً في الجباية النفطية، وفي منتصف عام 2014 شهدت أسعار النفط إنخفاضاً حاداً، وإن عكس هذا التدهور الكبير في السوق النفطية بشكل سلبي على وضع التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن الجزائر واصلت سياستها التوسعية للمحافظة على الاستقرار النقدي و المالي سيراً مع برنامج دعم النمو الاقتصادي.

<sup>(1)</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، النمو الاقتصادي والنقود في الجزائر، 2009، ص 79-86 .

لقد أدى التوسع الكبير والمتصاعد في الإنفاق إلى تعميق الفجوة في الموازنة الأمر الذي سبب عدم توازنها، وإن التراجع النسبي في العجز بداية عام 2017 كان نتيجة تبني الدولة إجراءات الترشيد في الإنفاق، أما سبب تنامي نسب العجز في الموازنة فيعود إلى:-

- (1) تزايد حجم الانفاق العام كنتيجة للبرامج والاهداف التنموية .
- (2) تغيرات في جباية الإيرادات النفطية لكونها تشكل أكبر مساهمه في الإيرادات العامة ( عدم الكفاءة في جباية الإيرادات النفطية )، ما أدى إلى تزايد الانفاق الذي لم تسايره الإيرادات هذه.
- (3) الإنخفاض في أسعار النفط العالمية بالتزامن مع الارتفاع في حجم الانفاق العام جعل الخطر مضاعفاً على التوازنات المالية بالجزائر .

وفي عام 2019، أدت الصدمة المزدوجة المتمثلة في جائحة كورونا (COVID-19) وانخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى حدود ( 20 ) دولار للبرميل الواحد في آذار 2020 إلى إغراق الاقتصاد في الركود نتيجة تفوق حصة النفقات عن حصة الإيرادات الحكومية العامة حيث قدر العجز الهيكلي\* لنفس العام ( 2,215,600,000,000 - ) دينار جزائري، وتدهورت الموازين المالية والخارجية بشكل كبير<sup>(1)</sup>، واستمر العجز حتى عام 2021 فبلغ ( 1,618,600,000,000 - ) دينار جزائري، حيث حافظت حكومة الجزائر على موازنة ضخمة للدعم الاجتماعي .

بلغ معدل نمو الإيرادات السنوي المركب (6.21%) للمدة ( 2003-2021 ) ، كما بلغ معدل نمو النفقات السنوي المركب (8.22%) للمدة ( 2003-2021 )، وبلغ معدل نمو العجز / الفائض في الموازنة السنوي المركب (-209.09%) للمدة ( 2003-2021 ) .

\* العجز الهيكلي : يحدث في الاقتصاد عند الاستخدام الكامل ( او عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ) عند تفوق الإنفاق

العام عن القدرة المالية للاقتصاد القومي .

<sup>1</sup> ) Chibi, Abderrahim, et al. "Essays on Fiscal Sustainability in Algeria." Economic Research Forum Working Papers. No. 1540. 2022, p.4.

جدول رقم (6)  
تطور البطالة و التضخم والإيرادات والنفقات و العجز/الفائض في الموازنة وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري  
للمدة ( 1990- 2021 ) م بالأسعار الجارية  
( دينار جزائري )

السنوات	البطالة %	معدل النمو %	التضخم %	معدل النمو %	الإيرادات العامة	معدل النمو %	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	النفقات العامة	معدل نمو النفقات	نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي	العجز/الفائض في الموازنة	نسبة العجز/الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي
1990	19.757		16.65									
1991	20.60	4.27	25.89	55.45								
1992	24.38	18.35	31.67	22.34								
1993	26.23	7.59	20.54	-35.14								
1994	27.74	5.76	29.05	41.42								
1995	31.84	14.78	29.78	2.52								
1996	28.53	-10.39	18.68	-37.28								
1997	25.43	-10.87	5.73	-69.31								
1998	26.66	4.84	4.95	-13.66								
1999	28.30	6.15	2.65	-46.56								
2000	29.77	5.19	0.34	-87.18	1,578,100,000,000		38.27	1,178,100,000,000		28.57	400,000,000,000	9.70
2001	27.30	-8.30	4.23	1,146.00	1,505,500,000,000	-4.60	35.62	1,321,000,000,000	12.13	31.25	184,500,000,000	4.36
2002	25.90	-5.13	1.42	-66.44	1,603,200,000,000	6.49	35.45	1,550,600,000,000	17.38	34.28	52,600,000,000	1.16
2003	23.72	-8.42	4.27	200.99	1,974,400,000,000	23.15	37.59	1,690,200,000,000	9.00	32.18	284,200,000,000	5.41
2004	17.65	-25.59	3.96	-7.20	2,229,700,000,000	12.93	36.26	1,891,800,000,000	11.93	30.77	337,900,000,000	5.50
2005	15.27	-13.48	1.38	-65.11	3,082,600,000,000	38.25	40.76	2,052,000,000,000	8.47	27.14	1,030,600,000,000	13.63
2006	12.27	-19.65	2.31	67.20	3,639,800,000,000	18.08	42.81	2,453,000,000,000	19.54	28.85	1,186,800,000,000	13.96
2007	13.79	12.39	3.68	59.16	3,688,500,000,000	1.34	39.44	3,092,700,000,000	26.08	33.07	595,800,000,000	6.37
2008	11.33	-17.84	4.86	32.06	5,190,500,000,000	40.72	47.00	4,191,000,000,000	35.51	37.95	999,500,000,000	9.05
2009	10.16	-10.33	5.74	18.08	3,676,000,000,000	-29.18	36.88	4,246,300,000,000	1.32	42.60	-570,300,000,000	-5.72
2010	9.96	-1.97	3.91	-31.83	4,392,900,000,000	19.50	36.63	4,466,900,000,000	5.20	37.25	-74,000,000,000	-0.62
2011	9.96	0.00	4.52	15.68	5,790,100,000,000	31.81	39.69	5,853,600,000,000	31.04	40.12	-63,500,000,000	-0.44
2012	10.97	10.14	8.89	96.53	6,411,300,000,000	10.73	39.55	7,169,900,000,000	22.49	44.23	-758,600,000,000	-4.68

الفصل الثاني : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي (بلدان مختارة)

-0.86	-143,800,000,000	36.65	-14.90	6,101,300,000,000	35.79	-7.08	5,957,500,000,000	-63.40	3.25	-10.48	9.82	2013
-7.98	-1,375,200,000,000	41.29	16.59	7,113,600,000,000	33.31	-3.68	5,738,400,000,000	-10.37	2.92	3.97	10.21	2014
-15.69	-2,621,700,000,000	46.22	8.59	7,724,800,000,000	30.53	-11.07	5,103,100,000,000	64.02	4.78	9.79	11.21	2015
-12.82	-2,245,200,000,000	42.00	-4.78	7,355,300,000,000	29.18	0.14	5,110,100,000,000	33.72	6.40	-9.01	10.20	2016
-8.42	-1,590,300,000,000	40.46	3.85	7,638,200,000,000	32.04	18.35	6,047,900,000,000	-12.61	5.59	1.30	10.33	2017
-6.85	-1,396,900,000,000	40.33	7.67	8,223,800,000,000	33.48	12.88	6,826,900,000,000	-23.63	4.27	0.84	10.42	2018
-9.61	-1,969,600,000,000	41.81	4.22	8,571,200,000,000	32.20	-3.30	6,601,600,000,000	-54.29	1.95	0.89	10.51	2019
-12.05	-2,215,600,000,000	42.74	-8.34	7,856,500,000,000	30.68	-14.55	5,640,900,000,000	23.74	2.42	19.38	12.55	2020
-7.35	-1,618,600,000,000	37.26	4.44	8,205,200,000,000	29.91	16.77	6,586,600,000,000	199.20	7.23	1.23	12.70	2021
												معدل النمو السنوي المركب %
												للمدة 2021-1990
												للمدة 2002-1990
												للمدة 2021-2003
	-209.09		8.22		6.21				-2.47		-1.32	2021-1990
									-19.88		2.47	2002-1990
									2.67		-3.07	2021-2003

المصدر :قاعدة بيانات البنك الدولي (سنوات مختلفة) انظر الموقع الاتي :-

(1) التضخم

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ>

(2) البطالة

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>

(3) الإيرادات : بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2005 . ص71، (للاعوام 2000- 2002) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2008 . ص91، (للاعوام 2003- 2007) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي، 2013 . ص78، (للاعوام 2008- 2012) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطورات الاقتصادية والنقدية ،، 2018 . ص113، (للاعوام 2013- 2016) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، 2022 . ص92 (للاعوام 2017- 2021) .

(4) النفقات :

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2005 . ص71، (للاعوام 2000- 2002) . بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2008 . ص91، (للاعوام 2003- 2007) . بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي، 2013 . ص78، (للاعوام 2008- 2012) . بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطورات الاقتصادية والنقدية، 2018 . ص114، (للاعوام 2013- 2016) . بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، 2022، ص110، (للاعوام 2017- 2021) .

### خامساً ) ميزان المدفوعات

من خلال بيانات جدول (7) نلاحظ أن قيمة ميزان المدفوعات الجزائري بلغت (-8,300,003,300) دينار جزائري عام 1990 ونلاحظ حصول نتائج إيجابية للرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال عامي ( 1991 - 1992)، حيث بلغ رصيد ميزان المدفوعات عام 1991 حوالي (46,599,995,400) دينار جزائري ليواصل نتائج إيجابية عام 1992 إذ بلغ (15,199,993,800) دينار جزائري، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول متأثرة من جراء حرب الخليج، حيث شهدت المدة المذكورة ارتفاع الطلب على البترول نتيجة إنسحاب العراق من السوق العالمية للبترول .<sup>(1)</sup>

وقد بلغت الصادرات الجزائرية بالأسعار الجارية (130,300,002,300) دينار جزائري عام 1990 وشهد عامي ( 1991 - 1992) ارتفاع قيمة الصادرات من (245,900,001,300) دينار جزائري إلى (265,399,992,300) دينار جزائري، أما في جانب الاستيرادات فنلاحظ ارتفاع قيمة الاستيرادات من (138,600,005,600) دينار جزائري عام 1990 إلى (615,378,780,200) دينار جزائري عام 1996، في حين انخفضت قيمة الاستيرادات عام 1997 فبلغت (593,227,939,800) دينار جزائري ويرجع ذلك إلى الإجراءات المتشددة على قطاع التجارة الخارجية .

وفي الأعوام (1993- 1995) حقق ميزان المدفوعات رصيماً سالباً بلغ حوالي (-15,799,992,300)، (55,765,729,300 -) دينار جزائري على التوالي نتيجة تداعيات انخفاض أسعار البترول خاصة عام 1993 إذ بلغت قيمة الصادرات انخفاضاً وبمقدار (254,000,005,100) دينار جزائري لتحسن بعد ذلك عام ( 1994) حيث بلغت (336,045,768,700) دينار جزائري، كما يعود العجز أيضاً إلى ارتفاع قيمة الاستيرادات حيث ارتفعت عام 1993 إلى (269,799,997,400) دينار جزائري إلى (615,378,780,200) دينار جزائري عام 1996 ويعود سبب ارتفاع الاستيرادات إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى و إلى ارتفاع نسبة الاستيرادات من المواد الأولية و سلع التجهيز، كما ساهم التساهل في الشروط التي تخص الاقتصاديين المكلفين بالإستيراد، وتجاوز مرحلة التقيد الذي مورس على عملية الإستيراد.<sup>(2)</sup>

وخلال عامي ( 1996 - 1997 ) حقق ميزان المدفوعات فائضاً بلغ (149,464,743,900) دينار جزائري و (266,029,301,800) دينار جزائري على التوالي نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وكذلك

<sup>1</sup> ( غطاس عبد الغفار: أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر ( 1990 - 2006 )، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، فرع: تجارة - دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ( 2009 - 2010 )، ص 194 - 195 .

<sup>2</sup> Benissad Hocine ، «L'ajustement structurel : L'expérience du Maghreb.» Alger : Office des Publications Universitaires, 4ème édition, 1999 , PP.63-73.

إنخفاض قيمة الاستيرادات نتيجة حل الكثير من المؤسسات العمومية، وغلق بعض وحدات الإنتاج الخاصة بسبب المنافسة نتيجة تحرير التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ، أما عام 1998 فقد شهد انخفاض في رصيد ميزان المدفوعات حيث بلغ (1,762,197,500) دينار جزائري نتيجة انخفاض أسعار البترول إلى حاجز ( 11 ) دولار نتيجة تداعيات الأزمة الآسيوية لعام 1997، وكذلك ارتفاع الاستيرادات ليواصل ميزان المدفوعات الارتفاع حيث بلغ رصيده حوالي (877,528,800,000) دينار جزائري عام 2000، وذلك راجع أساساً إلى زيادة الصادرات بقيمة بلغت (911,556,400,000) دينار جزائري لعام 1999، نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى حوالي ( 27,6 ) دولار للبرميل عام 2000 .<sup>(1)</sup>

كما نلاحظ من الجدول (7) تحقيق رصيد ميزان موجب خلال عامي (2001- 2002) وذلك راجع إلى الإرتفاع المستمر لأسعار البترول، ففي عامي 2001 حقق ميزان المدفوعات رصيماً موجباً بلغ (620,220,900,000) دينار جزائري لينخفض في عام 2002 إلى (446,619,400,000) دينار جزائري وذلك راجع إلى إنخفاض الطلب على البترول جراء أحداث ( 11 ) سبتمبر التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية ليتعافي تدريجياً .

وبين الاعوام ( 2003 - 2008 ) حقق ميزان المدفوعات نمواً موجباً في الرصيد نتيجة ارتفاع أسعار البترول من ( 40 ) دولار إلى ( 82.9 ) دولار في أكتوبر 2007، وفي عام 2008 حقق ميزان المدفوعات فائض كبير له في تاريخ الجزائر إذ بلغ حوالي (2,127,256,800,000) دينار جزائري، مستفيداً من إرتفاع أسعار البترول إذ بلغت مستويات قياسية وصلت إلى حاجز ( 147 ) دولار في يوليو ( تموز ) 2008، مستفيدة من الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام 2008، حيث بلغت قيمة الصادرات حوالي (5,298,034,000,000) دينار جزائري وهي قيمة كبيرة في تاريخ الجزائر، لكن سرعان ما سجل رصيد ميزان المدفوعات انخفاضاً حاداً عام 2009 حيث سجل (57,916,900,000 -) دينار جزائري متأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيث بلغت أسعار البترول ما دون ( 40 ) دولار مع نهاية عام 2008 .<sup>(2)</sup>

كما بلغت قيمة الصادرات حوالي (3,525,855,100,000) دينار جزائري عام 2009 وبنسبة انخفاض بلغت (33.4% ) وذلك كإعكاس طبيعي لتداعيات الأزمة المالية العالمية وحالة الركود السائدة، وتراجع الطلب العالمي على البترول وتقهقر الأسعار العالمية لهذه المادة الإستراتيجية.

<sup>(1)</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2005، ص50-51 .

<sup>(2)</sup> وائل مهدي، تقلبات أسعار النفط . . . تاريخ طويل من التجارب، من حرب 73 إلى الهبوط الكبير عام 1986 وصولاً إلى الأزمة العالمية، صحيفة الشرق الأوسط، متاح على الموقع (07/12/ 2022) :

أما في جانب الاستيرادات فنلاحظ التزايد المستمر في قيمتها حيث بلغت عام 2001 حوالي (930,677,500,000) دينار جزائري لترتفع إلى (3,583,772,000,000) دينار جزائري عام 2009 . ونلاحظ من خلال تطور رصيد ميزان المدفوعات التباين الواضح فيه حيث سجل رصيذاً موجباً من عام 2010 لغاية عام 2013، ليسجل بعد ذلك العام رصيذاً سالباً ( عجزاً ) بلغ (247,919,800,000 -) دينار جزائري عام 2014 نتيجة تعرض الجزائر لأزمة انخفاض أسعار النفط، مع استمرار هذا الانخفاض لغاية 2020 حيث بلغ العجز (1,963,300,000,000 -) دينار جزائري<sup>(1)</sup>، في حين شهد عام 2021 ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات حيث سجل رصيذاً موجباً ( فائضاً ) فبلغ (43,600,000,000) دينار جزائري .

يتضح مما سبق اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة جداً، كذلك يشير إلى تعرض الاقتصاد الوطني لصدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ إذ نجد أن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بالتغيرات التي تطرأ في أسعار النفط ارتفاعاً وانخفاضاً، إضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني خارج المحروقات رغم السعي إلى تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات من خلال البرامج التنموية إلا أنها لم تعرف نمواً محسوساً نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اندماج الجزائر بشكل ناجح في التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ. وهذا ما يؤكد لنا عدم القدرة في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات من قبل السلطات الجزائرية فهو يتغير وفق عوامل خارجية متعلقة بالطلب وعرض النفط في الأسواق العالمية.

وبلغ معدل نمو الصادرات السنوي المركب (25.36%) للمدة (1990-2002م)، كما بلغ معدل نمو الصادرات السنوي المركب (5.49%) للمدة (2003-2021)، وخلال مدة الدراسة بلغ معدل نمو الصادرات السنوي المركب (12.09%) .

وبلغ معدل نمو الاستيرادات السنوي المركب (21.06%) للمدة (1990-2002م)، كما بلغ معدل نمو الاستيرادات السنوي المركب (7.97%) للمدة (2003-2021)، وخلال مدة الدراسة بلغ معدل نمو الاستيرادات السنوي المركب (11.86%) .

وبلغ معدل نمو ميزان المدفوعات السنوي المركب (-243.14%) للمدة 1990-2002م، كما بلغ معدل نمو ميزان المدفوعات السنوي المركب (-13.29%) للمدة 2003-2021، وخلال مدة الدراسة بلغ معدل نمو ميزان المدفوعات السنوي المركب (-205.1%) .

<sup>1</sup> بلغربي فاطيمة، مداحي محمد، أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06 / العدد: 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيسمسيلت، (2022)، ص 611-612 .

جدول رقم (7)  
تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال المدة (1990-2021) بالأسعار الجارية (دينار جزائري)

معدلات التبادل التجاري %	ميزان المدفوعات (بالأسعار الجارية للعملة الجزائرية)	نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاستيرادات	الاستيرادات (بالأسعار الجارية للعملة الجزائرية)	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الصادرات	صادرات (بالأسعار الجارية للعملة الجزائرية)	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات
94.01	-8,300,003,300	24.9		138,600,005,600	23.4		130,300,002,300	555,800,002,600	1990
123.38	46,599,995,400	23.6	43.8	199,300,005,900	29.1	88.7	245,900,001,300	844,499,976,200	1991
106.08	15,199,993,800	23.9	25.5	250,199,998,500	25.3	7.9	265,399,992,300	1,048,200,020,000	1992
94.14	-15,799,992,300	23.1	7.8	269,799,997,400	21.8	-4.3	254,000,005,100	1,165,999,996,900	1993
86.48	-52,545,355,800	26.1	44.0	388,591,124,500	22.5	32.3	336,045,768,700	1,491,500,007,400	1994
90.34	-55,765,729,300	29.0	48.5	577,198,948,400	26.2	55.2	521,433,219,100	1,990,600,032,300	1995
124.29	149,464,743,900	23.9	6.6	615,378,780,200	29.8	46.7	764,843,524,100	2,570,000,007,200	1996
144.84	266,029,301,800	21.3	-3.6	593,227,939,800	30.9	12.3	859,257,241,600	2,780,199,911,400	1997
100.28	1,762,197,500	22.5	7.4	637,318,135,800	22.6	-25.6	639,080,333,300	2,830,500,102,100	1998
123.58	173,927,400,000	22.8	15.7	737,629,000,000	28.2	42.6	911,556,400,000	3,238,198,000,000	1999
202.37	877,528,800,000	20.8	16.2	857,221,900,000	42.1	90.3	1,734,750,700,000	4,123,514,000,000	2000
166.64	620,220,900,000	22.0	8.6	930,677,500,000	36.7	-10.6	1,550,898,400,000	4,227,113,000,000	2001
138.53	446,619,400,000	25.6	24.6	1,159,170,200,000	35.5	3.5	1,605,789,600,000	4,522,773,000,000	2002
160.20	754,910,100,000	23.9	8.2	1,254,041,200,000	38.2	25.1	2,008,951,300,000	5,252,321,000,000	2003
156.16	885,781,900,000	25.6	25.8	1,577,137,700,000	40.1	22.6	2,462,919,600,000	6,149,117,000,000	2004
196.09	1,749,222,200,000	24.1	15.4	1,820,427,100,000	47.2	44.9	3,569,649,300,000	7,561,984,000,000	2005
222.68	2,286,205,600,000	21.9	2.4	1,863,501,300,000	48.8	16.2	4,149,706,900,000	8,501,636,000,000	2006
189.26	2,076,172,400,000	24.9	24.8	2,326,059,400,000	47.1	6.1	4,402,231,800,000	9,352,886,000,000	2007
167.09	2,127,256,800,000	28.7	36.3	3,170,777,200,000	48.0	20.3	5,298,034,000,000	11,043,704,000,000	2008
98.38	-57,916,900,000	36.0	13.0	3,583,772,000,000	35.4	-33.4	3,525,855,100,000	9,968,025,000,000	2009
122.35	842,099,600,000	31.4	5.1	3,768,002,900,000	38.4	30.8	4,610,102,500,000	11,991,564,000,000	2010
135.22	1,473,724,100,000	28.7	11.1	4,184,893,000,000	38.8	22.7	5,658,617,100,000	14,588,532,000,000	2011
129.38	1,357,734,800,000	28.5	10.4	4,622,074,700,000	36.9	5.7	5,979,809,500,000	16,209,598,000,000	2012
109.24	467,635,400,000	30.4	9.5	5,061,121,500,000	33.2	-7.5	5,528,756,900,000	16,647,919,000,000	2013
95.49	-247,919,800,000	31.9	8.7	5,500,515,700,000	30.5	-5.0	5,252,595,900,000	17,228,598,000,000	2014
63.44	-2,231,406,400,000	36.5	11.0	6,104,032,900,000	23.2	-26.3	3,872,626,500,000	16,712,686,000,000	2015
59.55	-2,483,697,400,000	35.1	0.6	6,139,437,000,000	20.9	-5.6	3,655,739,600,000	17,514,635,000,000	2016



الفصل الثاني : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي (بلدان مختارة)

69.23	-1,898,365,400,000	32.7	0.5	6,170,465,400,000	22.6	16.9	4,272,100,000,000	18,876,176,000,000	2017
80.30	-1,293,600,000,000	32.2	6.4	6,567,600,000,000	25.9	23.5	5,274,000,000,000	20,393,524,000,000	2018
78.07	-1,308,100,000,000	29.1	-9.2	5,964,600,000,000	22.7	-11.7	4,656,500,000,000	20,501,058,000,000	2019
61.85	-1,963,300,000,000	28.0	-13.7	5,146,600,000,000	17.3	-31.6	3,183,300,000,000	18,383,800,000,000	2020
100.75	43,600,000,000	26.4	12.9	5,810,600,000,000	26.6	83.9	5,854,200,000,000	22,021,500,000,000	2021
									معدل النمو السنوي المركب %
0.21	-205.1			11.86			12.09	11.670	للمدة 2021-1990
3.55	-243.14			21.06			25.36	20.766	للمدة 2002-1990
-2.29	-13.29			7.97			5.49	7.430	للمدة 2021-2003

المصدر : (1) الناتج المحلي الإجمالي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=DZ>

(2) صادرات قاعدة بيانات البنك الدولي (سنوات مختلفة) انظر الموقع الاتي :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CN?locations=DZ>

(3) استيرادات قاعدة بيانات البنك الدولي (سنوات مختلفة) انظر الموقع الاتي :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CN?locations=DZ>

(4) ميزان المدفوعات قاعدة بيانات البنك الدولي (سنوات مختلفة) انظر الموقع الاتي :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CN?locations=DZ>

(5) معدل التبادل التجاري، استخرج من قبل الباحث وتم احتسابه على النحو الاتي :-  $100 \times \frac{\text{الصادرات}}{\text{الاستيرادات}} = \text{معدل التبادل التجاري}$

ملاحظة : تم احتساب معدل التغير ( النمو ) البسيط السنوي على وفق الصيغة الاتية :  $R = (y_t - y_0) / y_0 * 100$  .....

$R =$  معدل النمو السنوي البسيط،  $y_0 =$  يمثل قيمة المتغير في السنة السابقة،  $y_t =$  يمثل قيمة المتغير في السنة اللاحقة

- تم احتساب معدلات النمو المركب السنوي لجميع المتغيرات ولجميع العينات في الدراسة بموجب صيغة الدالة الأسية :  $Y = Ae^{rt}$  للمزيد انظر :

Chiang & Wainwright، 'Fundamental Methods of Mathematical Economics'، 4<sup>th</sup> ed, McGraw-Hill, p.266 .

معدل النمو المركب وفق الصيغة الاتية :

$$R = \left( \sqrt[n]{\frac{y_t}{y_0}} - 1 \right) * 100$$

$y_0 =$  قيمة المتغير في السنة الاولى،  $y_t =$  قيمة المتغير في السنة الاخيرة،  $N =$  عدد السنوات ..

### المطلب الثالث : تحليل صدمات التجارة الخارجية وإنعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي للجزائر.

نلاحظ من الجدول (8) أن الجزائر قد واجهت صدمات التجاري الخارجية، الأولى حدثت في عام 1991م وكانت صدمة إيجابية وهي نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية مما شجع الصادرت فبلغت (245,900,001,300) دينار جزائري مما ازداد الناتج الإجمالي فبلغ (844,499,976,200) دينار جزائري وبمعدل نمو بلغ (51.94)، مع توسع القروض المقدمة للاقتصاد وارتفاع الاستيرادات حيث بلغت (199,300,005,900) دينار جزائري مما أدى إلى ارتفاع التضخم المستورد فبلغ (2.12) مع ارتفاع معدل التبادل التجاري الذي بلغ (123.38) والبطالة بلغت (20.60) وبمعدل نمو بلغ (4.27)، مع انخفاض سعر الصرف الذي بلغ (18.47) وبمعدل نمو بلغ (106.23%) والانخفاض في سعر الصرف جاء نتيجة محاولة لتعديل الأسعار النسبية المحلية وزيادة الانفتاح حيث خفض الدينار الجزائري وقد لعبت آليات الإصلاح الاقتصادي دوراً كبيراً في ذلك .

وأما الصدمة الثانية فقد كانت سلبية من عام (2009) ممتأتية من حصول الصدمة الاقتصادية العالمية عام 2007م وهو ما انعكس على زيادات النفقات فبلغت (4,246,300,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو بلغ (1.32) والعجز/الفائض في الموازنة بلغ ( -570,300,000,000) دينار جزائري وسعر الفائدة بلغ (3.68) وبمعدل نمو بلغ (12.538) والاستيرادات بلغت (3,583,772,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو بلغ (13.0)، في حين انخفض الناتج الإجمالي فبلغ (9,968,025,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو سالب بلغ ( -9.74) مع انخفاض معدلات التبادل التجاري حيث بلغ (98.38) وبمعدل نمو بلغ ( -41.12%) والتضخم المستورد بلغ (1.05) وسعر الصرف بلغ (72.64) وبمعدل نمو بلغ (12.49) والبطالة بلغت (10.16%) وبمعدل نمو بلغ ( -10.33) والصادرات بلغت (3,525,855,100,000) دينار جزائري وبمعدل نمو سالب بلغ ( -33.4) والإيرادات بلغت (3,676,000,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو سالب بلغ ( -29.18) لعام (2009) . واتخذت السياسة المالية دوراً مضاداً للدورة الاقتصادية فاستطاعت أن تحد من حدة الركود الحاصل في النشاط الاقتصادي وتخفف من شدة التدهور الحاصل في معدلات التبادل التجاري .

اما الصدمة الثالثة فقد حدثت عام 2020م متأتية من حصول الركود الاقتصادي العالمي بسبب تفشي فيروس كورونا، وتراجعت الصادرات الجزائرية فبلغت (3,183,300,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو سالب ( -31.6) نتيجة تدابير وإجراءات التباعد الاجتماعي التي دخلت حيز التنفيذ في مارس

2020، والتي أثرت سلبًا على الطلب الكلي للسلع والخدمات والنتائج الإجمالي بلغ (18,383,800,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو سالب ( -10.33) وسعر الصرف انخفض فبلغ (126.77) وبمعدل نمو (6.22) والإيرادات بلغت (5,640,900,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو سالب (-14.55) و النفقات بلغت (7,856,500,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو ( -8.34) وسعر الفائدة بلغ (2.68) والاستيرادات بلغت (5,146,600,000,000) دينار جزائري وبمعدل نمو سالب (-13.7) وهذا أدى إلى انخفاض التضخم المستورد فبلغ (0.54) ومعدل التبادل التجاري بلغ (61.85)، في حين ارتفعت البطالة بلغت (12.55%) وبمعدل نمو (19.38) و العجز/الفائض في الموازنة بلغت (2,215,600,000,000 -) دينار جزائري وبمعدل نمو ( -12.05) .

جدول ( 8 )  
مؤشرات اقتصادية كلية مختارة للاقتصاد الجزائري  
للمدة (1990-2021)م بالأسعار الجارية  
(دينار جزائري)

السنوات	النتاج المحلي الإجمالي	التفقات العامة	الإيرادات العامة	العجز/الفائض في الموازنة	التضخم المستورد	الصادرات الإجمالية	الاستيرادات الإجمالية	معدلات التبادل التجاري	البطالة %	سعر الفائدة	سعر الصرف
1990	555,800,002,600				2.01	130,300,002,300	138,600,005,600	94.01	19.757		8.95
1991	844,499,976,200				2.12	245,900,001,300	199,300,005,900	123.38	20.60		18.47
1992	1,048,200,020,000				1.82	265,399,992,300	250,199,998,500	106.08	24.38		21.83
1993	1,165,999,996,900				1.65	254,000,005,100	269,799,997,400	94.14	26.23		23.34
1994	1,491,500,007,400				2.67	336,045,768,700	388,591,124,500	86.48	27.74		35.05
1995	1,990,600,032,300				2.63	521,433,219,100	577,198,948,400	90.34	31.84	19.62	47.66
1996	2,570,000,007,200				1.56	764,843,524,100	615,378,780,200	124.29	28.53	19.61	54.74
1997	2,780,199,911,400				1.19	859,257,241,600	593,227,939,800	144.84	25.43	16.66	57.70
1998	2,830,500,102,100				1.15	639,080,333,300	637,318,135,800	100.28	26.66	10.13	58.73
1999	3,238,198,000,000				0.69	911,556,400,000	737,629,000,000	123.58	28.30	9.99	66.57
2000	4,123,514,000,000	1,178,100,000,000	1,578,100,000,000	400,000,000,000	0.71	1,734,750,700,000	857,221,900,000	202.37	29.77	9.49	75.25
2001	4,227,113,000,000	1,321,000,000,000	1,505,500,000,000	184,500,000,000	0.84	1,550,898,400,000	930,677,500,000	166.64	27.30	5.37	77.21
2002	4,522,773,000,000	1,550,600,000,000	1,603,200,000,000	52,600,000,000	0.75	1,605,789,600,000	1,159,170,200,000	138.53	25.90	2.8	79.68
2003	5,252,321,000,000	1,690,200,000,000	1,974,400,000,000	284,200,000,000	0.72	2,008,951,300,000	1,254,041,200,000	160.20	23.72	2.74	77.39
2004	6,149,117,000,000	1,891,800,000,000	2,229,700,000,000	337,900,000,000	0.90	2,462,919,600,000	1,577,137,700,000	156.16	17.65	1.64	72.06
2005	7,561,984,000,000	2,052,000,000,000	3,082,600,000,000	1,030,600,000,000	0.99	3,569,649,300,000	1,820,427,100,000	196.09	15.27	1.43	73.27
2006	8,501,636,000,000	2,453,000,000,000	3,639,800,000,000	1,186,800,000,000	0.94	4,149,706,900,000	1,863,501,300,000	222.68	12.27	2.05	72.64
2007	9,352,886,000,000	3,092,700,000,000	3,688,500,000,000	595,800,000,000	1.20	4,402,231,800,000	2,326,059,400,000	189.26	13.79	3.13	69.29
2008	11,043,704,000,000	4,191,000,000,000	5,190,500,000,000	999,500,000,000	2.57	5,298,034,000,000	3,170,777,200,000	167.09	11.33	3.27	64.58
2009	9,968,025,000,000	4,246,300,000,000	3,676,000,000,000	-570,300,000,000	1.05	3,525,855,100,000	3,583,772,000,000	98.38	10.16	3.68	72.64
2010	11,991,564,000,000	4,466,900,000,000	4,392,900,000,000	-74,000,000,000	1.05	4,610,102,500,000	3,768,002,900,000	122.35	9.96	3.22	74.38
2011	14,588,532,000,000	5,853,600,000,000	5,790,100,000,000	-63,500,000,000	1.38	5,658,617,100,000	4,184,893,000,000	135.22	9.96	2.14	72.93
2012	16,209,598,000,000	7,169,900,000,000	6,411,300,000,000	-758,600,000,000	1.06	5,979,809,500,000	4,622,074,700,000	129.38	10.97	0.47	77.53
2013	16,647,919,000,000	6,101,300,000,000	5,957,500,000,000	-143,800,000,000	0.80	5,528,756,900,000	5,061,121,500,000	109.24	9.82	1.57	79.36
2014	17,228,598,000,000	7,113,600,000,000	5,738,400,000,000	-1,375,200,000,000	0.75	5,252,595,900,000	5,500,515,700,000	95.49	10.21	2.24	80.57
2015	16,712,686,000,000	7,724,800,000,000	5,103,100,000,000	-2,621,700,000,000	0.52	3,872,626,500,000	6,104,032,900,000	63.44	11.21	0.91	100.69
2016	17,514,635,000,000	7,355,300,000,000	5,110,100,000,000	-2,245,200,000,000	0.54	3,655,739,600,000	6,139,437,000,000	59.55	10.20	1.29	109.44
2017	18,876,176,000,000	7,638,200,000,000	6,047,900,000,000	-1,590,300,000,000	0.72	4,272,100,000,000	6,170,465,400,000	69.23	10.33	3.04	110.97

الفصل الثاني : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي (بلدان مختارة)

116.59	2.74	10.42	80.30	6,567,600,000,000	5,274,000,000,000	0.79	-1,396,900,000,000	6,826,900,000,000	8,223,800,000,000	20,393,524,000,000	2018
119.35	2.68	10.51	78.07	5,964,600,000,000	4,656,500,000,000	0.64	-1,969,600,000,000	6,601,600,000,000	8,571,200,000,000	20,501,058,000,000	2019
126.77	2.68	12.55	61.85	5,146,600,000,000	3,183,300,000,000	0.54	-2,215,600,000,000	5,640,900,000,000	7,856,500,000,000	18,383,800,000,000	2020
135.06	1.62	12.70	100.75	5,810,600,000,000	5,854,200,000,000	0.92	-1,618,600,000,000	6,586,600,000,000	8,205,200,000,000	22,021,500,000,000	2021

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد إلى :

النتائج المحلي الإجمالي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CN?locations=DZ>

النفقات :

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2005 . ص71، (للاعوام 2000-2002) .  
 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2008 . ص91، (للاعوام 2003-2007) .  
 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي، 2013 . ص78، (للاعوام 2008-2012) .  
 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطورات الاقتصادية والنقدية، 2018 . ص114، (للاعوام 2013-2016) .  
 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، 2022، ص110، (للاعوام 2017-2021) .  
 الإبرادات : بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2005 . ص71، (للاعوام 2000-2002) .  
 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2008 . ص91، (للاعوام 2003-2007) .  
 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي، 2013 . ص78، (للاعوام 2008-2012) .  
 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطورات الاقتصادية والنقدية ،، 2018 . ص113، (للاعوام 2013-2016) .  
 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، 2022 . ص92 (للاعوام 2017-2021) .

التضخم المستورد من اعداد الباحث

تم الاعتماد على العلاقة التالية في قياس معدل التضخم المستورد ( التضخم المستورد ) =  $\frac{\text{الواردات}}{\text{النتائج المحلي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$

صادرات قاعدة بيانات البنك الدولي (سنوات مختلفة) انظر الموقع الاتي :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CN?locations=DZ>

استيرادات قاعدة بيانات البنك الدولي (سنوات مختلفة) انظر الموقع الاتي :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CN?locations=DZ>

ميزان المدفوعات قاعدة بيانات البنك الدولي (سنوات مختلفة) انظر الموقع الاتي :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.RSB.GNFS.CN?locations=DZ>

معدل التبادل التجاري، استخراج من قبل الباحث وتم احتسابه على النحو الاتي :-  $100 \times \frac{\text{الصادرات}}{\text{الاستيرادات}}$  = معدل التبادل التجاري

سعر الفائدة : قاعدة بيانات البنك الدولي (سنوات مختلفة)، انظر الموقع الاتي :-

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?locations=DZ&view=chart>

سعر الصرف

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=DZ>

# الفصل الثالث

## تحليل صدمات التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي في العراق

**المبحث الأول : تحليل صدمات التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي في العراق**  
وسيتم توضيح ذلك من خلال التطرق إلى الآتي :

**المطلب الأول : تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق .**

**المطلب الثاني : تحليل صدمات التجارة الخارجية في العراق .**

**المطلب الثالث : تحليل بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق**

**المطلب الرابع : تحليل صدمات التجارة الخارجية وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق .**

**المبحث الثاني : السياسات والآليات المقترحة لمعالجة اثار صدمات التجارة الخارجية على الاستقرار الاقتصادي في العراق .**

## الفصل الثالث

### تحليل صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ وَالِاسْتِقْرَارِ الْاِقْتِصَادِي فِي الْعِرَاقِ

#### تمهيد:

واجه الاقتصاد العراقي عدد من صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ مثل الانفتاح التجاري غير المدروس على العالم الخارجي، و صَدَمَاتِ أَمْنِيَّةٍ وَسِيَّاسِيَّةٍ، و صَدَمَاتِ النِّفْطِ الْخَامِ النَّاتِجَةِ عَنْ تَدْبِذِ أَسْعَارِ النِّفْطِ فِي الْأَسْوَاقِ الْعَالَمِيَّةِ إِذْ انخفضت في أعوام (1991 - 2007 - 2009 - 2020) ثم ارتفعت خلال المدة (2010 - 2013)، بعد ذلك تداخلت الصدمة النفطية السلبية مع صدمة متمثلة بهجمة التنظيمات الإرهابية ( داعش ) خلال المدة (2014 - 2016)، وفي نهاية مدة الدراسة تداخلت صَدَمَاتِ سِيَّاسِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ مَعَ صَدْمَةِ جَائِحَةِ كُورُونَا أَصْبَحَتْ صَدْمَةً مَزْدُوجَةً خِلَالَ الْمُدَّةِ (2017 - 2020). مما أدى ذلك لانعكاسات على السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية)، ليتأثر الوضع المالي للموازنة العامة الاتحادية بهذه الصَدَمَاتِ، ولم يتم اقرار الموازنة العامة في سنوات معينة كعامي 2014 و2020، أو تأخير أقرار هذه الموازنات العامة في سنوات أخرى . كما أن أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للبنك المركزي العراقي (التمثلة بـ نافذة بيع العملة) تتأثر بتغيرات حجم الموجودات الأجنبية المرتبطة بحجم الموارد المالية النفطية أدى ذلك إلى انعكاس تلك الصَدَمَاتِ عَلَى السِّيَاسَةِ النِّقْدِيَّةِ فَانْعَكَسَ عَلَى مَوْشِرَاتِهَا وَمَتَغْيِرَاتِهَا الْمَتَمَثِّلَةِ بِـ ( مَشْتَرِيَّاتٍ وَمَبْيَعَاتٍ الْنَافِذَةِ، سَعْرِ الصَّرْفِ الرَّسْمِيِّ وَالْمَوَازِي، الْمَسْتَوَى الْعَامِ لِلْأَسْعَارِ، سَعْرِ الْفَائِدَةِ، التَّضَخْمِ الْمَسْتَوْدِ).

## المبحث الأول: تحليل صدمات التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي في العراق

### المطلب الأول: تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق .

إن البلدان التي تتركز صادراتها على سلعة واحدة أو سلعة رئيسية وبعض السلع الثانوية التي لا تشكل أهمية تذكر (مثل العراق واعتماده على النفط) غالباً ما يكون عرضة لصدمة أسعار هذه السلعة الرئيسية أي بالنسبة للعراق تتمثل بصدمات أسعار النفط، خاصة إذا كان البلد صغيراً وسعر السلعة التي يصدرها يكون معطى (كأن يثبت من المنظمات والمؤسسات الدولية بالنسبة للعراق منظمة أوبك) في أسواق التصدير والاستيراد، أي أن هناك ضعفاً هيكلياً ناتج من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة فإذا انخفض سعر تصدير النفط (وهو ما حدث في نهاية عام 2014 إذ انخفض سعر البرميل إلى ما يقارب (65) دولار بعد أن وصل في بداية العام ما يقارب (110) دولار للبرميل)، وأن السعر العالمي لسلعة السلع التي يرغب باستيرادها لم يتأثر باتجاه الانخفاض فإن البلد سيكون قادراً على شراء استيرادات أقل، وسيواجه عجز كبير، لأن المستوى المعيشي أعتمد بشكل كبير على أسعار النفط السابقة التي كانت مرتفعة، وبذلك فإن انخفاض أسعار النفط أو انخفاض الإنتاج سيقود إلى تخفيض كل من الدخل الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي للعراق . (1)

### أولاً: تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق للمدة (1990-2002) :

تأثرت المتغيرات الاقتصادية بشكل كبير جداً بالظروف والتغيرات السياسية الحاصلة في عقد التسعينيات وبداية الالفية الثالثة إذ يلاحظ بأن قيمة الصادرات انخفضت من (17056963.04) مليون دينار بالأسعار الثابتة عام 1990م إلى (5546.36) مليون دينار عام 1995م، ومن ثم بدأت بالارتفاع في عام 1996م وهي السنة التي بدأ فيها تدفق أولى صادرات العراق النفطية وفق مذكرة التفاهم (برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء) وإذ أخذ العراق بزيادة معدلات تصديره من النفط إلى أن وصل عام 2000م ما قيمته (37581.94) مليون دينار (2) . ثم انخفضت قيمة الصادرات خلال عامي (2001-2002) وبلغت (22225.83 - 17663.26) مليون دينار هذا الانخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 أيلول عام 2001 في الولايات المتحدة التي ترتب عنها تراجع في مستوى النشاط العالمي وبلغ معدل النمو المركب للصادرات للمدة من 1990-2002 (-52.44%).

1) Nouriel Roubini and Brad Setser , Should Iraq Dollarize , Adopt A Currency Board or Let its Currency Float ? A Policy Analysis , May 15 , 2003 , p.6 .

2) محمد علي حميد مجيد , الدور المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق , الغري للعلوم الاقتصادية , جامعة كربلاء , كلية الإدارة والاقتصاد , 2011 , ص 59 .



وأما نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي فانخفضت من (7.77%) عام 1990م إلى (0.0092%) عام 2002م، وبلغ معدل نموها السنوي المركب للمدة 1990-2002 ما نسبته (51.84-%) (جدول 9) .

وشكل النفط ما نسبته أكثر من (95%) من اجمالي الصادرات عام 2001م في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، فيما تشمل منتجات التصدير الاخرى غير النفطية سمنت البورتلاند Portland cement، الفواكه ( التمر بشكل أساسي )، والأسمدة، وغيرها، وكانت الولايات المتحدة هي أكبر اسواق العراق التصديرية بما يقارب (6.3) مليار دولار تلتها كندا (1.1) مليار دولار ثم فرنسا (887) مليون دولار، وهولندا (791) مليون دولار، واخيراً الأردن (736) مليون دولار. وإن فرض العقوبات الاقتصادية الدولية من قبل الامم المتحدة في آب 1990م في اعقاب غزو العراق للكويت (حرب الخليج الثانية)، أنشأ بعدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مذكرة تفاهم ( لبرنامج النفط مقابل الغذاء ) عام 1995م قد سمح للعراق بأن يصدر بقيمة (2) مليار دولار من النفط كل ستة اشهر، وبدأت أولى صادرات العراق النفطية في (10) كانون الاول عام 1996م، بعد أن تمت الموافقة في أيار (مايو) على تنفيذ البرنامج، وإن سقف المدة (الستة أشهر) على مبيعات النفط قد رُفعت من (2) مليار دولار إلى (5.3) مليار دولار عام 1998م، وفي عام 1999م أُغيت كلياً، وهذا سمح للعراق بأن يصدر ويستورد بدون قيود طالما انه يمثل لعمليات التفتيش التي تجريها الامم المتحدة، وعلى الرغم من ذلك، فإن صادرات النفط العراقية كانت اقل من طاقتها الانتاجية عام 2001-2002م ويعود ذلك جزئياً إلى الخلاف بين العراق والامم المتحدة بخصوص وضع صياغة لتسعير النفط العراقي، وفرض العراق رسوم اضافية بحوالي (30-50) سنناً لكل برميل مباع يتكفل مشتري النفط بدفعها، مما أدى إلى حصوله على عمولات غير مشروعة قيل بأن الحكومة العراقية تستخدمها لشراء سلع غير موافق عليها، وفي ايلول عام 2001م فإن لجنة العقوبات الدولية التابعة للأمم المتحدة قد غيرت صيغة التسعيرة إلى " التسعير بأثر رجعي retroactive pricing " في محاولة منها لمنع الرسوم الإضافية، وقد خفضت هذه السياسة مبيعات النفط العراقي بحوالي (25%)، على الرغم من أن الأمم المتحدة قد لاحظت أنتعاش في مستويات المبيعات السابقة بحلول ايلول 2002م، بالإضافة إلى ذلك، فإن العراق في بعض الأحيان يوقف مبيعات النفط بشكل ارادي ليستخدمها كسياسة للاحتجاج على سياسة مجلس الامن او لتحدي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، فعلى سبيل المثال علّق العراق مبيعاته النفطية لشهر نيسان عام 2002م احتجاجاً على التوغّل العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية. (1)

1) Jonathan E. Sanford , Iraq's Economy : Past , Present , Future , Coordinator Foreign Affairs , Defense , and Trade Division , Congressional Research Service , the Library of Congress ,

اما الاستيرادات بالأسعار الثابتة فانخفضت هي الاخرى من (16279864.36) مليون دينار عام 1990م إلى (14191.72) مليون دينار عام 2002م، وإنخفضت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من (7.4243%) عام 1990 إلى (0.0074%) عام 2002م، وبلغ معدل نموها السنوي المركب (46.288-%) للمدة 1990-2002م (انظر جدول 9)، وقبل تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء كان العراق ذو اقتصاد موجه مركزياً وعملياً فإن جميع المعاملات التي اجريت تقريباً تمت من خلال العقود الحكومية واما التَّجَارَةُ الْخَارِجِيَّةُ لِلْقَطَاعِ الْخَاصِ فَكَانَتْ ضئيلة او معدومة، وتضمنت الاستيرادات الرئيسية المواد الغذائية، والسيارات، وقطع الغيار، والحديد والصلب والأدوية، وفي عام 2001م كانت أهم الدول التي يستورد منها العراق هي فرنسا (592 مليون دولار)، استراليا (439 مليون دولار)، الصين (397 مليون دولار)، إيطاليا (327 مليون دولار) وفيتنام (320 مليون دولار). وإن السلع المستوردة عن طريق القطاع العام استمرت أثناء عملية برنامج النفط مقابل الغذاء ومع ذلك فكل المشتريات الحكومية تم مراقبتها من موظفي الامم المتحدة والذين استعرضوا جميع العقود وتأكدوا من أن السلع المستوردة كانت موجودة على قائمة السلع المسموح بها من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. و إلى جانب المواد الغذائية والإمدادات الإنسانية كان يُسْمَحُ للعراق باستيراد قطع الغيار لإصلاح البنى التحتية في القطاع النفطي وكميات محدودة من معدات النقل والاتصالات وبعض السلع الاستهلاكية. ومنذ عام 1997م إلى عام 2003م فإن (60%) تقريباً من الشعب العراقي كان معتمداً إلى حدٍ ما على الغذاء والإمدادات الإنسانية المجهزة عن طريق برنامج النفط مقابل الغذاء، اذ وصلت أولى شحنات الغذاء بموجب البرنامج المذكور في آذار 1997م تلتها استيرادات الاغذية في أيار 1997م. ومن تاريخ التنفيذ في أيار 1997م إلى آذار 2003م فإن حوالي ما قيمته (26,8) مليار دولار من الغذاء والإمدادات الإنسانية والمعدات كانت قد سُلمت إلى العراق في إطار البرنامج المذكور. (1)

جدول رقم ( 9 )

تطور الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والاستيرادات للاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021)م بالأسعار الجارية والثابتة لسنة 2007م (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الصادرات الاجمالية بالأسعار الجارية	الصادرات الاجمالية بالأسعار الثابتة	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	الاستيرادات الاجمالية بالأسعار الجارية	الاستيرادات الاجمالية بالأسعار الثابتة	نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدلات التبادل التجاري بالأسعار الجارية	معدلات التبادل التجاري بالأسعار الثابتة
1990	219275524.87	4350	17056963.04	7.778781079	4152	16279864.36	7.424387366	104.7733732	104.77337315
1991	58087629.91	548	749569.01	1.290410727	1062	1452614.93	2.500730243	51.60135644	51.601356443
1992	85711521.01	670	499190.36	0.582407539	1541	1147452.78	1.338738094	43.50421804	43.504218040
1993	77856239.09	243	58819.36	0.075548684	1509	365260.99	0.469148	16.10337972	16.103379722
1994	72101121.74	534.7	23247.83	0.032243363	833.53	36240.43	0.050263344	64.14886087	64.14886087
1995	60868026.36	610.1	5546.36	0.009112113	898.65	8169.55	0.013421735	67.89072498	67.89072498
1996	69902415.05	859.33	9240.11	0.013218581	914.72	9835.70	0.014070614	93.94459507	93.94459507
1997	132396000.00	1984.52	17408.07	0.013148486	1144.58	10040.18	0.007583443	173.3841234	173.3841234
1998	130731660.31	2308.56	17622.60	0.013479975	1549.71	11829.85	0.009048954	148.9672261	148.9672261
1999	234449065.31	4061.22	27627.35	0.011783944	2827.44	19234.29	0.008204036	143.6359392	143.6359392
2000	323959354.19	5825.2	37581.94	0.011600818	3421.44	22073.81	0.006813758	170.2557987	170.2557987
2001	229525380.56	4000.65	22225.83	0.009683388	3466.04	19255.78	0.008389389	115.4242305	115.4242305
2002	190804313.49	3797.6	17663.26	0.009257262	3051.22	14191.72	0.007437841	124.4616907	124.4616907
2003	110808197.00	18800689	70414565.54	63.54635076	19231256	72027176.03	65.00166773	97.76110827	97.76110827
2004	146250985.44	25877930	71093214.29	48.61041727	30951806	85032434.07	58.1414435	83.60717304	83.60717304
2005	147361921.04	34810893	69761308.62	47.34011889	34568508	69275567.13	47.01049406	100.7011729	100.7011729
2006	125115124.08	44786043	58620475.13	46.85322862	32287203	42260736.91	33.77748072	138.7114362	138.7114362
2007	111455813.40	49681685	49681685.00	44.57522985	24542780	24542780.00	22.02018832	202.4289221	202.4289221
2008	139331021.83	76025118	67457957.41	48.41560517	41769316	37062392.19	26.6002443	182.0118816	182.0118816
2009	106996058.15	46133100	37783046.68	35.31255949	48569040	39778083.54	37.1771486	94.98458277	94.98458277
2010	129548014.39	60563880	48412374.10	37.370217	51380550	41071582.73	31.70375318	117.8731641	117.8731641
2011	164517113.55	93226770	70572876.61	42.89698201	55929510	42338766.09	25.7351744	166.6861912	166.6861912
2012	181460021.91	109847694	78406633.83	43.20876467	68800996	49108491.08	27.0629809	159.6600346	159.6600346
2013	191722164.82	104669488	73349325.86	38.25813563	69200934	48493997.20	25.29389194	151.2544441	151.2544441
2014	182604787.18	97921846	67115727.21	36.75463729	62004382	42497862.92	23.27313735	157.9272994	157.9272994
2015	140456886.35	59899776	40472821.62	28.81512091	56027670	37856533.78	26.95242274	106.9110602	106.9110602

الفصل الثالث : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي

120.7261459	120.7261459	20.57322009	27301725.86	40433856	24.8372557	32960321.40	48814236	132705165.97	<b>2016</b>
148.4780478	148.4780478	20.30970049	30929207.55	45898944	30.1554468	45923083.56	68149856	152287856.54	<b>2017</b>
188.8228092	188.822809166	20.10269908	36281846.98	54059952	37.95848111	68508402.68	102077520	180482465.77	<b>2018</b>
140.3299047	140.329904709	24.88399719	46213258.91	68719116	34.91968954	64851022.19	96433470	185714773.10	<b>2019</b>
97.25649013	97.256490135	28.5675029	40797660.82	62787600	27.78375064	39678372.97	61065016	142811434.96	<b>2020</b>
178.7657109	178.765710919	19.59504091	36170973.67	59067200	35.0292142	64661298.22	105591900	184592488.61	<b>2021</b>
									معدل النمو السنوي المركب %
<b>1.61</b>		<b>2.95</b>	<b>2.42</b>		<b>4.61</b>	<b>4.07</b>		<b>-0.51</b>	للمدة 2021-1990
<b>1.56</b>		<b>- 46.28</b>	<b>- 46.95</b>		<b>- 45.44</b>	<b>- 46.12</b>		<b>-1.24</b>	للمدة 2002-1990
<b>3.06</b>		<b>- 5.81</b>	<b>- 3.38</b>		<b>- 2.93</b>	<b>- 0.42</b>		<b>2.58</b>	للمدة 2021-2003

**المصدر :** التقرير والنشرات التي تصدر من وزارة التخطيط و المالية وهيئة البنك المركزي لسنوات متفرقة :  
- تم تثبيت الناتج المحلي الإجمالي والاستيرادات والصادرات بالاستناد إلى الأرقام القياسية للمستهلك ، لعام 2007.

### ثانياً : تحليل واقع التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ فِي الْعِرَاقِ لِلْمُدَّةِ (2003-2021)م:

نظراً لارتفاع حجم الانتاج النفطي وأسعاره فقد ارتفعت الصادرات الاجمالية من (70414565.54) مليون دينار عام 2003م والسبب هو تعديل قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار فضلا عن توجه قوات الاحتلال الأمريكية إلى السعي لإعادة تدفق تصدير النفط العراقي<sup>(1)</sup> وارتفعت الصادرات إلى (64661298.22) مليون دينار عام 2021م، حين شهدت أعوام (2009-2014-2020 م) انخفاض الصادرات الاجمالية، ففي عام 2009م تراجعت الصادرات إلى (37783046.68) مليون دينار وهذا التراجع يعود إلى حدوث الازمة المالية العالمية (الرهن العقاري) التي حدثت في عام (2008) والتي أدت إلى تباطؤ مستوى النشاط العالمي (الركود الاقتصادي العالمي) وتدهور أسعار النفط مما يعكس تأثير الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي و الاعتماد على تصدير النفط بنسبة كبيرة .

وفي عام 2014م شهدت الصادرات انخفاضاً بلغ (67115727.21) مليون دينار، وهذا ناجم من صدمتين كبيرتين قادتا الاقتصاد العراقي لوضع لم يسبق له مثيل في تاريخه الحديث والمعاصر، اما الصدمة الاولى كانت داخلية تمثلت بما حدث في العاشر من حزيران عام (2014) وهو سقوط الموصل واحتلال ثلث العراق من قبل قوى داعش الإرهابية، وهذا أدى إلى توقف النفط في تلك المحافظات، اما الصدمة الثانية هي صدمة خارجية تمثلت بانهيار أسعار النفط واستمرار انخفاضها في الأسواق العالمية إلى اقل من (50) دولار للبرميل النفط الواحد<sup>(2)</sup> .

اما في عام 2020م فقد انخفضت الصادرات إلى (39678372.97) مليون دينار وهذا يتزامن مع انخفاض أسعار النفط العالمية بسبب صدمة (جائحة كورونا) التي شهدها العالم فضلاً عن التزام العراق بتخفيض الانتاج حسب مقررات أوبك<sup>(3)</sup>، وتذبذبت نسبة اجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها عموماً ارتفعت من (63.54%) عام 2003م إلى (35.02%) عام 2021م، فيما بلغ معدل النمو السنوي المركب للصادرات (-0.42%) للمدة 2003-2021م (جدول 9) .

و تُعد آسيا هي الوجهة الاساسية لصادرات النفط العراقية، سواء على المستوى المطلق او كنسبة من اجمالي الصادرات وإن نسبة الصادرات العراقية الموجهة إلى آسيا ازدادت من (24%) في عام 2005م إلى (53%) في عام 2011م، على الرغم من أن عام 2012م شهد استقراراً في الوجهات التسويقية حيث كان التحول في صادرات النفط باتجاه الشرق يهدف إلى الاستحواذ على حصص اكبر في السوق، حيث

(1) صادق زوير لجلاج , واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003-2012) , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة ذي قار , مجلة دنانير , العدد السادس , ص 20 .

(2) نمير امير الصائغ وعدي سالم , الاقتصاد العراقي , التحديات والخيارات , متاح على الرابط الالكتروني

<https://www.makingpolicies.org> .

(3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، ص45.

تزايد الطلب في السنوات القليلة الماضية مقابل انخفاض الطلب في أوروبا واستقراره نسبياً من أميركا الشمالية والجنوبية، علاوة على ذلك، فإن الصادرات النفطية إلى آسيا تكون أكثر ربحية لأن النفط العراقي يتمتع بميزة هناك (1) ، منها سرعة وسهولة استخراجها وبأقل التكاليف لكونه من مناطق يمكن الوصول إليها والعمل بها بسهولة ، ومرونة تصدير النفط العراقي عبر الخليج العربي مينائي البصرة والعمية وموانئ البحر الابيض المتوسط بانياس وطرابلس وجيهان في تركيا ووجود منظومات انابيب نقل تساعد على هذه المرونة . (2)

وبخصوص الاستيرادات الاجمالية، فقد ارتفعت بشكل كبير بعد أن رفع مجلس الامن العقوبات الاقتصادية عن التَّجَارَة المدنية في العراق عام 2003م، والتي بموجبها تم السماح فقط لكميات تصدير محدودة من النفط واستيرادات المواد الغذائية والإمدادات الإنسانية تحت إشراف دقيق، وقد تحدّد النظام التجاري المعمول به حالياً في العراق اساساً من خلال قرارات سلطة التحالف المؤقتة (CPA) بعد عام 2003م، منها القرار (38) وهو إعادة الإعمار) والقرار (54) سياسة تحرير التَّجَارَة التي ادخلت في عامي 2003 و2004م على التوالي، اذ ابقى القرار 54 على أجزاء من قانون الجمارك لعام 1984م ولكن مع وقف التنفيذ لجميع التعريفات الجمركية والرسوم، والضرائب على الاستيرادات، والرسوم الإضافية المماثلة على البضائع الداخلة إلى العراق / او الخارجة منه، وإن بعض التغييرات الإدارية قد تم إجراؤها ايضاً عن طريق القرار (16) الخاص بـ (السيطرة المؤقتة على الحدود العراقية، والموانئ والمطارات) والقرار (26) الخاص بـ (إنشاء دائرة تأمين الحدود) عام 2003م، وبقي قانون الجمارك لعام 1984م يعمل بصيغته المعدلة بموجب أوامر سلطة الائتلاف المؤقتة، وهي السياسات التي تؤثر بشكل مباشر على الاستيرادات، وإن رسوم الاستيراد والرسوم الأخرى المتمثلة بالقرار (38) قد اوجب فرض ضريبة موحدة قدرها (5%) لإعادة اعمار العراق تفرض على جميع السلع المستوردة باستثناء المواد الغذائية، والأدوية، والمعدات الطبية، والملابس، والكتب، والسلع المستلمة كمساعدات إنسانية، وتُغْفَى أيضاً بعض الهيئات بما في ذلك قوات التحالف والمتعاقدين معهم، والإدارات الحكومية والمنظمات الدولية والوكالات الأخرى التي تقدم المساعدة وليس هناك حالياً أي ضرائب مفروضة داخلياً على الاستيرادات . (3)

1 ) K. Kirabaeva , F. Parodi ,and Y. Said , Approved by : Middle East and Central Asia Department , Iraq : Selected Issue , IMF , April 26 ,2013,p.5-6

2 ) مضر منعم السباهي , واخرون , دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق , المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي , 2012 , ص 6 .

3 ) Over The Horizon , A new Levant , World Bank Group , Poverty Reduction and Economic Management Department (MNSPR) , Middle East and North Africa Region , Report No. 86946 – IQ , Public Disclosure Authorized , March , 2014 , p.96 .

الآن جميع الرسوم والقرارات التي تم الحديث عنها لم تمنع العراق بعد أن فتحت الحدود عام 2003 من الاستيراد بكميات كبيرة، فلم يُبقي للسوق العراقي شيئاً لم يستورده، من المواد الغذائية والكهربائية والسيارات وأدواتها الاحتياطية ومواد البناء وغيرها، وقد مثلت الصين وسوريا وتركيا وكثير من الدول الآسيوية والأوروبية الجهات الرئيسية التي يستورد منها العراق .

لذا يتضح من الجدول (9) ان الاستيرادات الاجمالية بالأسعار الثابتة ارتفعت من 72027176.03) مليون دولار عام 2003م إلى (36170973.67) مليون دولار عام 2021م، على خلاف ذلك انخفضت الاستيرادات خلال اعوام ( 2005 - 2006 - 2007)م حيث بلغت (69275567.13 \_ 42260736.91 \_ 24542780.00) مليون دينار ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تردي الوضع الامني في بعض المناطق الساخنة وعدم تامين بعض الطرق البرية والصراع السياسي الذي انعكس بصوره سلبية على الاقتصاد وهجرة العديد من العوائل خارج العراق<sup>(1)</sup>، تلاها انخفاض الاستيرادات عام 2020م فبلغ (40797660.82) مليون دينار بسبب جائحة كورونا وإن خفاض أسعار النفط العالمية، فيما تذبذبت الاستيرادات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الا انها عموماً ارتفعت من (65.00%) عام 2003م إلى (19.59%) عام 2021م، وبمعدل نمو سنوي مركب عند ( -3.38%) للمدة 2003-2021م .

### المطلب الثاني: تحليل صدمات التجارة الخارجية في العراق .

#### اولاً ( صدمة معدل التبادل التجاري :

في ظل الظروف السياسية والأمنية التي يعيشها البلد فقد حقق العراق تقدماً كبيراً نحو استقرار الاقتصاد الكلي منذ عام 2003م، وعلى مدى العقد الاول من القرن الحادي والعشرين اصبح العراق واحداً من منتجي النفط الرائدة في العالم، عند ما يقرب من (143) مليار برميل احتياطيات النفط العراقية المؤكدة والتي تحتل خامس أكبر ترتيب في العالم، بعد المملكة العربية السعودية، وفنزويلا، وكندا، وإيران، ومنذ الانهيار في إنتاج النفط عام 2003م عندما انخفض إلى (1.3) مليون برميل يومياً، ارتفع الإنتاج بعدها بشكل متسارع، حيث وصل إلى (2.95) مليون برميل يومياً عام 2012م وفي العام الماضي ساهم العراق بأكثر من (3%) في المعروض العالمي البالغ (90) مليون برميل يومياً، والعراق حالياً هو ثاني أكبر منتجي النفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وثالث أكبر مصدر للنفط في العالم وإن الناتج المحلي الإجمالي من النفط هو في مستويات قياسية نسبة إلى بلدان اخرى مصدرة للطاقة في

(1) حالوب كاظم معله ومروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 22، العدد 88، 2016، ص330.

المنطقة، وتعززت العائدات النفطية منذ عام 2011م عن طريق ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت (100) دولار للبرميل مدفوعة باستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي وإنخفاض حجم العرض الاحتياطي (1) . ان انتاج النفط الخام وصادراته ازدادت بشكل مضطرب في السنوات الأخيرة، مع ارتفاع انتاج النفط الخام من (2) مليون برميل يومياً في عام 2004م إلى (3) مليون برميل يومياً في عام 2012م، وبالمثل ازدادت صادرات النفط من (1.5) مليون برميل يومياً في عام 2004م إلى (2.4) مليون برميل يومياً في عام 2012م، وفي نفس الوقت ازدادت أسعار النفط الخام العراقي وبعد انخفاضه عام 2009م في أعقاب الأزمة المالية العالمية استمر بالزيادة اذ وصلت أسعاره إلى (107) دولار للبرميل عام 2012م . (2)

### 1 ( صدمة معدل التبادل التجاري بالأسعار الثابتة للمدة ( 1990- 2002 ) م

ونتيجة للتطورات الحاصلة في الصادرات والاستيرادات فيمكن ملاحظة أن معدل التبادل التجاري بالأسعار الثابتة في العراق كان في حالة تحسن عام 1990م بينما تدهور في عام 1991م نتيجة للعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة وتحديد حصة العراق التصديرية واستمر الحال هكذا حتى عام 1996م وهي السنة التي وافق فيها العراق على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة، اذ شهد العام المذكور وجود حالات تحسن في معدل التبادل التجاري عند (93.94 %) واستمرت حالات التحسن بشكل متذبذب حتى عام 2002م اذ بلغت (124.46 %) (انظر جدول 10 ) وهو ما يتضح اكثر في بيانات الأسعار الجارية التي سيتم ذكرها لاحقاً.

وبالنظر إلى بيانات الأسعار الجارية (جدول 10 ) يُلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض من (55926.5) مليون دينار عام 1990م إلى (4245.1) مليون دولار عام 1991م بسبب ظروف العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق وتوقف تصدير النفط العراقي، ثم بدأ بالارتفاع إلى أن وصل (41022927.4) مليون دينار عام 2002م نتيجة بدأ تطبيق برنامج الأمم المتحدة كما مر ذكره .

وانعكست هذه الأحداث على كل من الصادرات والاستيرادات اذ انخفض كلاهما عام 1991م عما كانت في عام 1990م ثم بدأت بالارتفاع وصولاً إلى عام 2000م ثم عاودت الانخفاض خلال عامي (2001- 2002) وللأسباب المذكورة نفسها فيما يخص تطورات الناتج المحلي الإجمالي، واختلفت كثيراً معدلات التبادل التجاري بالأسعار الجارية عنها بالأسعار الثابتة، فنرى انها شهدت تدهوراً ملحوظاً عام 1991م عند (51.60135%) بعد أن كانت في حالة تحسن عام 1990م عند (104.77337%)

<sup>1</sup> ) K. Kirabaeva , F. Parodi ,and Y. Said , Approved by : Middle East and Central Asia Department , Iraq : Selected Issue , IMF , April 26 ,2013,p.3

<sup>2</sup> ) Republic of Iraq – Public Expenditure Review ,Toward More Efficient Spending For Better Service Delivery , A World Bank Study , Public Disclosure , World Bank Group , International Bank for Reconstruction and Development , 89916 , Washington , D.C , 2014 . p 5 .



واستمرت حالات التدهور حتى قدوم عام 1993م اذ بدأت بالتحسن وشهد العام اللاحق 1994م تحسناً كبيراً وبعد هذه الأعوام نتيجة لتنفيذ برنامج الامم المتحدة ثم بعدها اخذ بالتذبذب ولكنه عموماً كان في حالة تحسن اذ كان في عام 2002م عند (124.46%)، وكون معدلات التضخم قد تميزت بارتفاع مستوياتها على طول المدة 1990-2002م باستثناء عام 1996م التي كان فيها معدل التضخم سالباً (انكماش) عند (15.5-%) وارتفع إلى (5.4%) عام 2000م (جدول 10،12)، وإن الاقيام المطلقة لكل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والاستيرادات بالأسعار الثابتة تميزت بارتفاع مستوياتها عن تلك الموجودة بالأسعار الجارية على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم الذي في ظله يجب أن تكون قيم الأسعار الثابتة أقل من الأسعار الجارية وليس العكس (اذ ترتفع أقيام البيانات بالأسعار الثابتة قبل سنة التثبيت التي هي 2007 وتنخفض اقيامها بعد سنة التثبيت) .

وتميزت المدة المذكورة 1990-2002م ظاهرياً بوجود صدمتين في التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ، الأولى كانت عام 1991م وكانت صدمة سلبية ويمكن تبرير اسبابها بفرض العقوبات الاقتصادية الدولية التي ابتدأت اواخر عام 1990م وظهرت نتائجها في عام 1991م ثم بدأت تتلاشى اثار هذه الصدمة مع بدأ تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، واما الثانية فيتضح انها كانت عام 1997م التي كانت ايجابية ففي السنة المذكورة تحول معدل التبادل التجاري من حالة تدهور إلى حالة تحسن كبيرة وهو ما يتضح اكثر في بيانات الأسعار الجارية وهي كما ذكرنا مراراً نتيجة بدأ تطبيق مذكرة التفاهم اذ سمح للعراق بتصدير كميات معينة من نفطه مقابل استيراده وفق الشروط الموضوعه من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . ولكننا في واقع الحال لا يمكن أن نعد التغييرات الكبيرة الحاصلة في معدل التبادل التجاري عام 1997م على أنها صدمة، اذ من شروط الصدمة أن يتوفر فيها عنصر المفاجأة ( غير متوقعه ) وهو ما لم يتوفر في هذه السنة، اذ أن التحسن الحاصل جاء نتيجة جهود حثيثة وخطوات مدروسة من قبل المجتمع الدولي من أجل انقاذ الوضع المعيشي المتردي جداً في العراق آنذاك، وقد ساهمت هذه الجهود في نقلة كبيرة في معدلات التبادل التجاري في عام 1997م وما بعدها .

وبلغ معدل النمو المركب لصدمة معدل التبادل التجاري للمدة ( 1990 – 2002 ) ( 102.04% )

## 2 ( صدمة معدل التبادل التجاري الثابتة للمدة ( 2003- 2021 ) م

ونظراً لارتفاع إجمالي الصادرات الناجم عن ارتفاع صادرات النفط وأسعاره بشكل أكبر من ارتفاع إجمالي الاستيرادات فإن معدلات التبادل التجاري في العراق تميزت بوجود حالات تحسن كبيرة رغم أنها انخفضت من (97.76%) عام 2003م إلى (178.765%) عام 2021م، واما بالأسعار الجارية فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (29585788.6) مليون دينار عام 2003م إلى (301439533.9) مليون دينار عام 2021م باستثناء عام 2009م نتيجة انخفاض عائدات النفط الخام التي انخفضت في ذلك

العام نتيجة للازمة المالية العالمية، وفي اعوام ( 2014-2016 ) انخفض الناتج المحلي الإجمالي وهذا التراجع بسبب تراجع أسعار النفط المصدر بشكل كبير فضلا عن تردي الاوضاع الامنية المتمثلة بالأحداث التي جرت في العراق بسبب احتلال تنظيم داعش بعض محافظات العراق وسيطرته على بعض الحقول النفطية (1)، وفي عام 2020م انخفض الناتج المحلي الإجمالي اذ كان لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية ومقررات (OPEC) نتائج سلبية عديدة على اجمالي الناتج المحلي (2) .

فيما ارتفعت الصادرات الاجمالية من (18800689) مليون دينار عام 2003م إلى (105591900) مليون دينار عام 2021م، وارتفعت الاستيرادات الاجمالية من (19231256) مليون دينار عام 2003م إلى (59067200) مليون دينار عام 2021م، وإن معدلات التبادل التجاري انخفضت بشكل كبير إلى (178.765%) عام 2021م بعد أن كانت (97.76%) عام 2003م، وتبين الأرقام بالأسعار الجارية حصول صدمتين أيضاً في معدلات التبادل التجاري الاولى عام 2008م وكانت ايجابية والثانية عام 2009م وكانت سلبية (جدول 10) .

ويتضح لنا أن عام 2009م شهد حصول صدمة سلبية في معدلات التبادل التجاري فبعد أن كان الاتجاه التصاعدي هو المسار الذي اتخذته معدلات التبادل التجاري في العراق، إلا أنه في عامي 2008 و2009م قد شهدنا حصول صدمتين متضادتين، فحصلت صدمة إيجابية في عام 2008م وصدمة سلبية في عام 2009م، الأولى نجمت عن ارتفاع قيمة الصادرات النفطية كنتيجة لارتفاع أسعارها رغم ارتفاع قيمة الاستيرادات الاجمالية التي ارتفعت في هذا العام، واما الصدمة الثانية التي كانت سلبية فكانت نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات بشكل كبير الناجم عن انخفاض أسعار النفط بسبب الازمة المالية العالمية والركود الحاصل في معظم بلدان العالم وخصوصاً الرأسمالية منها، إلا أنه بعد أن استعادت بعض الدول عافيتها فارتفعت أسعار النفط مما أدى إلى تحسن معدلات التبادل التجاري في العراق التي وصلت اقصاها عام 2007م اذ بلغت (202.42%) وهي زيادة كبيرة عن العام السابق لها (انظر جدول 10) .

وبعد أزمة 2008-2009م ظلت أسعار النفط أكثر من (100) دولار للبرميل الواحد لمعظم عامي 2011 و 2012م، ومن جانب العرض فإن عدم اليقين الجيوسياسي كان عاملاً مهماً في إبقاء الأسعار مرتفعة، بالإضافة إلى تراجع المخزونات العالمية وإن خفاض حجم الاحتياطيات، ومؤخراً فإن أداء أسعار النفط العراقي كان أفضل مؤشر من متوسط الأسعار الفورية للنفط (APSP) وكان التخفيض على أسعار النفط العراقي هو (3-4) دولار للبرميل في عامي 2009 و2010م، ومع ذلك ففي عام 2011م أصبح هذا

(1) جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للأحصاء , مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة ( 2011 - 2015 ) مديرية الحسابات القومية كانون الثاني 2007، ص 2 .  
البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , التقرير الاقتصادي السنوي , للسنوات 2014 , 2015 , 2016 , اوراق مختلفة .

(2) البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث , التقرير الاقتصادي السنوي , 2020 , ص 13 .

الفارق إيجابياً مع علاوة نسبية إلى متوسط الأسعار الفورية للنفط (APSP) البالغة (1.2) دولار لكل برميل في عام 2011م، و (1.4) دولار في عام 2012م في المتوسط، وإن هذا التطور الإيجابي يتصل بتحول الصادرات باتجاه الأسواق الآسيوية التي تقدم ميزة مقارنة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب محدودية المنافسة وبسبب النمو القوي في السوق الآسيوي .<sup>(1)</sup>

وبلغ معدل النمو المركب للمدة 2003-2021 (3.06 %) في حين بلغ معدل النمو المركب للمدة 1990-2021 (1.61 %) .

### ثانياً ( صدمة سعر الفائدة

يعد سعر الفائدة من اهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي للتحكم في مستوى النشاط الاقتصادية للتأثير في حجم الايداع والائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي إلى القطاعات الاقتصادية واهمها الاستثمارية ثم إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولكن بعض الدول تفضل قيام البنك المركزي بتثبيت سعر الفائدة لمدة طويلة نسبياً قد تصل خمس سنوات وابرزها الهند في هذا المجال، لأجل خلق نوع من الأمان والثقة في التعامل المزدوج بين السلطة النقدية من جهة والقطاع المصرفي والمؤسسات المالية من جهة أخرى، اما البعض الاخر من الدول فيتبع سياسة مرنة اتجاه سعر فائدة البنك المركزي والأكثرية من الدول تتبع السياسة المرنة<sup>(2)</sup> .

ويتحكم البنك المركزي بسعر الفائدة لكي يحقق اهدافه الاقتصادية وقد ينجح من خلال سعر الفائدة في تحقيق عوائد كبيرة على الدينار العراقي وتحويله إلى عملة جاذبة ومصدرة قوية في مواجهة التوقعات التضخمية التي عصفت بالبلاد سابقاً<sup>(3)</sup> .

### 1 ( تطور صدمة سعر الفائدة للمدة (1990-2002) م

تبين المعطيات في ( الجدول 10) تطور سعر الفائدة في العراق وإن هيكّل أسعار الفائدة في العراق خلال فترة التسعينات يتسم بالجمود والثبات فكان سعر الفائدة خلال اعوام (1990 – 1992) قد بلغ (6.13) الأمر الذي يؤشر عدم فاعلية اداة سعر الفائدة في تقدير فاعلية السياسة النقدية خلال هذه المدة بسبب ظروف حرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية الدولية والتمويل التضخمي<sup>(4)</sup> .

<sup>1</sup> ) K. Kirabaeva , F. Parodi ,and Y. Said , Approved by : Middle East and Central Asia Department , Iraq : Selected Issue , IMF , April 26 , 2013,p.6-7

<sup>2</sup> احمد بريهي علي , الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات , الطبعة الأولى , دار الكتب , موزعون ناشرون , لبنان , 2015 , 480 .

<sup>3</sup> مظهر محمد صالح , السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي , البنك المركزي العراقي , بغداد , 2012 , ص 2 .

<sup>4</sup> صبري زاير السعدي , التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني ( 1951 – 2006 ) , الطبعة الاولى , دار المدى للثقافة والنشر , 2009 , ص 446 .

ونلاحظ أن سعر الفائدة عامي ( 1993 – 1994 ) كان (6.5%) وشهد عام 1995 ارتفاعاً في سعر الفائدة إلى (7.25%) واستمر هذا السعر حتى عام 1998.

وفي عام 1999 ارتفع سعر الفائدة ارتفاعاً طفيفاً ليصبح (7.35%) واستمر هذا المستوى لسعر الفائدة حتى عام 2001، ثم انخفض في عام 2002 إلى (6.35%)، نلاحظ أن أسعار الفائدة في انخفاض والسبب في ذلك أن السلطة النقدية لم تستخدم أسعار الفائدة للتأثير في النشاط الاقتصادي او مجاراة معدلات التضخم التي كانت تعصف بالاقتصاد العراقي مما ينعكس ضعف الدور الفعّال لسعر الفائدة في اجتذاب المدخرات وسحب السيولة للحد من الضغوط التضخمية وبروز ظاهرة الاكتناز وتحول الافراد من الاحتفاظ بالعملة الوطنية إلى الاحتفاظ بالعملات الأجنبية (الدولة) (1).

ويمكن توضيح المشكلة التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي خلال فترة التسعينات هي مشكلة سيولة كبيرة داخل الجهاز المصرفي وخاصة الودائع الثابتة والتي لم تأخذ دورها في الاستثمار لأسباب كثيرة ومعقدة اهمها الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي سواء كانت اختلالات مالية ام نقدية وسوء ادارة السياسات المالية والنقدية،بالاضافة إلى عدم وجود اسواق مالية ونقدية متطورة الأمر الذي جعل أسعار الفائدة ليس لها اي دور في التأثير على الاقتصاد (2).

وبلغ معدل النمو المركب لأسعار الفائدة للمدة 1990 – 2002 (0,31%) .

## 2 ( تطور صدمة سعر الفائدة للمدة (2003-2021) م

ان أسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 اتجهت بالتغير لخضوعها لقوى السوق وانخفضت بشكل واضح استجابة لانخفاض معدلات التضخم وايضاً لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد المحلي الذي يعاني من تشوه كبير في القطاع الحقيقي المتمثل بالنتاج او الاجراءات النقدية المرتبطة بالقطاع المصرفي المشوه والغير متطور .

وعلى الرغم من التغييرات التي حصلت بعد النظام ومحاولة التحول إلى آلية السوق الا أن عمل سعر الفائدة لم يصل إلى المستوى المرغوب الذي يجعل منه مؤثراً في الاقتصاد المحلي،ويرجع سبب عدم تأثير سعر الفائدة في الاقتصاد إلى الكثير من الاسباب الاقتصادية والسياسية.

وفي ظل توجه الاقتصاد العراقي باتجاه اقتصاد السوق،لجأت السلطة النقدية ( البنك المركزي ) واعتباراً من شهر اذار 2004 إلى اصدار قرار بتحرير أسعار الفائدة،ومنح الجهاز المصرفي الحرية في تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة من خلال تفاعل قوى العرض والطلب ( باستثناء إشارة سعر فائدة

(1) ثريا الخزرجي , السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضية وتحديات الحاضر , مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 23 , 2011 , ص 12 .

(2) محمد محسن خنجر , "مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) واتجاهاته المستقبلية" (اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2010). ص 69 .

السياسة النقدية ) وهي بذلك أنهت عهد الإجراءات القسرية التي كانت معتمدة مثل وضع سقوف على الائتمان المصرفي الممنوح وتحديد الائتمان وفرض معدلات فائدة إدارية (1) .

وشهدَ عام 2003 ثبات سعر الفائدة عند المستوى السابق اذ بقي عند معدل (6,35%)، أما عام 2004 فقد انخفض سعر الفائدة إلى (6%)، أن سعر الفائدة على الائتمان بالرغم من انخفاضه لم يشجع على الاستثمار من خلال طلب الائتمان لسبب عدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار وعدم توفر نظام مؤسستي وبنى تحتية سليمة وضعف الاستقرار السياسي .

ثم عاود سعر الفائدة الارتفاع في عام 2005 ليصبح (7%)، واستمر هذا الارتفاع في سعر الفائدة حتى عام 2007 وبلغ (20%)، وهذا الارتفاع في أسعار الفائدة كان نتيجة سعي البنك المركزي للوصول إلى أسعار فائدة توازنية فضلا عن التأثير في مستويات التضخم التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب التقلبات في القطاع الحقيقي (2). إلا أن هذا الاجراء أدى إلى آثار سلبية في القطاع الخاص إذ أدى إلى احجام المستثمرين عن الاقتراض بسبب الفوائد المرتفعة فضلاً عن تردي الاوضاع الامنية .

وقد انخفض سعر الفائدة عام 2008 إلى (16.75%)، واستمر البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة إلى (8.83%) في عام 2009، ثم انخفض إلى (6.25%) في عام 2010، اذ بلغ عام 2011 (6%)، وابقى البنك المركزي سعر الفائدة ثابتاً عند مستوى (6%) خلال الاعوام 2012-2015 وبسبب هذا الاستقرار خلال هذه الاعوام هو سعي البنك المركزي لتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المصرفي وخاصة في المجالات الاستثمارية للقطاع الخاص المطلوب بأسعار فائدة متدنية (3) .

أما خلال اعوام 2016-2021 فقد شهد سعر الفائدة انخفاضاً اذ بلغ (4%) وجاء هذا الانخفاض انسجاماً مع توجهات السياسة النقدية واستجابتها ذات المرونة العالية المتبعة في اسناد التنمية الاقتصادية وهذا الانخفاض كان له دورٌ كبير في جذب الاستثمارات إلى داخل البلد، الامر الذي عزز من تحسن القوة الشرائية للعملة العراقية (4) وبلغ معدل النمو المركب للمدة 2003-2021 (-2.28%) في حين بلغ معدل النمو المركب للمدة 1990-2021 (-1.27%) .

(1) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، العراق ، بغداد ، 2012 ، ص 145-146 .

(2) نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 22، 2012، ص 58.

(3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص 36.

(4) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2016 ، ص 29 .

### ثالثاً ( صدمة سعر الصرف

يستخدم البنك المركزي سعر الصرف كأحد الأدوات المهمة لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي واحتواء الضغوط التضخمية (1)، ويتحدد سعر الصرف التوازني من خلال تفاعل قوى السوق العرض والطلب، أما فيما يخص الاقتصاد العراقي فقد انعكس في هيمنة القطاع النفطي وتراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى مما أدى إلى تراجع أهمية ومساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية وتأثيرها السلبي في العرض المحلي ومن ثم ارتفاعاً في معدلات التضخم المحلي، و الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الطلب ولسد النقص الحاصل في هذا العرض، وبما أن أسعار الاستيرادات مقومة بالعملة الأجنبية الامر الذي يؤدي إلى التحكم بسعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار كأداة لتخفيض معدل التضخم، وهذا الاستيراد انعكس سلباً في القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية وما له من تأثير سلبي في التشغيل. واستنزاف رصيد الاحتياطيات الدولية.

#### 1 ( تطور صدمة سعر الصرف للمدة ( 1990- 2002 ) م

إنتم سعر الصرف للدينار العراقي بالازدواجية فبالإضافة إلى السعر الرسمي الذي يعد سعراً مركزياً لتقييم جميع إيرادات الخزينة العامة بما فيها المعاملات الحكومية فإنه يوجد هناك السعر الموازي (\*). وفي عقد التسعينات أثر انغلاق التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ للعراق ومعاملاته الرسمية مع العالم الخارجي وانعدام مصادر العرض الأساسية من العملة الأجنبية جراء توقف الصادرات النفطية وتجميد الأرصدة العراقية في الخارج، ثم فيما بعد قد انفتح الاقتصاد المحلي على القوى الخارِجِيَّةِ مجدداً من خلال التوسيع في أساليب الاستيراد من دون تحويل خارجي بأشكال محددة أخرى لا تتعدى عمليات المفاضلة في إطار التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ الحدودية أو اتفاقيات التَّجَارَةِ الْمَقَابِلَةِ وغيرها من صور الانكشاف نحو الخارج تحت وطأة وتأثير الندرة في عرض العملات الأجنبية، ومع ثبات قيمة الدينار العراقي والمغالاة في معدلات الصرف إزاء العملات الأجنبية احتلت السوق الموازية ( السوق الثانوية غير القانونية للصرف) مكانها البارز في النشاط الاقتصادي والتمويلي واستطاعت استقطاب حيازات المقيمين من النقد الأجنبي وإشاعة ( نظام

<sup>1</sup> ( حاتم جورج حاتم ، دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار واشكالية السياسة النقدية في العراق ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 59- 60 ، 2012 ، ص 13 .

(\* سعر الصرف الموازي ( سعر السوق السوداء ) : يتقرر يوميا تبعا لقوى السوق ويستخدم على نطاق واسع محليا وخارجيا خاصة من قبل القطاع الخاص، علما أنه يجري بالخفاء ولا يعترف به من قبل الدولة .  
للمزيد من التفاصيل أنظر :

- د.سامي فاضل عطو، حول تعددية أسعار الصرف وأثارها الاقتصادية، المؤتمر العلمي الثاني، بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص٦٥.

مرن للصراف الأجنبي )، وبات في كل الأحوال معياراً ومؤشراً للوقوف على حجم الاختلالات في التوازنات الكلية للاقتصاد وعلى المستويين الداخلي والخارجي للاقتصاد (1).

يوضح الجدول (10) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي اتجاه الدولار، وهناك ملامح الابتعاد الكبيرة بين سعر الصرف الرسمي والموازي وخلال عقد التسعينات، اذ ولد الافراط في الاصدار النقدي الجديد نتائج سلبية على سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار، وكان سعر الصرف الرسمي في عام 1990 بلغ (0.31) دينار لكل دولار وبلغ سعر الصرف الموازي (4) دينار لكل دولار، واستمر سعر الصرف الرسمي ثابتاً لغاية 2002 كون أن نظام الصرف المتبع في تلك المدة هو نظام الصرف الثابت ومن ثم فإن النمو المركب للمدة 1990-2002 لسعر الصرف الرسمي سيكون (صفرًا) والموازي يكون (74.60 % )، في حين حقق سعر الصرف الموازي ارتفاعات متتالية وواسعة خلال الفترة (1991 – 1995) حتى بلغ (10 – 1674) دينار/ دولار، فتضاعف نهاية العام الأخير (2). على خلاف ذلك انخفض سعر الصرف الموازي عام (1996) اذ بلغ (1170) دينار/ دولار، بسبب السياسات الحكومية والاقتصادية الخاطئة وظروف الاقتصاد العراقي، ثم عاود سعر الصرف الموازي بالارتفاع عام (1997 - 1999) فبلغ (1471 – 1972) دينار/ دولار، وحصل هذا بعد توقيع مذكرة التفاهم للعراق مع الامم المتحدة لكبح جماح التضخم الذي كان يعاني منه الاقتصاد العراقي، والسماح بفتح شركات للتوسط في بيع وشراء العملات الاجنبية وقرار قواعد جديدة يتم بموجبها فتح حسابات مصرفية بالعملة الاجنبية، وارتفع سعر الصرف الموازي في عام (2002) إلى (1957) دينار/ دولار.

ونظراً لاتساع التعامل في الأسواق الموازية وللسيطرة على حيازات العملات الأجنبية ولتشجيع تدفقها من المقيمين في الخارج ولتقليل ظاهرة هروب رؤوس الأموال للخارج لجأت الحكومة إلى الاعتراف بالسعر الموازي عندما تبنت السياسة النقدية (مبدأ التحرير المالي) إذ دمج النشاط الثانوي للسوق الموازي للصراف بمجمل الاقتصاد الكلي وتم وضع الإطار القانوني والمؤسسي لذلك (3).

## 2) تطور صدمة سعر الصرف للمدة (2003-2021) م

ومن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي لتحقيق الإستقرار الإقتصادي في قيمة العملة المحلية هو اصدار عملة ذات شكل جديد بدل الشكل القديم وعند دخول الشكل الجديد للعملة إلى التداول لاقت قبولاً عاماً من الجمهور بسبب قوتها الشرائية المرتفعة وصعوبة التزوير، وعمل الشكل الجديد للعملة

(1) مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف، هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، 2001، ص 36.

(2) مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف، هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، المؤتمر العالمي الثاني، بيت الحكمة، 2001، ص 36.

(3) سامي فاضل عطا، حول تعددية أسعار الصرف وآثارها الاقتصادية، دراسات في الاقتصاد العراقي، مصدر سابق، ص 65.

العراقية إلى التقليل من ظاهرة الدولار التي كانت منتشرة بشكل كبير نتيجة فقدان الثقة في العملة المحلية، فضلاً عن الرواتب التي كانت تدفع بالدولار الأمريكي بعد عام 2003 (1) .

لم يشهد سعر صرف الدينار العراقي في عام 2003 تحسناً كبيراً بسبب الفوضى وعدم وجود سياسة اقتصادية متبعة آنذاك، فشهد عام 2003 ارتفاعاً في سعر الصرف الرسمي إلى (1836) دينار لكل دولار، جاء هذا الارتفاع نتيجة إعادة تقييم سعر صرف الدينار العراقي بعد حرب الخليج الثالثة في حين انخفض سعر الصرف الموازي فبلغ (1936)، وعام 2004 شهد انخفاضاً في سعر الصرف الرسمي وبلغ (1453) دينار لكل دولار، مع انخفاض سعر الصرف الموازي فبلغ (1462)، بسبب قيام البنك المركزي استبدال العملة وتشريع قانون البنك المركزي رقم (56) لعام 2004 تمكن البنك المركزي ومن خلال القانون المذكور من المحافظة على استقرار سعر الصرف اذ وضع مزاد العملة الاجنبية النهاية للتقلبات في سعر صرف الدينار التي عانت منها المدة قبل عام 2003، أذ ساهم في تحقيق التوازن ما بين الطلب على العملة الاجنبية وعرض العملة الاجنبية مما ادى إلى تحسن واستقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (2) .

ان البنك المركزي استمر في تحسين سعر الدينار مقابل الدولار فبلغ عام 2005 سعر الصرف الرسمي (1469)، مع ارتفاع سعر الصرف الموازي فبلغ (1478) دينار لكل دولار .

أما في الاعوام (2006-2008) فقد حقق سعر الصرف الرسمي انخفاضا بلغ (1467) (1193)، مع انخفاض سعر الصرف الموازي فبلغ (1396) (1180) دينار لكل دولار وهذا التراجع في أسعار الصرف بسبب سعي البنك المركزي لتحسين قيمة العملة المحلية من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية وتوفير العرض المناسب من الدولار من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة النمو نحو التقدم وكذلك استقرار الوضع الامني على العموم في البلد (3) .

كذلك استمر البنك المركزي العراقي خلال الأعوام 2009-2011 بالمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي عند سعر بلغ (1170) دينار لكل دولار، مع ثبات سعر الصرف الموازي خلال عامي (2009-2010) فبلغ (1185) في حين ارتفع سعر الصرف الموازي عام (2011) فبلغ (1217) دينار لكل دولار، نتيجة استخدام ادوات السياسة النقدية المنسقة وتوازن في حجم الاحتياطي الاجنبية عن طريق استعمال سعر الصرف بوصفه اداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في

<sup>1</sup> صباح نوري عباس صباح , اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 17 , 2008 , ص 68 .

<sup>2</sup> سنان الشبيبي، (ملاحم السياسة النقدية في العراق ) ، (صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2007، ص 5) .

<sup>3</sup> عبد الحسين جليل الغالي ويلي بديوي، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وسعر الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 28، 2013، ص 228.



القيمة الخَارِجِيَّة للدينار العراقي وكذلك نتيجة تأرجح في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية بين الزيادة والانخفاض جميعاً باستثناء قطاع الخدمات الذي كان ينمو بصوره ملحوظة<sup>(1)</sup>.

أما في عام 2012 فقد انخفض سعر الصرف الرسمي إلى (1166) دينار لكل دولار، بسبب الظروف الخَارِجِيَّة التي اتسمت بشدتها وتزامن ذلك مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق، فضلاً عن المضاربة في السوق الموازي وتهرب العملة الاجنبية للاستفادة من فروق سعر صرف الدولار، وأدّت تلك الظروف إلى زيادة الطلب على الدولار الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي .

واستمر سعر الصرف الرسمي مستقراً حتى عام 2014 مع تقلب سعر الصرف الموازي نتيجة سعي البنك المركزي لتحسين القوة الشرائية للدينار العراقي اذ يعزى ذلك إلى قيام البنك المركزي العراقي بفرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسل الأموال والتدفقات الخَارِجِيَّة غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية<sup>(2)</sup>، وشهد عام 2015 ارتفاعاً في سعر الصرف الرسمي إلى (1167) دينار لكل دولار، واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2017 اذ بلغ (1184) دينار لكل دولار، في حين ارتفع سعر الصرف الموازي عامي (2015-2016) فبلغ (1216) (1303) دينار لكل دولار على خلاف عام 2017 انخفض سعر الصرف الموازي فبلغ (1251)، وكان سبب ارتفاع سعر الصرف نتيجة مساهمة الظروف ( ارتفاع أسعار النفط وزيادة الاحتياطات ) فضلاً عن السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي من خلال دعم الدينار العراقي<sup>(3)</sup>.

وشهد سعر الصرف الرسمي انخفاضاً فبلغ (1182) دينار لكل دولار لعامي (2018 - 2019)، أما سعر الصرف الموازي تقلب فبلغ (1195) (1202) دينار لكل دولار، حيث نجح البنك المركزي في تخفيض سعر صرف الموازي مستهدفاً استقرار المستوى العام للأسعار .

وفي عامي (2020-2021) ارتفع سعر الصرف الرسمي فبلغ (1304) (1450) دينار لكل دولار، مع ارتفاع سعر الصرف الموازي فبلغ (1351) (1474)، نتيجة الازمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانتشار جائحة كورونا وتغير أسعار النفط الخام، من جانب اخر بات سعر الصرف لا يتناسب مع التطورات الاقليمية وعملية الاصلاح الاقتصادي ( اصلاحات الورقة البيضاء \* )

<sup>1</sup> ( البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2012، ص 18 .

<sup>2</sup> ( البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص 40.

<sup>3</sup> ( سوسن كريم هودان الجبوري، التحليل الكمي لمزادات العملة الأجنبية وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2000 - 2013) باستخدام نموذج كرانجر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 13، الاصدار 36، 2015، ص 59 .

\* ( اصلاحات الورقة البيضاء : تحقيق الاستقرار المالي المستدام ومنح فرصة لتحقيق الإصلاحات الهيكلية الأخرى، و تحقيق اصلاحات اقتصادية استراتيجية وتوفير فرص عمل مستدامة، و تحسين البنى التحتية الأساسية، توفير الخدمات الأساسية وحماية الشرائح الهشة اثناء عملية الإصلاح وبعده .

(1) , حيث أن قرار خفض قيمة العملة المحلية من البنك المركزي عام 2021 جاء للمحافظة على الاحتياطات الاجنبية تشجيعاً للإنتاج الوطني (2) .  
وكما بلغ معدل النمو المركب لسعر الصرف الرسمي والموازي للمدة 2003-2021 ( -1.17 % ،  
1.35 - % )، وقد سجل سعر الصرف الرسمي والموازي نمواً مركباً للمدة 1990-2021 مقداره (28.85 % ،  
19.39 % ) .

#### رابعاً ( صدمة التضخم المستورد

تعتبر ظاهرة التضخم المستورد من أكثر الظواهر المعروفة اقتصادياً، وتلك الظاهرة تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار باستمرار من جراء فائض في الطلب الكلي أو ارتفاع التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية، وهو المفهوم الذي يمكن استنتاجه من تعريف الباحث Grezgorz الذي يرى أن " التضخم المستورد عبارة عن تلك الظاهرة التي تعبر عن المستوى العام للأسعار الناجمة في التحليل النهائي عن فائض في الطلب الكلي عن العرض أو ارتفاع تكلفة مدخلات العملية الإنتاجية القادمة من الشركاء الأجانب " (3) .

#### 1) تطور صدمة التضخم المستورد خلال المدة (1990-2002)

نلاحظ من خلال جدول (10) ان التضخم المستورد في العراق بلغ (0.598665475) في عام 1990، وانخفض التضخم المستورد في عام 1991 ليصل إلى (0.224988199) ، واستمر بالانخفاض ليصل في عام 1997 إلى (0.000421192) وذلك بسبب فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق وانخفاض الاستيرادات إذ بلغت في عام 1995 (898.65) مليون دينار وعاود التضخم المستورد بالارتفاع اثر توقيع العراق مذكرة التفاهم الخاصة بالنفط مقابل الغذاء والدواء مع الأمم المتحدة عام 1996، اذ ارتفع التضخم المستورد عام 1998 ليصل إلى (0.000461252) انخفض عامي 1999 - 2000 إلى (0.000249559) (0.00023395) والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض التضخم العالمي مع زيادة الاستيرادات إذ بلغت (3421.44) مليون دينار، حيث في عام 2001 ارتفع التضخم المستورد فبلغ (0.000321867) والسبب يعود لزيادة الاستيرادات إذ بلغت (3466.04) مليون دينار، فضلاً عن ذلك

<https://baghdadtoday.news/135408-.html>

<sup>1</sup> البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، 2020، ص 8 .

<sup>2</sup> البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2021، ص 4 .

<sup>3</sup> شقبقب عيسى، بن زيان راضية، " أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر "، مجلة البحوث، العدد 11، الجزء الثاني، جامعة الجزائر 3، ص 91 .

ارتفاع معدل التضخم العالمي إلى (3.8366) ، في حين انخفض التضخم المستورد في عام 2002 ليصل إلى (0.000216292) .

وقد بلغ معدل النمو المركب للمدة 1990-2002 ( -8.77 % ) .

## 2 ( تطور صدمة التضخم المستورد خلال المدة (2003-2021) )

يلاحظ من الجدول (10) انه في عام 2003 بلغ التضخم المستورد (1.966300449) وذلك بسبب زيادة الاستيرادات والانفتاح الاقتصادي فضلاً عن انخفاض العرض بسبب تخريب البنى الإنتاجية المحلية مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (29585788.6) مليون دينار في نفس العام، واستمر التضخم المستورد بالارتفاع والانخفاض اذ بلغ عام 2005 (1.930862022)، واستمر الانخفاض حتى عام 2007 فقد انخفض التضخم المستورد إلى (1.059215098) وذلك بسبب الوضع الأمني المتردي وما رافقه من أحداث في تلك المدة مما أدى إلى انخفاض الاستيرادات في أعوام ( 2005-2007 ) فبلغت (34568508) و(24542780) على التوالي، وشهد التضخم المستورد ارتفاعاً في عام 2008 اذ بلغ (2.380721865) وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي إلى (8.95) في نفس العام والسبب في ذلك هي الأزمة المالية العالمية، ثم انخفض التضخم المستورد في عام 2009 إلى (1.088769974) واستمر بالانخفاض ليصل إلى (0.318884911) في عام 2016 والسبب في ذلك يعود إلى استهداف السياسة النقدية التضخم والعمل على استقرار أسعار الصرف وذلك من خلال النافذة الواحدة (مزداد العملة) .

وإن التضخم المستورد عاود الارتفاع لعامي ( 2017-2018 ) فبلغ ( 0.445188635 ) (0.490244522) للعامين المذكورين، حيث تم احتواء هذا التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ونجاحها في استيعاب الصدمات الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد<sup>(1)</sup>، فيما شهد عامي (2019-2020) انخفاض التضخم المستورد فبلغ (0.544188134) (0.548781731).

كما ان الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية قد ادى إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمي، حيث تعد كمية العرض المتاحة وحجم الطلب اليومي عليها الركيزة الأساسية لتحديد النفط الخام، فإذا بقيت كمية العرض والإنتاج اليومي أعلى من حجم الطلب فسيتم ضبط أسعار النفط، إذ أدى الارتفاع التدريجي لأسعار النفط في عام 2021 والتي بلغت من هذا العام (71) دولار للبرميل، إلى اتخاذ معدل التضخم العالمي منحني تصاعدي بفعل المضاربات المختلفة على السلع العالمية، وبفعل الكتل النقدية الضخمة التي تم ضخها في الاسواق لمعالجة تداعيات كورونا، الأمر الذي ساهم بارتفاع مستوى التضخم العالمي للغذاء

<sup>1</sup> ( البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2018 ، ص 10.

<http://www.cbi.iq>

إلى نحو (40%)، وهذا الارتفاع في الأسعار والتضخم يساهمان في ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار المؤدي إلى المزيد من ارتفاع معدلات التضخم والذي تستورده الدول النامية من الدول الصناعية من خلال سلّتها الاستيرادية، وقد تم احتساب اتجاه التضخم المستورد في العراق بين الفترة (1990 - 2021) (الجدول (10) لمعرفة تأثير ارتفاع أسعار النفط العالمية عليه، حيث سجل معدل التضخم المستورد لعام 2021 نسبة (0.684866275%) مقابل (0.548781731) لعام 2020 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المستوردات من بلدان المنشأ والتي تحتوي اقتصاداتها تضخماً ملحوظاً نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية كسبب رئيسي .

كما يلاحظ أن الأهمية النسبية لمكونات الرقم القياسي الرئيسة الاغذية والمشروبات غير الكحولية) و السكن المياه، الكهرباء والغاز) قد سجلت ارتفاع في الرقم القياسي للسلة الإنفاقية للمستهلك، وذلك بسبب ارتفاع أسعار مجاميع أقسام ( الفواكه والخضار والحبوب واللحوم والألبان والبيض) والتي ارتفعت أسعارها عالمياً بسبب انتكاسات الحصاد والطلب القوي من جانب الصين واضطرابات سلسلة التوريد، حيث يتم توفير أغلب هذه الاقسام في الاسواق العراقية عبر السلة الاستيرادية، فضلاً عن ارتفاع امدادات المياه والكهرباء بسبب ارتفاع اجور اشتراك المولدات في اغلب محافظات العراق في فصل الصيف، فيما ساهمت مجموعة النقل من سلة المستهلك الإنفاقية مسجلة ارتفاعاً وذلك بسبب زيادة عدد المسافرين عبر الخطوط الجوية العراقية وللرحلات الداخلية والخارجية، فضلاً عن زيادة عدد سيارات القطاع الخاص، وسجلت تزايد في مجاميع الملابس والاحذية والتجهيزات والمعدات (1) .

وقد بلغ معدل النمو المركب لصدمة التضخم المستورد للمدة (2003 – 2021) (-5%) اما معدل النمو المركب لمدة الدراسة فقد بلغ (0%) .

<sup>1</sup> ( البنك المركزي العراقي , دائرة الإحصاء والأبحاث , التقرير الاقتصادي السنوي 2021 , ص 13 .

جدول رقم (10)

تطور مؤشرات صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ وَالنَّشَاطِ الْاِقْتِصَادِي فِي الْعِرَاقِ خِلالِ الْمُدَّةِ ( 1990 - 2021 ) م (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	التضخم العالمي	الاستيرادات بالأسعار الجارية	التضخم المستورد	صدمة معدل التبادل التجاري بالأسعار الثابتة	صدمة سعر الفائدة	صدمة سعر الرسمي	الدينار العراقي مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي (الموازي)
1990	55926.5	8.0635	4152.2	0.598665475	104.7733732	6.13	0.31	4
1991	42451.6	8.9969	1061.6	0.224988199	51.60135644	6.13	0.31	10
1992	115108.4	7.6361	1541	0.102227380	43.50421804	6.13	0.31	21
1993	321646.9	7.1446	1509	0.033518748	16.10337972	6.5	0.31	74
1994	1658325.8	10.2479	833.53	0.005150937	64.14886087	6.5	0.31	456
1995	6695482.9	9.0774	898.65	0.001218345	67.89072498	7.25	0.31	1674
1996	6500924.6	6.5261	914.72	0.000918262	93.94459507	7.25	0.31	1170
1997	15093144	5.5541	1144.58	0.000421192	173.3841234	7.25	0.31	1471
1998	17125847.5	5.0973	1549.71	0.000461252	148.9672261	7.25	0.31	1620
1999	34464012.6	3.0419	2827.44	0.000249559	143.6359392	7.35	0.31	1972
2000	50213699.9	3.4335	3421.44	0.00023395	170.2557987	7.35	0.31	1930
2001	41314568.5	3.8366	3466.04	0.000321867	115.4242305	7.35	0.31	1929
2002	41022927.4	2.908	3051.22	0.000216292	124.4616907	6.35	0.31	1957
2003	29585788.6	3.025	19231256	1.966300449	97.76110827	6.35	1836	1936
2004	53235358.7	3.518	30951806	2.045415982	83.60717304	6	1453	1462
2005	73533598.6	4.1073	34568508	1.930862022	100.7011729	7	1469	1478
2006	95587954.8	4.2672	32287203	1.441352657	138.7114362	10.42	1467	1396
2007	111455813.4	4.8102	24542780	1.059215098	202.4289221	20	1255	1214
2008	157026061.6	8.95	41769316	2.380721865	182.0118816	16.75	1193	1180

الفصل الثالث : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي

1185	1170	8.83	94.98458277	1.088769974	48569040	2.9286	130642187	2009
1185	1170	6.25	117.8731641	1.061092915	51380550	3.3469	162064566	2010
1217	1170	6	166.6861912	1.24105305	55929510	4.8224	217327107	2011
1222	1166	6	159.6600346	1.008177228	68800996	3.7253	254225490.7	2012
1222	1166	6	151.2544441	0.662978202	69200934	2.6211	273587529.2	2013
1206	1166	6	157.9272994	0.546057622	62004382	2.3463	266420384.5	2014
1216	1167	6	106.9110602	0.386578599	56027670	1.4343	207876191.8	2015
1303	1182	4	120.7261459	0.318884911	40433856	1.55	196536350.8	2016
1251	1184	4	148.4780478	0.445188635	45898944	2.192	225995179.1	2017
1195	1182	4	188.8228092	0.490244522	54059952	2.4387	268918874	2018
1202	1182	4	140.3299047	0.544188134	68719116	2.1869	276157867.6	2019
1351	1304	4	97.25649013	0.548781731	62787600	1.921	219786798.4	2020
1474	1450	4	178.7657109	0.684866275	59067200	3.4951	301439533.9	2021
								معدل النمو السنوي المركب %
19.39	28.85	-1.27	1.61	0				للمدة 2021-1990
74.60	0	0.31	1.56	-9				للمدة 2002-1990
-1.35	-1.17	-2.28	3.06	- 5				للمدة 2021-2003

المصدر : التقرير والنشرات التي تصدر من وزارة التخطيط و المالية و هيئة البنك المركزي لسنوات متفرقة :  
 - تم تثبيت معدل التبادل التجاري بالاستناد إلى الرقم القياسي للمستهلك كأساس 2007 .  
 (\* تم الاعتماد على العلاقة التالية في قياس التضخم المستورد ( التضخم المستورد =  $\frac{\text{قيمة الاستيرادات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$  )

## المطلب الثالث : تحليل بعض مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في العراق .

### اولاً ( النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)

ويقصد بمفهوم النمو الاقتصادي حدوث الزيادة المستمرة في الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي في ظل التشغيل الكامل، وزيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الإجمالي عبر الزمن عن طريق تخصيص وتقسيم العمل واستخدام الموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجية المتاحة واستخدامها بشكل شامل خلال مدة زمنية معينة.

والنمو الاقتصادي لا يعني الزيادة في الناتج القومي فقط، بل وإنما لابد أن يحدث معه زيادة في متوسط دخل الفرد أي أن معدل النمو لابد أن يكون أعلى من معدل النمو السكاني لذلك (1) :

### 1 ( تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (1990-2002)

ويتضح من بيانات جدول (10) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2007 انخفض من (219275524.87) مليون دينار عام 1990م إلى (190804313.49) مليون دينار عام 2002م، وبلغ معدل نموه السنوي المركب (1.24-%) للمدة 1990-2002م، وسبب ذلك يعزى إلى انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة عن ضعف انتاج العراق وتصديره من النفط الخام بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليه من الأمم المتحدة عقب غزو العراق للكويت عام 1990 .

### 2 ( تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2003-2021)

اذ يشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2007م من (110808197.00) مليون دينار عام 2003م إلى (184592488.61) مليون دينار عام 2021م، في حين شهدت أعوام (2009 - 2014) انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويعود انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009م بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار السلع ومنها المستوردة .

اما عام 2014م فيعود انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب تراجع أسعار النفط المصدر بشكل كبير فضلا عن تردي الأوضاع الامنية المتمثلة بالأحداث التي جرت في العراق بسبب احتلال تنظيم داعش بعض محافظات العراق وسيطرته على بعض الحقول النفطية (2)، وسجل عام 2020 انخفاض الناتج

(1) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2007، ص ٤٦٦ - 467 .

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2011 - 2015) مديرية الحسابات القومية كانون الثاني 2007، ص 2 .  
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات 2014، 2015، 2016، اوراق مختلفة .

المحلي الإجمالي اذ كان لجائحة كورونا وإنخفاض أسعار النفط العالمية ومقررات (OPEC) نتائج سلبية عديدة على إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة<sup>(1)</sup>، وبلغ معدل النمو المركب السنوي للمدة 2003-2021 ما نسبته (2.58%)، أما معدل النمو المركب لمدة الدراسة فقد بلغ ( -0.51 % ) .

### ثانياً ( العجز/الفائض في الموازنة

ان الإيرادات العامة تعكس استمرار اعتماد الموازنة العامة على عوائد صادرات النفط الخام واستمرار الاختلال الهيكلي المزمّن في الاقتصاد العراقي وتكريس الطابع الريعي احادي الجانب له، وحاجته الماسة لتنويع مصادر توليد الدخل. ولن تتوقف نتائج اختلال هيكل إيرادات الموازنة العامة على هذا الجانب فقط بل وعملت على اعاقه كل الاجراءات والسياسات الهادفة إلى الشروع بإصلاح اقتصادي حقيقي وبما يفضي إلى تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد متنوع قائم على معايير سليمة للإنتاجية والحساب الاقتصادي والاقرار بدور فاعل للقطاع الخاص، إذ وليس من الصحيح أن تتحول عملية إعداد تقديرات الموازنة العامة ومناقشتها وقرارها دالة لحصيلة صادرات العراق من النفط الخام، كونها تصبح عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية<sup>(2)</sup> .

حيث أن الإنفاق العام هو مبلغ نقدي، يخرج من ذمة شخص عام ( دولة ) بهدف تحقيق منفعة عامة وبذلك فإن عناصر الإنفاق العام يتحدد بانه : مبلغ نقدي، شخص عام يتولى الإنفاق، ومنفعة عامة تكون هدفا لهذا الإنفاق<sup>(3)</sup> .

ان الإنفاق العام بعد أن يقر في الموازنة العامة، فإنه يتوزع على الإنفاق الجاري و الاستثماري والتحويلي فضلاً عن تخصيص مبالغ كبيرة إلى شبكة الحماية للضمان الاجتماعي والتي تذهب إلى الطبقات الفقيرة والمتضررة<sup>(4)</sup>، بمعنى آخر يتم انفاقه ضمن البرامج والاهداف الاقتصادية المرسومة إلى شراء السلع والخدمات لمختلف المرافق والدوائر العامة وبعضه ينفق من اجل استقطاب الاستثمارات الداخلية والخارجية، لكي ينتعش الاقتصاد العراقي في الأمد المتوسط او الأمد الطويل مثل الاستثمارات في النشاط الاستخراجي المتمثل في استخراج النفط وغيرها من

(1) البنك المركزي العراقي , دائرة الاحصاء والابحاث , التقرير الاقتصادي السنوي , 2020 , ص 13 .  
(2) عماد محمد العاني، اصلاح قطاع المالية العامة في العراق ( دراسة استشرافية )، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، . السنة التاسعة، العدد ( 82 )، السنة / 2011، ص 2 .

(3) عادل العلي، المالية العامة، ج 1، الطبعة الاولى، دار اثراء للنشر، عمان، الاردن، 2011، ص 38.

(4) فراس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي . . . فرص وتحديات ( دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية الجامعة ، العدد 27 ، 2011 ، ص 38 .



المشاريع، وكذلك بعضه ينفق في مجال تحقيق الضمان الاجتماعي مثل رواتب المتقاعدين . . . وغيرها (1) .

### 1 ( العجز/الفائض بالموازنة في العراق للمدة (1990-2002) :

فيما يتعلق باستجابة السياسة المالية قبل عام 2003م نلاحظ عند حصول صدمة التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ، ان الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة انخفضت من (33291346.35) مليون دينار عام 1990م إلى (5785282.51) مليون دينار عام 1991م ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع العائدات النفطية كون أن العراق يعتمد بشكل كبير جداً على سلعة النفط الخام في تمويل موازنته العامة واستمر الانخفاض إلى أن تم السماح للعراق بتصدير اول دفعة من نفطه الخام عام 1996م، واخذت الإيرادات العامة بالارتفاع بشكل مضطرد لتصل إلى (8625976.74) مليون دينار عام 2002م على الرغم من أن إيرادات النفط لم تستطع الوصول بإجمالي الإيرادات إلى ما كانت عليه عام 1990م، فيما تميزت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض مستوياتها التي لم تتجاوز (4.8%) بعد عام 1991م وصولاً إلى عام 2002م، وبلغ معدل النمو السنوي المركب للإيرادات العامة (-11.44%) للمدة 1990-2002م .

اما النفقات العامة بالأسعار الثابتة فبلغت (55592745.25) مليون دينار في عام 1990م، ثم انخفضت من (23941600.80) مليون دينار عام 1991م إلى (15008962.79) مليون دينار عام 2002م، فيما اخذت نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض تدريجياً فبلغت عام 2002 ما نسبته (7.86%)، وبلغ معدل نموها السنوي المركب (-9.99%) للمدة 1990-2002م .

واخذت حالة الموازنة العامة بالتحسن نتيجة تقليص النفقات العامة (سياسة ترشيد الإنفاق العام) اذ تم اعتماد الحكومة العراقية آنذاك في تمويل نفقاتها العامة على برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء وانخفضت الأجور التي تدفعها الحكومة إلى أدنى مستوياتها بالإضافة إلى ضالة العاملين في المؤسسات الحكومية وحتى العاملين في المجال العسكري رغم اعدادهم الكبيرة الا أن رواتبهم تميزت بالانخفاض في عقد التسعينات وهو ما لم يكلف الحكومة العراقية كثيراً، وكذلك توقفت الاستثمارات مما ساهم في خفض النفقات الاستثمارية كذلك، لذا فإنه على الرغم من استمرار وجود حالة عجز في الموازنة العراقية على طول المدة 1990-2002م الا انه اخذ بالانخفاض شيئاً فشيئاً حتى بلغ (-6382986.05) مليون دينار في عام 2002م بعد أن كان (-22301398.90) مليون دولار عام 1990م (انظر جدول 11، 12) .

ولم يختلف الحال عما هو عليه بالأسعار الجارية فانخفضت الإيرادات العامة من (8491) مليون دينار عام 1990م إلى (5047) مليون دينار عام 1992م وفي حين بلغ التضخم هذه السنة (85.71%) ومع بدأ

(1) نجم عبد عليوي ، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق للمدة ( 2003-2007 ) ، جامعة الكوفة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، ص 11 - 12 .

الاتفاق على مذكرة التفاهم بدأت الإيرادات العامة بالزيادة (سياسة تفعيل الإيرادات الضريبية) فوصلت إلى (1854585) مليون دينار عام 2002م، فيما ازدادت النفقات العامة من (14179) مليون دينار عام 1990م إلى (690784) مليون دينار عام 1995م، في حين انخفضت النفقات العامة عام 1996م إلى (542542) مليون دينار ثم اخذت النفقات العامة بالارتفاع ولو بشكل بسيط جداً إلى أن بلغت (3226927) مليون دولار عام 2002م وارتفعت نتيجة لذلك أقيام العجوزات الحاصلة في الموازنة العراقية من (-5688) مليون دينار عام 1990م إلى (-1372342) مليون دينار عام 2002م، حيث أن انخفاض العجوزات في الأعوام (1996-1997-1999) لم تساهم فيه الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية التي بدأت بالتحسن منذ عام 1995م والتي كانت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جداً، وإن ما هو اعتماد العراق على مصادر تمويل خارجية عن طريق الاقتراض من الخارج وكذلك اعتماده على مصادر تمويل داخلية تمثلت بطبع النقود الورقية بدون غطاء (الإصدار النقدي الجديد) وهو ما ساهم في حصول ارتفاعات كبيرة في معدلات التضخم كما رأينا .

فبعدما عطلت الحرب بين العراق وإيران والعقوبات الاقتصادية للأمم المتحدة مبيعات النفط العراقية فإن الحكومة قد خسرت مصدر دخلها الرئيسي، وإن الأموال التي تم جمعها من الإيرادات الضريبية لم تبلغ سوى اقل من (3%) من الناتج المحلي الإجمالي، وإن الدخل لأنشطة الحكومة مثل الأجور المتحققة في الشركات المملوكة للدولة (التي تدخل نسبة من ارباحها إلى موازنة الدولة) كانت معفاة من الضرائب فيما كانت الشركات الصغيرة تقوم بدفع الضرائب فقط اذا ادت عملاً مشتركاً مع الحكومة، وخفضت جميع الشركات فواتير ضرائبها بالتهرب من الضريبة عن طريق عدم الإبلاغ عن مستويات دخولهم ومستويات التوظيف، وجمعت الحكومة أيضاً بعض الإيرادات من ضرائب المبيعات (وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد في العراق ضريبة مبيعات بمعناها الواسع وإنما فقط تفرض على مبيعات الفنادق الممتازة والدرجة الأولى) ولكن تلك الإيرادات كانت أيضاً مصدراً صغيراً للأموال، بالإضافة لذلك كانت الدولة مثقلة بدفع فوائد خدمة الديون الخارجية التي اعتمدت عليها الدولة خلال الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) وكان مقدارها نحو (55%) من عائدات النفط العراقي عام 1990م، وتم تقدير ديون العراق عام 2004م بما يقارب (120) مليار دولار أي ما يعادل (6) اضعاف الناتج المحلي الإجمالي وإن آثار الانقطاع الثاني لعائدات النفط العراقي - الممثل باستقطاعات خدمة الديون - والعقوبات الاقتصادية لا يمكن أن تجعل عائدات النفط ترتفع في ظل وجود الدين، ثم بدأت الحكومة في تمويل نفقاتها عن طريق طبع النقود (الإصدار النقدي الجديد) (التمويل التضخمي) وإن المعدلات السريعة للنمو النقدي الناجم عن تمويل نفقات حرب الخليج وما بعدها تسبب بارتفاع معدل التضخم من (6%) عام 1989م إلى ما يقرب (500%) عام 1994م وانخفضت قيمة الدينار العراقي من حوالي (4) دينار لكل دولار عام 1990م إلى

أكثر من (1700) دينار لكل دولار عام 1995م<sup>(1)</sup> ثم إلى (1957) دينار لكل دولار عام 2002م (انظر جدول 11).

## 2 ( العجز/الفائض في الموازنة بالعراق للمدة (2003-2021)م:

تميزت السياسة المالية في العراق بكونها مسابرة لاتجاه الدَّورَة الاقتصادية فمع زيادة معدلات التبادل التجاري الناجمة عن ارتفاع الإيرادات النفطية تقوم السلطات المالية برفع مستوى الإنفاق ولا سيما الجاري منه فيما يتعلق بزيادة الرواتب والاجور والمخصصات وكذلك على المشاريع الاستثمارية وإن كانت نسبتها قليلة قياساً إلى النفقات الجارية كما هو حاصل في عام 2008م عندما ازدادت الإيرادات النفطية ومن ثم قيمة الصادرات فإن النفقات العامة استمرت بالتزايد حتى بعد مرور عامين، وفي عام 2009م حصلت صدمة سلبية في معدل التبادل التجاري إلا أن النفقات استمرت بالزيادة حتى عام 2014م إذ انخفضت في العام المذكور اي بعد مرور عامين ايضاً انخفضت، و يتضح من الجدول (11) أن الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة ارتفعت من (8038749.064) مليون دينار عام 2003م إلى (71208679.68) مليون دينار عام 2008م ثم انخفضت نتيجة للزمة المالية العالمية إلى (45216505.32) مليون دينار عام 2009م ثم بعدها واصلت الارتفاع حتى عام 2021م إذ بلغت (66798202.08) مليون دينار، وتذبذبت نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ادناها كانت عام 2003م بقيمة (7.25%) وبلغ معدل نموها السنوي المركب (8.36%) للمدة 2003-2021م .

وإن الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للعراق تتكون من عائدات النفط، فخلال المدة 2005-2012م شكَّلت عائدات النفط في المتوسط (80.4%) من إجمالي الإيرادات، بينما شكَّلت الضرائب حوالي (2%) فقط من الإيرادات العامة، والوضع المالي في العراق يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع مستويات أسعار النفط فبعد الإبقاء على حالة انخفاض الموازنة بـ (2.02%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009م كنتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية، انتقل العراق إلى تحقيق فائض مالي قدره (5.63%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012م بسبب ارتفاع عائدات النفط بأعلى مما تم رصده في الموازنة وبسبب قلة ما تم تنفيذه في الموازنة الرأسمالية، إن الاعتماد الكبير على النفط يُخضع الإيرادات وبالتالي النفقات إلى تقلبات أسعار النفط العالمية، كما أن اعتماد الحكومة على عائدات النفط (والمساهمة الضئيلة من الإيرادات الضريبية) في تمويل الموازنة يعني أن السلطات تواجه حافزاً قليلاً أو حتى لا يوجد حافز لبناء مؤسسات موازنه قوية وشفافة، مما يشجع بدلاً من ذلك سياسة مالية من القمة إلى القاعدة حيث التدقيق العام للإنفاق والمساءلة يكون ضعيفاً وهو ما يمثل تحدياً رئيسياً للسياسة المالية في العراق، فقد كان العراق خاضعاً

<sup>1)</sup> Christopher Foote , William Block , Keith Crane , and Simon Gray , Economic Policy and Prospects in Iraq , Public Policy , Discussion Papers , Federal Reserve Bank of Boston , No. 04-1 , May 4 , 2004 , p.7-8 .

لتقلبات كبيرة في عائداته النفطية، على سبيل المثال بعد ذروته عند (92) دولار للبرميل في عام 2008م، فإن أسعار النفط انخفضت بمقدار (56) دولار للبرميل في عام 2009م، قبل بدأ الانتعاش التدريجي حيث بلغ في المتوسط (107) دولار في عام 2012م، ان التأثير على عائدات العراق وبالتالي على اقتصاده كان مدمراً فضلاً عن تدهور الميزان المالي في العراق<sup>(1)</sup> من فائض مقداره (13.27%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008م إلى انخفاض مقداره (2.02%) و عجز مقداره (-0.378-%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2009 و 2010م على التوالي، وارتفعت النفقات العامة بالأسعار الثابتة من (7425273.41) مليون دينار عام 2003م وتذبذبت اقيامها بين ارتفاع وانخفاض إلى أن بلغت (62982032.46) مليون دينار عام 2021م، فيما ارتفعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير من (6.70%) عام 2003م إلى (34.11%) عام 2021م، وشكّل معدل نموها السنوي المركب (8.47%) للمدة 2003-2021م ( انظر جدول 11 ) . وهو ما أوجد حالات فائض في الموازنة العراقية طول المدة 2003-2021م باستثناء اعوام 2010 و 2013-2016 و 2019-2020م الذي تميزت نسبتها بكونها سالبة إلى الناتج المحلي الإجمالي كما مرّ ذكره في ( الجدول 11 ) .

واما بالأسعار الجارية فقد ارتفعت كل من الإيرادات والنفقات على حدٍ سواء، فارتفعت الإيرادات العامة من (2146346) مليون دينار عام 2003م إلى (109081464) مليون دينار عام 2021م، فيما ارتفعت النفقات العامة من (1982548) مليون دينار عام 2003م إلى (102849659) مليون دينار عام 2021م، فيما ارتفع الفائض في الموازنة من (163798) مليون دينار عام 2003م إلى (6231805) مليون دينار عام 2021م (انظر جدول 11 )، ومنذ عام 2003م أستطاع العراق وبالتعاون مع البنك الدولي تحقيق بعض التقدم في إصلاح ادارة النفقات العامة وهو ما كان له تأثير ايجابي على معدلات تنفيذ الموازنة الاستثمارية والتي ارتفعت نسب انجازها من (49%) عام 2005م إلى (60%) عام 2007م، أن الانضباط المالي هو الأساس الذي من دونه لا يتم التخصيص الاستراتيجي للموارد ولا تكون الكفاءة التشغيلية ممكنة، ولبضع سنوات فإن أسعار النفط العالمية المرتفعة قد مكّنت الحكومة العراقية من توليد عائدات أعلى بكثير من تلك المرصودة في موازنته العامة، وبالتالي وخلال تلك الفترة التي انتهت في النصف الثاني من عام 2008م لم تواجه الحكومة العراقية صعوبة في تمويل مستويات متزايدة من الإنفاق العام بل على العكس من ذلك فقد كانت قادرة على مراكمة احتياطات كبيرة من العملات الاجنبية من خلال فوائض موازنتها بينما ابقاء أسعار النفط منتعشة مع عدم القدرة في الحفاظ على الانضباط المالي الكلي قد فرض بعض المشاكل ولكن فيما بعد تغير الوضع بشكل جذري حتى قبل انهيار أسعار النفط

<sup>1</sup> Republic of Iraq – Public Expenditure Review ,Toward More Efficient Spending For Better Service Delivery , A World Bank Study , Public Disclosure , World Bank Group , International Bank for Reconstruction and Development , 89916 , Washington , D.C ., 2014 , pp.5, 19-21 .

والتدابير اللازمة لاحتواء النفقات المتكررة وتحقيق مستوى مرتفع من تنفيذ الموازنة الاستثمارية (1)، وكما سبق ذكره فإن الإنفاق في العراق هو مساير للاتجاهات الدورية ويتصاعد مع كل ارتفاع في أسعار النفط، وترتبط قرارات الإنفاق الحكومي ارتباطاً وثيقاً باتجاهات الإيرادات العامة، إذ مالت أنماط الإنفاق إلى مسابرة مستويات الإيرادات، وفيما يتعلق بتكوين الإنفاق فإن الأوضاع الاقتصادية في العراق تبرّر إنفاق الكثير من عائدات النفط الإضافية على مدى السنوات القليلة القادمة على رأس المال المحلي وذلك لان الاحتياجات التنموية للاقتصاد كانت كبيرة وإن العائد على رأس المال هو عالي جداً . وقد أنفقت الحكومة العراقية بين عامي 2005-2010م بالمتوسط حوالي (82%) من إنفاقها على الموازنة الجارية، و(17%) على الموازنة الرأسمالية و (1%) على صافي اقتناء الأصول غير المالية، وقد مثلت فقرة الإنفاق على الدفاع والأمن رقماً كبيراً إذ مثلت (16%) من إجمالي الإنفاق أو (9.2%) من الناتج المحلي الإجمالي نظراً للظروف الأمنية الصعبة التي يعيشها العراق (2). كما يعد التوظيف الحكومي (30%) هو من أكبر مجالات الإنفاق الجاري ويمثل تراكم رأس المال العام (17%) والادخار في الأصول الأجنبية (18%) والتحويلات والإعانات (35%) ويُعد الإنفاق على التوظيف الحكومي مرتفع بسبب ارتفاع الرواتب والاجور وكذلك ارتفاع حجم التوظيف في المؤسسات الحكومية، إذ يمثل قطاع العمل في الحكومة (33%) من القوى العاملة في عام 2007م، ويضم رأس المال العام غالباً خزين رأس المال العراقي ويخضع لجهود إعادة الاعمار بعد عقود من الحرب وتشير التقارير الصادرة من اللجنة العراقية للسياسة الاقتصادية بأن (99.5%) من تكوين رأس المال عام 2007م كان رأس المال العام، وتشير هذه الاحصائية إلى أن غالبية رأس المال في الصناعات الرئيسية هي مملوكة للحكومة (3).

<sup>1</sup> ) David Biggs , Public Financial Management Reform in the Middle East and North Africa : An Overview of Regional Experience , Part II , Individual Country Cases , The World Bank , Report No.55061 – MNA , June, 2010 , pp.21,20 .

<sup>2</sup> ) Republic of Iraq – Public Expenditure Review ,Toward More Efficient Spending For Better Service Delivery , A World Bank Study , Public Disclosure , World Bank Group , International Bank for Reconstruction and Development , 89916 , Washington , D.C , 2014, pp.21-23,40

<sup>3</sup> ) Rick Van der Ploeg , Anthony J Venables and Samuel Wills , Ox Carre Policy Paper 13 , Oil and Fiscal Policy in Iraq , Ox Carre , Department of Economics , University of Oxford , 28 March , 2012 , p 4 .

جدول رقم ( 11 )

تطور الإيرادات والنفقات والموازنة العامة وعلاقتها بالنتائج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي

للمدة (1990-2021)م بالأسعار الجارية و الثابتة لسنة 2007م (مليون دينار عراقي)

السنوات	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة	نسبة الإيرادات بالأسعار الثابتة إلى الناتج المحلي الإجمالي	النفقات العامة بالأسعار الجارية	النفقات العامة بالأسعار الثابتة	نسبة النفقات بالأسعار الثابتة إلى الناتج المحلي الإجمالي	عجز/الفائض في الموازنة بالأسعار الجارية	عجز/الفائض في الموازنة بالأسعار الثابتة	نسبة العجز/الفائض بالأسعار الثابتة إلى الناتج المحلي الإجمالي
1990	8491	33291346.35	15.18242694	14179	55592745.25	25.35291856	-5688	-22301398.90	-10.17049163
1991	4228	5785282.517	9.959577495	17497	23941600.80	41.21634991	-13269	-18156318.29	-31.25677242
1992	5047	3758075.401	4.384562725	32883	24485197.82	28.56698555	-27836	-20727122.42	-24.18242283
1993	8997	2177768.799	2.797166707	68954	16690660.19	21.43779405	-59957	-14512891.39	-18.64062735
1994	25659	1115608.696	1.547283411	199442	8671391.30	12.0267079	-173783	-7555782.61	-10.47942449
1995	106986	972600	1.597883253	690784	6279854.55	10.31716473	-583798	-5307254.55	-8.719281473
1996	178013	1914118.28	2.73827203	542542	5833784.95	8.345612869	-364529	-3919666.67	-5.607340839
1997	410537	3601201.754	2.720023078	605802	5314052.63	4.01375618	-195265	-1712850.88	-1.293733102
1998	520430	3972748.092	3.038856909	920501	7026725.19	5.374922321	-400071	-3053977.10	-2.336065412
1999	719065	4891598.639	2.086422752	1033552	7030965.99	2.998931123	-314487	-2139367.35	-0.912508371
2000	1133034	7309896.774	2.256424048	1498700	9669032.26	2.984643639	-365666	-2359135.48	-0.728219591
2001	1289246	7162477.778	3.120560245	2069727	11498483.33	5.009678366	-780481	-4336005.56	-1.889118121
2002	1854585	8625976.744	4.520849967	3226927	15008962.79	7.866154866	-1372342	-6382986.05	-3.345304899
2003	2146346	8038749.064	7.254651985	1982548	7425273.41	6.701014554	163798	613475.66	0.553637431
2004	32982739	90611920.33	61.95645114	32117491	88234865.38	60.33112537	865248	2377054.95	1.625325763
2005	40502890	81168116.23	55.08079405	26375175	52856062.12	35.86819563	14127715	28312054.11	19.21259842
2006	49055545	64208828.53	51.31979767	38806679	50794082.46	40.59787562	10248866	13414746.07	10.72192205
2007	54599451	54599451	48.98753087	39031232	39031232.00	35.01946719	15568219	15568219.00	13.96806369
2008	80252182	71208679.68	51.10755577	59403375	52709294.59	37.83026486	20848807	18499385.09	13.27729091
2009	55209353	45216505.32	42.25997304	52567025	43052436.53	40.23740432	2642328	2164068.80	2.022568713
2010	69521117	55572435.65	42.89717285	70134201	56062510.79	43.27546899	-613084	-490075.14	-0.378296142
2011	99998776	75699300.53	46.01302497	78757666.3	59619732.25	36.23922822	21241109.7	16079568.28	9.77379674
2012	119466403	85272236.26	46.99229911	105139575.7	75046092.58	41.35681887	14326827.3	10226143.68	5.635480243
2013	113767395	79724873.86	41.58354561	119128000	83481429.57	43.54292038	-5360605	-3756555.71	-1.959374762

الفصل الثالث : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي

-3.035388608	-5542764.91	-8086894	42.59190497	77774857.44	113473517	39.55651637	72232092.53	105386623	2014
-1.889231742	-2653556.08	-3927263	33.86511673	47565888.51	70397515	31.97588498	44912332.43	66470252	2015
-6.440623807	-8547040.51	-12658167	34.12469842	45285237.68	67067437	27.68407461	36738197.16	54409270	2016
0.816760785	1243827.49	1845840	33.40341829	50869349.73	75490115	34.22017908	52113177.22	77335955	2017
9.555537928	17246070.47	25696645	30.07345219	54277308.05	80873189	39.62899012	71523378.52	106569834	2018
-1.505127497	-2795244.12	-4156528	40.4563969	75133505.72	111723523	38.95126941	72338261.6	107566995	2019
-5.86147762	-8370860.30	-12882754	34.6164754	49436285.25	76082443	28.75499778	41065424.95	63199689	2020
2.067348274	3816169.63	6231805	34.11949908	62982032.46	102849659	36.18684735	66798202.08	109081464	2021
									معدل النمو السنوي المركب %
-195	-194		0.89	0.37		2.36	2.11		للمدة 2021-1990
-9.52	-10.64		-9.99	-11.12		-10.35	-11.44		للمدة 2002-1990
6.80	9.56		8.47	11.28		8.36	11.16		للمدة 2021-2003

المصدر : التقرير والنشرات التي تصدر من وزارة التخطيط و المالية و هيئة البنك المركزي لسنوات متفرقة :

- تم تثبيت الإيرادات والنفقات بالاستناد إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2007 .

## ثالثاً ( البطالة في العراق

تعتبر ظاهرة البطالة من المشاكل التي تسعى كل من اقتصاديات دول العالم من الدول المتقدمة والنامية إلى تحجيمها والحد منها، وتكافئ مشكلة البطالة على المستوى الكلي إنتاجاً ضائعاً من السلع والخدمات، وهي من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تهديداً لاستقرار المجتمعات بوجه عام والمجتمعات النامية بوجه خاص .

### 1 ( تطور معدلات البطالة خلال المدة (1990-2002)

كان الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الموصوفة بتحقيق حالة التشغيل الكامل حتى نهاية الثمانينات، إلا أن قدرة هذا الاقتصاد على تحقيق التشغيل تراجعت كثيراً منذ حرب الخليج الثانية في العام (1991) وأخذت البطالة بالتفاقم<sup>(1)</sup>. ومن خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول (12) يتضح أن معدل البطالة بلغ ( 8.54% ) من السكان نشطين اقتصادياً عام 1990، حين ارتفع معدل البطالة عام 1991 فبلغ ( 9.13% )، ونلاحظ انخفاض معدلات البطالة عامي (1992 – 1993) فبلغ ( 8.91% - 8.89% )، حين ارتفع معدل البطالة عام 1994 فبلغ ( 10.5% )، واستمرت البطالة تأخذ بالارتفاع حتى وصلت عام 2002 فبلغت ( 26.8% )، وقد بلغ معدل النمو المركب للمدة 1990-2002 ( 10.84% ) .

### 2 ( تطور معدلات البطالة خلال المدة (2003-2021)

شهد عام ( 2003 ) ارتفاع حجم البطالة من القوى العاملة فبلغ ( 28.1% )، إن هذا الارتفاع والتزايد في نسبة البطالة بعد عام (2003)، فكان نتيجة لتوقف معظم المشاريع والمصانع عن الإنتاج بعد تدهور الوضع الأمني وعدم توفر الطاقة الكهربائية، وبعد أن تم اتخاذ القرار بحل الجيش السابق وتسريح مئات آلاف من المطوّعين والمكلفين في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، فضلاً عن أن المطوّعين والمكلفين في الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي، وفضلاً عن توقف العمل بقانون الخدمة الإلزامية. لقد تفاقمت أزمة البطالة في العراق نتيجة استمرار وتدهور انتاج القطاع ( الصناعي والزراعي والخدمي ) وعدم اتخاذ الإجراءات السريعة في معالجة البطالة العالية والفقر وارتفاع الأسعار وتعمير البنية الأساسية، وتأهيل الصناعات الرئيسية وبدلاً من ذلك تم التركيز على تصدير النفط الخام والتمهيد لخصخصة الصناعة النفطية والترويج لقضية منح الأسبقية للشركات الأجنبية في منح الاستثمار<sup>(2)</sup> .

<sup>1</sup> أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق... الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والعشرين، السنة الثامنة، 2010، ص 2 .

<sup>2</sup> حنان عبد الخضر هاشم وآخرون، البطالة في الإقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 16، المجلد الثالث، جامعة الكوفة، 2010، ص 86.



وفي حين انخفاض حجم البطالة من القوى العاملة خلال المدة ( 2004 – 2011 ) فبلغ (11.1% ) , 26.8% ) , وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى اهتمام الدولة بتقليص معدلات البطالة من خلال سياسة التشغيل وتعيين اعداد كبيرة في مؤسسات القطاع العام وفي سلك الجيش والشرطة، و إلى تزايد اعداد العمالة المهاجرة إلى العمل خارج العراق (1) .

في حين ازداد حجم البطالة وأخذ بالارتفاع خلال المدة ( 2012 -2015 )، فقد بلغ البطالة (11.9%، 25%) على التوالي، ومن البيهبي أن تتفاقم مشكلة البطالة في ظل الركود الاقتصادي الذي يعيشه العراق وتزايد مظاهر العنف والنزاعات وتوقف المنشآت التابعة للدولة عن الإنتاج وتدهور منشآت القطاع الخاص وإنتفاخ الحدود أمام السلع الأجنبية،ومن المتوقع أن تستمر مشكلة البطالة في العراق، ولاسيما بين الشباب الخريجين الذين يفتقرون إلى التأهيل والتدريب والمعارف الحديثة (2) .

وعلى خلاف ذلك انخفاض حجم البطالة من القوى العاملة خلال عام ( 2016 ) فقد بلغت البطالة (20.4) .

ثم ازداد حجم البطالة وأخذ بالارتفاع خلال أعوام ( 2017 – 2020 ) فقد بلغ معدل البطالة (22%، 40%) على التوالي، إذ كان لجائحة فيروس كورونا وما صاحبها من ركود عالمي وانخفاض أسعار النفط العالمية ومقررات ( OPEC ) نتائج سلبية عديدة على اجمالي البطالة (3) .

اما عام ( 2021 ) انخفاض حجم البطالة فقد بلغت البطالة ( 33 %) . وقد بلغ معدل النمو المركب للبطالة للمدة ( 2003 – 2021 ) ( 0.80 %) اما معدل النمو المركب لمدة الدراسة فقد بلغ ( 4.13 % ) .

#### رابعاً ( التضخم في العراق

يحدث التضخم النقدي نتيجة لحدوث اختلاف في اقتصادات بعد الدول، فيكون هذا الاختلال ناتجاً عن حالة من عدم التساوي بين كل من التدفقات النقدية والتدفقات السلعية، ونتيجة لهذه الظاهرة يحدث ارتفاعاً مستمر في المستوى العام للأسعار، ومن ثم يؤدي هذا الأمر إلى احداث حالة من الانخفاض في قيمة العملة المحلية ومن ثم هبوط في القوة الشرائية للنقود المحلية، ولغرض قياس معدلات التضخم النقدي في اقتصاد أي بلد ما توجد هنالك العديد من الأرقام القياسية التي من خلالها يمكن قياس معدلات التضخم النقدي ومنها

(1) فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (77) ، 2011 ، ص 43 .

(2) عيادة سعيد حسين، البطالة في الإقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 8، المجلد 4، 2012، ص 92.

(3) البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2020 ، ص 13 .

الرقم القياسي المخفض الضمني والرقم القياسي لأسعار المستهلك، إلا أن الباحث قد اعتمد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يعتبر على أساس سعر السوق (1) .

### 1 ( تطور معدل التضخم للمدة (1990-2002) م

نلاحظ أن التضخم ازداد خلال المدة (1990-1995م) بنسبة (5000%) وفي المدة 1996-2001م فإن تضخم أسعار المستهلك انخفض تدريجياً من حوالي (200%) إلى حوالي (60%) بسبب عودة عملية استيراد السلع نتيجة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، مع ما نجم عن التضخم عواقب كثيرة منها انخفاض مستويات المعيشة وافتقار الغالبية العظمى من السكان وخاصة الموظفين في القطاع الحكومي الذين لم تواكب رواتبهم الزيادة الحاصلة في التضخم، وإن عقدان من ارتفاع معدلات التضخم – وفي بعض الأحيان تضخم جامح- قد ادى أيضاً إلى فقدان الافراد الثقة في الدينار العراقي كمخزن (مستودع) للقيمة، وهذا ادى إلى انتشار دلرة الاقتصاد على نطاق واسع، إذ سعى العديد من العراقيين إلى تحويل اصولهم السائلة إلى غيرها من الاصول والعقارات والذهب والسلع حين يتم شراءها واكتنازها عند توافرها ومن ثم يتم مقايضتها بسلع اخرى والنتائج الاخرى للتضخم كانت هي هروب رأس المال إلى خارج البلاد لتجنب مزيداً من التآكل في قيمتها، وإن انخفاض الثقة في العملة وهروب رأس المال اضعفت الاقتصاد وادت إلى نمط جديد من التضخم ومرة اخرى متسببة بفقدان الثقة بالعملة وهروب رأس المال للخارج . (2)

ثم عاود معدل التضخم بالارتفاع حين بلغ (19,4%) في عام 2002، وهذا الارتفاع في معدلات التضخم يعود إلى توقف الصادرات النفطية العراقية بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية وأدت إلى انخفاض الموجودات من العملة الأجنبية، فضلاً عن تقويض جانب العرض في الاقتصاد المحلي بسبب الدمار الذي تعرضت له المنشآت الإنتاجية، وصعوبة الحصول على المواد الأولية والوسيطه الداخلة في العملية الإنتاجية، فكانت النتيجة هي لجوء البنك المركزي العراقي إلى استمرار عملية الاصدار النقدي الجديد من اجل تغطية العجز في الموازنة، وبلغ معدل نموه السنوي المركب (83.3%) للمدة 1990-2002 م .

( 1 ) محمد صالح الكبيسي ومحمد حسن رشم ، مقدمة في الإحصاء الاقتصادي مع تطبيقات على الحاسوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب والوثائق ، ( بغداد ) ، 2013 ، ص 205 .

( 2 ) Jonathan E. Sanford , Iraq's Economy : Past , Present , Future , Coordinator Foreign Affairs , Defense , and Trade Division , Congressional Research Service , the Library of Congress , Report for Congress Received Through the CRS Web , Order Code RL 31944 , 3 June , 2003 , p.13-14 .

## 2 ( تطور معدل التضخم للمدة (2003-2021) م

وقد شهدت اعوام (2003 – 2006) تغيير النظام السياسي والاقتصادي، وتذبذب في مستويات الأسعار اذ بلغ معدل التضخم السنوي (33.5%) (53.1%) والسبب يعود إلى جملة من العوامل اهمها الصَدَمَاتِ التي حدثت في القطاع الحقيقي ولاسيما قطاع النقل والمواصلات والوقود والطاقة مع ارتفاع في أسعار الوقود بسبب انقطاع الدعم عنه وعن بعض السلع الاخرى مثل زيادة أسعار ايجارات الدَوْرُ والاراضي السكنية الذي انعكس على ارتفاع في تكاليف النقل وتكاليف الإنتاج<sup>(1)</sup>، فضلاً عن ظاهرة تزايد النفقات الحكومية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وخاصة الاستهلاكي<sup>(2)</sup>. وشهد عامي (2007 - 2010) نمواً في معدلات التضخم ولكن بمعدلات تنازلية بلغت (30.89%) و(2.5%)، والسبب يعود إلى السياسة النقدية المتبعة من البنك المركزي في سوق الصرف لاستهداف التضخم ورفع قيمة الدينار العراقي عن طريق أسعار الفائدة ومن اجل تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية<sup>(3)</sup>، بالإضافة إلى الازمة المالية العالمية ( ازمة الرهن العقاري ) في حصول انكماش اقتصادي عالمي انعكس في انخفاض بعض أسعار الاستيرادات، اذ أن العراق بلد مستورد يعتمد على الاستيرادات لتلبية النقص الحاصل في مجموع الطلب الكلي، لذا فإن الازمة العالمية لها دَوْرُ فعال في انخفاض أسعار العديد من المجاميع السلعية المستوردة من الخارج<sup>(4)</sup>. ثم عاودت معدلات التضخم النمو وبمعدلات متفاوتة للمدة من 2010-2018 فقد بلغ معدل التضخم عام 2018 (0.4%)، بسبب الاختلالات الهيكلية وانعدام فرص الاستقرار في البنية الاقتصادية المتمثلة بالاعتماد على القطاع النفطي في توليد الموارد المالية، وعدم وجود قطاعات انتاج حقيقية مما بدّد فرص تعبئة المدخرات الوطنية المتأتية من انتاج النفط الخام وتشجيع فرص الاستثمار .

ولكن في عام ( 2019 ) اختلف التضخم بمعدل سالب وبلغ ( 0.20 - % )، في حين شهد عامي ( 2020، 2021 ) ارتفاع معدل التضخم فبلغ ( 0.4% ) ( 6.1 % )، وبلغ معدل النمو المركب السنوي للمدة 2003-2021 م ما نسبته ( 9.4 % )، اما مدة الدراسة فبلغ ( 30.0 % ) .

## خامساً ( ميزان المدفوعات

<sup>1</sup> سعد زغلول بشير ، التضخم في الاقتصاد العراقي ( 2003 – 2011 ) ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،

مركز التدريب والبحوث الاحصائية ، بغداد ، 2012 ، ص 1 - 5 .

<sup>2</sup> مظهر محمد صالح قاسم: السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008، ص1.

<sup>2</sup> جمال طارق محمد صبري، تسارع معدلات التضخم خلال الفترة (1991-2012) (الاسباب والمعالجات)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(50)، 2017، ص413.

<sup>4</sup> ( التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2009، ص 44 .

ويقصد به " سجل مختصر منظم حسابي شامل لكل المعاملات التجارية والمالية والنقدية كافة (الاقتصادية) التي تتم بين المقيمين في الدولة سواء اكانوا اشخاصاً ام مشروعات ام حكومة مع المقيمين في دولة اخرى خلال مدة زمنية معينة هي سنة في العادة " (1) .

مع التطور الذي طرأ على اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى وشهدت انفتاحاً اقتصادياً كبيراً فقد أصبح الاقتصاديون يركزون على بعدا آخر لمعنى الإستقرار الإقتصاديّ والذي يتمثل بالتوازن المستقر لميزان المدفوعات (2) , فضلا عن الاستقرار المالي والنقدي، وميزان المدفوعات عبارة عن سجل لتنظيم المعاملات الاقتصادية لبلد ما مع بلدان العالم فيتكون من ثلاثة حسابات رئيسة هي الحساب الجاري وحساب رأس المال وحساب التسويات الرسمية، والمعاملات الدائنة تعني دخول مدفوعات نقدية من الأجانب والمعاملات المدينة فتعني دفع مدفوعات إلى الأجانب (3)، وعلى صعيد السياسة المالية في الاقتصاد المفتوح فإن فعاليتها ستتوقف على عاملين أساسيين هما حرية حركة رأس المال دولياً ونظام الصرف المتبع، إذ انه عندما تكون هنالك قدرة لرأس المال على الانتقال دولياً استجابة للفروقات في أسعار الفائدة فإن ذلك سوف يؤثر على النمو الاقتصادي وبقية العوامل الاقتصادية الاخرى التي لها تأثير وعلاقة مع الإنفاق الحكومي (4) .

أما على صعيد السياسة النقدية فإن عجز ميزان المدفوعات يولد انخفاضاً في قيمة العملة المحلية ويتدخل البنك المركزي للحفاظ على سعر الصرف ثابتاً عن طريق قيامه ببيع جزء من احتياطات النقد الأجنبي لديه للحفاظ على القاعدة النقدية من دون تغيير حتى نهاية احتياطات النقد الأجنبي الموجودة لدى البنك المركزي، اما الفائض في ميزان المدفوعات فسوف يعمل على إحداث ارتفاعات في قيمة العملة ولغرض تثبيت سعر الصرف يقوم البنك المركزي بشراء كميات أكبر من النقد الأجنبي من خلال بيع السندات الحكومية حتى تستنفذ ما لدى البنك المركزي من سندات محلية، اذ بعبارة أدق يمكن للبنك المركزي القيام بعمليات تعقيم العملة النقدي لميزان المدفوعات المختل في ظل أسعار الصرف الثابتة فقط وفي حالة عدم وجود قدرة لرؤوس الأموال على التنقل (5) .

<sup>1</sup> ) Robert J. Carbaugh, International economics (10 edition), Central Washington University , 2005. P 320

<sup>2</sup> ) محب خلة توفيق، المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة، دراسة منهجية في النظرية الاقتصادية الكلية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، الاسكندرية القاهرة، ص ٢٨٨ .

<sup>3</sup> ) سالفاتور، دومنيك، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي، الطبعة العربية السادسة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ٢٠١٤، ص 12١ .

<sup>4</sup> ) عليب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية الطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 192-193 .

<sup>5</sup> ) صالح، تومي، مبادي التحليل الاقتصادي الكلي، دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، الجزائر، ص 313 .

## 1 ( تطور قيمة ميزان المدفوعات خلال المدة (1990-2002)

نلاحظ من الجدول (12) أن ميزان المدفوعات شهد تذبذباً مستمراً طيلة المدة ( 1990 – 2002 ) , إذ بلغ ميزان المدفوعات (198) مليون دينار عام 1990 م , ثم حقق ميزان المدفوعات عجزاً خلال الفترة ( 1991 - 1996)، بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية ومنع العراق من استيراد السلع الضرورية التي كانت القطاعات الاقتصادية بحاجة ماسة إليها والذي بدَّورُه أدى إلى انخفاض إنتاجية القطاعات الاقتصادية خاصة الزراعة، والصناعة، والخدمات، مما اثر بشكل كبير على تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup> .

في حين حقق ميزان المدفوعات فائض خلال المدة (1997- 2002) ، مع استمرار فرض العقوبات الاقتصادية الدولية وحظر التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ للعراق وبلغ معدل نموه السنوي المركب (161.44- %) للمدة 1990-2002 م .

## 2 ( تطور قيمة ميزان المدفوعات خلال المدة (2003- 2021)

تعد هذه المرحلة من المراحل الانتقالية المهمة في تاريخ الاقتصاد العراقي، لأنها اتسمت بعصر الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي من خلال تغير النظام والتحول نحو السوق المفتوحة من اجل الحصول على السلع المطلوبة، حيث أن طبيعة الاستيرادات تمثل توفير النقص في السلع التي يعجز الاقتصاد القومي عن توفيرها ويحاول الحصول عليها من مصادرها، حاول العراق بعد عام 2003 تعزيز علاقاته بالتَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ ولاسيما العربية منها إذ تعددت المنافذ الحدودية التي تربطنا بالدول العربية<sup>(2)</sup> .

حيث أن ميزان المدفوعات حقق عجزاً خلال عامي ( 2003 -2004 ) بلغ على التوالي ( 1612610.487-، -13939219.78 ) مليون دينار، في حين شهد ميزان المدفوعات فائض خلال اعوام ( 2005 – 2008 ) بلغ ( 30395565.22 , 485741.483 ) مليون دينار، ويعود هذا الفائض لميزان المدفوعات بسبب انخفاض الاستيرادات نتيجة تردي الوضع الامني في بعض المناطق الساخنة وعدم تامين بعض الطرق البرية والصراع السياسي انعكس بصورة سلبية على الاقتصاد وهجرة العديد من العوائل خارج العراق<sup>(3)</sup> .

وقد حقق ميزان المدفوعات عجز في عام 2009 فبلغ (1995036.855-) مليون دينار بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الدخول التي ترتب عليها اتساع في الطابع الاستهلاكي وارتفاع الطلب المحلي على

<sup>1</sup> ( عماد عبد اللطيف , دراسات في الاقتصاد العراقي , الطبعة الأولى , بيت الحكمة , بغداد , 2012 , ص 168 .

<sup>2</sup> ( اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) , نشرة التجارة الخارجية لمنطقة 2007 , الامم المتحدة نيويورك , العدد 16 , ص 48 – 51 .

<sup>3</sup> (حالب كاظم معله ومروة خضير سلمان, مصدر سابق, ص330.

السلع والخدمات، وإن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في تلبية الكمية المطلوبة جعلهم يلجؤون إلى الاستيراد من الخارج ،

واستمر ميزان المدفوعات في تحقيق فائض خلال اعوام ( 2010 - 2017 ) فبلغ (7340791.367،14993876.01 ) مليون دينار، وهذا الفائض يعود لأنخفاض الاستيرادات نتيجة العوائق المفروضة على السلع الداخلة للبلد والمتمثلة بالضرائب الجمركية والسيطرة على المنافذ ومنع تهريب العملة ومطالبة المستوردين بصحة صدور قيمة السلع المستوردة فضلاً عن انخفاض الإيرادات النفطية ، فقد واجه الاقتصاد العراقي العديد من التحديات السياسية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي بسبب الأوضاع غير المستقرة وتردي الوضع الأمني وكذلك يؤثر واقع الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً نامياً ربيعياً، وضعف قدرته في ظل هذا الواقع على تلبية احتياجات الطلب المحلي من السلع المصنعة واعتماده في ذلك على الخارج، وهذا يؤكد أن نتائج الجهود المبذولة في مجال التوظيف التكنولوجي وبناء القاعدة الإنتاجية لاقتصاد العراق لايزال محدوداً<sup>(1)</sup> .

واستمر ميزان المدفوعات في تحقيق فائض خلال اعوام (2018-2021) فبلغ (32226555.7 - 28490324.56) مليون دينار، فالفائض في ميزان المدفوعات يعود إلى ارتفاع الصادرات بسبب انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي مع ارتفاع الاستيرادات نتيجة ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية علي تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات المحلية<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى جائحة كورونا وتلبية متطلبات المستلزمات الطبية .

بالنتيجة يعطي هذا المؤشر صورة واضحة عن قنوات انتقال اثر الصدمات التَّجَارَةِ الخَارِجِيَّةِ اذ أن شدة الاندماج والاعتماد على العالم الخارجي يجعل من الوضع الاقتصادي الداخلي بيئة مواتمة لتقبل صدماتِ التَّجَارَةِ الخَارِجِيَّةِ التي تنعكس سلبياً على الاقتصاد المحلي وبرزها صدمات أسعار النفط، وارتفاع أسعار الاستيرادات، او انخفاض قيمة العملة المحلية وغيرها .

وبلغ معدل النمو المركب السنوي للمدة 2003-2021م ما نسبته (-215.440%)، اما معدل النمو المركب لمدة الدراسة فقد بلغ (11.410 % ) .

<sup>1</sup> ( نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التجارة الخارجية في دول المجلس التعاون الخليجي ، مجلة اخبار النفط والصناعة ، الامارات ، العدد ( 417 ) السنة السادسة والثلاثون ، 2005 ، ص 18 .

<sup>2</sup> وزارة التخطيط دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ، تقرير الاقتصاد العراقي 2010 ، 2011، ص 64 .

جدول رقم ( 12 )

تطور الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والاستيرادات وميزان المدفوعات للاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021)م بالأسعار الثابتة لسنة 2007م والبطالة والتضخم بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل البطالة	معدل التضخم %	الصادرات الاجمالية بالأسعار الثابتة	الاستيرادات الاجمالية بالأسعار الثابتة	ميزان المدفوعات
1990	219275524.87	8.54	51.6	17056963.04	16279864.36	777098.6747
1991	58087629.91	9.13	250	749569.01	1452614.93	-703045.9217
1992	85711521.01	8.91	85.71	499190.36	1147452.78	-648262.4221
1993	77856239.09	8.89	300	58819.36	365260.99	-306441.6249
1994	72101121.74	10.5	456.9	23247.83	36240.43	-12992.6087
1995	60868026.36	12.9	378.3	5546.36	8169.55	-2623.181818
1996	69902415.05	13.9	-15.5	9240.11	9835.70	-595.5913978
1997	132396000.00	15.4	22.6	17408.07	10040.18	7367.894737
1998	130731660.31	17.4	14.9	17622.60	11829.85	5792.748092
1999	234449065.31	20.2	12.2	27627.35	19234.29	8393.061224
2000	323959354.19	22.4	5.4	37581.94	22073.81	15508.12903
2001	229525380.56	25.9	16.1	22225.83	19255.78	2970.055556
2002	190804313.49	26.8	19.4	17663.26	14191.72	3471.534884
2003	110808197.00	28.1	33.5	70414565.54	72027176.03	-1612610.487
2004	146250985.44	26.8	26.8	71093214.29	85032434.07	-13939219.78
2005	147361921.04	17.97	37.1	69761308.62	69275567.13	485741.483
2006	125115124.08	17.5	53.1	58620475.13	42260736.91	16359738.22
2007	111455813.40	11.7	30.9	49681685.00	24542780.00	25138905
2008	139331021.83	18.23	12.7	67457957.41	37062392.19	30395565.22
2009	106996058.15	15.2	8.3	37783046.68	39778083.54	-1995036.855
2010	129548014.39	15.2	2.5	48412374.10	41071582.73	7340791.367

الفصل الثالث : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي

28234110.52	42338766.09	70572876.61	5.5	11.1	164517113.55	2011
29298142.76	49108491.08	78406633.83	6.1	11.9	181460021.91	2012
24855328.66	48493997.20	73349325.86	1.9	13	191722164.82	2013
24617864.29	42497862.92	67115727.21	2.2	23	182604787.18	2014
2616287.838	37856533.78	40472821.62	1.4	25	140456886.35	2015
5658595.544	27301725.86	32960321.40	0.1	20.4	132705165.97	2016
14993876.01	30929207.55	45923083.56	0.2	22	152287856.54	2017
32226555.7	36281846.98	68508402.68	0.4	22.6	180482465.77	2018
18637763.28	46213258.91	64851022.19	-0.2	23	185714773.10	2019
-1119287.849	40797660.82	39678372.97	0.4	40	142811434.96	2020
28490324.56	36170973.67	64661298.22	6.1	33	184592488.61	2021
						معدل النمو السنوي المركب %
11.41			30.0	4.13	-0.51	للمدة 2021-1990
-161.44			83.3	10.84	-1.24	للمدة 2002-1990
-215.44			9.4	0.80	2.58	للمدة 2021-2003

المصدر : التقرير والنشرات التي تصدر من وزارة التخطيط و المالية و هيئة البنك المركزي لسنوات متفرقة :  
- تم تثبيت الناتج المحلي الإجمالي والاستيرادات والصادرات بالاستناد إلى الأرقام القياسية للمستهلك ، لعام 2007.



## المطلب الرابع : تحليل صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ وبعض مؤشرات الإِسْتِقْرَارِ الإِقْتِصَادِي فِي الْعِرَاقِ .

هناك العديد من الحوادث التي ضربت الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (1990-2021) م. نلاحظ من الجدول (13 - 14) أن العراق قد واجه صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ، الأولى حدثت في عام (1991) م حيث تعرّض العراق إلى حرب الخليج الثانية التي تسببت في اغلاق بعض الموانئ والحدود البرية مما أدى إلى صدمة كبيرة في التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ وكانت صدمة سلبية تحت تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية مما قيد الصادرات فبلغت بالأسعار الجارية (547.8)، وبالأسعار الثابتة (749569.01) مليون دينار عراقي وبالتالي انخفاض الناتج الإجمالي فبلغ بالأسعار الجارية (42451.6) وبمعدل نمو ( 24.09 - % )، وبالأسعار الثابتة (58087629.91) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو ( -73.51 % )، مع انخفاض الاستيرادات فبلغت بالأسعار الجارية (1061.6)، وبالأسعار الثابتة (1452614.93) مليون دينار عراقي، مما أدى إلى انخفاض عجز ميزان المدفوعات فبلغ بالأسعار الثابتة (703045.9217 - ) مليون دينار عراقي، مع انخفاض معدل التبادل التجاري فبلغ بالأسعار الجارية (51.601356443) مليون دينار عراقي، في حين ارتفعت النفقات بالأسعار الجارية فبلغت (17497) مليون دينار عراقي، أما النفقات بالأسعار الثابتة انخفضت فبلغت (23941600.80) مليون دينار عراقي، مع انخفاض الإيرادات فبلغت بالأسعار الجارية (4228)، وبالأسعار الثابتة (5785282.517) مليون دينار عراقي مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة بالأسعار الجارية فبلغت (13269 - ) مع انخفاض عجز الموازنة بالأسعار الثابتة بلغت ( -18156318.29) مليون دينار عراقي ونتيجة لاختلال الإيرادات النفطية واختلال الموازنة العامة اتخذت الحكومة على استعمال السياسة النقدية كرافعة مالية بواسطة التمويل التضخمي عبر الاصدار النقدي الجديد عملة محلية دون غطاء لسد عجز الموازنة او تقليل العجز .

ويتصف الاقتصاد العراقي بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي مع تزايد الطلب الكلي مما أدى إلى ارتفاع التضخم فبلغ (250) مع ارتفاع التضخم المستورد فبلغ (0.224988199) نتيجة ارتفاع التضخم العالمي، والبطالة ارتفعت فبلغت (9.13 %) نتيجة توقف المشاريع وتسريح اعداد من العاملين، وشهد سعر الصرف الموازي انخفاض فبلغ (10) مع ثبات سعر الصرف الرسمي فبلغ (0.31) وسعر الفائدة بلغ (6.13) ، واستطاعت السياسة الاقتصادية أن تعالج هذه الصدمة من خلال تخفيض الانفاق بالأسعار الثابتة، وكذلك انخفضت الأجور التي تدفعها الحكومة إلى أدنى مستوياتها بالإضافة إلى ضآلة العاملين في المؤسسات الحكومية وحتى العاملين في المجال العسكري رغم اعدادهم الكبيرة الا أن رواتبهم تميزت بالانخفاض في عقد التسعينات وهو ما لم يكلف الحكومة العراقية كثيراً .

واما الصدمة الثانية فقد كانت ايجابية عام ( 1997 ) م متأية من الازمة الاسيوية وتوقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء ) التي نظمتها الامم المتحدة لرفع العقوبات الاقتصادية الدولية عن تصدير النفط العراقي لتتجه أسعار النفط العالمية للارتفاع فشهدت الصادرات ارتفاعاً بالأسعار الجارية بلغت (1984.52)، وبالأسعار الثابتة (17408.07) مليون دينار عراقي، ليعاود الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع فبلغ الناتج بالأسعار الجارية (15093144) وبمعدل نمو بلغ (132.16 % )، وبالأسعار الثابتة (132396000.00) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (89.40%)، مع ارتفاع الاستيرادات ولكن الارتفاع اقل من ارتفاع الصادرات فالاستيرادات بالأسعار الجارية بلغ (1144.58)، وبالأسعار الثابتة (10040.18) مليون دينار عراقي، مما أدى إلى ارتفاع فائض ميزان المدفوعات فبلغ بالأسعار الثابتة (7367.894737) مليون دينار عراقي، مع ارتفاع معدل التبادل التجاري فبلغ بالأسعار الجارية (173.3841234) مليون دينار عراقي، في حين ارتفعت النفقات بالأسعار الجارية فبلغت (605802) مليون دينار عراقي، اما النفقات بالأسعار الثابتة انخفضت فبلغت (5314052.63) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب بلغ (8.91- % ) نتيجة السياسة الانكماشية غير المسايه للدورات الاقتصادية بعد عدة سنوات من التوسع لكبح جماح معدلات التضخم المرتفعة، مع ارتفاع الإيرادات فبلغت بالأسعار الجارية (410537)، وبالأسعار الثابتة (3601201.754) مليون دينار عراقي مما أدى إلى انخفاض عجز الموازنة بالأسعار الجارية بلغت (195265- ) وبالأسعار الثابتة بلغت (1712850.88 -) مليون دينار عراقي .

حين شهد ارتفاع التضخم بلغ (22.6) مع انخفاض التضخم المستورد بلغ (0.000421192) نتيجة انخفاض التضخم العالمي، والبطالة ارتفعت فبلغت (15.4) نتيجة توقف المشاريع وتسريح اعداد من العاملين، وشهد سعر الصرف الموازي انخفاضاً فبلغ (1471) مع ثبات سعر الصرف الرسمي فبلغ (0.31) وارتفاع سعر الفائدة بلغ (7.25) .

والصدمة الثالثة عام ( 2008 ) من حصول الازمة الاقتصادية العالمية عام ( 2007 ) م وهو ما انعكس اثارها على العام اللاحق نتيجة لحصول صدمة إيجابية في الاقتصاد العراقي لاستمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية مما رفع من قيمة الصادرات النفطية، فشهدت الصادرات ارتفاعاً بالأسعار الجارية حيث بلغت (76025118)، وبالأسعار الثابتة (67457957.41) وعلى اثر ذلك ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي فبلغ الناتج بالأسعار الجارية (157026061.6) وبمعدل نمو بلغ (40.88 % )، وبالأسعار الثابتة (139331021.83) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ (25.01 % )، مع ارتفاع الاستيرادات

ولكن الارتفاع اقل من ارتفاع الصادرات فالاستيرادات بالأسعار الجارية بلغت (41769316)، وبالأسعار الثابتة (37062392.19) مليون دينار عراقي، مما أدى إلى ارتفاع فائض ميزان المدفوعات فبلغ بالأسعار الثابتة (30395565.22) مليون دينار عراقي، مع انخفاض معدل التبادل التجاري فبلغ بالأسعار الجارية (182.0118816) مليون دينار عراقي، ونظراً لكون دور السياسة المالية مسابرة للدورات الاقتصادية فقد شهد تزايد في نشاط الإنفاق بلغ بالأسعار الجارية (59403375) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ ( 52.19 % )، وبالأسعار الثابتة بلغ (52709294.59) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو بلغ ( 35.04 % )، مع ارتفاع الإيرادات فبلغت بالأسعار الجارية (80252182)، وبالأسعار الثابتة (71208679.68) مليون دينار عراقي مما أدى إلى ارتفاع فائض الموازنة بالأسعار الجارية بلغ (20848807) وبالأسعار الثابتة بلغت (18499385.09) مليون دينار عراقي.

ويرجع سبب ذلك إلى التزايد في حصيلة إيرادات العراق النفطية وذلك للأسباب الآتية : (1)

(1) رفع العقوبات الاقتصادية الدولية .

( 2 ) ارتفاع أسعار النفط العالمية الذي كسر حاجز ( 150 ) دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2008 .

( 3 ) ازدياد الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي حتى بلغت أكثر من ( 2.5 ) مليون برميل يوميا .

( 4 ) تداعيات أعصار الازمة المالية العالمية كان له أثر واضح على أسعار النفط الخام، وما رافقها من صَدَمَاتٍ في أسعار النفط وانخفاضها بشكل كبير، مما أدى إلى الارتفاع في عمل الموازنة العامة .

حين شهد انخفاض التضخم فبلغ (12.7) مع ارتفاع التضخم المستورد فبلغ (2.380721865) نتيجة ارتفاع التضخم العالمي، والبطالة ارتفعت فبلغت (18.23) نتيجة توقف المشاريع وتسريح اعداد من العاملين، وشهد سعر الصرف الموازي ارتفاع فبلغ (1180) مع ارتفاع سعر الصرف الرسمي فبلغ (1193) وإن خفاض سعر الفائدة بلغ (16.75) .

اما الصدمة الرابعة فهي في عام (2009) فقد كانت سلبية حيث شهد الاقتصاد العراقي انخفاضاً حاداً في حجم التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ نتيجة الحروب والصراعات والانقسامات الداخلية والتي تسببت في تدمير بنية التَّجَارَةِ الْعِرَاقِيَّةِ، بالإضافة إلى الازمة المالية العالمية والركود العالمي مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية وبالتالي تراجع قيمة الصادرات العراقية .

وشهدت الصادرات انخفاض بالأسعار الجارية فبلغت (46133100)، وبالأسعار الثابتة (37783046.68) مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي فبلغ الناتج بالأسعار الجارية

( 1 ) مأمون ادم معروف، أثر انخفاض اسعار النفط عالميا على الموازنة العامة للعراق، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد السابع، ملحق العدد الرابع، 2016، ص 650 .

(130642187)، وبالأسعار الثابتة (106996058.15) مليون دينار عراقي، مع انخفاض الاستيرادات بالأسعار الجارية حيث بلغت (48569040) ولكن ارتفعت الاستيرادات بالأسعار الثابتة بلغت (39778083.54) مليون دينار عراقي، مما أدى إلى انخفاض عجز ميزان المدفوعات فبلغ بالأسعار الثابتة ( -1995036.855 ) مليون دينار عراقي، مع انخفاض معدل التبادل التجاري فبلغ بالأسعار الجارية (94.98458277) مليون دينار عراقي، في حين انخفضت النفقات بالأسعار الجارية فبلغت (52567025)، وبالأسعار الثابتة (43052436.53) مليون دينار عراقي، مع انخفاض الإيرادات فبلغت بالأسعار الجارية (55209353)، وبالأسعار الثابتة (45216505.32) مليون دينار عراقي مما أدى إلى انخفاض فائض الموازنة بالأسعار الجارية فبلغت (2642328) وبالأسعار الثابتة بلغت (2164068.80) مليون دينار عراقي.

في حين شهد انخفاض التضخم بلغ (8.3) مع انخفاض التضخم المستورد بلغ (1.088769974) نتيجة انخفاض التضخم العالمي، والبطالة انخفضت فبلغت (15.2) نتيجة توسع المشاريع وتوظيف اعداد من العاملين، وشهد سعر الصرف الموازي انخفاض فبلغ (1185) مع ارتفاع سعر الصرف الرسمي فبلغ (1170) وإن خفاض سعر الفائدة بلغ (8.83) .

**والصدمة الخامسة عام (2014)** حيث من الصعب التنبؤ بظروف الاقتصاد العالمي وارتفاع حساسية أسعار النفط العالمية للظروف الاقتصادية القائمة جعل من عام (2014) بداية التمهيد لأخطر الصَدَمَاتِ فِي تَارِيخِ الْعِرَاقِ الَّتِي تُعَدُّ مَزْدَوِجَةَ الْمَصْدَرِ حَيْثُ تَمَثَّلَتْ بِصَدْمَتِي الْإِرْهَابِ الْمَتَمَثِّلِ بِسَيْطَرَةِ تَنْظِيمِ دَاعِشِ الْإِرْهَابِيِّ عَلَى الْمَنَاطِقِ الْغَرْبِيَّةِ وَالشَّمَالِيَّةِ مِنَ الْعِرَاقِ مِمَّا أَدَّى إِلَى تَوْقُفِ كَبِيرٍ فِي النَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ لِلْعِرَاقِ، وَانْحِفَاضِ أَسْعَارِ النِّفْطِ الْعَالَمِيَّةِ. فَكَانَتْ الصَّدْمَةُ سَلْبِيَّةً وَشَهِدَتْ الْمَصَادِرُ انْحِفَاضَ الْأَسْعَارِ الْجَارِيَّةِ حَيْثُ بَلَّغَتْ (97921846)، وبالأسعار الثابتة (67115727.21) مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي فبلغ الناتج بالأسعار الجارية (266420384.5)، وبالأسعار الثابتة (182604787.18) مليون دينار عراقي، مع انخفاض الاستيرادات بالأسعار الجارية حيث بلغت (62004382) و بالأسعار الثابتة بلغت (42497862.92) مليون دينار عراقي، مما أدى إلى انخفاض فائض ميزان المدفوعات فبلغ بالأسعار الثابتة (24617864.29) مليون دينار عراقي، مع ارتفاع معدل التبادل التجاري فبلغ بالأسعار الجارية (157.9272994) مليون دينار عراقي، في حين انخفضت النفقات بالأسعار الجارية فبلغت (113473517)، وبالأسعار الثابتة (77774857.44) مليون دينار عراقي، مع انخفاض الإيرادات فبلغت بالأسعار الجارية (105386623)، وبالأسعار الثابتة (72232092.53) مليون دينار عراقي مما أدى إلى

ارتفاع عجز الموازنة بالأسعار الجارية فبلغت ( -8086894 ) وبالأسعار الثابتة بلغت ( 5542764.91 - ) مليون دينار عراقي .

ويرجع سبب هذه الصدمة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية والصادرات النفطية على حد سواء والذي يعزى إلى العديد من العوامل أهمها (1) :

(1) انخفاض معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الأمدادات النفطية العالمية ؛ ولاسيما بعد استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية مما نتج عنه زيادة كبيرة في طاقة انتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الامدادات النفطية لمجموعة الدول خارج منظمة اوبك تقترب من (2) مليون برميل يوميا في عام 2014.

(2) شهد ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية منذ بداية عام 2014 الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط .

(3) توجه الدول الكبيرة المصدرة للنفط إلى المحافظة على حجم انتاجها النفطي لضمان حصتها السوقية بدلاً من محاولة رفع الأسعار وذلك بواسطة خفض الإنتاج، مما تسبب في خلق فجوة بين العرض والطلب النفطي .

(4) عدم تأثير التطورات التي تشهدها بعض الدول المصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على حجم الإنتاج النفطي .

(5) انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين على النفط الخام، ولاسيما مع استمرار معاناة عدد من الدول اقتصادياً ومالياً، وتزايد المخاوف بخصوص تراجع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي .

(6) ارتفاع مستوى المضاربات خلال عام (2014) في ظل العوامل الجيوسياسية السائدة .

في حين شهد ارتفاع التضخم فبلغ (2.2) مع انخفاض التضخم المستورد فبلغ (0.546057622) نتيجة انخفاض التضخم العالمي، والبطالة ارتفعت فبلغت (23) نتيجة توقف بعض المشاريع وتسريح اعداد من العاملين، وشهد سعر الصرف الموازي ارتفاع فبلغ (1206) مع ارتفاع سعر الصرف الرسمي فبلغ (1166) وإن خفاض سعر الفائدة حيث بلغ (6) .

**اما الصدمة السادسة فحدثت عام (2020) حيث شهد العراق انخفاضاً حاداً في حجم التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ متأتية من تراجع الطلب العالمي مما يؤدي إلى حصول الركود الاقتصادي العالمي بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد وتبعاته الاقتصادية، وإن خفاض أسعار النفط العالمية فضلاً عن التزام العراق**

<sup>1</sup> ( صندوق النقد العربي، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2015، ص 125-126.

بتخفيض الانتاج حسب مقررات ( اوبك ) (1)، حيث تراجعَت الصادرات فبلغت بالأسعار الجارية (61065016) بالأسعار الثابتة (39678372.97) مليون دينار عراقي نتيجة تدابير وإجراءات التباعد الاجتماعي التي دخلت حيز التنفيذ في مارس 2020، والتي أثرت سلبيًا على الطلب الكلي للسلع والخدمات والنتائج الإجمالي بلغ بالأسعار الجارية (219786798.4) بالأسعار الثابتة (142811434.96) مليون دينار عراقي وشهد سعر الصرف الموازي انخفاض فبلغ (1351) مع انخفاض سعر الصرف الرسمي فبلغ (1304) والإيرادات بلغت بالأسعار الجارية (63199689) وبالأسعار الثابتة (41065424.95) مليون دينار عراقي و النفقات بلغت بالأسعار الجارية (76082443) وبالأسعار الثابتة (49436285.25) مليون دينار عراقي وسعر الفائدة بلغ (4) والاستيرادات بلغت بالأسعار الجارية (62787600) وبالأسعار الثابتة (40797660.82) مليون دينار عراقي، مما أدى إلى عجز ميزان المدفوعات فبلغ بالأسعار الثابتة (-1119287.849) مليون دينار عراقي، وأدى إلى انخفاض التضخم المستورد فبلغ (0.548781731) ومعدل التبادل التجاري بلغ (97.256490135) مع انخفاض التضخم فبلغ (0.4)، في حين ارتفعت البطالة بلغت (40) و العجز/الفائض في الموازنة بلغت بالأسعار الجارية (-12882754) وبالأسعار الثابتة (-8370860.30) مليون دينار عراقي .

واستجابت السياسة الاقتصادية في العراق بشكل مسابر لاتجاهات دَوْرَةِ الاعمال الاقتصادية اذ نراها قد تقوم بسياسة توسعية عند حصول ارتفاع في قيمة الصادرات ومن ثم حصول صدمة ايجابية في التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ، كما نراها تقوم بسياسة انكماشية عند حصول انخفاض في قيمة الصادرات ومن ثم حصول صدمة سلبية في التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ، على الرغم من وجود فترة ارتداد زمني في تلك الاستجابة .

و يمكن القول بأن هذه الصَدَمَاتِ اثرت بشكل كبير على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ للعراق بشكل خاص، وادت إلى تراجع كبير في حجم التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ للعراق وعدم الاستقرار الاقتصادي .

<sup>1</sup> ( البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2020 ، ص 45 .

جدول ( 13 )

مؤشرات اقتصادية كلية مختارة للاقتصاد العراقي

للمدة (1990-2021)م بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة ( سنة الأساس 2007 ) (مليون دينار عراقي)

التضخم المستورد	معدل التضخم	معدل البطالة	العجز/الفائض في الموازنة بالأسعار الثابتة	عجز/الفائض في الموازنة بالأسعار الجارية	النفقات العامة بالأسعار الثابتة	النفقات العامة بالأسعار الجارية	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	السنوات
0.598665475	51.6	8.54	-22301398.90	-5688	55592745.25	14179	33291346.35	8491	219275524.87	55926.5	1990
0.224988199	250	9.13	-18156318.29	-13269	23941600.80	17497	5785282.517	4228	58087629.91	42451.6	1991
0.102227380	85.71	8.91	-20727122.42	-27836	24485197.82	32883	3758075.401	5047	85711521.01	115108.4	1992
0.033518748	300	8.89	-14512891.39	-59957	16690660.19	68954	2177768.799	8997	77856239.09	321646.9	1993
0.005150937	456.9	10.5	-7555782.61	-173783	8671391.30	199442	1115608.696	25659	72101121.74	1658325.8	1994
0.001218345	378.3	12.9	-5307254.55	-583798	6279854.55	690784	972600	106986	60868026.36	6695482.9	1995
0.000918262	-15.5	13.9	-3919666.67	-364529	5833784.95	542542	1914118.28	178013	69902415.05	6500924.6	1996
0.000421192	22.6	15.4	-1712850.88	-195265	5314052.63	605802	3601201.754	410537	132396000.00	15093144	1997
0.000461252	14.9	17.4	-3053977.10	-400071	7026725.19	920501	3972748.092	520430	130731660.31	17125847.5	1998
0.000249559	12.2	20.2	-2139367.35	-314487	7030965.99	1033552	4891598.639	719065	234449065.31	34464012.6	1999
0.00023395	5.4	22.4	-2359135.48	-365666	9669032.26	1498700	7309896.774	1133034	323959354.19	50213699.9	2000
0.000321867	16.1	25.9	-4336005.56	-780481	11498483.33	2069727	7162477.778	1289246	229525380.56	41314568.5	2001
0.000216292	19.4	26.8	-6382986.05	-1372342	15008962.79	3226927	8625976.744	1854585	190804313.49	41022927.4	2002
1.966300449	33.5	28.1	613475.66	163798	7425273.41	1982548	8038749.064	2146346	110808197.00	29585788.6	2003
2.045415982	26.8	26.8	2377054.95	865248	88234865.38	32117491	90611920.33	32982739	146250985.44	53235358.7	2004
1.930862022	37.1	17.97	28312054.11	14127715	52856062.12	26375175	81168116.23	40502890	147361921.04	73533598.6	2005
1.441352657	53.1	17.5	13414746.07	10248866	50794082.46	38806679	64208828.53	49055545	125115124.08	95587954.8	2006
1.059215098	30.9	11.7	15568219.00	15568219	39031232.00	39031232	54599451	54599451	111455813.40	111455813.4	2007
2.380721865	12.7	18.23	18499385.09	20848807	52709294.59	59403375	71208679.68	80252182	139331021.83	157026061.6	2008
1.088769974	8.3	15.2	2164068.80	2642328	43052436.53	52567025	45216505.32	55209353	106996058.15	130642187	2009

الفصل الثالث : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي

1.061092915	2.5	15.2	-490075.14	-613084	56062510.79	70134201	55572435.65	69521117	129548014.39	162064566	2010
1.24105305	5.5	11.1	16079568.28	21241109.7	59619732.25	78757666.3	75699300.53	99998776	164517113.55	217327107	2011
1.008177228	6.1	11.9	10226143.68	14326827.3	75046092.58	105139575.7	85272236.26	119466403	181460021.91	254225490.7	2012
0.662978202	1.9	13	-3756555.71	-5360605	83481429.57	119128000	79724873.86	113767395	191722164.82	273587529.2	2013
0.546057622	2.2	23	-5542764.91	-8086894	77774857.44	113473517	72232092.53	105386623	182604787.18	266420384.5	2014
0.386578599	1.4	25	-2653556.08	-3927263	47565888.51	70397515	44912332.43	66470252	140456886.35	207876191.8	2015
0.318884911	0.1	20.4	-8547040.51	-12658167	45285237.68	67067437	36738197.16	54409270	132705165.97	196536350.8	2016
0.445188635	0.2	22	1243827.49	1845840	50869349.73	75490115	52113177.22	77335955	152287856.54	225995179.1	2017
0.490244522	0.4	22.6	17246070.47	25696645	54277308.05	80873189	71523378.52	106569834	180482465.77	268918874	2018
0.544188134	-0.2	23	-2795244.12	-4156528	75133505.72	111723523	72338261.6	107566995	185714773.10	276157867.6	2019
0.548781731	0.4	40	-8370860.30	-12882754	49436285.25	76082443	41065424.95	63199689	142811434.96	219786798.4	2020
0.684866275	6.1	33	3816169.63	6231805	62982032.46	102849659	66798202.08	109081464	184592488.61	301439533.9	2021

المصدر : التقرير والنشرات التي تصدر من وزارة التخطيط و المالية و هيئة البنك المركزي لسنوات متفرقة :



جدول ( 14 )

مؤشرات اقتصادية كلية مختارة للاقتصاد العراقي

للمدة (1990-2021)م بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة ( سنة الأساس 2007 ) ( مليون دينار عراقي )

السنوات	الصادرات الاجمالية بالأسعار الجارية	الصادرات الاجمالية بالأسعار الثابتة	الاستيرادات الاجمالية بالأسعار الجارية	الاستيرادات الاجمالية بالأسعار الثابتة	ميزان المدفوعات	معدلات التبادل التجاري بالأسعار الجارية	سعر الفائدة	صدمة سعر الصراف الرسمي	الدينار العراقي مقابل سعر صرف الدولار الأمريكي (الموازي)
1990	4350	17056963.04	4152	16279864.36	777098.6747	104.77337315	6.13	0.31	4
1991	548	749569.01	1062	1452614.93	-703045.9217	51.601356443	6.13	0.31	10
1992	670	499190.36	1541	1147452.78	-648262.4221	43.504218040	6.13	0.31	21
1993	243	58819.36	1509	365260.99	-306441.6249	16.103379722	6.5	0.31	74
1994	534.7	23247.83	833.53	36240.43	-12992.6087	64.14886087	6.5	0.31	456
1995	610.1	5546.36	898.65	8169.55	-2623.181818	67.89072498	7.25	0.31	1674
1996	859.33	9240.11	914.72	9835.70	-595.5913978	93.94459507	7.25	0.31	1170
1997	1984.52	17408.07	1144.58	10040.18	7367.894737	173.3841234	7.25	0.31	1471
1998	2308.56	17622.60	1549.71	11829.85	5792.748092	148.9672261	7.25	0.31	1620
1999	4061.22	27627.35	2827.44	19234.29	8393.061224	143.6359392	7.35	0.31	1972
2000	5825.2	37581.94	3421.44	22073.81	15508.12903	170.2557987	7.35	0.31	1930
2001	4000.65	22225.83	3466.04	19255.78	2970.055556	115.4242305	7.35	0.31	1929
2002	3797.6	17663.26	3051.22	14191.72	3471.534884	124.4616907	6.35	0.31	1957
2003	18800689	70414565.54	19231256	72027176.03	-1612610.487	97.76110827	6.35	1836	1936
2004	25877930	71093214.29	30951806	85032434.07	-13939219.78	83.60717304	6	1453	1462
2005	34810893	69761308.62	34568508	69275567.13	485741.483	100.7011729	7	1469	1478
2006	44786043	58620475.13	32287203	42260736.91	16359738.22	138.7114362	10.42	1467	1396

الفصل الثالث : تحليل صَدَمَاتِ التجارة الخارجية والاستقرار الاقتصادي

1214	1255	20	202.4289221	25138905	24542780.00	24542780	49681685.00	49681685	2007
1180	1193	16.75	182.0118816	30395565.22	37062392.19	41769316	67457957.41	76025118	2008
1185	1170	8.83	94.98458277	-1995036.855	39778083.54	48569040	37783046.68	46133100	2009
1185	1170	6.25	117.8731641	7340791.367	41071582.73	51380550	48412374.10	60563880	2010
1217	1170	6	166.6861912	28234110.52	42338766.09	55929510	70572876.61	93226770	2011
1222	1166	6	159.6600346	29298142.76	49108491.08	68800996	78406633.83	109847694	2012
1222	1166	6	151.2544441	24855328.66	48493997.20	69200934	73349325.86	104669488	2013
1206	1166	6	157.9272994	24617864.29	42497862.92	62004382	67115727.21	97921846	2014
1216	1167	6	106.9110602	2616287.838	37856533.78	56027670	40472821.62	59899776	2015
1303	1182	4	120.7261459	5658595.544	27301725.86	40433856	32960321.40	48814236	2016
1251	1184	4	148.4780478	14993876.01	30929207.55	45898944	45923083.56	68149856	2017
1195	1182	4	188.822809166	32226555.7	36281846.98	54059952	68508402.68	102077520	2018
1202	1182	4	140.329904709	18637763.28	46213258.91	68719116	64851022.19	96433470	2019
1351	1304	4	97.256490135	-1119287.849	40797660.82	62787600	39678372.97	61065016	2020
1474	1450	4	178.765710919	28490324.56	36170973.67	59067200	64661298.22	105591900	2021

المصدر : التقرير والنشرات التي تصدر من وزارة التخطيط و المالية و هيئة البنك المركزي لسنوات متفرقة :

## المبحث الثاني : السياسات والآليات المقترحة لمعالجة اثار صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ عَلَى الْاِسْتِقْرَارِ الْاِقْتِصَادِي فِي الْعِرَاقِ .

يمكن للحكومة العراقية أن ترسم الخطط المستقبلية استناداً لتلك التجربتين وبما يتناسب مع الامكانيات الاقتصادية للبلد، فلا بد من إيجاد سياسات اقتصادية تنموية عادلة وفق استراتيجية تنموية تقوم بالأعتماد على النفس والوفاء بالاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع على أن تشمل مختلف القطاعات المرتبطة باحتياجات الغالبية العظمى من السكان .

وقد اخفقت الحكومات المتعاقبة في تلبية المطالب الاجتماعية ومع استمرار التشتت السياسي ورفع حدة الصراع على السلطة وحرص النخب الحكومية على الحفاظ على الوضع الراهن وعدم إيجاد معالجات حقيقية لتحقيق مطالب الشعب لاسيما فئة الشباب أدى إلى حصول اضطرابات اجتماعية بلغت ذروتها في الاحتجاجات الشعبية عام 2019م مطالبه بتحسين الخدمات العامة ( التعليم، الصحة، الماء، الكهرباء، التوظيف، البنى التحتية ) والقضاء على الفساد المالي والإداري الذي انهك الموازنات واضاع الكثير من الفرص الذهبية لتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية ومحاسبة المفسدين، وهذا ما دفع الشباب العراقي إلى الانفجار وقاموا بتظاهرات (تشرين من عام 2019م) في معظم محافظات العراق تعبيراً عن استيائهم من الوضع السياسي والاقتصادي في البلد واطلق عليها بثورة (تشرين) واستمرت لأكثر من ثمانية أشهر وكانت من نتاجات تلك الثورة تغيير شخصيات سياسية في حينها مع تغيير قانون الانتخابات.

وعلى الحكومة الجديدة التي تتسلم زمام الأمور في الوقت الحاضر (2023م) أن تضع استراتيجية تنموية واقعية في الأجلين القصير والطويل، من أجل بناء دولة متماسكة اجتماعياً ذات سيادة ونفوذ اقتصادي في المنطقة تهدف إلى علاج مشكلة الفقر والبطالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل إلى جانب تحقيق العدالة بين الاجيال ومعالجة صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، والتنمية المستدامة في العراق مايلي :

### أولاً ( مكافحة الفساد المالي والإداري

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها حيث بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة . كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطوق ( المحسوبية و المنسوبية ) أو سرقة أموال الدول مباشرة وهذا

النوع من الفساد يمكن تسميته بـ(الفساد الصغير) وهو مختلف تماماً عن ما يمكن تسميته بـ(الفساد الكبير) المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المفاوضات وتجارة السلاح، ويحدث مثل هذا الفساد الكبير عادةً على المستويين السياسي والبيروقراطي مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلاً بدرجة أو بأخرى، عن الثاني أو يمكن أن تكون بينهما درجة عالية من التداخل والتشابك، إذ عادةً ما يرتبط (الفساد السياسي) بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد.

إن الآثار المدمرة والنتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة المقيتة تطال كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب فتهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤوليات وانجاز الوظائف والخدمات وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد تسبب مزيداً من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فقط بل في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي ناهيك عن مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية مع حياة الناس (1) .

ومن أجل بناء الثقة بين المواطن والحكومة ومعالجة المشاكل ينبغي على الحكومة العراقية مايلي (2) :

1) تعزيز مؤسسات المساءلة الحالية لكي تكون قادرة على الاستجابة بفاعلية للمخاوف الشعبية حول الفساد والمشاكل الأخرى .

2) يتوجب أن تركز مؤسسات المساءلة والعدالة على التخفيف من مخاطر الفساد وتعزيز أداء الحكومة .

3) السعي إلى تحسين تجارب المواطن الفعلية مع الفساد والروتين والتعسف وإساءة استخدام السلطة وغيرها من المشاكل .

4) أتمتة الخدمات مثل تقديم الخدمات الالكترونية لمعالجة قضايا الفساد كالرشوة والمحسوبية وغيرها من المضايقات التي تحصل اثناء احتكاك المواطن مع الموظفين والمسؤولين الحكوميين.

5) استعداد القادة السياسيين للإصلاح السياسي والاقتصادي والكشف العلني عن الاصول والدخل والافصاح عن الذمة المالية للمسؤولين الحكوميين .

### ثانياً ) المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف للسياسة النقدية

يكون لهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار الأولوية في حالة تعارضه مع الأهداف الأخرى للبنك المركزي أيّاً كانت درجة أهميتها (ومدى قدرة البنك المركزي على تنفيذ ذلك)(3).

1 ) هيفاء جواد الشيخ حسن وآخرون ، سبل مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد السابع والعشرون، 2011، ص 278 .

2 ) البنك الدولي، النهوض من واقع الهشاشة، مذكرة اقتصاديات حول التنوع والنمو في العراق ، 2020، ص 8 .

3) أسامة محمد الغولي وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الأزارطة، 2005، ص 225.

وإن تحديد هدف واحد بشكل دقيق مع التركيز على تحقيق الاستقرار في القيمة الداخلية والخارجية للعملة يعد من أهم المؤشرات الدالة على استقلالية هذا البنك عن الحكومة<sup>(1)</sup> .

وقد حددت المادة الثالثة من قانون البنك المركزي العراقي أهداف البنك بالسعي إلى "تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت على أساس التنافس في السوق ...". ويشير ذلك إلى أن لهدف مواجهة التضخم الأولية على غيره من الأهداف، إلا أن آلية السوق هي التي تحكم الفلسفة الاقتصادية للدولة . وبذلك تحققت استقلالية أهداف السياسة النقدية في العراق<sup>(2)</sup> .

### ثالثاً ( تحسين كفاءة تخصيص الموارد

إن إحدى المشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها العراق هي مشكلة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، إذ أن مشكلة التنمية في العراق هي ليست مشكلة ندرة الموارد بقدر ما هي مشكلة تتعلق بمدى الاستخدام والتوزيع الأمثل لهذه الموارد، ولما كان القطاع الصناعي بمنشآته يمثل القطاع القائد المساهم في عملية التنمية من خلال عمليات التشابك القطاعي فيجب دفع عجلة هذا القطاع إلى الأمام وعن طريق الاستغلال الأمثل لموارده الاقتصادية المتاحة لتحقيق زيادة في الانتاج والدخل .

وإن السبب الرئيس للتخلف وصعوبة التطور ولوج التنمية يكمن في المقولة ( البلد الفقير لأنه فقير ) ويراد هنا بيان شح رأس المال اللازم لتحقيق إمكانات التنمية والنهوض بالمجتمعات النامية . ويبدو أن حقيقة قدرة الدولة و أهمية دَوْرُها المخطط له، قد استغلتهما النظم الحاكمة وشخصها الكاريزمية لصالح الهيمنة على السلطة ولجم المعارضين، وصوغ حال المجتمعات على وفق رؤية (الملك – الرئيس - الأمير – السلطان)، ويكاد يرددوا جميعاً مقولة لوييس (الدولة إنا) أي الحاكم. هذا الاستغلال لحقيقة دَوْرُ الدولة في الحياة جرى حرفه عن مبتغاه، ولو استخدمت إمكانات الدولة وقدرتها، بفاعلية صحيحة وحقيقية وعلى وفق تصور لا يتسم بالضبابية التي طالت معظم تجارب التنمية في العالم الثالث ومنها العراق، كان حري بها أن تتلامس مع أنموذج التنمية اليابانية أو الكورية، والتي ارتكزت في جلها على الدولة، بل نذهب إلى أكثر من ذلك أن المؤسسة العسكرية الممقوتة في مجتمعاتنا بسبب من هيمنة العسكر على السلطة، قد ناقضتها تجربة ماليزيا، فالتجربة التنموية بنيت بجهد الطبقة العسكرية .

(1) حيدر حسين ال طعمة، البنك المركزي العراقي : إرهاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، المجلد 2014، 179، ص 126.

(2) عبد المنعم السيد علي، استقلالية البنوك المركزية مع إشارة خاصة إلى البنك المركزي العراقي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 2012، 75، ص 150.

وهكذا ورث العراق أنموذج من الدولة متناقضة في دَوْرها، فهي أما مركزية وسلطوية حد النخاع، وإما مترهلة وتابعة وضعيفة، ولذلك يصعب توصيف مخرجاتها (نتائجها) التنموي فهو ظلٌّ يتراوح ما بين تنمية (تابعة – شبه رأسمالية - شبه اشتراكية - رثة - راكدة)، وهو ما لا يساعد على الاستدلال بمعطى واضح لا تخطئه العين في نمط أفعالها الاقتصادية.

بيد أن ما يمكن قوله أن دَوْر الدولة كان سلبياً، وكابحاً لفرص التطور الاقتصادي، على العكس من الأهداف والشعارات التي رفعتها، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال، دفعاً باتجاه تقزيم أو تهमيش دَوْرها، بل على العكس نرى أن للدولة دَوْرًا محوريًا في ضبط إيقاع حركة الاقتصاد والمجتمع، وبدلاً من أن تكون عقبة كأداء إزاء الجهد التنموي، كان جديرًا بها أن تتلمس الطريق وتيسر وتفعّل حركة القوى الحية في المجتمع بشكلها الفردي أم الجمعي وحتى القدرات التي منّت الدولة المجتمع بها، في حشد موارده وتوجيهها صوب رفع مستويات معيشتة وتحسين أحواله، ذهبت مع سوء إدارة الدولة وفشلها الذريع في تخصيص الموارد حتى باتت المشكلة في العراق لم تعد اقتصادية بالمعنى الحقيقي، كما توهم مجتمعاتها للتعكز عليها إزاء تصاعد حالة عدم الرضى المجتمعي، بل تحولت المشكلة إلى (سوء إدارة الموارد الاقتصادية)، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة لتأريخية نمط تخصيص الموارد في الدولة العراقية من نشوئها و إلى الآن، وهو ما تعجز إدارات الدولة العراقية عليّ مرّ تأريخه الحديث، عن توفير غطاء أخلاقي له، كونها استأثرت واستهترت بمراد المجتمع ومستقبله، وهو ما لم يَحْض بالاهتمام المفترض في بناء منظومة الحقوق المجتمعية في عراق ما بعد الاحتلال .

إن كشف حساب النظم المتتابعة لحكم العراق وشخصه، يفضي إلى أن الحقوق التي أهدرتها هذه النظم، والمعبر عنها بالكلف (الاقتصادية – الاجتماعية - الإنسانية)، والمتوزعة على مساحه واسعة من المعالم والمؤشرات، سوف تكون تكلفة سدادها، أمر يتجاوز حدود العقل والمنطق، فما بين الأمية والجهل، والبطالة والفقر، والتهميش، والهدر والفساد، تتوزع جملة الاستدلالات التي تصلح أن تكون معيّنًا في المراجعة والتقصي والاستنباط (1) .

وقد عانى الاقتصاد العراقي من التخلف والاختلال وعدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إذ أسفرت الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الأولى عن دمار هائل للبنية التحتية عموماً والهيكل الإنتاجية خصوصاً، انعكست على تراجع معدلات النمو الاقتصادي الإجمالية والقطاعية، فضلاً عن فقدان مبدأ الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية بسبب شمولية ومركزية السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحصار الاقتصادي والتقني الناجم

(1) عبد علي كاظم المعموري ، عنف الدولة في هدر الامكانية وسوء تخصيص الموارد في العراق ، القضايا السياسية ، المجلد 17 ، العدد 1 ، 2009 ، ص 49- 50- 51 .

عن العقوبات الدولية لتضيف إلى الدمار الشامل بعد احتلال العراق تعطلاً إجبارياً لمعظم المرافق الحيوية الزراعية والصناعية والسياحية والخدمية .

ومنذ ذلك الحين وحتى الآن يحاول صناع القرار السياسي والاقتصادي في العراق بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية رسم معالم الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العراقي المدمراً وتجميع شتات ما بقي منه والحد قدر الإمكان من الفوضى الاقتصادية التي سببتها الأوضاع الأخيرة وتحويله باتجاه اقتصاد السوق عبر برامج شاملة للتغيير الاقتصادي، على الرغم من أن العراق يمتلك مقومات ومصادر نهضة اقتصادية حقيقية تتمثل بسعة قاعدة الموارد البشرية والطبيعية المتنوعة ومن اهم المتطلبات التي تقوم عليها حسن استعمال وتخصيص الموارد وكما يلي : (1)

### 1) العدالة في توزيع الموارد :

وتتمثل ملكية الموارد في :

أ) الملكية العامة : يمكن أن تسهم الدولة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي بتركيزها على الأنشطة التي تستطيع أن تقوم بها على النحو الأمثل، والمتعلقة بحفظ الأمن والنظام وتوفير السلع العامة وإنشاء بيئة مواتية لنشوء الأعمال التي من غير الممكن توفيرها إلا من خلال الدولة فضلاً عن معالجة صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ (2) .

ب) الملكية الخاصة: ويتمثل ذلك بتخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة وتوسيع الأسواق وتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية في الداخل والخارج ومنها إقامة المشاريع الإنتاجية الجديدة التي تزيد من الطاقة الإنتاجية وفرص العمل ومن ثم بناء الاقتصاد الذي ينعكس ايجابياً على تزايد الدخل (3)، ولكي يؤدي القطاع الخاص دوراً بكفاءة وفاعلية كبيرة خصوصاً في مجال خلق وتوسيع الطاقات الإنتاجية الضرورية لبناء الاقتصاد الوطني لا بد من تهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة لعمله وذلك

1) خالد جميل كامل , واقع التنوع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة ( 1970 -

2008 ) , رسالة ماجستير في الاقتصاد , كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة , 2009 , ص 88 .

2) بول سامولسون،الاقتصاد،ترجمة هشام عبد الله،الطبعة الخامسة عشر،(الأردن،الأهلية للنشر والتوزيع،2001)،ص 59 .

3) عبيده محمد فاضل الربيعي،الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية،الطبعة الأولى،(القاهرة،مكتبة

جدير،2004)،ص 28 .

بإزالة التشوهات كافة والقيود التنظيمية والتشريعية من خلال تحرير الأسعار وسعر الصرف وكذلك تحرير التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ فضلاً عن توافر المناخ الاستثماري المحفز لهذا القطاع (1) .

## (2) التوزيع العادل للعوائد :

واجهت عوائد الموازنة العامة للدولة اتساع الازمات والصعوبات الاقتصادية وذلك بهدف إيجاد موارد إضافية لتمويل الموازنة العامة من جراء بيع أصول المشروعات العامة إلى القطاع الخاص سواء كان ذلك كلياً أم جزئياً، وتطبيقاً لمتطلبات برنامج الإصلاح والتنويع الاقتصادي المرتبط بمنح القروض والتسهيلات من المؤسسات التمويلية الدولية إلى البلدان غير النفطية، أما البلدان النفطية فأنها سعت لمواجهة صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ الناجمة عن انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض العوائد الكلية اللازمة لتمويل الموازنة (2)، من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي ما بين العرض والطلب وذلك بإزالة التشوهات في الأسعار وتحسين نوعية المنتج والتخصيص الأمثل للموارد وتحقيق التوزيع العادل للموارد بشكل يسهم في تحقيق مستويات معيشية عالية لأفراد المجتمع وزيادة معدلات الادخار (3) .

## (3) عدم الحاق الضرر بالأجيال القادمة : أي يجب تمكين الاجيال القادمة من أن تنعم بالموارد وعوائدها

وعدم استنزافها ويحقق ذلك المزيد من الإستقرار الإقتصادي والاجتماعي (4) .

وينبغي على الحكومة العراقية أن تعمل بجد نحو الاستخدام الأمثل والكفوء للموارد الاقتصادية المتاحة والتوزيع العادل لعوائدها وإن تصحح الاختلال الهيكلي وتقلل الاعتماد على قطاع النفط الذي يتسم بالتقلب ويجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ، فضلاً عن انها يجب أن تفكر بحقوق الاجيال القادمة من هذه الثروة التي تستعملها الآن دون ايجاد مشاريع تنموية مستدامة يستفاد منها لاحقاً، لذا يتوجب القيام بالاتي :

( ا ) تنويع الاقتصاد العراقي :- ويتطلب ذلك وضع استراتيجيات وإصلاحات اقتصادية لتنمية القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط و دعم القطاع الزراعي وتقديم الاعانات التي تشجع أصحاب

( 1 ) هشام ياسين شعلان، آليات التحول من نظام التخطيط إلى نظام اقتصاد السوق، الطبعة الأولى، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2004 )، ص 98 .

( 2 ) أحمد الكواز، هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد (20)، الكويت، يونيو/2006، ص 30 .

( 3 ) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، (أبو ظبي، دار الفجر، 2003، ص 159 .

( 4 ) جهاد صبحي القطيط، دور العدالة الاقتصادية في تعزيز الانتماء الوطني، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 16 ، العدد 23 ، 2020، ص 209 .



الاراضي على زيادة انتاجهم واستغلال أراضيهم وهذا يعمل على تلبية الطلب المحلي والانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يكون للقطاع الخاص دوراً كبيراً فيه، فضلاً عن الانتقال إلى إستراتيجية التصدير التي تعد احد متطلبات تحقيق الإستقرار الإقتصادي<sup>(1)</sup>.

ب ( تحديث البنى التحتية :- من خلال استخدام العوائد النفطية لخلق قاعدة من طرق وجسور وسكك ومدارس ومستشفيات ومشاريع عامة وكهرباء وتضمن ديمومة الاقتصاد ما بعد النفط من خلال تطوير الصناعات الثقيلة وتحديث البنى التحتية والاستثمار في مجالات مختلفة واقامة صناديق استثمارية لاستيعاب الدولارات النفطية<sup>(2)</sup> .

ج ( إقرار مبدأ الخصخصة ووضع برنامج مدروس لتنفيذها خلال مدة محدودة ،على أن يتم خلال هذه المدة إعداد دراسات وبحوث تفصيلية عن كل حالة لإيجاد السبيل الأمثل للخصخصة .

د ( تعزيز دور الحكومة العراقية بتقديم التمويل أو القروض للصناعات الصغيرة والمشاريع الواعدة شريطة أن تكون متجهة نحو الإصلاح لأداء الإنتاج والتسويق والمنافسة<sup>(3)</sup> .

#### رابعاً ( تنظيم ادارة العملات الأجنبية

كون البنك المركزي هو بنك الحكومة فإنه يقوم بدور كبير في تنظيم إدارة ما للبلد من احتياطات أجنبية والتي تتضمن فضلاً عن أوراق النقد الأجنبي الودائع الجارية والثابتة بعملات الدول الأجنبية وأيضاً سندات الحكومة والذهب وحقوق السحب الخاصة أي أن العملات الأجنبية تشمل ما يحوز عليه البلد من عملات البلدان الأخرى ضمن موجوداتها فضلاً عن كافة الالتزامات المالية على البلدان والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية التي بالإمكان أن تحول إلى نقود جاهزة (سيولة)<sup>(4)</sup> . وفي ضوء النظرة المعاصرة التي ترى في الاحتياطي الدولي الذي تحتفظ به البنوك المركزية أنه يؤدي وظيفة الخزين الذي يتولى امتصاص الصدمات الخارجية التي عادة ما تولدها موازين مدفوعات البلدان،سواء أكانت الصدمات الناتجة عن عوامل خارجية أو داخلية،فإن سياسة الاحتياطي القانوني الإلزامي وإدارته لابد من أن تؤدي إلى تحقيق غرضين رئيسيين في الأحوال كافة هما<sup>(5)</sup> :

<sup>1</sup> ( وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، "إستراتيجية التنمية الوطنية (2005 - 2007)"، (بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2006)،ص 24.

<sup>2</sup> ( تيري لين كارل،مخاطر الدولة النفطية،في د. ادوار مورس وآخرين،في النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الربعية،الطبعة الأولى،(بغداد،معهد الدراسات الإستراتيجية،2007)، ص 131.

<sup>3</sup> ( عبد الحسين محمد العنبي،الإصلاح الاقتصادي في العراق، الطبعة الأولى،(بغداد،مركز العراق للدراسات، 2008،ص 204 .

<sup>(4)</sup> صادق راشد الشمري،أدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية،مطبعة الكتاب،بغداد،2012،ص149 .

<sup>(5)</sup> مظهر محمد صالح،السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم،بيت الحكمة،بغداد،2010، ص242 .

- 1- اختبار معيار (norm) للخرزين الاحتياطي من العملة الأجنبية الذي يقصد به هنا التحسب لصدَمَاتِ المدفوعات وكذلك كلفة استنزاف الاحتياطي نفسه، فضلاً عن أقل كلفة بديلة ناتجة عن الاحتفاظ بالاحتياطي الأجنبي نفسه .
- 2- اختبار معيار لسرعة التكيف أو التعديل الذي يقصد به هنا تآكل الاحتياطي مع تعاضم مستويات الاستيرادات من السلع الأساسية ومن دون توافر قدرة على الإنتاج المحلي المعوض وكذلك ضعف مرونة العرض والطلب على الصادرات وضعف مرونة الصرف المعتمد عليه في البلاد فضلاً عن انخفاض مستوى الجدارة الائتمانية (\*) والقدرة على الاقتراض من الأسواق الخارِجِيَّة .

### خامساً ) اصلاح الانفاق العام

يلعب الإنفاق العام دوراً مهماً في مختلف جوانب حياة المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ويرجع سبب تلك ال أهمية المتزايدة لاعتبارات عديدة أهمها كون الإنفاق العام يعد إحدى السياسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وظهر الاهتمام بترشيد الانفاق العام وجعله يتسم بدرجة عالية من الكفاءة أو الفعالية حسب الأولوية للمصلحة العامة وضرورة الإنفاق على القطاعات الأكثر أهمية التي تحقق أقصى منفعة للفرد والمجتمع، ولقد أثبتت التجربة الماليزية جدارتها في حسن إدارة الإنفاق العام وترشيده بطريقة عقلانية مما جعلها تحقق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للفرد الماليزي، بغية الوصول إلى تنمية مستدامة في مختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية. وذلك من خلال اعتمادها على إستراتيجية فعالة في توجيه الإنفاق العام على مختلف القطاعات الحيوية والهامة، بغية تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسيطرة في برامجها ومخططاتها الإنمائية (1) .

ومن أهم مبررات تبني سياسة اصلاح الإنفاق العام يمكن ذكر ما يلي (2) :

- (1) التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل الكفيلة بإشباع الحاجات العامة، وفقاً لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع .

---

\* ( الجدارة الائتمانية : التقييم الذي يقوم به المقرض قبل الموافقة على معاملة الإقراض، والذي يتم من خلاله تحديد إمكانية تخلف المقرض عن سداد ديونه.

الجدارة-الائتمانية-الملاءة-درجة-اليسار <https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/>

(1) فيروز عريب ، محمود سحنون ، دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد النفقات العامة تجربة ماليزيا أنموذجاً ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد 7 ، العدد 3 - ديسمبر 2020 ، ص 1310

(2) المصدر نفسه ، ص 1319 - 1320 .

- (2) محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام .
- (3) إن تطبيق مبدأ الترشيد يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل، وبالتالي يجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها .
- (4) تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة، والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى .

### سادساً ) اصلاح النظام الضريبي وعدالة الاجور و العدالة الضريبية .

يستهدف اصلاح النظام الضريبي زيادة معدلات النمو الاقتصادي العام وتنمية الموارد الحكومية وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية بغية تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة فاعلية القطاع الخاص مقابل تقليل الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم تصحيح الاختلالات الاقتصادية وبناء اقتصاد متنوع (1)، وإن يحكم النظام الضريبي مجموعة من الأسس في كل بلد حسب أهمية تلك المصادر للتوافق بين مصلحة الدولة من أجل توفير خدمات عامة، ومصلحة الفرد والعدالة اللازمة لتحقيق نوع من المساواة بين المكلفين، ونتيجة لتباين هذه الأسس بين الدول ينشأ ما يسمى بـ (الازدواج الضريبي الدولي)، وهي ظاهرة لها آثار سلبية على انتقال رؤوس الأموال بين الدول لكونها تمثل عبء إضافي على تلك الأموال مما يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات الخارِجِيَّة وتكون الضريبة بذلك طاردة للاستثمارات.

لقد مرَّ العراق بحروب وعقوبات اقتصادية دولية خلفت آثاراً سلبية، مما ولدَ حاجة إلى إحداث تغييرات جديدة وإصلاحات لا بد منها للنهوض بالاقتصاد من جديد، منها جذب الاستثمارات الخارِجِيَّة (عراقية، عربية، أجنبية) لتساهم في الأعمار وبشكل فعال الأمر الذي يحتاج إلى التوسع في توقيع اتفاقيات جديدة لتجنب الازدواج الضريبي ومع أغلب دول العالم ومنح المشاريع المهمة والتي لها علاقة مباشرة بأفراد المجتمع إعفاءات ضريبية خاصة بالاستثمار على أن لا يؤدي ذلك إلى خفض الإيرادات الضريبية (2) .

وتعتبر عدالة الأجور من أهم مفاهيم العدالة الاقتصادية والاجتماعية لسببين: أولهما أنها تعني عدالة تعويض العامل عن جهده وما يقدمه من وقت بما يضمن عدم تجني صاحب العمل على حقه الاقتصادي؛ وثانيهما أنها مقترنة بالعدالة الضريبية، ويمثل التكامل بين هذين البعدين (عدالة الأجور و عدالة النظام الضريبي) الطريق المباشر والأكثر فاعلية لتفعيل مفاهيم العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

**العدالة الاقتصادية:** تعني تكافؤ الفرص والضمان الاجتماعي.

(1) فيتو تانزي ومارل ري، البلدان النامية والسياسة الضريبية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سلسلة قضايا اقتصادية رقم (27)، 2001، ص 1 .

(2) هيثم علي محمد ، علاقة الازدواج الضريبي بالاستثمار بين إعادة التكيف والتغير في النظام الضريبي العراقي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخامس والثلاثون ، 2013 ، ص 287 .

**العدالة الاجتماعية:** تعني عدالة توزيع الدخل والثروة والأجور

**عدالة الأجر:** هو مكون أساسي في التوزيع الأولي للموارد والدخل المحلي (عائد العمل وعائد رأس المال).<sup>(1)</sup>

**عدالة الضريبة :** تعني ضرورة مساهمة افراد المجتمع كافة في أداء الضريبة بما يتناسب مع قدراتهم المالية، وهي الأكثر أهمية في إعادة توزيع الموارد وعائد التنمية والنمو الاقتصادي .

فعدالة توزيع الموارد بلا توزيع عادل للأعباء إهدار للموارد، وتوزيع عادل للأعباء بلا توزيع عادل للموارد ظلم، ولذلك ينبغي توجه المتخصصين في المالية العامة إلى تبني وتفعيل الضرائب التصاعدية لتحقيق عدالة أكثر، فإذا عجز الفرد عن ضمان الدخل الكافي فإنه يتهرب من الضرائب ثم يلجأ إلى طرق غير شرعية منها أخذ الرشاوي أو السرقة وغيرها من الأمور التي تؤثر سلباً في الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلد<sup>(2)</sup> .

وفي العراق استخدمت الهيئة العامة للضرائب عدة طرق في تقدير الدخل الخاضعة للضريبة محاولة منها الوصول إلى الدخل الحقيقي وبما يتلاءم مع وعي المجتمع الضعيف لفهم الضريبة في العراق اذ ركزت على اعتماد طريقة التقدير بموجب الضوابط الصادرة منها في تقدير الدخل الضريبية رغم ما تحمله من سلبيات قد لا يصل من خلالها إلى ذلك الدخل وبالتالي عدم تحقيق العدالة الضريبية مع استخدام أساليب أخرى يمكن من خلالها أن تحقق تلك العدالة والتي تعود إيجاباً للمكلف بدفعه للضريبة الفعلية دون زيادة من جهة وللسلطة الضريبية من جهة أخرى من خلال استلامها للضريبة المستحقة على المكلف دون نقص الامر الذي يؤدي إلى زيادة إيراداتها الضريبية والتي تصب في موازنة الدولة العامة<sup>(3)</sup> .

### سابعاً ( تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص

اعتمد مبدأ المشاركة ما بين القطاع العام والخاص في الكثير من الدول وخاصة الدول النامية في مشاريع البنى الأساسية كقطاع ( النقل والمواصلات، المياه، الكهرباء ) ، وتعد الشراكة سياسة اصلاحية الهدف منها القضاء على اختلال الهياكل الإنتاجية في المشاريع العامة، ومصدر مهم من مصادر التمويل ومعالجة صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ وَتَحْقِيقِ الْاِسْتِقْرَارِ الْاِقْتِصَادِي .

<sup>1</sup> ( الامم المتحدة ، دليل ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسة الانمائية ، 2020 ، ص 66 .

<sup>2</sup> ( طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، ط1 ، بيروت ، دار السنهوري ، 2015 ، ص141.

<sup>3</sup> ( علاء حسين عل وإن ، تقويم تحقق العدالة الضريبية في ظل طرق وأساليب تقدير ضريبة الدخل دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018 ، جامعة بغداد، العراق ، ص 1 .

إن موضوع الشراكة يعد من الأساليب الأساسية في خلق الإجراءات التي تسمح للقطاع الخاص في تعزيز دورّه في النشاط الاقتصادي إلى جانب القطاع العام لتحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية .

وقد تم اعتماد الشراكة في العراق بعد عام 2003 كسياسة إصلاحية في المشاريع العامة لغرض تأهيل وتحسين ادائها الإنتاجي وبهذا الصدد تم عرض العديد من المشاريع الإنتاجية كفرص استثمارية لتعزيز مشاركة القطاع الصناعي الخاص بجانب القطاع الصناعي العام وخاصة في قطاع الصناعات الإنشائية والكيميائية (1) .

ويمكن الإشارة إلى آليات الشراكة اعتماداً على وسائلها بما يأتي (2) :

(1) هيكلية مشاريع القطاع العام - وتتضمن هذه الآلية إجراءات اقتصادية وقانونية كتحرير نشاط القطاعات الاقتصادية، تخفيف القيود على القطاع الخاص، اصدار قوانين تشجع القطاع الخاص في ممارسة دورّه بحرية أكبر، اعتماد مبدأ المنافسة والإدارة التجارية في ممارسة نشاطه، ان الهدف من اعادة الهيكلة اجراء تغييرات في انشطتها بما يسمح بزيادة كفاءتها وجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين فضلاً عن أن الهدف من اعتماد مبادئ الإدارة التجارية في نشاط الشركات والمشاريع العامة كإلغاء الدعم المقدم من قبل الدولة او تخفيضه، مما يسمح بتحويلها إلى شركات مساهمة، إضافة إلى ازالة المعوقات والتشريعات المؤثرة بمناخ الاستثمار والتخلص من القيود التي تحد من حقوق الملكية الفردية .

(2) السماح للقطاع الخاص في تحديد الوسيلة الادارية المناسبة للعملية الإنتاجية عن طريق استخدام وسيلة أو أكثر من عقود الإدارة او التّأجير أو الامتياز، ففي عقود الإدارة يقوم القطاع الخاص بتقديم الخدمات الفنية لتشغيل المشروعات وقد تكون هذه العقود جزءاً من خطة إنشاء المشروع اساساً او لا علاقة لها بذلك والميزة الرئيسية لهذه الآلية تساعد الدولة على حل المشكلات الادارية التي تعد عائقاً للكفاءة الإنتاجية ( التقنية ) لهذه الشركات على أساس أن الإدارة في ظل القطاع الخاص أكثر كفاءة مقارنة بالقطاع العام، وإن خطورة هذه الآلية تكمن في تحمل القطاع العام لأي خسائر ناجمة عن أعمال المشروع، اما فيما يخص التّأجير فإن القطاع العام يقوم بتأجير شركة ما او بعض خطوط العملية الإنتاجية للقطاع الخاص ليتم استغلالها من قبله أي أن القطاع العام يمنح القطاع الخاص حق استخدام أصول المشروع مقابل إيجار سنوي يُحدّد عقدياً وتتراوح مدة الايجار ما بين سنة إلى عشر سنوات، اما في حالة الامتياز فإن القطاع الخاص يقوم بإنشاء وتطوير مشاريع البنية التحتية الأساسية واستغلالها مدة معينة ثم يؤول

(1) فيصل اكرم نصوري ، فيصل زيدان سهر ، الشراكة مابين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق

(مع اشارة خاصة إلى القطاع الصناعي في العراق) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 21 ، العدد 83،

2015 ، ص 288 .

(2) المصدر نفسه ، ص 301 - 302 .

حق ملكية هذه المشروعات للدولة، فعندما تمنح الدولة امتيازاً فإنها تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى القطاع الخاص وتمتاز هذه الآلية بأن صاحب الامتياز مسؤول عن كافة النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية مما يخفف الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة .

وبصورة عامة تلجأ الدولة إلى آلية الشراكة في إدارة المشاريع الإنتاجية والخدمية بهدف تحسين و تعزيز كفاءة شركات القطاع العام باستخدام معايير وأساليب إدارية قد تكون أفضل مما في القطاع العام فضلاً عن الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة وخصوصاً في حالة الشريك الأجنبي، والعديد من الخدمات التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص في إطار التعاقد كأعمال التنظيف، تشغيل بعض مرافق الخدمات العامة مقابل تحقيق نسبة من الأرباح أو مدفوعات يتحملها القطاع العام .

(3) المشاريع المشتركة ( Joint venture ) في هذا الإطار تكون الملكية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص وغالباً ما يكون الشريك أجنبياً مما يؤدي إلى توفير رأس المال والتكنولوجيا الحديثة لتشغيل المشروع ويعمل الشركاء في هذا الإطار على توحيد مواردهم في سبيل تحقيق أهداف معينة ومحددة .

وبهذا الصدد الكثير من تجارب الدول اتخذت مزيجاً من الموازنة بين القطاعين العام والخاص وهي بهذا المعنى قريبة من آلية المشاريع المشتركة حيث خففت الإجراءات المركزية في مختلف الأنشطة الاقتصادية عدا المشاريع الاستراتيجية وعملت على ارتباط أسعار الكثير من السلع الاستهلاكية بآلية قوى السوق ( العرض والطلب ) إضافة إلى التركيز على ملكية الدولة لجميع الأصول الإنتاجية وقد وصفت هذه العملية باشتراكية السوق .

### ثامناً ) دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعد قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة هو حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي، وذلك من خلال دورها الحيوي الذي لعبته في بلدان حديثة التصنيع ومزاياها في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كتنشيط الصادرات واستثمار موارد الثروة في مواقع متباعدة مثل القرى والارياف ومعالجة البطالة والفقر والحد من هجرة السكان من جهة وفي تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى لاسيما وإن المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الدولي يشهد تطورات كبيرة .

إن المشروعات المتوسطة والصغيرة تمثل أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والاحتياج المتزايد لخلق فرص العمل ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، فضلاً عن أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبياً لبدأ النشاط مما يشجع الكثيرين على الاستثمار فيها، وإن الاقتصاد

التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية المتنوعة والواسعة لا يقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فقط، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية ويتوفر شبكة واسعة وكفؤة من الموردين والقدرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية، وهو ما تقوم به المشروعات المتوسطة والصغيرة، مما يزيد من فرص تنمية وتنوع وتوسيع القاعدة الإنتاجية. وبالنظر للاعتمادية الكبيرة للاقتصاد العراقي على عائدات النفط يتضح بأهمية الصناعات الكبيرة والمتوسطة في تنوع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي وتقليل حجم تلك الاعتمادية ومعالجة صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ (1)

### تاسعاً ) جذب الاستثمارات الأجنبية

إن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع الاستثمارات الأجنبية أو المستثمرين الأجانب وهذا نظراً لما تحققه هذه الاستثمارات من عوائد ( الكفاءة الحدية لراس المال ) على الدول المضيفة، ولكن في ظل الظروف العالمية المتحولة المعروفة باسم ظاهرة العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لانخفاض حجم المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فاعليتها نظراً للنتائج المترتبة عن هذه القروض فأصبحت أغلبية الدول النامية في حالة عجز عن تسديد الاقساط والفوائد المترتبة على هذه القروض، فالدول النامية عانت الكثير من هذه القروض وأصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، لذا فإنها حالياً في المحافل الدولية تطالب بالتخفيف من اعباء هذه الديون سواء بالغاؤها أو التخفيف من شروطها، كما أن البديل الآخر الخاص بالتوظيف في شكل محفظة الأوراق المالية فقد أثبت فشله نظراً لما تحدثه من أزمات اقتصادية في الدول المضيفة عند خروج هذه الأموال بطريقة مفاجئة كما حدث في دول شرق آسيا.

لذا نجد أن أغلبية دول العالم المتقدمة والنامية منها تفضل بديل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من فائدة على الدول المضيفة في مجال التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا وطاقت إنتاجية جديدة إلى غير ذلك، فرغم أن أغلب هذه الاستثمارات الأجنبية كلها تكون في الدول المتقدمة، فإن الدول النامية ( الدول الناهضة ) كلها تتنافس على جذب الجزء الباقي إليها وذلك من خلال مناخ مناسب لهذا الاستثمارات الأجنبية، ولذا فإن هذه الاستثمارات تتعرض إلى العديد من المخاطر، وإن راس المال جبان يبحث عن المواقع ذات المخاطر الأقل، وبطبيعة الحال فإن هذه المؤسسات أو الشركات الأجنبية تكون مخاطرها أقل كلما كانت الظروف مواتية والمعطيات والتي لها علاقة بهذه الاستثمارات واضحة وبالتالي فإن

( 1 ) عبد الستار عبد الجبار موسى ، رحيق حكمت ناصر ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنوع الاقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة - العدد الرابع والثلاثون ، 2012 ، ص 1 .

الاستثمارات المتدفقة إليها كثيرة، أما الدول التي تكون فيها الظروف غير مناسبة والمعلومات الخاصة بالتقدير وخاصة بالمخاطرة قليلة أو منعدمة وبصورة ادق غير واضحة كانت الاستثمارات المتدفقة إليها قليلة (1) .

### عاشراً ( تنمية ودعم القطاع الزراعي

يواجه الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر تحدياً غذائياً بالغ الأهمية والخطر، وابرز ملامحه قصور انتاجه الغذائي عن تلبية الطلب المحلي من احتياجاته للسلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب، الامر الذي يشكل تهديداً على الاقتصاد العراقي لأمنه الغذائي وبالتالي أمنه القومي، فضلاً عن تسرب العملة الصعبة والذي يمثل مصدراً هاماً لتعطيل الانفاق الاستثماري على المشاريع التنموية (2) . ولا شك أن الاقتصاد العراقي يعاني دائماً من عدم التوازن الاقتصادي لاعتماده على مصدر احادي الجانب وحيد الدخل وهو النفط وإعطاء القطاعات الأخرى دوراً ثانوياً وبخاصة القطاع الزراعي وتجلياً عدم التركيز على القطاع الزراعي إلى الخلل القائم في التنمية الزراعية والأمن الغذائي نتيجة غياب الاستراتيجية الزراعية السليمة التي تؤمن مستلزمات النهوض بهذا القطاع، وعلى العكس من ذلك فقد شهد قطاع الزراعة قلّة التخصيصات الاستثمارية في الموازنات العامة، الأمر الذي لا يعطي مرونة لواقعي الخطة الاستثمارية في بناء مشاريع مهمة وكبيرة بل يبقى اهتمامها محصوراً بالمشاريع الصغيرة وعمليات التأهيل المحدودة (3) .

### حادي عشر ( تنمية ودعم القطاع النفطي

تتبع أهمية القطاع النفطي باعتباره سلعة استراتيجية و مادة أساسية في الصناعة ولها أثراً فعالاً على مختلف الأوجه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويعتبر سلعة هامة في التّجَارَة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة، وتمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة مرتفعة من التّجَارَة العالمية خاصة وأنه يتدفق من مجموعه من الدول باتجاه مجموعة أخرى، مما يجعل لأي تغير في أسعاره أثراً كبيراً على الميزان التجاري ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي لكل من الدول المصدرة والمستوردة (4) .

(1) بلوج بولعيد ، تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مجلة قانونك ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، 2015 ، ص 1 .

(2) باسل النقيب ، موجز البرنامج الليبرالي لعراق المستقبل، الطبعة الثانية، دار الحكمة، لندن، 2009 ، ص 78 .

(3) د. عبد الحسين محمد العنكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق، مصدر سابق ص 191.

(4) علي حامد عبدالله الملا ، النفط و تأثير عائداته على التنمية المستدامة ، وزارة التخطيط التنموي و الإحصاء ، قطر ، أكتوبر ، 2014 ، ص 2 .



يمتلك العراق ثروة هائلة من النفط الخام، اذ يمتلك الان ثالث احتياطي نفطي دوليا وربما في المستقبل القريب سيتصدر بلدان العالم وذلك لوجود كميات كبيرة من الاحتياطيات المحتملة التي قد تصل مع الاحتياطيات المثبتة إلى ( 500 ) مليار برميل تقريبا، غير أن العراق يعاني من تراجع كميات النفط الخام المنتج نسبة إلى ما يمتلكه من الاحتياطيات الهائلة وذلك لأسباب عديدة .

وإن القطاع النفطي يمثل المصدر الرئيس للأموال اللازمة لإصلاح وتطوير البنى التحتية للقطاع النفطي ذاته وكذلك بقية القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو والتوازن والإستقرار الإقتصادي مما يتطلب الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية وفي مقدمتها النفط الخام والغاز الطبيعي (1) .

لذلك يجب الوعي بالاهتمام في بناء صناعة نفطية يمكن لها أن تلبي حاجة السوق المحلية والعالمية وبأحسن الأسعار وتطوير القدرات البشرية للعاملين في هذا القطاع مما ينعكس على تطوير البرامج التنموية وتطوير صناعة تكرير النفط وتطوير المصافي العراقية بما يغني عن استيراد النفط المكرر من الدول المجاورة، ناهيك أن النفط يرتبط بالسوق العالمية والتنافس والاحتكار والأزمات الاقتصادية المرتبطة في الطلب العالمي والأسعار والحروب. لقد حقق العراق خلال الخمس والثلاثين سنة التي سبقت احتلال العراق للمدة (1968-2003) عائدات من إنتاج وتصدير النفط بلغت قيمتها (276.011) مليار دولار، لكن ما تم انفاقه خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) بلغ (178) مليار دولار (2) . وهذا يعكس مدى الإسراف والهدر بالموارد النفطية على حساب بناء قاعدة اقتصادية للبلد وتطوير برامج التنمية الاقتصادية.

## ثاني عشر ) تنمية ودعم القطاع الصناعي :

يعد القطاع الصناعي من القطاعات المهمة والمحركة للنشاط الاقتصادي لأمتلاكه قدرات وامكانيات تؤهله للمساهمة الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وفي الوقت الذي قامت البلدان المتقدمة من اجراء تغييرات كبيرة في أليات عمل اعادة هيكل قطاع الصناعة بفعل التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية والتي حققت مزايا تنافسية انعكست على خفض تكاليف الانتاج وكسب الاسواق، فإن العراق لا يزال يعتمد على استيراد الحزمة التكنولوجية الجاهزة عبر مشاريع (التسليم باليد) التي اثرت في عدم قدرة الصناعة التحويلية في العراق على مواكبة حركة التصنيع العالمية في ظل عناصر اضافية في

1 ) عبد الستار عبد الجبار موسى ، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وأفاقه المستقبلية ، جامعة

المستنصرية، بغداد، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الخامس والثمانون / 2010 ، ص 292 .

2 ) حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديموقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولى، 2013 ،

العراق (عملت على ارجاع التنمية الصناعية إلى الوراء مثل (الحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية... الخ) (1)

### ثالث عشر ( تنمية ودعم القطاع المالي والنقدي :

يتمثل الإصلاح المالي في انشاء نظام مالي سليم وتنافسي قادر على حشد الموارد المالية واعادة تخصيصها وكفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي من اجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين معدلات عالية ومستمرة في النمو الاقتصادي وتمكين الاقتصاد من التكيف مع الصَدَمَاتِ الخَارِجِيَّةِ، ويشمل الإصلاح المالي حزمة من السياسات والإجراءات أهمها ; تحرير أسعار الفائدة، تحرير أسعار الصرف الاجنبي، والابتعاد عن الائتمان الموجه (2) .

ان التنمية الاقتصادية الشاملة بما فيها عمليات تاسيس الشركات وتمويل المشاريع الجديدة والتوسع في الصادرات والاستيرادات تتطلب اسواقاً مالية عميقة ووافية تأتي من خلال تطوير البنوك المحلية والانفتاح على البنوك والبيوت المالية الاجنبية، ان توسيع الاسواق المالية وتنظيمها يشجع عمليات الادخار المحلي واستغلال المدخرات بكفاءة، كما أن الانفتاح على البنوك الاجنبية يزيد المنافسة ويستقدم رؤوس الاموال الاجنبية من اجل استغلالها محلياً، لذا يتحتم توسيع الاسواق المالية في العراق من اجل أن تفي تلك الاسواق بمتطلبات النهوض الاقتصادي المنشود حسب ما تتطلبه خطة استراتيجية اقتصادية متكاملة (3) .

### رابع عشر ( تنمية ودعم القطاع السياحي

يلعب القطاع السياحي دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، كونه يعد مصدراً هاماً من مصادر دخل العملة الاجنبية، ويساهم في خلق فرص عمل مباشرة في القطاع السياحي وفرص عمل غير مباشرة داخل القطاعات التي تمد القطاع السياحي بالسلع والخدمات كالقطاع الصناعي والزراعي وغيرها، فضلاً عن دورُه في تنشيط الاستثمارات وتطوير وتنمية المناطق السياحية (4) .

1 ( حسين ديكان درويش، القطاع الصناعي في العراق ; الواقع والافاق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2007، ص53.

2 ( نبيل جعفر عبد الرضا ، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، الطبعة الأولى ، مؤسسة وارث الثقافية ، 2008 ، ص 101 .

3 ( محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي - الماضي والحاضر وخيارات المستقبل - مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، 2006 ، ص 477 .

Economist Intelligence Unit, Iraq Country Report, December 2003, P. 29

4 ( اسعد حمدي محمد ماهر ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في تنمية القطاع السياحي في إقليم كردستان - العراق ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 4 ، العدد 1 ، السليمانية، كردستان ، العراق ، 2018 ، ص 80 .

ويعد العراق من البلدان التي تمتلك إمكانات سياحية مميزة (طبيعية وأثرية وتراثية وحضارية ودينية) يتطلب تطويرها وإظهارها بالشكل الذي يتلائم مع أهميتها وإمكانية الاستفادة منها، غير أن الواقع يشير إلى أن الاستثمار في هذا القطاع الحيوي قد اقتصر وفتترات طويلة على القطاع العام بالدرجة الأساس وجزء يسير منه على القطاع الخاص المحلي، إذ لم تكن هناك تشريعات قانونية تسمح للاستثمارات الأجنبية للدخول في هذا القطاع أو أي قطاع اقتصادي آخر، باستثناء إقليم كردستان الذي سعى إلى توفير بيئة استثمارية ملائمة شجعت على اجتذاب الاستثمارات إليها سواء أكانت محلية أم أجنبية وفي مختلف القطاعات ومنها القطاع السياحي (1).

**ولغرض تفعيل السياحة في العراق وزيادة مساهمتها في تكوين الدخل القومي الإجمالي وتنويع مصادره وتوفير المزيد من فرص العمل ينبغي العمل على تحقيق ما يلي (2) :**

(1) تشييد بنية تحتية متطورة وتطوير المتوافر منها ولاسيما في مجالات شبكات النقل الداخلي والخارجي وخطوط السكك الحديدية مع الدول المجاورة وتنشيط النقل الجوي الداعم لحركة السياحة، وكذلك ينبغي تطوير الطاقة الكهربائية بما يتناسب مع الأعداد المحتملة للسياح وكذلك تطوير شبكات الماء بالشكل الذي يتلائم مع حاجات السياحة الدينية .

(2) الاهتمام بالصناعة الفندقية وتطويرها وفقا للمعايير العالمية وبما يتناسب مع أعداد السائحين .

(3) تطوير الشقق المفروشة لتكون عاملاً مساعداً للفنادق السياحية لاسيما وإنها مفضلة لدى شريحة واسعة من السائحين وخاصة الخليجين .

(4) التوسع بإقامة المطاعم السياحية بما يتناسب والمعايير العالمية وإعداد السائحين والعمل على تطوير أساليب العمل فيها .

(5) توفير الأمن والاستقرار السياحي باعتباره عامل أساسياً في جذب الاستثمارات السياحية .

(6) توفير مقومات تشجيع الاستثمار كإعفاء الضريبي وسياسات التمويل الملائمة وتوفير الدعم في تسعير مدخلات الإنتاج والأراضي المستخدمة في إقامة المشاريع السياحية .

(7) تنمية الصناعات المرتبطة بالسياحة الدينية لا سيما صناعة مكملات الصلاة والصناعات التراثية .

(8) التوسع في وحدات الخدمات الصحية وزيادة مراكز أمراض الشيخوخة والأمراض المزمنة وانهاش القلب لان معظم السياح الوافدين للاماكن المقدسة تتراوح أعمارهم ما بين 50 - 59 سنة .

(9) الاختيار الدقيق للقيادات الإدارية في القطاع السياحي على وفق معايير محددة تبني على أساس الكفاءة والخبرة والنزاهة .

(1) عبد اللطيف شهاب و تغريد سعيد ، الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي ، كلية بغداد،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الحادي والأربعون 2014 ، ص 4.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا ، مصدر سابق ، ص 68 .

الاستنتاجات

والتوصيات

## الاستنتاجات والتوصيات

**أولاً: الاستنتاجات:** بدراسة وتحليل دور صدمات التجارة الخارجية في الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة ( 1990 - 2021 ) م توصلنا إلى الآتي:

- (1) تم التوصل لصحة فرضية الدراسة بأن الصدمات التجارية الخارجية لها دور سلبي متباين على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال المدة ( 1990 – 2021 ) م يعود ذلك للارتباط الوثيق بصدمات النفط الخارجية، حيث انعكس دور الصدمات المتمثلة بتغيرات أسعار النفط على السياسة المالية ومتغيراتها فكان أكبر من السياسة النقدية، حيث كانت السياسة المالية مسيطرة لصدمات التجارة الخارجية .
- (2) مارست السياسة الاقتصادية دوراً فاعلاً في الإصلاح الاقتصادي للجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فعند ارتفاع أسعار البترول تقوم بسياسة توسعية، إذ شهد الاقتصاد الجزائري تحولاً نحو نظام اقتصاد السوق منذ التسعينات من القرن الماضي .
- (3) اختلاف دور صدمات التجارة الخارجية في الاستقرار الاقتصادي وبالتالي على تقلب أسعار الصادرات خلال مدة الدراسة والتي تراوحت ما بين مزيج من صدمات العرض والطلب للصادرات النفطية إضافة إلى ما شهدته المدة الأولى (1990 - 2002) م من تغيير هيكل في السياسة السعرية والإنتاجية وذلك من ضمن سياسة النطاق السعري للأوبك في إقرار السعر النفطي في حين شهدت المدة الثانية ( 2003 - 2021 ) م تغييراً في حدة صدمة الطلب للصادرات النفطية بواسطة ارتفاع معدلات الاستهلاك النفطي إضافة إلى التغيير في سلوكية أوبك ( وذلك من خلال تحديد الحصص الإنتاجية ) في دفاعها عن الحد الأعلى للنطاق السعري .
- (4) يفاقم التضخم المستورد من مشكلة العجز في ميزان المدفوعات، ذلك انه يعوق الصادرات ويشجع على زيادة المستوردات بسبب ما يسببه من تغيير للأسعار النسبية للمنتجات المحلية والمنتجات المستوردة . ويعمل التضخم المستورد على اضعاف ثقة الافراد في عملة البلد، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد قوى الاستهلاك والهروب من النقد المحلي واللجوء للنقد الاجنبي. كما يعمل التضخم المستورد على توجيه الاستثمار نحو المجالات غير الضرورية ذات الربح السريع، ويعرقل ايضاً عملية التخطيط والتنفيذ لأنه يصعب عملية حساب التكاليف الحقيقية للمشاريع .
- (5) تعرض الاقتصاد العراقي لعدد من الصدمات التجارية الخارجية ( صدمات أسعار النفط العالمية ) غالباً ما تكون الصدمة سالبة خلال مدة الدراسة وكان تأثير بعضها حاد وشديد جداً على الاقتصاد العراقي ، ويأتي سبب التأثير الشديد لهذه الصدمات هو اختلال بنية هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، وتعرض الاقتصاد لصدمات التجارة الخارجية في سنوات عديدة خلال مدة الدراسة المختارة، لينعكس ذلك على متغيرات السياسات الاقتصادية .

(6) أثرت الصدمة الصحية (صدمة جائحة كورونا) مع الصدمة النفطية الخارجية في متغيرات السياسات المالية والنقدية العراقية، فأدت إلى انخفاض النفقات العامة في عام 2020 بمعدل سلبي , كذلك انخفضت الإيرادات العامة بمعدل سلبي , ليؤدي إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة. وقام البنك المركزي العراقي برفع سعر الصرف الرسمي، ليؤثر في رفع سعر الصرف الموازي. كما أدت الصدمتين إلى خفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك، نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الذي واجه العراق في عام 2020 حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي .

(7) السياسات الاقتصادية في العراق تسعى في التأثير بجانب الطلب الكلي الفعال من خلال السياسة المالية (الانفاق العام) حيث توجهت الحكومة نحو زيادة النفقات التشغيلية، وتتسم السياسة المالية بالسرعة في التأثير بالنسبة للإنفاق العام حيث يظهر تأثيره في المتغيرات الاقتصادية مباشرة، أما السياسة النقدية فسعت نحو التأثير في سعر الصرف الأجنبي، وتأثر السياسة النقدية يظهر بعد مدة، بذلك يمكن استخدام السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي بالدرجة الأولى، واستخدام السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، من أجل امتصاص الصدمات الاقتصادية في حال حدوثها.

### ثانياً: التوصيات: بناء على نتائج التحليل الوصفي للدراسة الحالية نوصي بالآتي :

(1) تدعيم التنوع الاقتصادي في العراق من خلال الحوكمة الرشيدة وتشجيع القطاع الخاص والاستعمال الكفوء للموارد الطبيعية وبالإضافة إلى التكامل الإقليمي وتعزيز إطار التعاون العالمي، مما يعمل على زيادة الناتج الإجمالي الذي سيكون مساهم في تمويل الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية وتقليل الاعتماد الريعي للاقتصاد العراقي، كما يخفف ذلك من الآثار الناجمة من الصدمات التجارية الخارجية السلبية .

(2) تأسيس صندوق سيادي عراقي يستثمر فيه الفوائض المالية عند حدوث الصدمات النفطية الايجابية، وضرورة توجيه بعض الأموال نحو تدعيم الاستثمار المحلي من أجل تحقيق المكاسب الحقيقية من الزيادة في الناتج والاستخدام والدخل القومي، لمواجهة وتقليل الصدمات الخارجية في تأثيراته على جانبي العرض الكلي والطلب الكلي، وهي عملية رشيدة وعقلانية .

(3) التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية في العراق، باعتبارها اهم السياسات الاقتصادية التي تتولى ادارة الثروة المالية والحقيقية في أي دولة ما، سيعمل على زيادة فاعليتهما ومن ثم سينعكس هذا التفاعل والتكامل والتنسيق على الحصيلة النهائية للدخل القومي والإنتاج القومي، بالأخص في حالة حدوث صدمات التجارة السلبية، من خلال تبني الأدوات والوسائل الخاصة لكل سياسة، واللازمة لمعالجة ومواجهة الصدمة وأثارها الاقتصادية في العراق .

4) ضبط وترشيد النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري، فالجاري الانفاق الاستهلاكي – التنبذيري في الموازنة العامة العراقية، والعمل على زيادة توجيه الموارد المالية نحو الانفاق الاستثماري، بما يعمل على زيادة الانتاج الحقيقي وتنوعه لامتناس صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الخَارِجِيَّةِ وتحقيق الإستقرار الإقتصادي العراقي .

5) فسح المجال لتدابير تقليص الطلب على العملة الأجنبية من خلال تفعيل واصالح السياسات الضريبية القائمة وامتصاص مدخرات الجمهور بواسطة تفعيل الجهاز المصرفي وتنوع ادوات الدين العام، فضلاً عن احكام قبضة البنك المركزي العراقي على حركة الدولار والرقابة على المصارف ومكاتب الصيرفة والتجار مما يساعد في تعزيز وتقوية السياسة النقدية في مواجهة التغيرات المفاجئة المستقبلية في الاقتصاد، وهذا يمنح المرونة الكافية لامتناس صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الخَارِجِيَّةِ التي تنعكس في الاقتصاد العراقي .

6) الحد من الادمان المفرط على بيع النفط الخام في تمويل الموازنة العامة العراقية، من خلال زيادة الاعتماد على الأنواع الأخرى من الإيرادات العامة كالضرائب، عبر اعتماد الإصلاح في النظام الضريبي العراقي يحتاج إلى إصلاح في عناصره الثلاثة ( التشريعات – الإدارة الضريبية - المكلف)، بما يؤدي إلى زيادة نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تمويل الموازنة من جهة، ومن جهة أخرى يساعد السياسة المالية في العراق لمواجهة التقلبات في الإيرادات النفطية المرتبطة بالمتغيرات الخَارِجِيَّةِ في الأسواق العالمية لبيع النفط الخام.

7) تحسين إطار الاستثمار العام بواسطة وضع اهداف استثمار عام متوسطة المدى كجزء من الناتج المحلي واعادة تحديد نظام ادارة الاستثمار العام وفق افضل الممارسات الدولية، والاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي مثل اعانات البطالة وبرامج المساعدة الغذائية لدعم السكان في أوقات الركود الاقتصادي، والعمل على ربط الاستثمارات العامة بالإطار الاستراتيجي الوطني والقطاعي، وتفعيل نظام المتابعة المركزية لمراجعة ومراقبة تنفيذ المشروع والتدقيق وتقديم التقارير والتقييم ومحاسبة المقصرين، ودمج نظام قياس الناتج المحلي الإجمالي مع نظام المعلومات الادارية المالية المتكامل من أجل زيادة الانتاج الحقيقي بما يخفف من دَوْرُ صَدَمَاتِ التَّجَارَةِ الخَارِجِيَّةِ، ويزيد من دخول العملات الصعبة والمعدن النفيس للاقتصاد العراقي .

8) ينبغي تقليص التدخلات السياسية في اقرار الموازنة العامة العراقية، واعدادها وفق رؤى واسس ذات طابع اقتصادي منهجي متوافق مع آلية السوق، والعمل على اعداد تقديرات للموازنة العامة بما يتلاءم مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي .

9) امكانية التوسع لدعم الابتكار والتكنولوجيا للمساعدة في تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف، وكذلك التوسع في الدراسات التي تشتمل على عدد اكبر من المتغيرات الاقتصادية، التي تعكس الترابط بين متغيرات

الاقتصاد الكلي ومتغيرات السياسات المالية والنقدية والتجارية في العراق، وهذا يمكن أن يساعد على البقاء في المنافسة والمرونة في مواجهة صدمات التجارة الخارجية .

(10) الاهتمام بوضع خطط شاملة ذات فروع لإعادة اعمار البنى التحتية للاقتصاد العراقي، كون هذه الخطط الركيزة الاساسية في توفير البيئة الملائم للاستثمار الخاص سواء أكان محلياً أم أجنبياً، وتحقيق التنمية المستدامة، مثل تطوير الطرق والموانئ والمطارات والاتصالات لتحسين الاتصال وتقليل تكاليف النقل، هذا يمكن أن يسهل الوصول إلى الأسواق والاستجابة لصدّات التجارة الخارجية .

(11) ينبغي العمل على اعتماد الاساليب الحديثة والدقيقة لتوفير بيانات الأكثر دقة للمتغيرات الاقتصادية في العراق، لأن ذلك سيجعل نتائج الدراسات تقدير أكثر دقة، والتي يمكن الاستفادة منها من أجل تحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي في العراق .

(12) لأبد من اطلاق حزمة من الاصلاحات الاقتصادية في العراق، والتي تعمل على توجيه التنسيق الملائم بين السياسات المالية والنقدية والتجارية من خلال تكوين مجلس مختص يعمل على تحقيق التناسق بين أهداف وأدوات هذه السياسات .



## أولاً: المصادر العربية

### القران الكريم

#### (1) الكتب

1. احمد بريهي علي،الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات،الطبعة الأولى،دار الكتب،موزعون ناشرون،لبنان، 2015 .
2. انور هاقان قوناش - أزمة شرق آسيا، عبر البلدان منظمة المؤتمر الاسلامي - بحث من ضمن البحوث التي القيت في ندوة التطورات الاخيرة ضمن اطار منظمة التجارة العالمية - دائرة التعاون الفني - أنقرة - .
3. أوسيلفان، شفرين، بيريز،الاقتصاد الكلي، المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2014، لبنان.
4. باسل النقيب،موجز البرنامج الليبرالي لعراق المستقبل،الطبعة الثانية،دار الحكمة،لندن،2009.
5. البكري جواد كاظم ، فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008،ط1، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011.
6. بول سامولسون،الاقتصاد،ترجمة هشام عبد الله،الطبعة الخامسة عشر،(الأردن،الأهلية للنشر والتوزيع،2001 ) .
7. بول كروجمان ، انهوا هذا الكساد الان ، ترجمة اميرة احمد امبابي ، مراجعة لبنى عماد تركي ، مؤسسة هنداوي سي أي سي ، 2017 .
8. بول كروغمان - العودة إلى الكساد العظيم - أزمة الاقتصاد العالمي - ترجمة هاني تابري - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - 2010.
9. بول،سامويلسون، نورد هاوس، الاقتصاد،ترجمة هاشم عبد الله،الدار الاهلية للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان،الأردن،2006.
10. توماس ماير وآخرون، ترجمة أحمد عبد الخالق واحمد بديع بليح، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.
11. تيري لين كارل،مخاطر الدولة النفطية،في د. ادوار مورس وآخرين،في النفط والاستبدال الاقتصاد السياسي للدولة الريعية،الطبعة الأولى،(بغداد،معهد الدراسات الإستراتيجية،2007).
12. الجابري علي عبد الكريم حسين ،إشكالية المنحدر المالي في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية دراسة في الآثار السياسية والاقتصادية،الطبعة الاولى،حروف عراقية مؤسسة للطباعة والنشر والتحقيق،بغداد،العراق،2016.
13. الجفري عصام بن هاشم ،السيد محمد احمد السريتي،اقتصاديات العمل،دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى،مكة المكرمة،2019.
14. الجنابي طاهر ، علم المالية العامة والتشريع المالي،ط1،بيروت،دار السنهوري،2015.
15. جيمس جوارتيني،ريجارد استروب،الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر ، 1999، السعودية.

16. الربيعي عبيده محمد فاضل ،الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية، الطبعة الأولى،( القاهرة،مكتبة جرير، 2004 ).
17. رمزي زكي - التاريخ النقدي للتخلف - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت 1987.
18. رمزي زكي، الازمة الاقتصادية الراهنة(مساهمة نحو نمو أفضل)، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985.
19. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998.
20. الزبيدي حسن لطيف، ثلاثية النفط والتنمية والديموقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، الطبعة الأولى، 2013 .
21. زيني محمد علي ،الاقتصاد العراقي - الماضي والحاضر وخيارات المستقبل - مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،الطبعة الاولى، 2006.
22. سالفاتور، دومنيك، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد الدولي، الطبعة العربية السادسة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
23. سالم عماد عبد اللطيف، دراسات في الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2012 .
24. ستيفن روتش - ندوة معالجات سعر صرف الدولار - مؤسسة الوساطة والخدمات الاستثمارية (مورغان ستانلي) - نيويورك - 2004 - .
25. السريتي السيد محمد ، علي عبد الوهاب نجاء، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008.
26. السعدي صبري زاير ،التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني ( 1951 - 2006 )، الطبعة الاولى، دار المدى للثقافة والنشر، 2009 .
27. سلوى علي سليمان ،السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، 1973.
28. السواعي خالد محمد ،التَّجَاوُزُ الدَّوَلِيَّةُ : النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، اربد، ط1، 2010.
29. شعلان هشام ياسين ،آليات التحول من نظام التخطيط إلى نظام اقتصاد السوق، الطبعة الأولى،( بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2004 ) .
30. الشمري صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، مطبعة الكتاب ،بغداد، 2012 .
31. الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل، 1988 .
32. الشوربجي مجدي ، أثر الصَدَمَاتِ الاقتصادية الخَارِجِيَّةِ على الصادرات المصرية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004.

33. صالح، تومي، مبادي التحليل الاقتصادي الكلي، دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
34. عايب وليد عبد الحميد ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ( دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 2010 .
35. عايب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الأنفاق الحكومي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
36. عبد الحميد، عبد المطلب، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
37. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2007 .
38. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع أشاره خاصة للعراق - الجزء الأول - الطبعة الثانية، بغداد، 1986.
39. عطا سامي فاضل، حول تعددية أسعار الصرف وآثارها الاقتصادية، المؤتمر العلمي الثاني، بيت الحكمة، 2001 .
40. العلي عادل، المالية العامة، ج 1، الطبعة الأولى، دار اثناء للنشر، عمان، الاردن، 2011 .
41. عناية غازي حسن، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
42. العنكي عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق، الطبعة الأولى، (بغداد، مركز العراق للدراسات، 2008.
43. العيسى نزار سعد الدين، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية للنشر، الاردن، 2001.
44. العيسى نزار سعد الدين، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر، عمان، 2001.
45. الغالبي عبد الحسين جليل عبد الحسن ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2011.
46. الغولي أسامة محمد وزينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، الأزارطة، 2005 .
47. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، 2001.
48. فؤاد مرسي، التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1983.
49. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 147، الكويت، 1990.
50. الكبيسي محمد صالح ومحمد حسن رشم، مقدمة في الإحصاء الاقتصادي مع تطبيقات على الحاسوب، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، (بغداد)، 2013 .

51. محب خلة توفيق، المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة، دراسة منهجية في النظرية الاقتصادية الكلية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية القاهرة، 2019.
52. محمد صالح سلمان، قياس وتحليل الصّدَمَاتِ النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2005، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 58، حزيران 2010.
53. مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف، هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيت الحكمة، 2001 .
54. مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف، هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، المؤتمر العالمي الثاني، بيت الحكمة، 2001 .
55. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية بناء الإستقرار الإقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، العراق، بغداد، 2012 .
56. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الإستقرار الإقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، 2010.
57. مهارياض عبد الله، صندوق النقد الدولي: تقدير اقتصادي اسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2012.
58. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، الطبعة الأولى، مؤسسة وارث الثقافية، 2008.
59. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، الاردن، 2005.

## (2) التقارير والنشرات

1. <https://www.makingpolicies.org> .
2. إدارة الشرق الأوسط "التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب"، مستجدات افاق الاقتصاد الاقليمي، صندوق النقد الدولي، يناير 2015.
3. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، (أبو ظبي، دار الفجر، 2003) .
4. الامم المتحدة، دليل ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسة الانمائية، 2020 .
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر، 2022.
6. بنك الجزائر، "حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018"، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018 .
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي ( 2008 ) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009 .
8. بنك الجزائر، التقرير السنوي ( 2013 )، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014 .
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي (2010) التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2011 .
10. بنك الجزائر، التقرير السنوي (2012) التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2013 .
11. بنك الجزائر، التقرير السنوي (2019) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر، 2020 .
12. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2004، التطور الاقتصادي والنقدي، 2005 .

13. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.
14. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020، التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2021 .
15. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2022.
16. بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي لجزائر 2020، ديسمبر، 2021.
17. البنك الجزائري، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 2018.
18. البنك الدولي، النهوض من واقع الهشاشة، مذكرة اقتصاديات حول التوزيع والنمو في العراق، 2020.
19. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014 .
20. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2020، .
21. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2012، .
22. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2014، .
23. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2021، .
24. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، 2020.
25. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2016.
26. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات 2014، 2016، 2015، اوراق مختلفة .
27. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات 2014، 2016، 2015، اوراق مختلفة .
28. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2018 .
29. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020 .
30. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2020.
31. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2021.
32. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، 2008.
33. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2009 .
34. تقرير التَّجَارَةِ والتنمية، أسعار السلع الأساسية والتمويل والاستثمار، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2008.

35. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية، مؤتمر العمل العربي، النور 36 البند الأول، القسم الأول، عمان المملكة الأردنية الهاشمية، 2009.
36. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة ( 2011 - 2015 ) مديرية الحسابات القومية كانون الثاني 2007.
37. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة ( 2011 - 2015 ) مديرية الحسابات القومية كانون الثاني 2007.
38. سعد زغلول بشير، التضخم في الاقتصاد العراقي ( 2003 - 2011 )، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مركز التدريب والبحوث الاحصائية، بغداد، 2012.
39. سنان الشبيبي، ( ملامح السياسة النقدية في العراق )، (صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 2007) .
40. صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي - أبريل 2014.
41. صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ابو ظبي - 2022.
42. صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ابو ظبي - 2015 .
43. صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2013.
44. صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2018.
45. صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2021.
46. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، الحسابات القومية، أبو ظبي.
47. صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2006 .
48. صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2008 .
49. صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2011.
50. صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2014.
51. صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2016.
52. صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2019.
53. صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2020 .
54. صندوق النقد العربي . - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2022 .
55. صندوق النقد العربي، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2015.
56. علي حامد عبدالله الملا، النفط و تأثير عائداته على التنمية المستدامة، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، أكتوبر، 2014.
57. كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
58. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، نشرة التجارة الخارجية لمنطقة الاسكوا 2007، الامم المتحدة نيويورك، العدد 16.

59. نمير امير الصائغ وعدي سالم، الاقتصاد العراقي، التحديات والخيارات، متاح على الرابط الالكتروني وني
60. وائل مهدي، تقلبات أسعار النفط . . . تاريخ طويل من التجارب، من حرب 73 إلى الهبوط الكبير عام 1986 وصولاً إلى الأزمة العالمية، صحيفة الشرق الأوسط، متاح على الموقع <https://aawsat.com/home/article/239746>: ( 07/12/ 2022)
61. وزارة التخطيط دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي 2010، 2011.
62. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، "إستراتيجية التنمية الوطنية (2005 - 2007)"، (بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2006).

### (3) البحوث والدراسات

1. ال طعمة حيدر حسين ،البنك المركزي العراقي : إرهاصات الهيمنة وقضم الاستقلالية،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية،جامعة بابل،المجلد 2014،179 .
2. إبراهيم بلقطة، "تطورات أسعار النفط وإن عكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)،مجلة الباحث،عدد 2013،12 .
3. أحمد الكواز، هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية،المعهد العربي للتخطيط،سلسله جسر التنمية،العدد (20)،يونيو/2006 .
4. اسعد حمدي محمد ماهر،الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في تنمية القطاع السياحي في إقليم كردستان – العراق،مجلة جامعة التنمية البشرية،كلية الإدارة والاقتصاد،المجلد 4،العدد 1،كوردستان،العراق،2018.
5. براج صباح، بوهزه محمد، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإن عكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، بحث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، 2013.
6. بريهي فارس كريم ،الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية البشرية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية،العدد (77)،2011.
7. بريهي فراس كريم ،الاقتصاد العراقي . . . فرص وتحديات ( دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية )،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية الجامعة،العدد 27،2011.
8. بطاهر علي،زاوي شهرزاد،واقع وتحديات التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر،مجلة التنظيم والعمل،المجلد (6)،العدد (3)،2017.
9. بلوج بولعيد،تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،مجلة قانونك،جامعة منتوري قسنطينة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015 .
10. بلعربي فاطيمة،مداحي محمد،أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990 – 2020)،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،المجلد 06 / العدد: 02،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تيسمسيلت،(2022) .

11. بن عبو حسينية، بلعربي عبد القادر، محددات البطالة في الجزائر، دراسة قياسية 1990 – 2019، دفاتر MECAS، V°16 / N°2، ديسمبر 2020 .
12. بن عزة جلييلة، سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية للمدة (2006-2014)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، 2017 .
13. بودبودة زهرة، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 : دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022 .
14. بوقجان وسام، واضح فواز، دراسة تحليلية لأثار جائحة كورونا (COVID-19) على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الثامن - العدد الثاني، 2021 .
15. الجبوري بتول مطر ، دعاء محمد الزالمي، دَوْرُ الانفاق الحكومي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في العراق للمدة (2003 2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2014، 1.
16. الجبوري سوسن كريم هودان، التحليل الكمي لمزادات العملة الاجنبية وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة ( 2000 - 2013 ) باستخدام نموذج كرانجر، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 13، الاصدار 2015، 36 .
17. جمال طارق محمد صبري، تسارع معدلات التضخم خلال الفترة (1991-2012) (الاسباب والمعالجات)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (50)، 2017.
18. جمال مساعدي، تأثير سعر صرف الدينار الجزائري بتذبذب حصيلة التَّجَارَةِ الخَارِجِيَّة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانيّة – دراسات اقتصادية – 27 (2)، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016.
19. الجنابي نبيل مهدي ، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 22، 2012 .
20. حاتم جورج حاتم، دَوْرُ سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار واشكالية السياسة النقدية في العراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 59 -2012، 60 .
21. حنان عبد الخضر هاشم وآخرون، البطالة في الإقتصاد العراقي الأثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 16، المجلد الثالث، جامعة الكوفة، 2010.
22. الخزرجي ثريا، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، 2011 .
23. دردَوْرِي لحسن، لقيطي لخصر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 2017، 01.
24. درويش حسين ديكان، القطاع الصناعي في العراق ; الواقع والافاق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2007.



25. الراوي أحمد عمر، البطالة في العراق... الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والعشرين، السنة الثامنة، 2010.
26. الربيعي رجاء خضير عبود موسى دَوْرُ التَّجَارَةِ الألكترونية في تعزيز الأداء الاقتصادي الولايات المتحدة - العراق أنموذجا ( مديرية تربية بابل بحث منشور على الأنترنت .
27. الربيعي رجاء خضير عبود وآخرون، "أثر حركة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في ظل تحرير التَّجَارَةِ العالمية للمدة(1990-2007)"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، عدد1، 2013.
28. زايري بلقاسم وعشار ايمان، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 08-3، 09 ديسمبر 2014.
29. السباهي مضر منعم، واخرون ، دليل صناعة النفط وأثرها الاقتصادي في العراق ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، 2012 .
30. السبعوي عبدالله خضر ،أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات إيران أنموذج للمدة 1990-2011، مركز الدراسات الإقليمية، 2013.
31. سكه جهيه فرج، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط العالمية وتأثيرها على اقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، 2015.
32. شقبق عيسى، بن زيان راضية، " أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتَّجَارَةِ الخَارِجِيَّة في الجزائر"، مجلة البحوث، العدد 11 ، الجزء الثاني، جامعة الجزائر3.
33. صباح نوري عباس صباح، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 2008، 17 .
34. طلحاوي فاطمة الزهراء و مدياني محمد، تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 07 - العدد: 2019، 02.
35. العامري محمد علي حميد مجيد، الدَوْرُ المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011.
36. العاني عماد محمد، اصلاح قطاع المالية العامة في العراق ( دراسة استشرافية )، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد ( 82 )، السنة / 2011 .
37. عبد الستار عبد الجبار موسى، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وأفاقه المستقبلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون / 2010.
38. عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمت ناصر، دَوْرُ المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة - العدد الرابع والثلاثون، 2012 .
39. عبد اللطيف شهاب و تغريد سعيد، الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والأربعون 2014.

40. عبد المنعم السيد علي، استقلالية البنوك المركزية مع إشارة خاصة إلى البنك المركزي العراقي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 75، 2012 .
41. علاء حسين علوان، تفويم تحقق العدالة الضريبية في ظل طرق وأساليب تقدير ضريبة الدخل دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018، جامعة بغداد، العراق.
42. العلي احمد ابريهي، الازمة المالية الدولية الراهنة على مسار دَوْرَات الائتمان وأسعار الأصول، بحث غير منشور، نيسان، 2009 .
43. عيادة سعيد حسين، البطالة في الإقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 8، المجلد 4، 2012.
44. غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية العدد 36، 2005.
45. الغالبي عبد الحسين جليل وليلى بديوي، العلاقة التبادلية بين الصَدَمَات النقدية وسعر الصرف في العراق، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 28، 2013 .
46. فتان الطيب و بوشنتوف نوال، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، المجلة المغربية للاقتصاد والإدارة، -02 N° 04 Vol، 2017 .
47. الفرحاني طارق بن قسبي الزهرة ، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية الموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية، وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015.
48. فيتو تانزي ومارل ري، البلدان النامية والسياسة الضريبية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، سلسلة قضايا اقتصادية رقم (27)، 2001.
49. فيروز عريب، محمود سحنون، دَوْر الإقتصاد الإسلامي في ترشيد النفقات العامة تجربة ماليزيا أنموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 3 - ديسمبر 2020 .
50. فيصل اكرم نصوري، فيصل زيدان سهر، الشراكة مابين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق (مع إشارة خاصة إلى القطاع الصناعي في العراق)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 83، 2015.
51. القريط جهاد صبحي، دَوْر العدالة الاقتصادية في تعزيز الانتماء الوطني، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020.
52. لجلاج صادق زوير، واقع ومشكلات قطاع التَّجَارَة الخَارِجِيَّة في العراق للمدة ( 2003 - 2012 )، مجلة دنانير، العدد السادس .
53. لقمان معزوز و شريف بودري، المنافسة بين الدولار واليورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، عدد، 9، 2011.

54. مأمون ادم معروف، اثر انخفاض أسعار النفط عالميا على الموازنة العامة للعراق،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،المجلد السابع،ملحق العدد الرابع،2016.
55. محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، 2012.
56. مظهر محمد صالح قاسم: السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008.
57. مظهر محمد صالح، تقييم حدود التفاوت الاقتصادي بين منطقتي العجز التجاري الأمريكي والفائض التجاري الصيني رؤية تحليلية اقتصادية "، ص 6، بحث منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.cbi.ig/documents/mudh-pub-f.pdf>.
58. مظهر محمد صالح،السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي،البنك المركزي العراقي،بغداد،2012.
59. معله حالوب كاظم ومروة خضير سلمان، التَّجَارَة الخَارِجِيَّة للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 22، العدد88، 2016 .
60. المعموري عبد علي كاظم، عنف الدولة في هدر الامكانية وسوء تخصيص الموارد في العراق،القضايا السياسية،المجلد 17،العدد2009، 1 .
61. نجم عبد عليوي،دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق للمدة ( 2003-2007 )،جامعة القادسية،الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
62. هتهات السعيد و بختي إبراهيم،دراسة قياسية تنبؤية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال المدة (2002-2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية،المجلد 7، العدد 2، 2020.
63. الهيبي احمد حسين علي،بختيار صابر محمد، أثر الفليات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة جامعي الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد 4،العدد 7، 2011.
64. الهيبي نوزاد عبد الرحمن،التَّجَارَة الخَارِجِيَّة في دول المجلس التعاون الخليجي،مجلة اخبار النفط والصناعة،الإمارات،العدد ( 417 ) السنة السادسة والثلاثون،2005 .
65. هيثم علي محمد،علاقة الازدواج الضريبي بالاستثمار بين إعادة التكيف والتغير في النظام الضريبي العراقي،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد الخامس والثلاثون،2013 .
66. هيفاء جواد الشيخ حسن واخرون،سبل مكافحة الفساد المالي والاداري في العراق،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، العدد السابع والعشرون،2011.
67. يوسف علي مجيد،نعيم صباح جراح،استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لقياس الإستقرار الإقتصادي في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، المجلد (44)، العدد(1-2)،جامعة البصرة، 2016 .

#### 4) الرسائل والاطروحات

1. حميد عزري، اثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2020.
2. خالد جميل كامل، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسات التحول في العراق للمدة ( 1970 – 2008 )، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة، 2009.
3. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
4. زاهر عبد الحليم، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994 – 2014 )، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، رسالة ماجستير، غزة، 2012.
5. زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للمدة (2000- 2018 )، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2020.
6. العبيدي اسراء سعيد صالح، قياس وتحليل تأثير صَدَمَاتِ السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد. 2016.
7. الغالبي عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف-العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصَدَمَاتِ الحقيقية والنقدية (مع اشارة خاصة للعراق)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002.
8. غطاس عبد الغفار: أثر تحرير التَّجَارَةِ الخَارِجِيَّةِ على النمو الإقتصادي - دراسة حالة الجزائر ( 1990 2006 -)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، فرع: تجارة - دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ( 2009 – 2010 ).
9. ليلي بديوي خضير مطوق، الصَدَمَاتِ النقدية وأثرها في أسعار الصرف لمصر والعراق دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013.
10. محمد محسن خنجر، "مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) واتجاهاته المستقبلية" (أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2010).
11. موري سمية، أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2015.

## 1 ) Books

12. Angelos Gkanoutas-Leventis. "Spikes and Shocks The Financialisation of the Oil Market from 1980 to the Present Day Palgrave Macmillan UK. 2017.
13. Benissad Hocine «L'ajustement structurel : L'expérience du Maghreb.» Alger : Office des Publications Universitaires, 4ème édition, 1999.
14. David Andolfatto, Macroeconomic theory & Policy (2nd Edition), Simon Fraser University, January 2008.
15. Faure A .P. Central Banking & Monetary Policy : An Introduction 1st Edition, Quion Institution Limited, U S A. ( 2013 ) .
16. Henry Thompson, International Economics – A Microeconomic Approach, Longman, London, 1993.
17. Irvin B. Tucker, Economics for Today ,7th Edition, publisher ; Joe Sabatino Senior Acquisitions Editor, 2010.
18. JOSEPH G. NELLIS & DAVID PARKER, PRINCIPLES OF MACROECONOMICS, First published, New York, Prentice hall financial Times, 2004 .
19. Keynes, J.M., How to Pay for the war. (New York: Harcourt Brace and Co. Inc. 1940).
20. Martin Bronfenbrenner and others, Economics, Houghton Mifflin company, New Jersey, 1984.
21. Matthias Doepke and others, Macroeconomics, Palatino and computer modern using LATEX, 1999.
22. Michael R. Darby and James R. Lothian, The international transmission of inflation, university of Chicago, national bureau of economic research (NBER), 1983.
23. Morris A .Davis, Macroeconomics for MBAS and Masters of Finance CAMBRIDGE, University PRESS, 2009 .
24. Mourad benachhou, Inflation, Devaluation, Marginalisation, edition der elcharifa, Alger, 1993 .
25. N .Gregory Mankiw, Macroeconomics, 9th Edition, Worth Publishers, New York, 2016.
26. O. Blanchard et D. Cohen, «Macroéconomie», 3 édition, Pearson Education France, Paris, 2004.

27. Olivier Blanchard, Macroeconomics, Rental Edition, Eighth Edition, Pearson Education, U.S.A, 2021.
28. Republic of Iraq – Public Expenditure Review ,Toward More Efficient Spending For Better Service Delivery, A World Bank Study, Public Disclosure, World Bank Group, International Bank for Reconstruction and Development, 89916, Washington, D.C, 2014 .
29. Robert C. Guell, Issues in Economics Today, Eighth Edition, Mc Graw-Hill, New York, 2018.
30. Robert J. Carbaugh, International economics (10 edition), Central Washington University, 2005.
31. Robert j. Gordon, macroeconomics, Twelfth Edition, Pearson education, New York, 2014.
32. Rudiger Dornbusch and others, Macroeconomics, Thirteenth Edition, Mc Graw-Hill, New York, 2017.
33. Thomas A. pugel, International Economics, Seventeenth Edition, Mc Graw-Hill, New York, 2019.

## 2) Reports and Bulletins

1. AA Caruth, MA. Hooker, and AJ. Oswald Unemployment equilibria and input prices: Theory and evidence from the United States», Review of Economics and Statistics, Vol. 80, 1998 .
2. Ahmet N. Kipici, Mehtap kesriyeli, " the Real Exchange Rate definition and calculations", Central Bank of the Republic of Turkey ,Research Department Publication NO: 97/1, Ankara ,1997.
3. Ansgar Belk and Ralph Setzer, Exchange rate volatility and employ growth empirical evidence from the CEE economies, من الموقع [www.19.i9db.org/intal/intalcdi/PE/2012/11115902.pdf](http://www.19.i9db.org/intal/intalcdi/PE/2012/11115902.pdf).
4. Atish R. Ghosh, Does the Exchange Rate Regime Matter for Inflation and Growth?, economic issues, IMF, 1996.
5. Ben Winck (April 14, 2020). "IMF economic outlook: 'Great Lockdown' will be worst recession in century". Business Insider. Retrieved April 27, 2020.

6. Briguglio L,et . al . ( 2008 ) . Economic Vulnerability and Resilience : Concepts and Measurements,United Nation University,World Institute for Development Economics Research,Research paper No . 2008 / 55,May .
7. Chibi, Abderrahim, et al. "Essays on Fiscal Sustainability in Algeria." Economic Research Forum Working Papers. No. 1540. 2022 .
8. Christopher Foote,William Block,Keith Crane,and Simon Gray,Economic Policy and Prospects in Iraq,Public Policy,Discussion Papers,Federal Reserve Bank of Boston,No. 04-1,May 4,2004.
9. Chuku, Chuku A.,Monetary and fiscal policy interactions in Nigeria: an application of a state-space model with Markov-switching, CBN Journal of Applied Statistics, 1(1),2010 .
- 10.Claude francis and Fabien tripier, trend shocks and economic development, CEPPII, 2013.
- 11.Daniel, Rees, Terms of trade shocks and incomplete information, Research Discussion, Economic Research Department, reserve Bank of Australia. 2013.
- 12.David Biggs,Public Financial Management Reform in the Middle East and North Africa : An Overview of Regional Experience,Part II,Individual Country Cases,The World Bank,Report No.55061 – MNA,June, 2010.
- 13.Economic Report of the President ,February 2011.
14. Economic Report of the President ,February 2015.
- 15.Economic Report of the President ,February 2018.
- 16.Economic Report of the President ,January 2009.
- 17.Economic Report of the President ,January 2021 .
- 18.Economic Report of the President,April, 2022 .
- 19.Economic Report of the President,February,1991 .
- 20.Economic Report of the President,February,1992.
- 21.Economic Report of the President,February,2000.
- 22.Economic Report of the President,February,2002 .
- 23.Economic Report of the President,February,2003 .
- 24.Economic Report of the President,February,2004 .
- 25.Economic Report of the President,February,2005 .
- 26.Economic Report of the President,February,2007 .
- 27.Economic Report of the President,February,2008 .
- 28.Economic Report of the President,February,2012 .

29. Economic Report of the President, February 1999.
30. Economic Report of the President, February, 2015 .
31. Economic Report of the President, February, 2016 .
32. Economic Report of the President, January, 2017.
33. Economic Report of the President, January 2009.
34. Economic Report of the President, March 2013 .
35. Economic Report of the President, March 2014.
36. Economic Report of the President , January, 2001.
37. Economic report of the president transmitted to the congress- February 2010.
38. Economic Report of the President, February, 2011.
39. Economist Intelligence Unit, Iraq Country Report, December 2003.
40. Fawad Ahmad, The Effect of oil prices on Unemployment: Evidence from Pakistan, Article in international Journal of Economics and Business Research .January 2013 .Volume 4, Number 1.
41. Frank Mayerlen and others. The Monetary Presentation OF The Euro area balance of payments, occasional paper series no 96, September 2008. European central bank.
42. Gian Maria, Fundamentals at Odds? The U.S. Current Account Deficit and The Dollar, IMF Working Paper, November 2008 .
43. Gonzalo Hernandez, Terms of trade and output fluctuations in Colombia, working paper, university of massachusetts AMHERST, 04/2011.
44. Gormes, Yuksel Serkan Yigit . The Economic and Financial Stability in Turkey: A historical Perspective, Central Bank of Turkey.
45. H.C. Bjornland, «Oil Price Shocks and Stock Market Booms in an Oil Exporting Country», Working Paper from t Norges Bank 16, 2008 .
46. <http://www.cbi.iq>
47. <https://en.wikipedia.org/wiki>.
48. <https://www.bbc.com/arabic/business-52594625> .
49. ILO, Unctad, Undesa and WTO, Macroeconomic Stability :Inclusive Growth and Employment, United Nations, 2010.
50. IMF Says 'Great Lockdown' Worst Recession Since Depression, Far Worse Than Last Crisis". nysscpa.org. Retrieved April 15, 2020 .
51. IMF Says 'Great Lockdown' Worst Recession Since Depression, Far Worse Than Last Crisis". nysscpa.org. Retrieved April 15, 2020 .



- 52.J. D. Hamilton, «Oil and the Macroeconomy», Working Paper UCSD, August 2005, and S.P.A. Brown . **and** M.K. Yücel, «Energy Prices and Aggregate Economic Activity: An Interpretative Survey», Quarterly Review of Economics and Finance,Vol. 42, 2002 .
- 53.J.C. Fuhrer, «The Phillips Curve is alive and well»», New England Economic Review of the Federal Reserve Bank of Boston, March/April1995.
- 54.Jean Paul Fitoussi, Francesco Saraceno The Brussels Frankfurt Washington Consensus Old and New Tradeoffs in Economics, February 2004.
- 55.Jeffrey Sachs«The Current Account in The Macroeconomic Adjustment Process»NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH ( NBER)«Working Paper No. 796»1050 Massachusetts Avenue«Cambridge MA 02138»November 1981 .
- 56.John Williamson« the Dollar and US power, working paper presented at the conference "currencies of power and the power currencies" organized by the International Institute of Strategic studies in Bahrain from Septemper 29, 2012 to Octoper 2,2012.
- 57.Jonathan E. Sanford«Iraq's Economy : Past«Present«Future»Coordinator Foreign Affairs«Defense«and Trade Division«Congressional Research Service«the Library of Congress«Report for Congress Received Through the CRS Web«Order Code RL 31944«3 June«2003.
- 58.Joshua Aizenman«Sebastian Edwards«Daniel Riera-crichton«Adjustment Patterns to Commodity Terms of Trade Shocks: The Role of Exchange Rate and International Reserves«August 2012.
- 59.Juan Carlos Aquino«Y Freddy Espino ,Terms of Trade and Current Account Fluctuations : A Vector Auto Regression Approach«Central Reserve Bank of Pero«Junio 2013 .
- 60.K. Kirabaeva«F. Parodi ,and Y. Said«Approved by : Middle East and Central Asia Department«Iraq : Selected Issue«IMF«April 26 ,2013.
- 61.Larry Elliott Economics, ed. (April 14, 2020). "'Great Lockdown' to rival Great Depression with 3% hit to global economy, says IMF | Business". The Guardian. Retrieved April 27, 2020.
- 62.Look after the pennies ,( <http://www.nature.com/news/look-after-the-pennies-1.12792>) .
- 63.M. LeBlanc and M.D. Chinn, «Do high oil prices presage inflation? The evidence from G5 countries», Business Economics, Vol 31, 2004 .

- 64.M.A. Hooker, #Oil and the Macroeconomy Revisited. », Mimeo, Federal Reserve Board, Washington, D.C. 1999.
- 65.M.P. Keane, and E.S. Prasad, «The employment and wage effects of oil price changes: A sectoral analysis».
- 66.Michael A. Kouparitsas, «North-South Terms of Trade : An Empirical investigation», Federal reserve Bank of Chicago, September 1997 .
- 67.Nikola Spatafora and Irina Tytell . IMF WP/09/205.
- 68.Nouriel Roubini and Brad Setser, «Should Iraq Dollarize, Adopt A Currency Board or Let its Currency Float ? A Policy Analysis», May 15, 2003.
- 69.O. J. Blanchard, and J. Gali, «The Macroeconomic Effects of Oil Shocks: Why are the 2000s so different from the 1970s? », NBER Working Paper 13368, 2007.
- 70.Otmar Issing. Monetary stability, financial stability and the business cycle: five views, Bank for International Settlements Papers No 18, 2003.
- 71.Over The Horizon, «A new Levant», World Bank Group, Poverty Reduction and Economic Management Department (MNSPR), Middle East and North Africa Region, Report No. 86946 – IQ, Public Disclosure Authorized, March, 2014.
- 72.Ozer Karagedikli & Gael Price, «Identifying Terms of Trade Shocks and Their Transmission to the New Zealand economy», June 7, 2012.
- 73.P. Loungani, «Oil Price Shocks and the Dispersion Hypothesis», Review of Economics and Statistics, Vol. 58, 1986.
- 74.President Trump's statements to reporters gathered at Joint Base Andrews on 5 May 2020, before his departure en route to Phoenix, Arizona, President Donald J. Trump departs from Joint Base Andrews en route to Phoenix on YouTube, May 5, 2020, minutes 10:06–10:14.
- 75.R. B. Barsky, and L. Kilian, «Do We Really Know that Oil Caused the Great Stagflation? A Monetary Approach» R NBER Macroeconomics Annual, 2001 16/1, 2002 ; and R. Barsky and L. Kilian, «Oil and the Macroeconomy Since the 1970s, NBER Working Paper 10855, October 2004.
- 76.R.J. Gordon, «The time-varying NAIRU and its implications for economic policy», Journal of Economic Perspectives, Vol.11 No.1, 1997 and M.A. Hooker, (2002) .
- 77.Review of Economics and Statistics, Vol. 78, 1996 .

78. Rick Van der Ploeg, Anthony J Venables and Samuel Wills, 'Ox Carre Policy Paper 13: Oil and Fiscal Policy in Iraq', Ox Carre, Department of Economics, University of Oxford, 28 March, 2012.
79. S.J. Davis, and J. Haltiwanger 'Sectoral job creation and destruction responses to oil price changes», Journal of Monetary Economics, Vol. 48, 2001.
80. S.P.A. Brown, and M.K. Yücel, (1999), and A.B. Abel, and B.S. Bernanke, «Macroeconomics» Addison Wesley Longman Inc, 2001.
81. Samuel Ikat, "imported inflation and the balance of payments, international finance discussion papers, no 32. Board governors of federal reserve system. 1973.
82. Sebastian Galiani, Daniel Heymann and Nicolas Magud, 'On The Distributive Effects of Terms of Trade Shocks : The Role of Non Tradable Goods', IMF, Novembre 2016.
83. Shepardson, David; Rucinski, Tracy (May 6, 2020). "Exclusive: U.S. airlines burn through \$10 billion a month as traffic plummets". Reuters.
84. Stewart Ngandu, 'Macroeconomy Economic Bias and Employment', Human science Research Council, July 2006.
85. Talan B. Iscan & others, 'Terms of trade shocks and sector labour reallocation : the case of Jamaica, Guyana, and Trinidad and Tobago', inter-American Development Bank, 1300 New York Avenue, Washington, March 18, 2009.
86. Tayyaba Idrees & Saira Tufail, 'The Harberger-Laursen-Metzler effect : evidence from Pakistan', Lahore journal of economics, Winter 2012 .
87. Tejvan Pettinger, 'Does inflation cause unemployment, 2014', <http://www.economicshelp.org/blog/3404/economics/does-inflation-cause-unemployment>.
88. 'The Great Recession Was Bad. The 'Great Lockdown' Is Worse". Bloomberg Quint. Retrieved April 15, 2020.
89. Valerie.A. Ramey, 'Identifying government spending shocks it,s All in the timing, Nber Worksheet paper Series, National Bureau of Economic Research, Cambridge. 2009.
90. Wiseman, Paul (May 5, 2020). "US trade gap rises to \$44.4 billion as virus slams commerce". Associated Press.
91. World Bank.
92. [www.Borsaatt.com](http://www.Borsaatt.com).

# **Abstract :**

Economic instability refers to the weakness of economic policies in the face of external crises and fluctuations , which result in high inflation and unemployment rates , as well as the deficit in the general budget and the balance of payments, and we note the weakness of these policies during economic shocks, especially external trade shocks , and therefore we can attribute the economic instability in Iraq due to external trade shocks , being a rentier economy dependent on oil for a large percentage of GDP and public revenues .

Therefore, the thesis aims to study and analyze the role of external trade shocks in economic stability, the experiences of the United States and Algeria, with reference to Iraq, while presenting a strategic proposal to address external trade shocks by taking advantage of the experiences of selected countries .

The hypothesis that external trade shocks have a varying negative role on some indicators of economic stability has been proved to be correct .

To address and confront external trade shocks , an Iraqi sovereign fund should be established to invest financial surpluses in the event of positive oil shocks , and the need to direct some funds towards strengthening local investment in order to achieve real gains from the increase in output , use and national income, as well as coordination between financial, monetary and trade policies on the management of financial and real wealth and use and make it more effective in achieving economic stability .



Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education  
and Scientific Research  
Karbala University  
College of Administration and  
Economics  
Department of Economics



# The role of external trade shocks in economic stability Experiences of selected countries with refer to Iraq

A thesis submitted to  
Council of the College of Administration and Economics -  
University of Karbala

It is part of the requirements for the degree of Doctor of  
Philosophy in Economic Sciences

by the student

**Hussein Ali Abbas Al-Khafaji**

Supervised by

**P. hd. Prof. Tawfeek Abbas Abd Aoun**

1445

2023